السنة الثانية . العدد الخامس . شتاء ١٩٩٥

☐ من حرب الخليج إلى دولة فلسطينية؟ د. وليم كوانت
☐ السياج الفاصل: معازل فلسطينية على طريقة "السلام" الاسرائيلية د. علي الجرباوي
☐ تأثير النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي على المجتمع والدولة في إسرائيل د. عزيز حيدر

وثائق:

☐ يوسي ألفر، المستوطنات والحدود في الحل النهائي
☐ شلومو غازيت، مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

ندوة:

☐ تطبيق إتفاقية باريس الاقتصادية

لقاء مع:

☐ حنان عشراوي
☐ أمين حداد

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)

تأسس مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في العام ١٩٩٣ كمؤسسة للبحث العلمي والأكاديمي والتحليل السياسي. يقوم المركز بدراسة [illegible] والتطورات المحلية والاقليمية والعالمية ومدى تأثيرها على [illegible] الوطني الفلسطيني.

ولتحقيق أهدافه، يشجع المركز البحث في دوائر اهتمامه المتمثلة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية والاستراتيجية. ويوفر المركز المكان والارضية المناسبة لالتقاء العلماء والباحثين الفلسطينيين في جو من الحرية الأكاديمية التامة. ولذلك فهو يفتح أبوابه أمام جميع العلماء والباحثين والخبراء الفلسطينيين.

لا يتبنى المركز مواقف سياسية معلنة أو غير معلنة، وتقوم سياسته على نشر وتعميم كل ما يصدر عنه من أعمال.

يصدر المركز دورية **السياسة الفلسطينية** وهي فصلية سياسية علمية محكمة تهتم بشؤون السياسة الفلسطينية المختلفة.

مجلس أمناء المركز

أسعد أبوشرخ
رشيد الخالدي
سعيد كنعان، رئيساً
إبراهيم أبولغد
رجا شحادة
هشام عورتاني
مريم مرعي

مدير المركز

خليل الشقاقي

Digitized by Birzeit University Library

السنة الثانية • العدد الخامس • شتاء ١٩٩٥

هيئة التحرير

خليل الشقاقي
زياد أبوعمرو
علي الجرباوي

هيئة المجلة الاستشارية

إبراهيم أبولغد — أحمد حرب
غسان الخطيب — إبراهيم الدقاق
خولة شاهين — رجا شحادة
هشام عورتاني — سري نسيبة
مهدي عبدالهادي

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
ص.ب ١٣٢ نابلس، فلسطين - ت : ٣٨٠٣٨٣ (٠٩) ت/فاكس : ٣٨٠٣٨٤

Digitized by Birzeit University Library

إن الاسهامات الواردة هنا تعبر عن أراء كاتبيها ولا تعبر بالضرورة
عن رأي "السياسة الفلسطينية" أو آراء مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)

Digitized by Birzeit University Library

المحتويات

إفتتاحية : ٥

مقالات :

من حرب الخليج إلى دولة فلسطينية — د. وليم كوانت — ٦

السياج الفاصل: معازل فلسطينية على طريقة "السلام" الاسرائيلية — د. علي الجرباوي — ١٨

تأثير النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي على المجتمع والدولة في إسرائيل — د. عزيز حيدر — ٢٨

ندوات:

ندوة حول تطبيق اتفاقية باريس الاقتصادية ٥١

لقاءات :

مع حنان عشراوي : الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ٦٣

مع أمين حداد : مشروع قانون تشجيع الاستثمار ٧٥

مراجعات لكتب :

الطريق إلى اوسلو، محمود عباس — د. محمد عبد العزيز ربيع — ٩٤

التجربة الفلسطينية في لبنان، روزماري صايغ — هلغا بارومغارتن — ٩٨

تقارير حول حقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٠٤

مؤتمرات وندوات

مؤتمر المرأة والعدالة والقانون ١٣٣

مؤتمر الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني ١٣٧

تقارير موجزة ١٤٦

Digitized by Birzeit University Library

المحتويات

وثائق :

القمة الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا ١٦٢
النص الحرفي لبيان حكومتي الأردن وإسرائيل حول إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين ١٦٥
نص البيان المشترك لقمة القاهرة الرباعية ١٦٦
نص الإعلان السياسي الختامي الصادر عن المؤتمر الوطني ضد الإستيطان ١٦٨
الاتفاقية العامة للتعاون والتنسيق بين المملكة الاردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية ١٧٠
قرار تشكيل محكمة أمن دول عليا ١٨٣
النص الكامل لبيان اللجنة التنفيذية بعد اجتماعهما الطارىء في القاهرة ١٨٧
يوسي ألفر، المستوطنات والحدود ١٩٠
شلومو غازيت، مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ٢٢٦

Digitized by Birzeit University Library

إفتتاحية

بعد تصاعد في العمليات الانتحارية الفلسطينية خلال الأشهر القليلة الماضية، أخذ مصطلح "الفصل" بين الشعبين، بكل ما فيه من غموض، يدخل القاموس السياسي الفلسطيني-الاسرائيلي. كما ازداد الحديث، على طرفي الخط "الفاصل"، عن ضرورة البدء، الآن، بتناول قضايا الوضع النهائي المؤجلة، خاصة على ضوء تجميد مفاوضات إعادة الانتشار بعد عملية بيت ليد الانتحارية في ديسمبر ١٩٩٤ . في هذا العدد يتناول أربعة كتاب قضايا "الفصل" ومفاوضات الوضع النهائي.

يكتب د. علي الجرباوي عن رؤية فلسطينية للمفهوم الإسرائيلي "للفصل" والفترة الانتقالية. أما د. وليم كوانت فيتحدث عن الاطار السياسي للكيان الفلسطيني قيد النشوء وعن طبيعة نظامه السياسي، مرجحاً قيام دولة فلسطينية ديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة. يوسي ألفر وشلومو غازيت، من مركز جافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، عملا ضمن فريق اسرائيلي جمعه مركز جافي، بهدف الخروج بتوصيات لصانع القرار الاسرائيلي حول قضايا المستوطنات، الحدود، اللاجئين، الأمن، الدولة الفلسطينية، والقدس. وقد قام مركز البحوث والدراسات الفلسطينية بترجمة هذه الدراسات والتوصيات في كتاب بعنوان **المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية: مواقف إسرائيلية من قضايا الحل النهائي**، وهو الآن قيد الطباعة. وقد آثرنا نشر ورقتي المستوطنات واللاجئين في المجلة أيضاً لأهمية الموضوعين بالنسبة لمفاوضات إعادة الانتشار ومستقبل النازحين، وهما موضوعان يتم التفاوض حولهما الآن.

يتناول هذا العدد قضايا أخرى منها استعراض المشاكل التي تواجه تطبيق إتفاقية باريس الاقتصادية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، مشروع قانون الاستثمار الفلسطيني، تأثير الصراع العربي الاسرائيلي على المجتمع والدولة في اسرائيل، وقضايا حقوق الانسان والمواطن.

رئيس التحرير

Digitized by Birzeit University Library

من حرب الخليج إلى دولة فلسطينية؟

وليم كوانت *

لعل من غرائب حرب الخليج أنها قد تعتبر أحد الأحداث الرئيسة المؤدية إلى دولة فلسطينية، ولا داعي للقول بأن العلاقة بين هزيمة صدام حسين، وظهور الدولة الفلسطينية الجنين هي علاقة غير مباشرة. وقد لا تكون هذه الدولة التي سيتولى الفلسطينيون حكمها في نهاية المطاف شبيهة بتلك التي يتصورها الفلسطينيون المناصرون لصدام، رغم أن العلاقة لا تزال قائمة.

كانت إحدى نتائج حرب الخليج، على الصعيد الإسرئيلي، الإسراع في سقوط تحالف الليكود الحاكم، وعودة حزب العمل إلى السلطة. إن كثيرا من الإسرائيليين، خاصة المهاجرين الجدد، ليس لهم مصلحة في الصراع المتواصل مع جيرانهم. كما أن حزب العمل يبدو أكثر أهلية للتفاوض من أجل السلام وتأمين الدعم الأمريكي. وقد أفصحت الحرب، أيضا، عن أن الفلسطينيين، مهما كانت المشاكل التي يواجهون بها إسرائيل، لا يمكن وضعهم في مصاف الدول الكبرى، التي تمتلك الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل. وحالما تولى كل من إسحق رابين وشمعون بيرس مقاليد الأمور بعد انتخابات ١٩٩٢، أصبح التعامل مع الفلسطينيين، أمرا ممكنا، على الأقل، ولكن ليس حتميا.

أما على الصعيد الفلسطيني، فإن حرب الخليج قد بددت ما يمكن أن يكون قد تبقى من أوهام عن التضامن العربي. لقد اهتم صدام، في النهاية، ببقاء نظامه أكثر من اهتمامه بتحرير فلسطين، وانقلبت حرب الخليج ضد الفلسطينيين بسبب التأييد الذي أبدوه للعراق، الأمر الذي جعل منظمة التحرير الفلسطينية تجد نفسها في أضعف موقف لها منذ طردها من بيروت عام ١٩٨٢ . وهكذا، فقد أجبرت منظمة التحرير الفلسطينية على إعادة تقييم أهدافها المأمولة، وعلى التفكير في تعديل

---

* يحمل وليم كوانت درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من معهد ماساشوستس التكنولوجي، ١٩٦٨ . عمل د. كوانت عضوا في مجلس الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيسين نيكسون وجيمي كارتر، ويعمل منذ خريف ١٩٩٤ في جامعة فرجينيا استاذاً لبعض المساقات حول الشرق الأوسط والسياسة الخارجية الامريكية. وقبل ذلك عمل زميل بحث في برنامج دراسات السياسة الخارجية في معهد بروكنز، حيث أجرى بحثاً حول الشرق الأوسط والسياسة الامريكية تجاه النزاع العربي الاسرائيلي وسياسة الطاقة. وللدكتور كوانت عدة أبحاث ودراسات وكتب حول الشرق الأوسط، والصراع العربي-الاسرائيلي، والسياسة الامريكية تجاه الشرق الأوسط. وقد أعد د. كوانت هذه الورقة للسياسة الفلسطينية وذلك بناءاً على ورقة كان قد نشرها في مجلة "فورين أفيرز" عدد يوليو-اغسطس ١٩٩٤ . قام بالترجمة عن الانجليزية محمد صلاحات من مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

مواقفها وفق نفوذها المتقلص. ولهذا، كان الفلسطينيون، عقب انتهاء حرب الخليج بعدة أشهر، يشاركون في مؤتمر مدريد في وفد مشترك مع الأردن، وكانوا ملزمين بالتفاوض حول اتفاق مرحلي، الأمر الذي طالما رفضوه منذ أيام كامب ديفيد. وحال عودة حزب العمل إلى السلطة، وجدت منظمة التحرير الفلسطينية، وبمساعدة من النرويجيين، أن الفرصة مهيئة لإجراء اتصالات مباشرة مع إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى اتفاق أوسلو في آب (أغسطس) ١٩٩٣، والذي تم التوقيع عليه في واشنطن في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣، وتطبيقه، في النهاية، في أيار (مايو) عام ١٩٩٤ .

وبالتوقيع على اتفاق غزة-أريحا، أخذت تبرز إلى حيز الوجود، وبشكل بطيء، دولة فلسطينية، ليس بالضرورة أن تكون شبيهة بغيرها من الدول الأخرى، وقد لا تكون كاملة الاستقلال. فهذه الدولة لن تقوم إلا بعد فترة انتقالية تخضع خلالها لمراقبة تامة. ولكن عملية تشكيلها تسير في مجراها الصحيح. ومن بين التساؤلات الكثيرة التي لم تلق جوابا عن هذه الدولة التي هي الآن في طور التكوين، التساؤل فيما إذا كانت هذه الدولة ستكون ديمقراطية أم لا؟

وبتوقيع إسرائيل على اتفاق إعلان المباديء مع منظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣ ، فإنها وافقت على التعامل مع الفلسطينيين كطرف مفاوض ومتميز. وفي الأشهر التي أعقبت ذلك، لم تعد بعض مظاهر الزينة الرمزية التي تتحلى بها الدولة ، كالعلم الفلسطيني، تثير حفيظة الإسرائيليين. أما الأمور الأخرى، بما فيها حجم الدولة المزمع تشكيلها، وفاعلية اقتصادها، وعلاقاتها مع جيرانها، وبنيتها الدستورية، فقد بقيت بحاجة إلى تذليل عبر مفاوضات شاقة. وستنقضي سنوات قبل أن تصبح بعض الترتيبات المتفق عليها، جزءا حقيقيا من خارطة الشرق الأوسط.

ويمكن الجزم أن الإسرائيليين سوف يقومون بمحاولة حصر الدولة الفلسطينية المستقبلية بوسائل محكمة. فهذه الدولة ستكون، أساسا، مجردة من السلاح، وستقوم بتوقيع معاهدة سلام ملزمة مع إسرائيل، وقد تصبح كثير من الجوانب الأخرى للمفاهيم الكلاسيكية للسيادة "هزيلة" قبل انسحاب القوات الإسرائيلية والمستوطنين من الضفة والقطاع. وهكذا، وبشكل تدريجي، يبدو أن الرفض القاطع الذي جابهت به إسرائيل فكرة قيام دولة فلسطينية، قد أخذ بالتلاشي [١].

ولكن هناك قضية حاسمة، لم يعرها كثير من الإسرائيليين إلا اهتماما قليلا، ألا وهي، ما إذا كانت هذه الدولة المستقبلية المجاورة ستكون ديمقراطية أم لا. إن هذا الموقف تجاه الديمقراطية ليبعث على الاستهجان، وكأنه ينبع من اهتمام إسرائيل بأمنها المحدد لها وفق مصطلحات عسكرية دقيقة جدا، والشك السائد لدى الإسرائيليين يكمن في إمكانية نهج الديمقراطية في أي مكان في العالم العربي.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تفاوض الإسرائيليون مع ديكتاتوريين عرب، ووجدوا أن التعامل مع زعماء لا يقيمون وزنا للرأي العام له مميزات معينة، فلم يكن يتحقق للرئيس أنور السادات أن يقوم برحلته الشهيرة إلى القدس، في تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، لو أخذ بالرأي العام المصري مسبقا، ولم يكن للمفاوضات مع حافظ أسد سوريا أو ملك الأردن أن تكون أكثر سهولة لو جرت

Digitized by Birzeit University Library

مع حكومات ديمقراطية في بلد آخر. (لقد واصل الملك حسين المفاوضات مع إسرائيل، في ظل ديمقراطية محدودة).

من كامب ديفيد إلى أوسلو

عندما كانت المفاوضات جارية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو، طفت على السطح إنتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني، وكانت اتفاقيات كامب ديفيد الموقعة في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨ قد أقرت مبدأ قيام سلطة حكم ذاتي منتخبة، وعملت على ربط المرحلة الانتقالية ذات السنوات الخمس ببداية قيام هذه السلطة.

لكن الأطراف المتفاوضة في أوسلو، عزمت على جعل المرحلة الانتقالية ذات الخمس سنوات تبتديء بالانسحاب من غزة وأريحا، وليس بإجراء الانتخابات كما اشترطت اتفاقيات كامب ديفيد. وتبين المادة رقم "١١١" من إتفاقيات أوسلو أنه، "من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقاً لمباديء ديمقراطية، ستجري انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس تحت إشراف متفق عليه ومراقبة دولية".

بإسقاط الربط بين بداية المرحلة الانتقالية وإجراء الانتخابات، فتحت اتفاقية أوسلو المجال لبروز نتيجة غير مألوفة، فالإسرائيليون سينسحبون من غزة وأريحا، وستبدأ المرحلة الانتقالية، ولكن دون حدوث تغيرات أخرى في بقية المناطق المحتلة. وبعد سنتين من هذا الاتفاق الجزئي، ستبدأ إسرائيل ومنظمة التحرير بالتفاوض حول الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة. ويعتقد بعض المسؤولين الإسرائيليين أن هذا هو ما يفضله ياسر عرفات، حيث أن عدم إجراء الانتخابات، سيقلل من خطر التحدي داخل المناطق المحتلة لسلطته.

لقد أعرب رئيس الوزراء أسحق رابين وعدد آخر من الإسرائيليين البارزين، عن عدم اكتراثهم بمسألة إجراء الفلسطينيين لانتخابات بالفعل. ولا ريب أن من بين الإحباطات التي شعر بها الزعماء الإسرائيليون، خلال تفاوضهم مع منظمة التحرير الفلسطينية، إظهارُ السياسة الفلسطينية لنوع من الانقسام في الرأي والجدال الحاد المألوف لدى الديمقراطيات، إضافة إلى بعض الإحباطات الناجمة عن التعامل مع نمط خاص، هو حكم الفرد الواحد.

توصل قليل من الإسرائيليين، إلى خلاصة مفادها أن المزيد من الديمقراطية هو العلاج للفوضى التي يبدو أنها تعم السياسة الفلسطينية. ولكن كثيراً من الفلسطينيين كانوا قد توصلوا إلى تلك الخلاصة، فقد أفادت بعض إستطلاعات الرأي أن ثلاثة أرباع الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وغزة يفضلون إجراء انتخابات لاختيار السلطة الحاكمة خلال المرحلة الانتقالية، بالمقارنة مع ١٠٪ ممن يرون أن تقوم منظمة التحرير بتعيين تلك الحكومة، ويبدو أن الاهتمام بالديمقراطية لدى الفلسطينيين في الأماكن الأخرى يتسم بالقوة [٢].

ما مدى الواقعية في توقع أن تكون الحكومة الفلسطينية ديمقراطية؟ وهل ستكون هذه

Digitized by Birzeit University Library

الديمقراطية هدفا تتبناه الولايات المتحدة؟ هناك خلافات جدية حول هذه القضايا.

في معارضة الديمقراطية الفلسطينية

لعل أكثر الآراء المعارضة لفكرة فلسطين الديمقراطية هي، أن هذه الديمقراطية لن تكون ممكنة حقا، فكل التجارب الديمقراطية في الماضي لم يكتب لها النجاح المرجو [٣]. ربما يستنتج البعض أن هناك شيئا ما في الثقافة السياسية الإسلامية على عداء مع الديمقراطية. فمن الملاحظ أن التمييز بين الدولة والدين في الإسلام، ليس كما هو في الغرب، كما أن الفرق بين مجال النشاط العام والنشاط الخاص في الإسلام، يختلف عما هو عليه لدى الغرب. فمفهوم سيادة الشعب لا يتطابق بسهولة مع الاعتقاد بأن سلوك الإنسان برمته يجب أن يكون مسيرا حسب أوامر الخالق.

إن هذا التفسير المتزمت، والمنتقص لمفهوم الثقافة السياسية العربية والإسلامية، يتجاهل تنوع التطبيق الإسلامي. لقد تقبل كثير من المسلمين أفكارا مستخلصة من تجارب مجتمعات أكثر علمانية، وخلص كثير منهم إلى أن التفسير المناسب للإسلام لا يتعارض مع وجود حكومات مسؤولة، وانتخابات، وسيادة القانون، وحقوق الفرد، والتسامح، وحقوق التملك، وجوانب أخرى من الديمقراطية [٤]. ويمكن ملاحظة بعض البدايات الواعدة للعملية الديمقراطية في أجزاء مختلفة من العالم العربي والإسلامي، أيضا. وعلى ضوء ذلك، يبدو أنه من الخطأ التوصل إلى نتيجة مفادها أن الديمقراطية الفلسطينية هي أمر مستحيل.

وإذا ما توفر للفلسطينيين فرصة معقولة لتوطيد الديمقراطية، فإن هذا يدعو إلى التساؤل عما إذا كانت الديمقراطية في ظل هذه الظروف القائمة أمر مرغوب فيه. لقد أثبتت تجارب كثيرة في أماكن أخرى، أن عملية توطيد الديمقراطية يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار. فالديمقراطيات الثابتة الأركان لم تتمكن من تثبيت جذور راسخة لها بتلك السهولة (والدليل على ذلك ما يتذكره الأمريكيون عن الحرب الأهلية). فإذا كانت الديمقراطية في الشرق الأوسط ستؤدي إلى تكرار الحرب الأهلية اللبنانية، أو الكارثة البوسنية، فإن الكثيرين سوف يحتجون على كون الثمن باهظا. ولا شك أن معظم الديكتاتوريين في الشرق الأوسط يستغلون هذه الحجة لتبرير استمرارية حكمهم. ولعل الحجة المألوفة التي قد تلجأ إليها الحكومات القوية هي أنها قادرة على فرض النظام. أما بالنسبة للسياق العربي، فالحجة الشائعة هي، أن الديمقراطية ستؤدي إلى فتنة أو فوضى تعم المسلمين .

وكل من لديه اطلاع على التجارب الديمقراطية يقر بأن الديمقراطيات لها مثالبها بما في ذلك صعوبة التوصل إلى القرارات، وتأثرها بالديماغوغية وإثارة الصراعات العرقية أحيانا. لكن تجربة الاتحاد السوفياتي السابق، وأوروبا الشرقية، وديكتاتوريات الشرق الأوسط، أظهرت نموذجاً أصيلا من عدم الاستقرار المصحوب بالاستبداد، وبينت أن الصراعات العرقية قد تقمع، لكنها لا تحل بواسطة تلك الأنظمة. هل كانت إيران الشاه، أو رومانيا شاوسيسكو مستقرة حقا؟

تكمن الحجة الثالثة ضد التجارب الديمقراطية في أنها قد تنتج حكومات مستقرة وشعبية،

Digitized by Birzeit University Library

لكنها سيئة. فهتلر، وكلنا نذكره، صعد إلى سدة الحكم عن طريق الانتخابات. قد يدعي البعض أن الحركة الإسلامية في الجزائر كانت على وشك كسب انتخابات عام ١٩٩٢، وإرجاع البلاد عقودا إلى الوراء، لولا إلغاء الانتخابات وتدخل الجيش. وقد أظهرت الانتخابات البرلمانية الروسية في أواخر عام ١٩٩٣ كيف يمكن لديماغوغي يحظى بشعبية كبيرة أن يكسب كثيرا من الأتباع. قد يستشهد بكل هذه التجارب من قبل أولئك الذين يخشون أن تؤدي الانتخابات الديمقراطية إلى جعل السلطة بأيدي أناس ينتهجون سياسات يمكن أن تشكل خطرا على السلام والازدهار. وعلى الصعيد الفلسطيني، يخشى البعض من إمكانية كسب الحركة الإسلامية (حماس) للانتخابات، الأمر الذي سوف يؤدي إلى وصول العملية السلمية مع إسرائيل إلى توقف مفاجيء.

لا مناص من الاعتراف بأن الانتخابات لا تؤدي دائما إلى ظهور حكومات "جيدة"، كما أن الحكومات "الجيدة"، لا تنتهج دائماً سياسات "جيدة". لكن الديكتاتوريات ليست أحسن حالاً. يبدو أن أكثر الأمثلة التي تبعث على القلق فيما يختص ببروز حكومة سيئة من جراء الديمقراطية، هي تلك التي تشمل التجارب الديمقراطية المجهضة، وليس العملية الديمقراطية القائمة برمتها على المؤسسات. إن التشديد البالغ على الانتخابات، وعدم التركيز بما فيه الكفاية على مسألة سيادة القانون، وحقوق الأقلية، والمجتمع المدني، وحرية الصحافة، وغيرها من الممارسات الديمقراطية، قد يجعل الإنسان يرى في الانتخابات الديمقراطية وسيلة لإفراز الديكتاتورية، مما يؤدي إلى بروز المشكلة المألوفة "الشخص الواحد، الصوت الواحد، ولمرة واحدة".

أما الحجة الأخيرة ضد الديمقراطية الفلسطينية، فهي الاعتقاد بأنه على الرغم من أن هذه الديمقراطية هي أمر مرغوب فيه، ويمكن تحقيقه، إلا أنه لم يحن الوقت المناسب لذلك بعد. يعتقد أصحاب هذا الرأي أن تحقيق الديمقراطية يتطلب وجود طبقة وسطى كبيرة، ومستوى عال من التعليم، واقتصاد متنام. فإذا توفرت مثل هذه الشروط، عندئذ يمكن احتواء الصراعات الاجتماعية بالتفاهم، وتجنب النتائج التي تترتب على "حصول الفائز على كل شيء"، وسيرى كثير من الناس أن من مصلحتهم أن يسود النظام والاستقرار.

وتتوفر لدى الشعب الفلسطيني بعض، وليس كل، المميزات التي تتمشى مع الديمقراطية. فالمجتمع الفلسطيني يخلو من الانقسامات العرقية، وتعيش الأقلية المسيحية فيه بتسامح مع الأكثرية المسلمة، ولهذا، فإن هذا المجتمع يتمتع بدرجة عالية جدا من التماسك الاجتماعي والتجانس، بالمقارنة مع معظم مجتمعات الشرق الأوسط. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع الفلسطينيون، أيضا بدرجة عالية من الثقافة وبمستوى معيشة أعلى مما يتمتع به كثير من جيرانهم (حوالي ٢٠٠٠ دولار للفرد الواحد). ولكن، وفي نفس الوقت، هناك تفاوت هائل في توزيع الثروة، حيث يعيش اللاجئون الفلسطينيون في ظروف سيئة، في الوقت الذي ينعم فيه فلسطينيون آخرون بعيش رغيد. الكثيرون يعلقون آمالا على إمكانية حدوث تطور اقتصادي، يمكن الكثير من الفلسطينيين من التمتع بمستوى اقتصادي يتلائم مع مستوياتهم الثقافية.

خلاصة القول، إن الحجج القائمة ضد الديمقراطية الفلسطينية ليست حججا مقنعة، حتى وإن أثارت هذه الحجج بعض الشكوك حول مدى تيسر عملية تطور الممارسات والمؤسسات

Digitized by Birzeit University Library

الديمقراطية. وللقيام بتقييم أكمل للثقافة السياسية الفلسطينية، لابد للمرء من الإشارة إلى بعض النقاط التي تحابي الديمقراطية الفلسطينية.

في تأييد الديمقراطية الفلسطينية

صراحة، لقد مر الفلسطينيون بتجارب سيئة مع الأنظمة العربية الاستبدادية. فإذا ما تطرقنا إلى مصر عبد الناصر، أو سوريا الأسد، أو عراق صدام، أو الأردن، أو الكويت، فإننا نجد لدى الفلسطينيين العديد من القصص التي تروى المعاملة السيئة التي تلقوها من تلك الحكومات الاستبدادية اللاديمقراطية، إن هذه الذكريات جعلت كثيرا من الفلسطينيين يفكرون بأن حكومتهم يجب أن تتجنب مساوىء الحكم الفردي.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تأثر الفلسطينيون، في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن، بالحياة السياسية لجيرانهم المحاذين لهم (إسرائيل والأردن). وبقدر ما مقتوا سياسة الاحتلال، بقدر ما أدركوا ما يمكن أن تعنيه الصحافة الحرة. فقد شاهدوا نظاما برلمانيا فعالا، ولاحظوا جمهور الناخبين يسقط حكومات أخفقت في تحقيق وعودها وخسرت دعم الجماهير. كذلك، ترشح الفلسطينيون الذي يحملون المواطنة الإسرائيلية لانتخابات الكنيست وحصلوا على عدة مقاعد، وتولوا شؤون البلدية، فظلت كل هذه التجارب ماثلة لاخوتهم، المحرومين من هذا الحق، في الضفة والقطاع.

وفي الأردن، أيضا، رأى الفلسطينيون النمو الحديث لتجربة ديمقراطية مؤثرة، وكانت الانتخابات البرلمانية الأردنية حرة، إلى حد ما، وأصبحت الصحافة قادرة على تناول مجال واسع من القضايا. ومع أن الملك ظل يحتفظ بكثير من السلطات، إلى أن ممارسته السلطة ظلت، في السنوات الأخيرة، في مجراها الصحيح، نسبيا. في الحقيقة، وجد عدد مثير للدهشة من الفلسطينيين الذين اعتادوا نقد الهاشميين بشدة، أنفسهم يقومون، الآن، بالمقارنة بين المعايير السياسية الأردنية البارزة، وبين الفوضى التي تتسم بها منظمة التحرير، كما يبدو.

ويمكن القول أخيرا، إن كثيرا من الفلسطينيين أجبروا على العيش في الخارج، خاصة في البلدان العربية، وأصبحوا معتادين هناك على المعايير الديمقراطية، وكذلك فإن الفلسطينيين الذين درسوا في الغرب، لم يخفوا إعجابهم بكثير من جوانب الثقافة السياسية الديمقراطية، رغم كونهم شديدي النقد للسياسات الغربية.

لا يمكن للفلسطينيين أن ينظروا، فقط، إلى تجارب الآخرين كنماذج للسياسة الجماعية. فحركتهم الوطنية، رغم كل المآخذ عليها، هي نموذج صالح، نسبيا، لذلك. فقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية مظلة ينطوي تحتها عدد من الاتجاهات المختلفة، لكل منها بعض التمثيل في المؤسسات الرسمية للمنظمة، وكانت القرارات تتطلب نقاشا طويلا قبل الخروج بها، وظل التصويت من طبيعة عملية صنع القرار الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

لا يستطيع أحد أن يدعي بأن منظمة التحرير انتهجت أسلوب الديمقراطية بالكامل. ولكنها، وبالمقارنة مع غيرها من الحركات الوطنية، كانت أقل استبدادا، وحتى في داخل حركة فتح نفسها، كانت هناك درجة عالية من المشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات حتى الآونة الأخيرة. ولكن، وبعد قيام إسرائيل باغتيال أبي جهاد، ومقتل أبي إياد على يد إرهابي تابع لأبي نضال، أخذ عرفات، وبالتدريج، يميل إلى حكم الفرد الواحد، مع أنه كان مجبرا، في السابق، على الاستماع إلى وجهة نظر نظرائه المؤسسين للحركة.

أدت الانتفاضة التي بدأت في أواخر عام ١٩٨٧ إلى زعزعة الاتجاه الاستبدادي للسياسة الفلسطينية، فالتركيبات التقليدية للقيادة الفلسطينية جوبهت برفض وغضب الشباب الفلسطينيين المسيسين إلى درجة كبيرة، والذين يعيشون تحت الاحتلال. وقد اكتسب هؤلاء الشباب عادة المشاركة في الحياة السياسية وتشكيل السلطة، وصنع القرار، بدلا من الإذعان لما تمليه عليهم منظمة التحرير في تونس، بينما توجهت القطاعات الشعبية الأقل فاعلية إلى إعلان الإضرابات وألوان أخرى من الاحتجاج، أيضا. إن هؤلاء الفلسطينيين لا يمكن أ ن يقبلوا بالعودة إلى الدور السلبي، والمتمثل بالإذعان لمطالب قيادة منظمة التحرير، والتي أصبحوا ينظرون إليها كجهاز بيروقراطي وبعيد عن اهتمامات عامة الفلسطينيين.

في الوقت الذي استطاع فيه قادة الانتفاضة أن يلعبوا دورا في تحدي احتكار منظمة التحرير للسلطة، فإنهم قد يأتون بعادات تصفية الحسابات عن طريق العنف، ليدخلوها في النهج الرئيس للسياسة الفلسطينية. ولا ريب في أن أكبر تحد سيواجه أية قيادة جديدة سيكون في كيفية استقطاب وإعادة تنشئة أولئك الذين حكموا الشارع، ونظروا إلى أي سلطة أو قانون على أنهما غير شرعيين.

ومن المجالات التي لم تحسن فيها منظمة التحرير تحمل المسؤولية أبدا، وكانت فيها أبعد ما تكون عن الديمقراطية، هي معالجتها للأمور المالية. فسيطرة عرفات تنبع من تحكمه بالخزينة إلى حد كبير، فلا أحد غيره لديه الإلمام بالأمور المالية للمنظمة، ولا أحد غيره مخول بتوقيع الشيكات. وبما أن الفلسطينيين يقتربون، الآن، من إقامة دولتهم، فإن هذا النمط من التحكم سوف يتغير، فالأمور لن تكون كما يقال "لا ضرائب بلا تمثيل"، بل عوضا عن ذلك، سيكون هناك إصرار من المجموعة الدولية المانحة على مبدأ "لا مساعدة دون أن تكون الأمور واضحة للعيان". وباختصار، فإن المساعدة الاقتصادية المطلوبة ستسير جنبا إلى جنب مع إنشاء مؤسسات حاكمة، تأخذ على عاتقها تحمل المسؤولية.

وبنفس القدر الذي يرغب به الفلسطينيون في حكم ديمقراطي، تصر المجموعة الدولية المانحة على قيام مؤسسات مسؤولة كشرط للإفراج عن المساعدة. وليس هناك ما يدعو إلى التوصل، وبناء على التجارب في مناطق أخرى إلى نتيجة مفادها أن الفلسطينيين لا يستطيعون ممارسة الديمقراطية. أما العراقيل الرئيسة التي قد تبرز أمام هذه الديمقراطية فهي عدم استعداد قيادة منظمة التحرير لإطلاق الحرية لممارسة الديمقراطية، وعدم الاكتراث من قبل الإسرائيليين، وكذلك قلة إهتمام الولايات المتحدة ودول غربية أخرى، بالديمقراطية الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

لماذا تعتبر الانتخابات مهمة؟

ليست الديمقراطية، بالطبع، حلاً شافيا لكل المشاكل التي يواجهها الفلسطينيون، ولن تضمن إنتخاب قادة صالحين. ولكنها تساعد على تجنب مشاكل الحكومة المعنفة في سوئها -وهذه ظاهرة واسعة الانتشار في الشرق الأوسط. إن الافتراض الأساسي الذي تقوم عليه الديمقراطية، بعد كل ذلك، هو أن الشعب يعي حقاً متى يُساء حكمه، وأنه سيلجأ إلى الاقتراع السري، إذا ما سنحت الفرصة، للتخلص من الزعماء الخاملين والفاسدين. وهذا ما يبرر كون الانتخابات مهمه لتحقيق الديمقراطية المؤسساتية. فإذ اما أدرك الزعماء أنهم لا بد وأن يخضعوا لانتخابات دورية، عندئذ، هناك احتمال أن يضعوا في حساباتهم أنهم يجب أن يحكموا وفق شيء من مفهوم المصلحة العامة، فالدكتاتوريات المطلقة والعجز التام يؤديان، في النهاية إلى اغتراب جماهيري، وبالتالي، إذا ما جرت الانتخابات، فستكون نتيجتها مجموعة جديدة من الزعماء.

إذا ما فكر المرء في القضية الجزائرية الأخيرة، والتي شارفت فيها جبهة الانقاذ الإسلامية على كسب الانتخابات، والوصول إلى السلطة في بداية عام ١٩٩٢، فإن الحجة المقامة ضد تدخل الجيش ستكون مقنعة لو وعدت جبهة الإنقاذ - وهي قادرة على الوفاء بوعدها- بالتقدم للانتخابات خلال عدد محدد من السنوات. في هذه الحالة، إذا بدت جبهة الإنقاذ سيئة وعاجزة، كما يؤكد نقادها، فإنه سيتم إقصاؤها عن السلطة، الأمر الذي قد يخدم الثقافة السياسية الجزائرية، وذلك عن طريق كونها فتحت المجال لحركة جماهيرية معارضة لكي تجرب نفسها على أرض الواقع بتولي الحكم. وبالمقابل، فإن جبهة الإنقاذ قد تذهل الجميع وتقوم بإدارة شؤون البلاد على أحسن ما يرام، الأمر الذي سيجعلها تستحق إعادة انتخابها. كانت المشكلة تكمن في التناقض بين موقف جبهة الإنقاذ من المفهوم الشامل من الديمقراطية، وموقفها من الانتخابات. فكان هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن الانتخابات الحرة الوحيدة هي التي سوف تؤدي إلى وصول الجبهة إلى السلطة.

تكمن أوجه التشابه بين الحالة الفلسطينية والجزائر في أن حماس، أو المنظمات الراديكالية الفلسطينية الأخرى، قد تحقق نجاحا ملموسا في الانتخابات. (أظهرت استطلاعات الرأي العام في كانون ثاني (يناير) ١٩٩٤ أن حماس تتمتع بتأييد حوالي ٢٠٪ من الشعب في الضفة وغزة، في حين حصلت فتح على تأييد حوالي ٤٠٪، وقسمت النسبة الباقية بين أحزاب أخرى وأولئك الذين لم يعربوا عن رأيهم) [٥]. إن مصداقية حماس تجاه الديمقراطية هي في موضع شك، وكذلك الأمر بالنسبة للتنظيمات الأخرى، أيضا.

إن ما يبدو مهما في الحالة الفلسطينية هو البدء في عملية انتخابية تسمح بتمثيل واسع، ولا تتبع نظام "الفائز يحصل على كل شيء". عندئذ، نأمل أن تؤدي متطلبات إدارة الأمور من المرحلة الانتقالية وحتى الاستقلال، وكذلك التفاعل مع المجموعة الدولية والضغوط من الحركات الشعبية، إلى إجبار الفلسطينيين على اكتساب عادات الحكومة الذاتية الديمقراطية. وبعد ذلك، فإن المعايير الديمقراطية يمكن أن تتأصل خلال فترة من الزمن، فقط، عن طريق تجربة قوانين اللعبة الديمقراطية، والملاحظة على أرض الواقع لحقيقة كون الديمقراطية "أقل سوءا من غيرها من النظم السياسية".

Digitized by Birzeit University Library

فالديمقراطيون لا يولدون ديمقراطيين، لكنهم يكتسبون الديمقراطية بفضل معتقداتهم التي أخذوها بالتعلم والممارسة.

ليس من غير الممكن، بالطبع، إفشال أية تجربة ديمقراطية. فالعملية السلمية يمكن أن تتجمد، الأمر الذي قد يكون له آثار مدمرة على الديمقراطية الفلسطينية، وقد يعود حزب الليكود إلى السلطة، وتفشل الديمقراطية في الأردن، وقد يسير الاقتصاد إلى الأسوأ. كل هذه الظروف، فيما لو حدثت، ستشكل خطرا على الديمقراطية الفلسطينية، ولكنها تظل غير حتمية. لذلك ليس هناك داع لتحاشي التجربة الديمقراطية في الدرجة الأولى.

الموقف الأمريكي تجاه الديمقراطية والدولة الفلسطينية

ينص اتفاق إعلان المبادىء بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، الموقع في ١٣ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٩٣، على إجراء انتخابات حرة لسلطة الحكم الذاتي خلال صيف ١٩٩٤ . إن إجراء هذه الانتخابات، وبنزاهة تامة، أمر بالغ الأهمية بالنسبة لمستقبل الديمقراطية الفلسطينية. ولا شك أن الولايات المتحدة، والتي تقف الآن موقف المتفرج من تطبيق الاتفاق الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير، سترمي بثقلها من أجل تحقيق الديمقراطية في فلسطين. ولكي يتسنى لها ذلك، لابد وأن تمارس الدبلوماسية تأثيرها على إسرائيل والدول الغربية، والدول المانحة لربط بعض المساعدات الاقتصادية بعملية الديمقراطية والمسؤولية لدى الفلسطينيين.

رغم أن مسألة الديمقراطية لدى الفلسطينيين قد تكون أكثر إلحاحاً اليوم من الدعم الأمريكي لمفهوم غير واضح لدولة المستقبل، فإن الولايات المتحدة يمكنها أن تعزز من مصداقيتها لدى التيار الفلسطيني الرئيس، إذا ما تبنت موقفا واضحا تجاه الدولة الفلسطينية الديمقراطية. فالولايات المتحدة لا تزال، حتى الآن، تتبنى موقفا معارضا لقيام دولة فلسطينية مستقلة. وقد أفصح الرئيس ريغان عن هذا الموقف، وبوضوح، في خطابه في الأول من أيلول (سبتمبر) عام ١٩٨٢، ذلك الموقف الذي توارثته الإدارات الأمريكية المتتابعة. لم يتضح، حتى الآن، المبرر المقنع لهذا الموقف، فمن جهة، يبدو وكأنه انعكاس لتأييد المواقف الإسرائيلية؛ فالحزبان الكبيران في إسرائيل يعارضان قيام دولة فلسطينية، واتخاذ أي موقف آخر من قبل أية إدارة أمريكية، يعتبر مجازفة سياسية، خاصة وأن الاتجاه العام في الكونغرس يحابي إسرائيل.

يضاف إلى ما تقدم، أنه خلال سنوات الحرب الباردة، كان هناك قلق من أن تصبح الدولة الفلسطينية، في النهاية، شبيهة بسوريا أو العراق -ديكتاتورية وسوفياتية التسليح، ومعادية للمصالح الأمريكية. فإذا ما كان هذا القلق حقيقيا في السابق، فإنه لم يعد قائما الآن.

إن تفضيل التعامل مع الأردن بخصوص كل المسائل المتعلقة بالضفة الغربية والفلسطينيين كان، أيضا، من أسس المعارضة الأمريكية لقيام دولة فلسطينية. ولكن، في منتصف عام ١٩٨٨، قام الملك حسين بفك الارتباط مع الضفة الغربية، موضحا بأنه لن يكون مسؤولا عن التفاوض مع إسرائيل حول مستقبل الضفة. لم يكن هذا الأمر إجراء تكتيكيا من جانب الملك، ولكنه كان

Digitized by Birzeit University Library

يعكس وعيا عميقا للمدى الكبير الذي غيرت فيه الانتفاضة السياسة الفلسطينية. لقد أصيبت المؤسسة الموالية للأردن في الضفة الغربية بالضعف، وأصبح تأثير الجيل الجديد من الوطنيين الفلسطينيين جليا، وسوف تقاوم الميليشيا الفلسطينية الشابة إعادة فرض السلطة الأردنية بنفس القوة التي تقاوم بها الاحتلال الإسرائيلي.

عندما شرعت الولايات المتحدة بالحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية في أواخر عام ١٩٨٨، ظلت تتمسك بسياستها فيما يتعلق بمسألة تقرير المصير للفلسطينيين، ولكنها عدلت، إلى حد ما، عن موقفها تجاه دولة فلسطينية. وفي حين أن الولايات المتحدة استمرت في تأييد الرأي القائل، بأن الكيان الفلسطيني المستقبلي يجب أن يكون مرتبطا مع الأردن، فإنها لن تحول دون قيام منظمة التحرير الفلسطينية بطرح قضية الدولة الفلسطينية في المفاوضات المقبلة، ولم تكن لتعارض إذا ما أسفرت هذه المفاوضات عن دولة فلسطينية مستقلة. وبعبارة أخرى، إذا وافقت إسرائيل على ذلك، فإن الولايات المتحدة ستوافق بالتالي[٦].

إن هذا الموقف السلبي من الولايات المتحدة لا يبعث على الرضى. إذا كانت ترغب، حقا، في تعزيز الديمقراطية، فلابد لإدارة كلينتون، عقب انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني، من إيجاد طريقة مناسبة لربط الدعم المنظور للدولة الفلسطينية بخطوات أخرى نحو الديمقراطية، ونحو سلام أشمل في المنطقة، الأمر الذي سيعزز مواقف الفلسطينيين الذي يؤيدون عملية السلام ويدعمون الديمقراطية.

الديمقراطية والسلام

ترى، لماذا يجب على الولايات المتحدة أن تتبنى موقفا كهذا؟ أولا، لأننا نكرر القول بأننا ندعم التطور الديمقراطي في أي مكان في العالم، ولكننا خجلون من الاتجاه بهذا المفهوم في الشرق الأوسط، وذلك لأسباب معروفة، إن لم تكن غير واضحة جدا. أما فيما يخص الحالة الفلسطينية، فإننا نستطيع أن ندعم مبدأ على قدر كبير من الأهمية، ألا وهو الحكم الديمقراطي، وأن نسهم في تحقيق هدف بعيد المدى للسلام الإسرائيلي-العربي، في الوقت ذاته.

ستكون الديمقراطية الفلسطينية، وبالتأكيد، جارا أفضل للأردن وإسرائيل من الديكتاتورية الفلسطينية، تتلاءم هذه الديمقراطية ، بشكل أفضل، مع الترتيبات اللازمة للتعاون والتطور الإقليمي، وستكون ديمقراطية لا تحتاج إلى قوة عسكرية ضخمة، والأكثر أهمية من كل هذا، هو أن الديمقراطية الفلسطينية ستكون، في أعين الفلسطينيين، ذات شرعية أكبر من الديكتاتورية الفلسطينية لدى الدخول في اتفاقات مع إسرائيل.

من المتوقع أن تعارض إسرائيل فكرة تأييد الولايات المتحدة لدولة فلسطينية، ولكن كثيرا من الإسرائيليين سينظرون بعين التقدير للجهد المبذول لتشجيع الديمقراطية لدى جيرانهم. وستبقى الولايات المتحدة تدعم إسرائيل في مسألة الترتيبات الأمنية التي تضمن عدم تشكيل الدولة الفلسطينية خطرا على إسرائيل. قد يقوم كثير من الإسرائيليين، في الوقت الحاضر، بتأييد نفس

Digitized by Birzeit University Library

الفكرة، أي فكرة قيام دولة فلسطينية تعيش في سلام مع إسرائيل. فعند الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، بادرت الولايات المتحدة إلى القيام بهذا الاعتراف، فقط بعد قيام الإسرائيليين بذلك. أما بالنسبة لمسألة الدولة الفلسطينية، فإن مصلحة الولايات المتحدة ، الكامنة في تشجيع الديمقراطية الفلسطينية، وموقف اللامبالاة من قبل إسرائيل، يوحيان بأن على واشنطن أن تأخذ بزمام المبادرة.

إن الرسالة الموجهة للفلسطينيين في كل هذه القضايا رسالة حاسمة. ففي الوقت الحاضر تبدو المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية ملبدة بالغيوم، فلا أحد يستطيع التكهن حول كيفية التوصل إلى حل للقضايا التي تتطلب تحديد وضع نهائي لها. لقد طلب من الفلسطينيين أمور كثيرة يصعب عليهم تحقيقها، كما أن موقفهم يدلل على أنهم لن يكونوا قادرين على فرض أولوياتهم. ولكن، إذا ما بدا أن الأفضلية ستكون لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع، فإن هذا الأمر قد يؤدي إلى سيطرة المتطرفين، الذين يطالبون بمواصلة الكفاح ضمن النهج الرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية. يبدو أن معظم الفلسطينيين يريدون شيئا محددا، ألا وهو الاستقلال والديمقراطية. من هنا، فإن الدعم الأمريكي لهذين المبدئين الرئيسيين سيقوي من عزيمة أولئك الذين يدركون أنه لابد لهم من تقديم التنازلات من أجل تسوية القضايا الصعبة، وهي نزع السلاح، والقدس، والحدود.

لن تستطيع الولايات المتحدة، بدعمها للديمقراطية الفلسطينية، أن تلغي الترتيبات الأردنية-الفلسطينية للكونفدرالية أو الفدرالية، أو حتى أنماط التعاون الإقليمي على المدى البعيد، أو التجارة، والتطوير. وفي الحقيقة، إن الإعلان عن مساندة الديمقراطية، الآن، وربما الدولة في المستقبل، يمكن أن يكون جزءا من مبادرة لتشجيع قيام منطقة يعمها السلام والتطور والديمقراطية، تشمل كلا من إسرائيل، ولبنان، والأردن، وفلسطين، ومصر، وتركيا، وربما تشمل سوريا في نهاية المطاف.

رغم كون هذه الأهداف طموحة ومثالية، إلا أنها على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط وسوف تظل محط اهتمام الأمريكيين، الأمر الذي يقتضي تحريك المصادر الأمريكية المؤثرة على مجريات الأحداث. وهكذا، فإنه بمؤازرة الديمقراطية الفلسطينية، كعامل رئيسي لتعزيز التغيير البناء في شرق البحر الأبيض المتوسط، تكون إدارة كلينتون قد أسهمت بدور كبير في السلام في الشرق الأوسط.

Digitized by Birzeit University Library

الهوامش:

١- في إستطلاع لرأي اليهود الاسرائيليين في أواخر كانون أول، سنة ١٩٩٣، تبين أن ٤٧٪ يؤيدون إقامة دولة فلسطينية في حين ٤٠٪ يعارضون ذلك. أنظر صحيفة **يديعوت آحرنوت** (تل أبيب)، ١٩ كانون ثاني ١٩٩٤، وقد ذكرت نفس الصحيفة في ١٨ شباط سنة ١٩٩٤ أن حوالي ثلثي الاسرائيليين يعتقدون أن الدولة الفلسطينية ستتشكل في نهاية الأمر.

٢- مجلة **ميدل ايست ميرور** (لندن) ١٧ كانون أول سنة ١٩٩٣ ، ص ١١ .

٣- انظر ايلي كدوري، **الديمقراطية والثقافة السياسية العربية** (واشنطن، دي سي: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ١٩٩٢).

٤- آن ايلزبت ماير، **الاسلام وحقوق الانسان: التقاليد والسياسة** (باولدر، وست فيو، ١٩٩١)، فاطمة ميرنيسي، **الاسلام والديمقراطية : الخوف من العالم الحديث؟** (نيويورك: اديسون ويسلي، ١٩٩٢) .

٥- مجلة **ميدل ايست ميرور** (لندن) ١٤ كانون ثاني سنة ١٩٩٤ ص ١١ .

٦- أنظر أيضاً رسالة وزير الخارجية جيمس بيكر التي تتضمن تطمينات للفلسطينيين في ١٨ تشرين أول سنة ١٩٩١ ، حيث يقول: "ان الولايات المتحدة تؤيد حق الفلسطينيين في طرح أي قضية بما في ذلك شرقي القدس، على طاولة المفاوضات ... وأن الولايات المتحدة ستقبل بأي نتيجة يتفق عليها الطرفان. انطلاقاً من ذلك وانسجاماً مع السياسات الامريكية تظل الكونفدرالية نتيجة محتملة للمفاوضات حول الوضع النهائي". يمكن العثور على النص الكامل في ورقة وليم كوانت، **العملية السلمية: السياسة الامريكية والصراع العربي الاسرائيلي منذ سنة ١٩٦٧** (واشنطن، دي سي: معهد بروكينكز، ١٩٩٣) ص ٤٩٧ - ص ٥٠١ .

Digitized by Birzeit University Library

السياج الفاصل:
معازل فلسطينية على طريقة "السلام" الاسرائيلية

د. علي الجرباوي *

بعد عمليات انتحارية فلسطينية متتالية كلفّت الاسرائيليين غاليا وأثبتت مدى هشاشة جبهتهم الداخلية، قام رابين بالقاء خطاب متلفز وموجه للشعب الاسرائيلي بشكل مباشر. وعدا عن كون الخطاب المباشر يعكس عمق المحنة التي تجد الحكومة الاسرائيلية، بل واسرائيل بمجملها، نفسها فيها، فإن هذا الخطاب تضمّن رسالة اسرائيلية واضحة مفادها ضرورة الفصل بين الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني، ليس نزولا عند رغبة الفلسطينيين في التحرر وحق تقرير المصير، وانما لضرورات اسرائيلية أهمها ضمان الامن الاسرائيلي الداخلي الهشّ، ومنع تحويل اسرائيل الى دولة ثنائية القومية.

لقد أفزعت العمليات الانتحارية الفلسطينية اسرائيل ودفعت برئيس وزرائها إلى تعجيل التأكيد على ضرورة الفصل الفلسطيني-الاسرائيلي. ولإبراز إصراره على تحقيق هذا الفصل، قام رابين بإبلاغ شعبه بقراره تعيين لجنة خاصة لدراسة "خطة الفصل بين الاسرائيليين والفلسطينيين في الضفة الغربية". وأوضح رابين للإسرائيليين أنه يريد من هذه اللجنة المختصة برئاسة وزير الشرطة تفحّص "النواحي الفنية" المتعلقة بإقامة جدار أمني يعزل بين الطرفين.

ولما كانت إسرائيل لا تزال منتشية ومتغطرسة بفضل قدراتها التي لم تفدها في واقع الامر في المواجهة مع الفلسطينيين، ولكونها تعتقد بأن بإمكانها إملاء شروط وحدود "السلام"، فقد جاءت فكرة الفصل الرابينية متخمه بالشروط والتقييدات لتكون وفق المقاس الاسرائيلي. فلكي يضمن رابين جميع جبهاته، الداخلية والخارجية، أعلن تأكيده على أن خطة الفصل ستبقى شأنا إسرائيليا داخليا، ولن تتم مناقشتها ضمن إطار الاتفاقات المبرمة مع منظمة التحرير الفلسطينية أو مع جهات أخرى. ولتمرير عملية الفصل المفروض من جانب واحد، وتحاشي مواجهة داخلية مع المستوطنين بالأساس، وخارجية مع "السلطة الفلسطينية" الآن، أكد رابين على أن خط الفصل

* د. علي الجرباوي يحمل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة سنسناتي في أوهايو، ويعمل الان استاذا مشاركا للعلوم السياسية في جامعة بيرزيت، وله عدة أبحاث ودراسات في الشؤون الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

سيكون "خطا عسكريا" ولن يشكل "حدودا سياسية" في هذه المرحلة بالذات. ولكن التناقض يبدو جليا في اصرار رابين على أن لا تؤدي خطته إلى عودة إسرائيل بتاتا الى حدود عام ١٩٦٧، وإلى استمرار سيادتها على "القدس الموحدة"، وبقاء نهر الاردن حدودا شرقية رسمية لاسرائيل. وباختصار، فان خطة الفصل الرابينية تؤدي عمليا الى خلق معازل لحصر وتفتيت مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية، وبما يؤدي إلى ضم فعلي للبقية المتبقية من الضفة إسرائيليا.

وبالرغم من أن خطة الفصل التي يقترحها رابين حاليا تُطرح في نطاق "الضرورة الامنية" التي نجمت عن ازدياد العمليات الانتحارية الفلسطينية داخل إسرائيل، وتأتي لذلك وكأنها "خطوة اضطرارية" تُقدم عليها الحكومة الاسرائيلية حفاظا على استمرارية العملية السلمية مع الفلسطينيين بالذات، إلا أنها في واقع الامر تحمل في مكنوناتها وطياتها دلالات على غاية الاهمية. ويمكن تلخيص هذه الدلالات بأربع رئيسية هي:

أولا: أنه بالرغم من الادعاءات التي يطلقها رابين بأن خطته للفصل تعتبر "اضطرارية" و "مرحلية"، ولذلك فان السياج العازل المقترح لن يشكل حدودا سياسية، وانما خطا عسكريا-أمنيا-إقتصاديا، فان هذه الخطة تستهدف في الحقيقة تشكيل الحدود الداخلية النهائية بين اسرائيل ومعازل "الكيان الفلسطيني" في الضفة الغربية. فهدف رابين، اذاً، استغلال "التدهور الامني الاسرائيلي" الحالي لتحقيق الهدف الرئيسي والمخطط له قبل المفاوضات الاسرائيلية-الفلسطينية. وهذا الهدف يتلخّص بإنهاء القضية الفلسطينية عن طريق خلق "كيان فلسطيني" مُفتّت يتشكّل من معازل مُنفصلة يضّم كل منها التجمعات الفلسطينية ذات الكثافة السكانية العالية. واضافة الى جزء من قطاع غزة مفصول رسميا عن الضفة الغربية، فإن المعازل في الضفة ستكون على ما يبدو ثلاثة، وتتشكل من مُجمّع نابلس-جنين في الشمال، ومُجمّع رام الله في الوسط، ومُجمّع الخليل - بيت لحم في الجنوب. وتلتقي هذه المعازل الثلاثة مع بعضها في أريحا، ومنها تتصل بترتيب تُفضّله الحكومة الاسرائيلية أن يكون كونفدراليا مع الأردن. فرابين لا يزال ضد قيام دولة فلسطينية، وهو يحاول استغلال كل ظرف مستجد لتحديد النتيجة النهائية للمسيرة السلمية مع الفلسطينيين بما يحول دون توفر الظروف الموضوعية الضرورية لانشاء هذه الدولة.

ومن هذا المنطلق الاسرائيلي تصبح خطة الفصل وسيلة فعالة لتقسيم فلسطين للمرة الثالثة ورسم حدود إسرائيل بما يضمن بقائها دولة يهودية صهيونية تتواجد فيها أقلية فلسطينية "محتملة"، وبما يمنع قيام دولة فلسطينية تشارك الدولة العبرية في الارض غربي النهر. ويأتي "السياج العازل" المطروح كآلية لتحقيق الفصل بين الفلسطينيين والاسرائيليين في الضفة الغربية في باب إقامة الوقائع الاسرائيلية لتحديد الواقع الفلسطيني المستقبلي، وبما يضمن اختزال المطالب الفلسطينية لتصبح، عوضا عن تحقيق الإنهاء الكامل للاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية الناجم عن حرب عام ١٩٦٧، محصورة في إطار تخليص أجزاء من الضفة الغربية من الاحتلال الاسرائيلي. ويتبع ذلك أن يصبح الوجود الاستيطاني الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة

Digitized by Birzeit University Library

شرعيا، وأن تقتصر المفاوضات النهائية بين الطرفين في هذه المسألة على وضعية المستوطنات التي بقيت داخل المعازل الفلسطينية بعد رسم حدود "السياج" الفاصل بين الطرفين. وباختصار، فإن هذا "السياج" سيكون الحدود التي ترسمها إسرائيل للكيان الفلسطيني الذي تشرف حاليا على إنشائه. ويجب التنويه إلى أن "سياجا" فاصلا قد أقيم فعلاً من قبل إسرائيل ليعزلها عن منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني في قطاع غزة.

ثانيا: أن ترسيم "السياج العازل" ورسم خريطة إسرائيل في مرحلة التسوية السلمية أصبح أمرا إسرائيليا داخليا محضا، يتم بمنأى عن الفلسطينيين وبمعزل تام عن ارادتهم. فهذا الرسم والترسيم يتم بدون مفاوضة أو مشاورة أو قبول الجانب الفلسطيني "الشريك" في العملية السلمية والذي كان ينتظر من هذه العملية استخلاص الحق في تقرير المصير. وبالعكس تماما، فعوضا عن أن تقود المسيرة السلمية إلى انتزاع الفلسطينيين حق تقرير المصير، فإنها، على ما يبدو، أصبحت الوسيلة النافذة التي يستخدمها من استلب هذا الحق أصلا لفرض المصير على الشعب الفلسطيني.

لقد نجمت هذه النتيجة غير المرغوب فيها فلسطينيا عن سوء تقدير المفاوض الفلسطيني، فقد أدت الرغبة الفلسطينية الجامحة للمشاركة في العملية التفاوضية منذ البداية الى تقديم تنازلات جوهرية من قبل الجانب الفلسطيني. وكانت الموافقة الفلسطينية على تقسيم حل القضية الفلسطينية على مرحلتين تفاوضيتين متباعدتين يفصل بينهما فترة زمنية انتقالية تمتد لسنوات خمس هي الخطأ الاستراتيجي الفلسطيني الأساسي. والسبب في ذلك يعود، من ناحية، الى أن الجانب الفلسطيني قد انساق إلى قبول تأجيل بحث القضايا المصيرية، كالحدود ووضع القدس والاستيطان واللاجئين، الى المرحلة التفاوضية النهائية. وبذلك، ومقابل حكم ذاتي مقطوع ومحدود، أبقى الجانب الفلسطيني على المصير الفلسطيني معلقا لفترة زمنية حدها الادنى مرهون بفترة زمنية مدتها خمس سنوات. ومن ناحية أخرى، لم يستحصل الفلسطينيون لقاء هذا التنازل السخي على ضمانة إسرائيلية تكفل رسميا وفعليا عدم قيام السلطة المحتلة باستغلال الفترة الزمنية الانتقالية للقيام بتنفيذ سياسة منهجية لتغيير الواقع داخل الارض المحتلة، بما يجحف أساسا بالإمكانات الفلسطينية في المفاوضات النهائية.

قامت اطراف اسرائيلية مختلفة، رسمية وغير رسمية، بتوظيف العملية السلمية وما تضمنته من فترة "سماح" فلسطينية للقيام بحملة مكثفة لتكريس وقائع في الضفة الغربية للتأثير مسبقا على نتيجة المفاوضات النهائية. وبدأ الاسرائيليون يخوضون فيما بينهم صراعا على مقتضيات "السلام"، وتصاعد التنافس بين الاطراف الايديولوجية والسياسية الاسرائيلية للتأثير على الرأي العام في عملية اتخاذ القرار السياسي. ومع مرور الوقت، وبعد توقيع اتفاق "اعلان المباديء" بين الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، بدأ التأثير الفلسطيني في المسيرة السلمية يخبو مقابل تصاعد أهمية الموقف الاسرائيلي الداخلي تجاهها. ومع تكثيف الحملة الاستيطانية في الضفة الغربية وحول مدينة القدس، ودخول المفاوضات الاسرائيلية مع سوريا مرحلة متقدمة، بدأ

Digitized by Birzeit University Library

الاستقطاب بين مؤيد ومعارض لتقديم استحقاقات السلام في اسرائيل يتزايد. وفي حين تؤيد أطراف اسرائيلية التخلي عن نسبة كبيرة من الارض الفلسطينية المحتلة، ويذهب بعضها الى درجة تأييد إقامة دولة فلسطينية ترتبط بالاردن كونفدراليا، تقف أطراف أخرى مع الاحتفاظ اسرائيليا بالضفة الغربية تحديدا. يتأرجح الموقف الاسرائيلي الداخلي بدون وجود أغلبية واضحة ومستقرة تدعم أحد الخيارين بين المقتضيات السياسية من جهة، والايديولوجية الدينية والامنية من جهة أخرى. وفي ظل انقسام وعدم استقرار الرأي العام الاسرائيلي أصبح القرار السياسي في اسرائيل بشأن العملية السلمية مرهوناً بعملية الاستقطاب السياسي الدائرة حاليا داخل الحلبة السياسية الاسرائيلية.

يأتي مفهوم الفصل المطروح من قبل رئيس الحكومة الاسرائيلية الآن، ومحاولة ترسيم الخط الفاصل ورسم خريطة إسرائيل في مرحلة التسوية السياسية، في إطار محاولة رابين تقليص فجوة الاستقطاب السياسي في اسرائيل، وتوسيع قاعدة اتفاق الرأي العام الاسرائيلي على المستلزمات الضرورية لتحقيق السلام والأمن والاستقرار لاسرائيل. يقوم رابين، في الواقع، ومن خلال طرح هذا المفهوم، بعملية تفاوض داخلي مع اليمين الاسرائيلي، وعلى رأسه حزب ليكود. فعوضا عن استمرار التفاوض مع الفلسطينيين بعد أن تم توقيعهم على اتفاقات اوسلو والقاهرة، وجد رابين في ظل العمليات الانتحارية الفلسطينية أن عليه الوصول إلى "وفاق وطني" اسرائيلي عام حول "الصيغة الاقليمية" التي من الممكن أن تُشكّل حلا وسطا بين الاطراف السياسية الاسرائيلية، الأمر الذي لاقى قبولاً أكثر في الشارع الاسرائيلي. وباختصار، فان مفهوم الفصل المطروح حاليا في الحلبة السياسية الاسرائيلية يُشكّل محور المفاوضات الاسرائيلية - الاسرائيلية حول مقتضيات المسيرة السلمية، ويمثل نقطة الارتكاز المحوريةللبحث الاسرائيلي عن "الصيغة التوفيقية".

ثالثا: أن المفاوضات التي تجري حاليا بين الفلسطينيين والاسرائيليين حول تطبيق المرحلة الثانية من اتفاق "اعلان المباديء" لا تمر بمأزق إجرائي أو بصعوبات حول جوانب تطبيقية وحسب، وإنما هي مفاوضات عقيمة من الناحية الاستراتيجية، ولن تجدي نفعا جديراً بتحقيق السلام بين الطرفين، ومن ثم في المنطقة بأسرها. وحتى الاجتماعات التي أصبح يعقدها عرفات مع رابين، ولقاء "القمة" الرباعي الذي جمع في القاهرة بين الرئيس حسني مبارك والملك حسين وعرفات ورابين، لم تعد جميعها قادرة على ضخ الحياة في عملية سلمية تجمّدت بفعل إجراءات اسرائيلية يقف على رأسها السعي الحثيث والمكثف لتهويد مدينة القدس وتوسيع الشبكة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية، وخاصة في الضفة الغربية المحتلة. فالوقائع الاسرائيلية المستجدة على الأرض تخطّت من الناحية العملية حدود اتفاق اوسلو واتفاقات القاهرة. والحكومة الاسرائيلية تتبع منهج المراوغة في المفاوضات التفصيلية المتعلقة باستكمال اجراءات الدخول في المرحلة الانتقالية لكسب الوقت، وذلك لاستخدامه لتحوير معنى وتحويل مجرى العملية السلمية لتبقى اسرائيلية المنطلق والمسار والقرار.

Digitized by Birzeit University Library

ويبدو الآن جليا من التغيرات الجارية بحثاثة على الأرض الفلسطينية المحتلة وعلى صعيد المفاوضات التفصيلية أن نوايا الحكومة الاسرائيلية، عندما قامت بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ووقعت معها اتفاق "اعلان المبادىء"، كانت مبيتة على توظيف هذا الاتفاق لتقويض المسعى الفلسطيني لإحقاق حقوق شرعية طال الانتظار والنضال من أجلها فلسطينيا. وقد وقع الجانب الفلسطيني بالفخ الاسرائيلي عندما وافق على تأجيل بحث القضايا الجوهرية الى مرحلة المفاوضات النهائية. وعندما أصبح الاتفاق بين الطرفين يفتقر إلى مرتكزات أساسية، ويفتقد "المبادىء" ويركز على الاجراءات، أصبحت العلاقة التطبيقية للاتفاق تفتقر الى الندية والتكافؤ بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي. وعوضا عن مثل هذه العلاقة الضرورية لتحقيق السلام، وليس الاستسلام، أصبحت العلاقة التطبيقية تستند الى معادلة ميزان القوى بين الطرفين، وهي معادلة تعاني من خلل جسيم لصالح اسرائيل. وأخذت الحكومة الاسرائيلية تستخدم هذا الخلل في تحديد وتيرة وأجندة المفاوضات التفصيلية، في حين أصبح الجانب الفلسطيني أسيرا لمقتضيات الاهداف الاسرائيلية العامة ومجريات السياسة الداخلية الاسرائيلية.

ونتيجة للخلل في ميزان القوى لصالح اسرائيل، وللنوايا الاسرائيلية السلبية الدفينة تجاه إحقاق الحقوق الوطنية الشرعية للشعب الفلسطيني، لم يعد بإمكان الجانب الفلسطيني التأثير في مجرى عملية المفاوضات التفصيلية لاستكمال تطبيق اتفاق "اعلان المبادي". وأصبح الجانب الفلسطيني الذي يعاني من تفتت الموقف السياسي الذاتي تجاه العملية السلمية مع اسرائيل، ومن ضعف الامكانيات الفعلية لفرض وقائع ايجابية مؤثرة لاقناع الشارع الفلسطيني بجدوى العملية السلمية في ضوء انحباس المساعدات الدولية، رهينة مضغوطة بين توقعات فلسطينية لم تجد لها ترجمة عملية فأدت إلى تنامي خيبة أمل فلسطينية عامة، وممارسات إسرائيلية تجرف مغزى "السلام" المتوقع وتؤكد على تحكم اسرائيل بمجال ونتائج العملية السلمية. وبدلا من أن تكون المفاوضات التفصيلية مخرجا يُنقذ هذه العملية من التراجع والنكوص، ويُعززّ مكانة السلطة الفلسطينية، أصبحت بحد ذاتها تُشكّل عبئاً على الجانب الفلسطيني لانها لم تنتج حتى الان في مجال تحقيق التقدم الا وعودا فلسطينية سرابية، ما تلبث أن تتلاشى بفعل الوقائع الاسرائيلية. ومن جولة الى أخرى أصبحت هذه المفاوضات عبثية، ولم تعد آلية مناسبة لتحقيق الثقة الفلسطينية بالمسار التدريجي للعملية السلمية.

أما الدلالة الرابعة لحظة الفصل التي يقترحها رابين فهي وصول الحكومة الاسرائيلية الحالية إلى موقف العجز أمام ضرورة الحسم في تحديد ماهية المستقبل الاسرائيلي المتشابك بالضرورة مع الوضعية الفلسطينية. فمنذ استلامها دفة الحكم في اسرائيل تتذبذب حكومة رابين بين دائرتي استقطاب رئيسيتين. الاولى، التزامها الرسمي المعلن بالعملية السلمية، وقناعتها بضرورتها وأهمية استغلال الفرصة الذهبية المواتية لتحقيق الشرعية والأمن والاستقرار لاسرائيل، وفتح المجالات الواسعة أمامها للاندماج مع العالم العربي المحيط بها. وبالرغم من تحقيقها لاختراقات اسرائيلية هامة على الساحتين الفلسطينية والعربية، الا ان هذه الحكومة تعلم يقينا بأن استتباب السلام والامن والاستقرار في المنطقة ومن ضمنها إسرائيل يعتمد أساسا على الماهية النهائية لحل

Digitized by Birzeit University Library

القضية الفلسطينية. ولتحقيق القبول الفلسطيني بهذه الماهية، فإن الحكومة الاسرائيلية تدرك أيضا بأن على إسرائيل أن تفي باستحقاقات أساسية. ولكن هذه الاستحقاقات المطلوبة تتعارض مع دائرة الاستقطاب الرئيسية الأخرى التي تجذب الحكومة الاسرائيلية، ألا وهي موقف المعارضة اليمينية الاسرائيلية الرافض لاتفاق "اعلان المبادىء" لايصال المفاوضات مع الجانب الفلسطيني الى نهايتها الحتمية المتمثلة باقامة الدولة الفلسطينية، وذلك إذا اريد لهذه المفاوضات التكلل بالنجاح وتحقيق الغايات الايجابية المتوخاة منها. ولكون الانقسام في الشارع الاسرائيلي حاداً بشأن الإيفاء بالاستحقاقات الفلسطينية، ولان الضغوط اليمينية الاسرائيلية على الحكومة تزداد في ضوء العمليات الانتحارية الفلسطينية التي استلبت من الاسرائيليين الشعور بالامن الداخلي، فإن شعبية رابين تواجه تدهورا مستمرا. وتُظهر استطلاعات الرأي المتوالية تدني نسبة القبول الذي تتمتع به هذه الحكومة مقابل تصاعد نسبة تأييد للاحزاب اليمينية، مما يدل على ازدياد إمكانية خسارة الائتلاف الحاكم للانتخابات العامة القادمة.

بين الاستقطابين الرئيسيين تقف الحكومة الاسرائيلية الآن ضعيفة تحسب حساباتها السياسية الضيقة. وأسباب الضعف مركبة ومتعددة. فمن ناحية، فشل رابين في محاولاته المتكررة لتوسيع ائتلاف حكومته، ولم يتمكن من إعادة ضم حزب شاس المتدين إليها. فبعد مفاوضات طويلة ومضنية قرر حزب شاس الانضمام رسميا الى صفوف المعارضة، تاركا رابين على رأس حكومة أقلية ائتلافية، تعتمد في بقائها واستمراريتها في المسيرة السلمية على الاصوات العربية المعارضة في الكنيست. ويعلم رابين أن مثل هذه الاصوات لا تفيد في حسم مسألة مصيرية تتعلق بـ "الامن القومي اليهودي" في الدولة العبرية. ومن ناحية ثانية، فان الحكومة تتخبط في تحديد سياساتها الاقتصادية مما أدى الى زعزعة ثقة الجمهور الاسرائيلي بها. وما الخلافات الداخلية التي برزت في صفوف الائتلاف الحاكم حول فرض "ضريبة البورصة"، والتطورات اللاحقة التي أدت في النهاية إلى إلغائها، اضافة الى ما لحق بالحكومة من اضرار جراء انتخابات الهستدروت الاخيرة، إلا أمثلة عينية على ذلك. ومن ناحية ثالثة فان حزب العمل، وهو الحزب الرئيسي في الائتلاف يعاني من خلافات داخلية من جراء عدم الانضباط الحزبي الضروري لدعم وتثبيت السياسات الحكومية. وقد أدى ذلك مؤخرا الى تبديل رئيس الكتلة البرلمانية من حزب العمل لمخالفته الانضباط الحزبي في التصويت على موازنة الدولة. ومن نافل القول أن مثل هذا الافتقار للانضباط واحتدام الجدل الداخلي وبروزه على السطح أمام الجمهور يضعضع من موقف الحكومة ويضعفها.

وعلى ضوء العد التنازلي باتجاه موعد الانتخابات العامة القادمة، وبدء الحملة الانتخابية بصورة غير رسمية، ولأن الانتخابات لمنصب رئاسة الوزارة الاسرائيلية ستكون منذ المرة القادمة مباشرة، فإن الحكومة الاسرائيلية أصبحت أكثر من أي وقت مضى عاجزة عن استكمال أو ايقاف المسيرة السلمية مع الفلسطينيين تحديدا. فلا هي قادرة حقاً على مواجهة الانقسام والضغوطات الداخلية والمضي قدما باتخاذ الخطوات الضرورية لاحداث النقلة الايجابية في هذه المسيرة الآن، ولا هي أيضا راغبة في الظهور بموقف الضعف والخنوع لمطالب اليمين الاسرائيلي بايقاف هذه المسيرة، لان ايقافها في المسار الفلسطيني يعني، من ناحية فعلية، انهيار مشروع السلام برمته،

Digitized by Birzeit University Library

خصوصا وأن المفاوضات السورية - الاسرائيلية لم تحقق حتى الآن انجازات رئيسية. لقد اتخذ رابين قراراضمنيا بالمماطلة، اعتقادا منه بأن التمترس في الموقع الذي وصلت إليه المسيرة السلمية سيجنبه على الأقل تحمّل المزيد من الخسائر. وفي هذا الإطار جاءت خطة الفصل التي اقترحها رئيس الوزراء الاسرائيلي، قاصرة لا تحقق سلاما منشودا، ولا توقف المسيرة السلمية، وانما تعلّقها فقط كسبا للوقت حتى يتم تغيّر الظروف والأوضاع. ولذلك كانت هذه الخطة، كالحكومة التي أصدرتها، عاجزة عن إحداث الانطلاقة المطلوبة الآن.

ومع كون هذه الخطة عاجزة، ولن تُشكّل كما هي مطروحة، الآلية المناسبة لدفع العملية السلمية أو تحقيق الأمن الاسرائيلي الداخلي المنشود، فإن مجرد اقتراحها، والمضي قدما بدراسة سبل تطبيقها، يقود الى استنتاجات عامة هامة. ومن الواجب عدم اغفال هذه الاستنتاجات، والاهتمام بدراسة وفهم أبعادها، وذلك لكونها تُشكّل عناصر أساسية في صياغة مستقبل المسيرة السلمية وتحديد المصير الفلسطيني، عدا عن المصير الاسرائيلي أيضا. ويمكن تلخيص هذه الاستنتاجات بثلاثة رئيسية هي:

أولا، أن خطة الفصل الرابينية تشير بصورة قاطعة إلى حدوث تحوّل رئيسي في المشروع الصهيوني الكلاسيكي لدى المؤسسة الرسمية الاسرائيلية، بما فيها اليمين الاسرائيلي التقليدي. فهذا المشروع قام على أساس "استعادة أرض اسرائيل كاملة غير منقوصة" لتصبح "الدولة اليهودية النقية العرق"، وذلك عن طريق استخدام مختلف الوسائل لتفريغ فلسطين من أهلها الفلسطينيين وذلك بطردهم من البلاد. وبعد مرور ما يقرب من قرن من الزمن على استهداف الحركة الصهيونية للشعب الفلسطيني، متحالفة في ذلك مع أقوى دولتين عظميين في هذا القرن، بريطانيا العظمى أولا والولايات المتحدة الامريكية لاحقا، يخرج رابين من خلال خطته للفصل ليعترف بفشل المسعى الصهيوني الكلاسيكي. فعلى الرغم من مختلف الوسائل التي استُخدمت بقي جزء من الشعب الفلسطيني على أرض وطنه، وأثبت من خلال نضاله الذي لم يكّل وانتفاضاته على الانتداب البريطاني والاحتلال الاسرائيلي عقم إمكانية تغييبه وهضم حقوقه. ويبدو أن رئيس الوزراء الاسرائيلي، والذي كان رئيس أركان حرب اسرائيل في العام ١٩٦٧، قد اكتشف بعد ما يقرب من مرور ثلاثة عقود على تلك الحرب التي استكمل خلالها الاسرائيليون احتلالهم لكل فلسطين، أن ذلك الانتصار العسكري لآلة الحرب الاسرائيلية كان مجبولا بهزيمة ايديولوجية مستترة لآلة الفكر الصهيوني. فلقد استولى الاسرائيليون على بقية فلسطين مع معظم أهلها، ورغم المحاولة المستمرة والمكثفة لتهويدها عن طريق عملية استيطان تبارى في تنظيمها قطبا الحياة السياسية الاسرائيلية، حزبي العمل وليكود، يكتشف رابين فشل امكانية تفريغ الفلسطينيين بالطرد الجماعي (الترانسفير)، وخطورة امكانية دمجهم في الدولة لأن ذلك ينهي حياة الدولة العبرية ويُحولها الى دولة ثنائية القومية. يأتي اقتراح رابين بالفصل للخروج من المأزق المستعصي صهيونيا. وبالرغم من محدودية هذا الاقتراح والاشتراطات المرتبطة به، الا أنه يدل على أن المستقبل الفلسطيني سيتشكل باعتراف إسرائيلي به على أرض فلسطين، وليس خارجها.

Digitized by Birzeit University Library

ولكن، مع ذلك، يجب الانتباه الى أنّ فشل المشروع الصهيوني في هذا الجانب لا يعني على الاطلاق نهايته أو نكوص غاياته. بل أن هذا الفشل يُوظّف الآن اسرائيليا لانعاش المشروع في جانب آخر، هو الامتداد والتغلغل سياسيا واقتصاديا في المنطقة المحيطة برمتها. فاسرائيل تحاول في المسيرة السلمية أن تقايض فشلها في تحقيق المشروع الصهيوني الكلاسيكي في فلسطين باختراق وتطويع العالم العربي المحيط. وفي مسعاها، الذي لم يتطلب منها حتى الآن سوى منح حكم ذاتي مقلص للفلسطينيين، استحصلت اسرائيل على الاعتراف السياسي العربي، وتهاوت عنها المقاطعة الاقتصادية العربية، وأصبح ساستها ورجال أعمالها يصولون ويجولون ويجولون في العواصم العربية، ويشتركون في عقد قمم شرق أوسطية، في حين يفشل العرب في عقد قمة عربية. أي أن احتواء القضية الفلسطينية عوضا عن الاستمرار بنكرانها فتح المجال أمام اسرائيل عربيا. وهذا بحدّ ذاته نصر كبير لمشروع صهيوني مُعدّل عن آخر فشل في تحقيق هدفه الأساسي بصورة كاملة.

أما ثاني الاستنتاجات من خطة الفصل التي اقترحها رابين فيتمثل بقصور صيغة اتفاقات اوسلو والقاهرة عن تأمين السلام الشامل بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي. فالحكومة الاسرائيلية أرادت من هذه الاتفاقات أولا، ومن التلاعب بتفسيراتها وتطبيقاتها العملية ثانيا، أن تُفصّل مجرى وآفاق التسوية مع الجانب الفلسطيني على مقاسها ووفق أجندتها وأهدافها الخاصة. ويجدر الانتباه في هذا المجال الى أن منطلقات هذه الحكومة في المفاوضات مع الجانب الفلسطيني لم تكن نابعة من نوايا وقناعات ايجابية تنبثق عن اعتراف اسرائيلي متأخر بالضيم الملحق بالشعب الفلسطيني وحقوقه الشرعية، بل على العكس من ذلك، جاءت هذه المفاوضات بالنسبة للحكومة الاسرائيلية اضطرارية لوضع حد للانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة، ولفتح المجال لعقد تسويات إسرائيلية - عربية. أي أن المفاوضات مع الجانب الفلسطيني لم تُشكّل غاية بحدّ ذاتها للحكومة الاسرائيلية، وإنما وسيلة ترغيب وتسريع للمفاوضات على المسارات الاخرى مع البقية العربية. لهذا السبب الاسرائيلي جاءت اتفاقات اوسلو والقاهرة مبهمة المضامين، تزخر بالتلكؤ والبطء في التنفيذ. لقد أرادها الاسرائيليون وسيلة لكسب الوقت، ولذلك أصروا بدعوى "تعزيز الثقة" على وجود مرحلة انتقالية مدتها خمس سنين. وتحت وهم "عدم وجود البديل"، لم يكن بوسع الجانب الفلسطيني سوى الرضوخ للاشتراطات الاسرائيلية. وبعد قيام السلطة الفلسطينية بدأ الفلسطينيون يطالبون بتسريع المسيرة السلمية، في حين ظنت اسرائيل بأن الوضع لديها قد استقر فماطلت في عملية التنفيذ. ولكن العمليات الانتحارية الفلسطينية قلبت الموازين الامنية، وفتحت أبوابا على الحكومة الاسرائيلية ظنتها أغلقت، وخلقت لها دوامة ومعضلة مستعصية. فالمرحلة الانتقالية أصبحت باهظة التكاليف ليس فقط للجانب الفلسطيني، وإنما للحكومة الاسرائيلية التي أصرت عليها وفرضتها. وللخروج من مأزق المرحلة الانتقالية، ولكن بدون تحمل تكاليف التوجه مباشرة لمرحلة المفاوضات النهائية، وجد رابين في "الفصل الأمني" مخرجا. ولكن، كما ذكرنا سابقا، سيبقى هذا المخرج غير كاف لتحقيق الأهداف الاسرائيلية المستترة.

ينقلنا الاستنتاج الثاني الى الثالث مباشرة، وهو أن الفصل بين طرفين متداخلين لن ينجح

Digitized by Birzeit University Library

بقيام طرف بفرض ما يريده على الآخر، وانما بالاتفاق بين الطرفين. ولعل الاتفاق بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي في هذا الشأن لن يتأتى سوى بالدخول مباشرة في المفاوضات النهائية لتحديد التسوية الشاملة. لن يكون الفصل بين الطرفين ناجعا ومفيدا إذا اقتصر على الجانبين الأمني والاقتصادي، بل يجب أن يكون المدخل الأساسي للفصل سياسيا، الامر الذي يتطلّب من الحكومة الاسرائيلية إتخاذ قرار جريء وصريح بمشروعية إقامة الدولة الفلسطينية، والدخول في مفاوضات مكثفة مع الجانب الفلسطيني لتحديد حدودها الجغرافية وطبيعة علاقاتها مع اسرائيل.

وفي سياق هذا الاعتراف يُصبح الفصل بين الدولتين ضروريا لبناء جسور الثقة والتعاون مستقبلا. فالتعايش لا يمكن أن يُفرض فرضا من قبل قوي على ضعيف. ولن تستطيع اسرائيل ان تحقق لنفسها الاستقرار والأمن الداخلي من خلال هيمنتها على الفلسطينيين ويجب على الحكومة الاسرائيلية أن تعي، أيضاً، حجم المسؤولية الملقاة على عاتقها الآن، وأن تشرع باتخاذ القرارات الضرورية لدفع المسيرة السياسية المجمدة. وإذا ما فشلت في القيام بذلك، عليها أن لا تتفاجأ في المستقبل من إنفجار فلسطيني قادم. فالفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة لم يشعروا بتغير ايجابي كبير في الأوضاع والأحوال من جراء المسيرة السلمية التي فتحت لاسرائيل أبواب المنطقة والعالم، بل على العكس، فان عددا متزايدا منهم يعاني من خيبة أمل من التوقعات العريضة التي نُفخت في هذه المسيرة عند بدايتها لاعطائها الزخم الذي كان مطلوبا للإقلاع. ويبدو أن هذه التوقعات لم تتحول إلى وقائع ملموسة لأن أوضاع قطاعات فلسطينية عريضة آخذة بالتدهور بعد توقيع الاتفاقات الفلسطينية - الاسرائيلية بالمقارنة مع ما كانت عليه في فترة الاحتلال الاسرائيلية السابقة. وما فرض الطوق الامني على الضفة والقطاع، وحرمان الآلاف من العمال الفلسطينيين من مصادر رزقهم، وتقييد الحركة الفلسطينية، وتكثيف عملية الاستيطان ومصادرة الاراضي وازدياد حملات الاعتقال، الا أمثلة واضحة على الاستهداف الاسرائيلي للفلسطينيين في "عهد السلام". ومع كل هذه الاجراءات التي يتعرض لها الفلسطينيون، وفي محصلتها خطة الفصل التي تفرضها عليهم الحكومة الاسرائيلية كـ "عقاب جماعي"، تتصاعد حدة الضغط المكبوت داخل الضفة والقطاع، منذرة بامكانية إنفجار الوضع الكامن مجددا. وإذا ما اوصلت الامور الى مرحلة الانفجار الفلسطيني، فإن الحكومة الاسرائيلية تكون قد خسرت الفرصة الذهبية لاكساب اسرائيل الشرعية والسلام.

ولدفع عجلة المسيرة السلمية وانقاذها من التدهور والانهيار التام يقع الآن على الجانب الفلسطيني مسؤولية جسيمة تتلخص بالتوقف عن تقديم المساعدة والغطاء للحكومة الاسرائيلية التي تقوم باجراءات منهجية منذ توقيع الاتفاقيات مع الفلسطينيين لتقويض عملية السلام. ويتوجب على السلطة الفلسطينية، في هذا المجال، ايقاف المفاوضات العبثية التي تجري مع الجانب الاسرائيلي الآن، فهذه المفاوضات التي تستخدمها اسرائيل للماطلة والتسويف تمنح الحكومة الاسرائيلية الغطاء اللازم لتمرير اجراءاتها التعسفية على الفلسطينيين، ولا تحقق لهم بالمقابل مكاسب ذات جدوى حقيقية.

Digitized by Birzeit University Library

يجب أن يُفرض على الحكومة الاسرائيلية مواجهة متطلبات واستحقاقات العملية السلمية مع الجانب الفلسطيني في أقرب فرصة، فاما أن تفي بها، وإلاّ فمن الأفضل لهذه العملية أن تنهار. فالمماطلة ليست في الصالح الفلسطيني على الاطلاق، خاصة وأنها تُستغل اسرائيليا لخلق وقائع جديدة تُشكّل عوائق أمام تخلصّ الفلسطينيين من الهيمنة الاسرائيلية وتحقيق الاستقلال. ومن هذا المنطلق يجب على السلطة الفلسطينية الإصرار على الدخول في مفاوضات شاملة لتحديد الصيغة النهائية لحل القضية الفلسطينية، بعد أن اكتشفت عقم المفاوضات الحالية. وعلى المفاوضات الشاملة أن تركز على تحقيق الاتفاق المشترك المتعلق بالفصل بين الطرفين. ولكي يكون الفصل آلية ايجابية تدعم المسيرة السلمية فلسطينيا، عليه أن يستوفي شرطين أساسيين. الاول، أن يتم فصل الضفة والقطاع عن اسرائيل بعد أن تتم وصلهما ببعض عبر ممر سيادي فلسطيني. والثاني، أن يتم فتح الحدود الفلسطينية مع كل من الأردن ومصر، وبدون تدخل اسرائيلي، وذلك كي لا يُصبح الفصل أداة خنق إسرائيلية لمعازل فلسطينية. وبدون توفر هذين الشرطين الضروريين لقيام الدولة الفلسطينية، فان البحث عن السلام في المنطقة لن يتعدى الجري وراء السراب.

Digitized by Birzeit University Library

تأثير النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي على المجتمع والدولة في إسرائيل

د. عزيز حيدر *

تميز النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، بشكل خاص، والنزاع العربي-الإسرائيلي، بشكل عام، بكونه مواجهة على جميع الجبهات وفي جميع المجالات. لذلك، فإن تأثيره على تشكل المجتمع الإسرائيلي ككل، وعلى الفئات التي تعيش فيه وعلى مؤسساته وأفراده، كان تأثيرا عميقا ومتواصلا. من هنا، فإنه لا يمكن تحليل وفهم البناء الاجتماعي-الاقتصادي والنظام السياسي فيه وسياسته الخارجية، وخصوصا التطورات الأخيرة في هذه السياسة، إلا من خلال البحث في البصمات التي طبعها هذا النزاع في شخصية الفرد الإسرائيلي، وشكل ومضمون المجتمع الذي يعيش فيه. ورغم ذلك، فإن الدراسات حول هذا المجتمع تفتقر إلى الشمولية ومعالجة الصراع بجميع أبعاده، والتعمق في بحث آثاره في جميع المجالات. فقد ركزت الأبحاث التي تناولت الموضوع على الصدامات العسكرية فقط، وعالجت، بشكل خاص، آثارها النفسية على الأفراد، دون الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الصدامات تشكل بعدا واحدا في النزاع الشامل، ولكنه البعد الأكثر بروزا للعيان.

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة تأثير النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي على المجتمع والدولة في إسرائيل. ونقصد بالنزاع، ليس الصدامات العسكرية وحسب، وإنما جميع أبعاد هذا النزاع ومستوياته وأساليب التعبير عنه ومراحله المختلفة.

١ - نوع النزاع

يختلف تأثير النزاعات على الأطراف المشاركة فيها، دولا ومجتمعات حسب نوع النزاع والمرحلة التي تعيشها هذه الكيانات. أما من حيث النوع، فإن النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي هو نزاع مستمر طويل الأمد. وهذا النوع يتميز بالصفات التالية [١] :

* يحمل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع من الجامعة العبرية، ١٩٨٦ . يعمل الآن استاذا مساعدا في دائرة علم الاجتماع والانسان في جامعة بير زيت. له عدة أبحاث ودراسات حول الأوضاع الاقتصادية والسياسية للفلسطينيين عامة، والفلسطينيين في إسرائيل خاصة.

Digitized by Birzeit University Library

١- أنه يستمر لفترة زمنية طويلة.

٢- اختلاف حدته وشدته، بسبب طول الفترة، حيث يمر بحالات من الانخفاض والارتفاع.

٣- إنه نزاع شامل يتناول جميع مجالات حياة المجتمع والعلاقات الدولية، أي تنطبق عليه قاعدة أو "لعبة مجموع الصفر".

٤) إنه يدور في ظل غياب نقطة نهاية واضحة.

يتصف النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي بجميع الصفات المذكورة، ولكنه يختلف عن النزاعات المماثلة بأنه بدأ مع بداية تكون المجتمع الإسرائيلي ورافقه في جميع مراحل تطوره. فقد نشب منذ بداية الهجرة والاستيطان، لكنه في هذه المرحلة كان صراعا بين جماعات محلية وبدأ، منذ بداية العشرينيات من هذا القرن يتخذ صبغة وطبيعة الصراع القومي. وهذا يعني أنه سبق تكون البناء الاجتماعي ورافق عملية التكوين والتشكل، فكان تأثيره بارزا على هذا البناء وترك بصماته على شكله ومضمونه وخصائصه، أي أنه عامل أساسي في بلورة البنية الاجتماعية بشكل متواصل.

٢ . ماهية النزاع

يدور هذا النزاع منذ بدايته حول مشروع الحركة الصهيونية لبناء مجتمع وكيان قومي مستقل ومقتصر على اليهود. ولذلك فقد فهمه الفلسطينيون والعرب على أنه صراع وجود، وتنطبق عليه "لعبة مجموع الصفر"، أي أن بناء مجتمع وكيان سياسي يهودي يعني حرمان المجتمع الفلسطيني من بناء كيان مماثل، بل ويؤدي إلى دمار ذلك الكيان وتشتت أفراده.

٣ . مراحل النزاع وأشكاله

يمكن تحديد أربع مراحل من تطور النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي حسب أشكاله وتعبيراته:

أ- الفترة ١٩٢٠-١٩٤٧، كان نزاعا بين جماعتين قوميتين في ظل حكم غريب.

ب- الفترة ١٩٤٨-١٩٦٧، كان نزاعا بين دول: إسرئيل والدول العربية ، وكل طرف مدعوم من مجموعة الدول خارج المنطقة.

ج- الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧، أصبح النزاع واحدا من الخلافات الأساسية بين الدولتين العظميتين في محاولة كل منهما الهيمنة على العالم، وفي نفس الوقت عاد إلى كونه صراعا محليا بين جماعتين قوميتين ولكن في ظل الحكم الإسرائيلي.

د- المرحلة الحالية منذ ١٩٨٧، إشتد الصراع المحلي في ظل الحكم الإسرائيلي بوجود دولة عظمى واحدة معنية بحل النزاعات المحلية التي تمس مصالحها الحيوية المباشرة.

Digitized by Birzeit University Library

(أ) المرحلة الأولى:

دار الصراع في هذه المرحلة بين الفلسطينيين والاستيطان الصهيوني في فلسطين في ظل الانتداب البريطاني. ولم يكن بمقدور أي من الطرفين تحديد وسائل الصراع ولا حتى شدته. وقد لجأت الحركة الصهيونية، بالدرجة الأولى، إلى الدبلوماسية للحصول على حق شراء الأرض والهجرة والامتيازات لتشييد بنية تحتية وبناء إقتصاد متين. وقد شكل الحكم الانتدابي مظلة للنشاط الصهيوني وساهم في العملية الاستيطانية في ظل موازين القوى التي كانت قائمة. غير أن الحركة الصهيونية بدأت تشعر بأن حكم الانتداب أخذ يشكل عائقا أمام تحقيقها لأهدافها بعد عام ١٩٣٩، حيث صدر الكتاب الأبيض. وبعد عام ١٩٤٥، بدأت تطالب بالاستقلال السياسي. أما الفلسطينيون، فقد اعتبروا الانتداب البريطاني منذ البداية، عائقا يحول دون تحقيقهم للاستقلال والسيادة.

كان الصراع في هذه المرحلة شاملا، ومكثفا وحادا، ولكنه لم يتحول إلى حرب أهلية بسبب وجود سلطة الانتداب. فقد كان التعبير عن الصراع يتم بواسطة الضغط على الحكومة والمقاطعة الاقتصادية، والهجوم العنيف المتقطع على المستوى المحلي. وقد كانت هذه الأشكال من الصراع في مصلحة الاستيطان الصهيوني بل وسمحت له بالنمو والتوسع.

حدث أول صدام شامل بين الجبهتين بعد انسحاب بريطانيا عام ١٩٤٧ . ولكنه كان بين طرفين غير متكافئين، حيث كان حرباً من طرف واحد لتشريد الطرف الآخر وإقامة الكيان السياسي (الذي كان قائما فعليا). كانت نتيجة الحرب تكريس السيادة اليهودية-الصهيونية محليا وفي المحافل الدولية، وتشتيت وانحلال الكيان الاجتماعي الفلسطيني. ولم يغير تدخل جيوش الدول العربية من نتائج الصدام الحتمية التي قررتها موازين القوى بين الطرفين الرئيسيين.

(ب) المرحلة الثانية:

كان لتدخل الدول العربية في الصراع على أرض فلسطين جذور منذ عام ١٩٣٦ . ولكن، بعد عام ١٩٤٨، أخذ النزاع بين هذه الدول وإسرائيل يتخذ شكلاً جديداً، وبذلك دخل مرحلته الثانية.

اتخذت المقاومة الفلسطينية قالبا جديدا بعد إعلان قيام إسرائيل، فقد بدأت عمليات التسلل عبر حدود دولة معترف بها دوليا، ودارت حرب عصابات محدودة. ولذلك، فإن الأمن الداخلي بالنسبة للإسرائيليين إستمر في كونه عنصرا مهما في الصراع وتأثر، أيضا، بوجود الفلسطينيين في إسرائيل. تم تحييد هؤلاء الفلسطينيين، عمليا، بوسائل عسكرية وترتيبات إقتصادية وإجتماعية، فلجأوا إلى النضال بأساليب سياسية محلية للحصول على حقوق المواطنة والحد من مصادرة مواردهم الاقتصادية.

لم تستطع إسرائيل، في هذه المرحلة (الثانية)، أن تحصل على إعتراف الدول العربية

Digitized by Birzeit University Library

والتوصل إلى إتفاق معها، ولم يحقق العرب من جانبهم النصر العسكري على إسرائيل. وهكذا، إستمرت حالة الحرب لمدة ١٩ عاما بين الدول العربية وإسرائيل، حيث اتخذت شكل صدامات عسكرية متقطعة في هذه المرحلة والمرحلة الثالثة: ١٩٤٨، ١٩٥٦ (العدوان الثلاثي على مصر)، ١٩٦٧، ١٩٧٣، ١٩٧٨ (عملية الليطاني في أراضي لبنان)، ١٩٨٢ (غزو لبنان ومغادرة القيادة الفلسطينية إلى تونس). كانت بعض هذه الصدامات حربا شاملة، وبعضها حملات عسكرية محدودة (عملية الليطاني في أراضي لبنان)، إضافة إلى العمليات المحدودة جدا والتي شكلت بمجموعها حرب إستنزاف بين الطرفين.

بدأت إسرائيل، بعد قيامها، بإنشاء قوة عسكرية خصصت لها مقداراً ضخماً من مواردها المادية والبشرية، بحيث تحولت إلى عبء ثقيل، لأن كل صدام عسكري، وخاصة الحروب الشاملة، يتبعه استثمار أكبر في بناء هذه القوة ومصاريف جديدة وحاجة لإعطاء الأمن أولوية على حساب الاستثمار في مجالات أخرى. وقد أثر ذلك على توجيه الميزانيات إلى الناحية الأمنية -لكون النزاع نزاعا شاملا- مما أدى إلى تضخيم معنى الأمن. وتحول النزاع، بالنسبة لإسرائيل، إلى صراع وجود، الأمر الذي أضفى عليه بعدا أيدلوجيا عميقا، فكون إسرائيل محاطة بدول عربية، أصبح أيدلوجية بحد ذاته، وأنتج مزاجا شعبيا خاصا، يمكن وصفه بعقلية "المحاصر" التي تم دمجها بذكريات الكارثة، فأصبحت أساس الإجماع السياسي الإسرائيلي الذي يعبر عنه بأن "الكارثة لن تتكرر" (٢).

كانت شمولية النزاع تعني توسيعه إلى مستوى العلاقات الدولية؛ فالدول العربية عملت على سحب الشرعية الدولية من دولة إسرائيل ومقاطعتها وعزلها وإضعافها، بهدف منع تحولها إلى واقع موضوعي بين الدول والمؤسسات الدولية وفي العلاقات الاقتصادية والسياحية والعلم والثقافة والرياضة . . . ألخ. وهكذا تحول أي حدث في هذه المجالات إلى ساحة صراع وشحن بمعان ومضامين أمنية أكبر بكثير من حجمها.

(ج) المرحلة الثالثة:

بعد حرب ١٩٦٧، تعمق وتوسع تدخل الدول العظمى في النزاع، وأصبح من مصلحتها توسيع رقعة تأثيرها الاستراتيجي. وكان تأثير الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على الأطراف المتنازعة يزيد ويتعمق، كلما طال الصراع، وكذلك كانت تبعية هذه الأطراف للدولتين العظميتين اللتين أصبحتا تديران الصراع. كان لهذا التدخل عدة نتائج تتعلق بالنزاع نفسه وحدته وشكله واستمراره وأثره على المجتمع والدولة في إسرائيل:

١) بما أن الحرب الباردة كانت في حقيقتها حرباً ساخنة، فقد ساهم تدخل الدولتين العظميتين في اشتداد النزاع، أحيانا، وفي تخفيف حدته أحيانا أخرى، بسبب علاقة

Digitized by Birzeit University Library

المباشرة بمصالحهما وأخذ مواقفهما بالحسبان.

٢) ظهور المقاومة الفلسطينية الشعبية وبروز منظمة التحرير الفلسطينية كمحور رئيسي في جبهة الرفض وتعزيز استقلاليتها عن الدول العربية، الأمر الذي ترتب عليه غزو إسرائيل للأراضي اللبنانية مرتين، عام ١٩٧٨ و ١٩٨٢، بهدف تقليص دور المنظمة وعودتها إلى أحضان الدول العربية. وسوف يتبين أن حرب ١٩٨٢، بالذات، كان لها تأثير عميق على المجتمع والدولة في إسرائيل.

٣) إن عدم إمكانية الحسم العسكري أدى إلى إنقسام دول المواجهة العربية، وتوصل مصر إلى الاتفاق المنفرد مع إسرائيل (١٧٩)، وتعميق تبعية سوريا للاتحاد السوفييتي (سابقا). وقد أدت هذه التطورات إلى إطالة عمر النزاع وزيادة تأثيره على الأطراف المشاركة فيه.

(د) المرحلة الرابعة

بدأت المرحلة الرابعة من النزاع، والتي أخذت تتحول في هذه الأيام إلى تاريخ، كما يبدو، مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، وبروز دور المقاومة الشعبية والمواجهة المحلية على حساب عناصر الصراع الأخرى. وتتميز هذه المرحلة بالتحولات التي طرأت على النظام العالمي والتي أثرت بشكل مباشر على طبيعة النزاع وحدته وشكله، وقد تؤدي إلى إنهائه في المرحلة الحالية على الأقل.

كان أهم هذه التحولات: انهيار الاتحاد السوفييتي، وفقدان الدعم لمنظمة التحرير على المستوى الدولي، وانتهاء الحرب الباردة. وقد أدى ذلك، بالطبع، إلى تغير الخارطة السياسية للعالم بشكل عام، وأوروبا بشكل خاص، وإلى عدم استتباب الأوضاع السياسية والاقتصادية فيها، فقد حدثت انقسامات وقامت دول جديدة على أسس أثنية وقومية، وتوفرت الظروف لظهور أنظمة حكم يمينية متطرفة. ولهذا، انشغلت أوروبا بنفسها بالدرجة الأولى، لاسيما وأن عملية توحيدها قد تشوشت. أما الولايات المتحدة، فهي مشغولة بقضاياها الداخلية، خصوصا القضايا الاقتصادية، التي أهملتها فترة طويلة بسبب الحرب الباردة، وأصبحت تقرر تدخلها في النزاعات بين الشعوب والدول حسب مدى تأثيرها على المصلحة القومية الأمريكية المباشرة: فهي تهمل نزاعات محلية كثيرة، القديمة منها والجديدة، وتترك الأطراف المتنازعة "تلعب لوحدها"، بينما تلقي بثقلها لحل النزاعات التي يحتمل أن تؤثر على النظام العالمي الجديد ومنها النزاع العربي-الإسرائيلي. كانت إسرائيل الطرف الرئيسي الرابح من هذه التحولات. فقد هاجر إليها حوالي نصف مليون من اليهود الروس، مما خفف من وطأة المشكلة الديموغرافية وزود الدولة بموارد إنسانية ذات كفاءة علمية ومهنية لم تعرف لها مثيل منذ سنوات الثلاثينيات. وقد أثر ذلك في موازين الصراع وأكسب إسرائيل مناعة جديدة. ومن جهة أخرى، فإن طلب الضمانات من الولايات المتحدة لتمويل استيعاب

Digitized by Birzeit University Library

المهاجرين شكل وسيلة ضغط على حكومة الليكود للدخول في المفاوضات والمشاركة في مؤتمر مدريد. وكان هذا الموضوع من اسباب فشل الليكود في الانتخابات عام ١٩٩٢ . كما أن هذه التحولات أدت إلى خروج إسرائيل من عزلتها السياسية عن طريق إقامة علاقات جديدة واستئناف العلاقات الدبلوماسية مع دول كانت قد قطعتها. واستفادت إسرائيل، أيضا، من توسيع علاقاتها الاقتصادية ودعم الولايات المتحدة، مما ساهم في تجديد النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة لمنظمة التحرير، فقد كانت النتائج عكسية، فالأوضاع الجديدة أضعفت موقفها السياسي إلى حد كبير وجعلتها تبادر إلى دعم العراق في نزاع وحرب الخليج، وكانت النتائج في غير صالحها، بحيث زادت من ضعفها وعزلتها. وقد أدى ذلك إلى اشتداد التوتر في المنطقة وتعاظم النقد الموجه إلى قيادتها، في حين أخذت الانتفاضة تخبو، وبدأ مركز القيادة في الخارج ينزعزع بسبب ظهور إحتمال نشوء قيادة بديلة من خلال الطواقم المفاوضة. استغلت إسرائيل هذه الأوضاع، والمحنة الاقتصادية التي ألمت بهم بسبب طرد العمال من دول الخليج، وبدأت تزيد من ضغطها عن طريق العقوبات الجماعية وإغلاق المناطق لفترات طويلة، مما جعل المنظمة تعيد حساباتها وتسلك طريقا جديدا أوصلها إلى المحادثات السرية والاتفاق مع إسرائيل مما أدخل النزاع في مرحلة جديدة.

٤ . المجتمع و "الدولة داخل دولة" في ظل الانتداب:

تحددت ماهية المجتمع ومؤسسات "الاستيطان المنظم" والعلاقة بينهما بتأثير ثلاثة عوامل هي:

١) إن الكيان الاجتماعي اليهودي في فلسطين لم يكن متكاملا، وإنما كان في بداية التكون والتشكل.

٢) كان هدف المتسوطنين إقامة كيان إجتماعي وسياسي مستقل وليس الاندماج في المجتمع القائم.

٣) تعدد التيارات السياسية واختلاف الأيدلوجيات الاجتماعية بين المنظمات والمؤسسات التي نشطت في تجنيد المهاجرين واستيعابهم في البلاد.

نتيجة لهذه العوامل، أقام المستوطنون مؤسسات تتميز، بالدرجة الأولى بالشمولية، أي أن نشاطها أحاط بجميع نواحي حياة المهاجر منذ لحظة وصوله. زودت هذه المؤسسات المستوطن بجميع أنواع الخدمات التي جعلته يستغني عن خدمات حكومة الانتداب. كذلك، فإن نوع المستوطنات التي أقامها المستوطنون كان يعتمد على الالتزام الشديد والتضحية من أجل الجماعة في سبيل تحقيق الأهداف الجماعية المشتركة. ومن هنا، فقد كان الالتزام بين المستوطن والمنظمات والأحزاب التي انتمى إليها التزاما متبادلا سيطرت فيه روح الجماعة على الميول الفردية سيطرة تامة. ولقد عكس نوع الاستيطان فكر التيار السياسي

Digitized by Birzeit University Library

والاجتماعي الذي أقامه، وكذلك الظروف التي أقيمت فيها المستوطنات. ففي تلك المرحلة، كانت الحاجة ماسة لإقامة أنواع من المستوطنات تشكل كل واحدة منها وحدة إنتاجية واستهلاكية كاملة تقوم على أساس العمل التعاوني الجماعي، وتؤمن الحماية العسكرية لسكانها. من هنا، كان الشكل السائد للاستيطان هو الكيبوتس والموشاب، حيث أقيمت ١٤٨ مستوطنة من النوع الأول، و ٩٤ مستوطنة من النوع الثاني. كذلك، تأثر نوع الاستيطان بملكية الأرض، فقد أقيمت ٨٥ مستوطنة من نوع "موشباه"، وهي عبارة عن قرية عادية، على أراض خاصة، بينما لم تقم أية مستوطنة من هذا النوع بعد قيام الدولة [٣].

مما تقدم، يتضح أن علاقات الفرد والتنظيمات السياسية والاجتماعية ومؤسسات الاستيطان تميزت بدرجة عالية من الالتزام المتبادل. كما أن الكيان الجديد تميز بالتعددية السياسية والاجتماعية والثقافية التي تم التعبير عنها في أعلى مؤسسة يهودية في البلاد، وهي "كنيست إسرائيل" التي أقيمت على أساس التمثيل النسبي لجميع هذه التيارات، ولكن التنظيمات المختلفة تمتعت بدرجة عالية من الاستقلال.

(٥) المجتمع والدولة في إسرائيل

أثر النزاع السياسي-القومي تأثيرا بالغا على صياغة شكل ومضمون النظم السياسية والاقتصادية والثقافية في إسرائيل بعد قيامها، حيث ترك بصماته الواضحة على العلاقة بين الدولة والمجتمع. إن الميزة الأساسية التي حددت جوهر هذا المجتمع هي كونه مجتمعا استيطانيا نشأ وتطور وتبلور على حساب المجتمع الفلسطيني المحلي، الذي اعتبر إقامة وطن قومي للمستوطنين تهديدا لوجوده المادي والقومي. وهذا الخطر على وجود السكان الأصليين في البلاد هو جوهر النزاع. من هنا، كانت المقاومة لعملية الهجرة والاستيطان وإقامة الوطن القومي اليهودي.

لذلك، فقد واجهت المجتمع الإسرائيلي، منذ البداية، نفس القضايا التي تواجهها جميع المجتمعات الاستيطانية وهي: تأمين الهجرة الدائمة، والاستيطان والأمن في بيئة معادية. وهذه القضايا تؤثر في صفات المجتمع، وطبيعة الدولة، ونوع المؤسسات التي تميز هذه المجتمعات. لا يختلف المجتمع الإسرائيلي عن المجتمعات الاستيطانية إلا في بعض الصفات الناجمة عن الظروف الخاصة التي أقيم فيها وتغير أشكال وطبيعة النزاع السياسي. ومن أهم هذه الظروف، أن مشروع إقامة الوطن القومي واجه مجتمعا غير بدائي وقادر، إلى حد ما، على تنظيم أفراده لمقاومة تنفيذ هذا المشروع وتهديد أمن المستوطنين.

من هنا، فإن أهم وأصعب مشكلة واجهها هذا المجتمع، بحكم تعريفه، هي مشكلة الأمن، لأن الرغبة في البقاء، خاصة في بيئة معادية، قوية جدا، والوعي بأن هذه البيئة، ككيان وطني واجتماعي، لا تتنازل بسهولة عن حقها في البقاء، يجعل التفوق عليها هدفا أعلى ووسيلة وحيدة لتحقيق هذه المصلحة. إن هذا الهدف يحدد كل النظم والترتيبات السياسية

Digitized by Birzeit University Library

والاقتصادية والثقافية التي يتبناها هذا المجتمع، والتي بدورها تحقق الغاية من الهجرة والاستيطان (إقامة كيان يهودي-قومي).

(٥-أ) النظام السياسي:

لعل أبرز ما يميز النظام الذي نشأ في إسرائيل هو المركزية، فالنظام السياسي هو نظام مركزي قوي جدا بالرغم من كونه ديمقراطيا برلمانيا. فالتعبير عن الديمقراطية لم يتعد القيود التي وضعها النظام وقواعد "اللعبة الديمقراطية" كما قررها من حيث أساليب التنافس السياسي ومواضيع النقاش والفئات التي يسمح لها بأن تشارك فيه. وكان أهم وأكثر القيود فعالية على العملية الديمقراطية فرض الرقابة العسكرية على الإنتاج الأدبي والفني، واستعمال أنظمة الطوارىء الانتدابية. أما أبرز القيود المفروضة على المشاركة السياسية فهي التي خصصها النظام الإسرائيلي للأقلية الفلسطينية، باسم الأمن، والتي شملت فرض الحكم العسكري حتى العام ١٩٦٦، وفرض أنظمة الطوارىء التي ما زالت سارية المفعول، واستعمال قوة الجيش والشرطة لقمع أية محاولات للتنظيم والاحتجاج على سياسة السلطة، واستعمال جهاز المخابرات بشكل مكثف لمراقبة وضبط التطورات السياسية في القطاع الفلسطيني وفي المنظمات اليسارية [٤].

استطاعت الحكومة المركزية في إسرائيل أن تفرض هذا النظام بسبب القوة العظيمة التي ركزتها في أيديها والتي نتجت عن استيلائها على موارد اقتصادية هائلة، وتحديد العلاقة بين الأحزاب والتنظيمات السياسية في البلاد والجاليات اليهودية في الدول الغربية، وخاصة في الولايات المتحدة. لقد استولت الحكومة على ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين، وحصلت على مساعدات أمريكية كبيرة وتعويضات ألمانية. وقد حددت نشاط الوكالة اليهودية ووجهته حسب مخططاتها. ولهذا، فقد أصبحت جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية ضعيفة أمام قوة الحكومة، وقبلت بالتبعية للحصول على حصة من مخصصاتها. وهذه الأحزاب لم تستطع أن تنشط سياسيا وأن تجند دعما لها إلا عن طريق الحصول على موارد لتمويل نشاطها. إلا أن التبعية تعززت بسبب فعالية هذه الأحزاب في جميع مجالات الحياة، وكونها تقدم خدمات عديدة لأعضائها، خصوصا وأن هناك مستوطنات كاملة تابعة لها، مما زاد من احتياجها إلى مصادر التمويل الحكومية.

(٥-ب) النظام الاقتصادي:

أقامت الدولة نظاما اقتصاديا مركزيا لا يوجد شبيه له في المجتمعات الغربية، فهذا الاقتصاد مخطط وموجه مركزيا، وتقوم السلطة المركزية بتمويل المشاريع الاقتصادية بشكل مباشر، والحكومة تراقب استثمار الأرصدة في المصارف وتوجهه، وثلثا هذه الارصدة مصدرها الحكومة نفسها. كانت حصة الارصدة الحكومية والمنح المقدمة من قبلها في تمويل الاستثمارات الاقتصادية ٦٧٪، وانخفضت إلى ٤٢٪ عام ١٩٨٧ [٥]. كذلك، فإن ٩٠٪ من

Digitized by Birzeit University Library

الأموال التي تجمعها صناديق الائتمان والتوفيرات في البنوك تستثمر في شراء السندات الحكومية أو السندات التي تصادق عليها الحكومة، ويتم توزيعها على المستثمرين بتوجيه منها [٦]. وهي تمتلك ٩٤٪ من الأراضي وجميع الثروات الطبيعية في البلاد، وتحدد طرق استغلالها، والجهات التي تستغلها عن طريق تصنيف مناطق التطوير حسب قانون تشجيع الاستثمار [٧].

تعكس خصائص النظام الاقتصادي في إسرائيل جوهر النظام السياسي وتكمله. فالميزة الأساسية لهذا النظام تكمن في قوة السلطة المركزية وهيمنتها على النشاط الاقتصادي في كل المستويات. وقد نبعت هذه السلطة، كما أسلفنا، من سيطرتها على موارد اقتصادية عظيمة استخدمتها في توجيه وتمويل التطوير الاقتصادي. ولقد تأثرت السياسة الاقتصادية التي اتبعتها هذه السلطة بعدة إعتبارات تميز أي مجتمع استيطاني وهي: الأمن، واستيعاب المهاجرين، والاستيطان، والالتزام بتوفير حد أدنى من الخدمات على المستوى الجماعي والفردي (تعليم، صحة، وغيرها). هذا بالإضافة إلى ضمان مستوى حياة عال، وفرص للنمو الاقتصادي والاجتماعي بواسطة حث وتسريع عملية التطوير وتحفيز المبادرة الشخصية، لذلك، يلاحظ أن وتيرة التنامي في إسرائيل عالية جدا، وخاصة في العقدين الأولين بعد إقامة الدولة [٨].

كما أن السلطة المركزية تلتزم بتوفير موارد اقتصادية لفئات سكانية معينة قامت بدور خاص لصالح الدولة، مثل الكيبوتسات والموشابيم، ولفئات أخرى بسبب اعتبارات الائتلاف الحكومي، مثل المتدينين. وقد قامت الحكومات المتعاقبة في إسرائيل بوضع خطط التنمية الاقتصادية وتمويلها وتنفيذها بواسطة شركات حكومية أو عن طريق تحويلها إلى مبادرين ومتعهدين، وبذلك، ساهمت مساهمة أساسية في نمو طبقة وسطى إسرائيلية على حساب الدولة [٩].

نتيجة لهذه الاعتبارات والمميزات، فإن الاقتصاد الإسرائيلي يعتبر "اقتصاداً سياسياً في كل أبعاده، وتتحكم فيه الغايات السياسية [١٠]"، لا بل ويمكن القول أن الاعتبارات السالفة هي متغيرات مستقلة بالنسبة للاقتصاد، أي أن الاستثمار فيها يجب أن يتوفر بغض النظر عن الوضع الاقتصادي. كما أن هناك بعض مجالات النشاط الاقتصادي التي تعزى إليها أهمية كبيرة دون حساب لمردودها الاقتصادي، مثل الزراعة والصناعات العسكرية.

تؤكد هذه الصبغة السياسية للاقتصاد على الدور الخاص للسلطة المركزية، ولكنها تؤكد أيضا، على دور المؤسسات القومية اليهودية والهستدروت (النقابة العامة للعمال) في النشاط الاقتصادي. فقد لعبت هذه المؤسسات أدوارا خاصة عن طريق نشاطها المكثف في استيعاب المهاجرين، والتطوير الزراعي والصناعي، والإسكان، وتوفير الخدمات الاجتماعية. وقد ساهم هذا النشاط في تعزيز قوة السلطة المركزية، وتأكيد صبغة التوجيه المركزي للاقتصاد والتي تنعكس في كون كل قطاعات الاقتصاد، وكل شركة

Digitized by Birzeit University Library

وكل مشروع صناعي أو زراعي، مرتبطة بقرارات الحكومة [١١]. وبما أن هذه القرارات تؤثر في جميع مجالات الحياة، فإن النتيجة تكون: "أينما يتوجه الإسرائيليون، يصطدمون بمؤسسة حكومية لها دور في كل ما يخططوه لأنفسهم" [١٢].

إن الدور الأساسي الذي تقوم به السلطة المركزية في عملية توزيع الموارد الاقتصادية على القطاعات المختلفة، والفئات الاجتماعية، والأفراد، يؤثر تأثيرا كبيرا على توزيع القوة السياسية، فعملية التوزيع هي، بحد ذاتها، موضوع مساومة، وتتأثر بقدرة كل فئة أو مجموعة ذات مصلحة على ممارسة الضغط لزيادة حصتها من هذه الموارد. وقد تبلورت هذه المجموعات على أسس المصلحة الاقتصادية الصرفة، وبعضها على أسس ايدلوجية-سياسية، مثل الأحزاب والحركات السياسية.

إن تبعية الأحزاب السياسية، ومجموعات المصلحة والأفراد، لسياسة توزيع الموارد، تساهم في تعزيز قوى السلطة المركزية، وتقرر خصائص النشاط السياسي في إسرائيل: ما أن غالبية المشاريع الاقتصادية تابعة لقرارات السلطة، فإن المعارضة السياسية تبقى ضعيفة. لقد نشأت ثقافة سياسية بيروقراطية تتميز بأن الفكر السياسي لديها يهبط من الأعلى إلى الأسفل [١٣].

(٥-ج) النظام الثقافي

تسيطر الدولة في إسرائيل على أجهزة ووسائل التنشئة السياسية، وخاصة جهاز التعليم والجيش ووسائل الإعلام، فجهاز التعليم يتبع للحكم المركزي من ناحية تمويله وتحديد مضامين التعليم وتعيين العاملين فيه. أما الجيش، فهو مغلق أمام عملية التنشئة والتسييس التي تحاول أن تمارسها الأحزاب والفئات المختلفة، وتحدد الحكومة الجهات التي يمكن أن تشارك في هذه العملية. أما بالنسبة لوسائل الإعلام، فإن السلطة المركزية تحتكر وسائل الإعلام الجماهيرية الرئيسية (التلفزيون والراديو) التي تخضع لـ "سلطة البث الحكومية" التي تأسست عام ١٩٦٥، والتي يتم تعيين أعضائها من جانب الحكومة.

تخضع الصحافة في إسرائيل للرقابة العسكرية، وتحصل على الترخيص بموجب أنظمة الطوارىء الانتدابية (تعليمات بشأن الصحافة من عام ١٩٣٣) التي ما زالت سارية المفعول، أما حرية الصحافة فهي غير مضمونة في أي قانون إسرائيلي [١٤]. وهناك اتفاق طوعي معروف بين محرري الصحف الإسرائيلية والسلطات (باستثناء صحيفة حدشوت ومجلة هعولام هازيه اللتين توقفتا عن الصدور) لضمان الرقابة الذاتية على المواد المنشورة، وصفه الباحث أشر أريان بأنه "أكثر فعالية من أية سياسة رقابة" [١٥].

توضح دراسة النظم السياسية والاقتصادية والثقافية في إسرائيل أن الدولة قلصت استقلالية جميع الفئات والتيارات التي سادت قبل قيامها ومنعت، بشكل خاص، أي تنظيم عسكري من الاستمرار في النشاط. ولذلك، فإن التعددية التي سادت قبل ذلك أصبحت

Digitized by Birzeit University Library

في حدود القيود التي فرضتها الدولة وتحت هيمنتها ورقابتها.

لقد تم تبرير صفة المركزية، دائما، بأنها نتيجة حتمية للصراع السياسي والخطر الأمني الناجم عن عداء الدول العربية لها، خاصة وأن الصراع اكتسب شكل النزاع بين دول بعد عام ١٩٤٨ . وقد كان لهذه المركزية آثار عميقة على طبيعة العلاقات بين المجتمع والدولة، وعلى نوع ودور المؤسسات التي توسطت بينهما، وطبيعة العلاقة بين هذه المؤسسات وأفراد المجتمع. ويمكن اختصار طبيعة هذه العلاقات على النحو التالي:

١) تمثلت قوة الدولة في إسرائيل بقوة السلطة التنفيذية، فجميع القوانين التي تم تشريعها تؤكد على هذه القوة، لأنها لا تحدد معايير التعامل، وخاصة معايير توزيع الموارد على المؤسسات والأفراد.

٢) إن جميع المؤسسات التي قامت في إسرائيل تتميز بشمولية الأدوار التي تقوم بها. فهي تقدم عددا كبيرا من الخدمات في نفس الوقت، وجميعها تعالج القضايا الأساسية الثلاث التي تواجه المجتمع الإسرائيلي وتعتبرها من مهماتها وهي: الهجرة، والاستيطان، والأمن.

٣) إن الدولة لم تعترف بشرعية التنظيم والاحتجاج على أساس طبقي، على أساس المنشأ أو على أساس قومي. ولذلك، فإن جميع المحاولات من هذا النوع تم إفشالها بجميع الوسائل.

٤) إن الدولة منعت أي نوع من المبادرات المحلية الجماعية أو الفردية، السياسية أو الاقتصادية، فالدولة هي التي تخطط وتنفذ، وهي التي تحدد مهمات الفئات والمؤسسات والأفراد.

٥) لم تفصل السلطة الحاكمة بين الدولة والحزب الحاكم "مباي" على اعتبار أن مصالحهما واحدة، ولذلك، فقد هيمن الشعور والفهم لدى الإسرائيليين بأن الحزب هو "المؤسسة" وهو "السلطة والدولة".

ومن هنا، فقد وضعت الدولة نفسها فوق المجتمع، وكانت، إلى حد كبير، بعيدة عنه. وفي نفس الوقت، منعته من المبادرة لإقامة المؤسسات التي يمكن أن تتوسط بينهما [١٦]. كان هذا الوضع، كما اسلفنا، يبرر بالمشاكل الأمنية الناتجة عن النزاع السياسي مع الدول العربية. ولذلك، فإن لهذا النزاع أثرا كبيرا على تشكل الدولة والمجتمع في إسرائيل والعلاقة بينهما.

وزيادة على ذلك، فإن للصراع السياسي آثارا أخرى على تطور المجتمع الإسرائيلي والعمليات الاجتماعية والاقتصادية وعلى البناء الطبقي والسلوك الجماعي والفردي، وهي:

١) أدى الصراع السياسي، واعتباره الموضوع الأساسي الذي يواجه المجتمع الإسرائيلي، إلى تشويه الإدراك الحقيقي للمصالح الحقيقية للفئات المختلفة والأفراد، وإهمال هذه

Digitized by Birzeit University Library

المصالح في برامج الأحزاب السياسية، وأصبح الموقف السياسي في النزاع العربي-الإسرائيلي المعيار الوحيد، تقريبا، في الحكم على برنامج الحزب [١٧].

٢) بسبب تحول النزاع إلى الموضوع شبه الوحيد في الحياة السياسية، تأجل البت والحسم في جميع معضلات القيم التي واجهها المجتمع الإسرائيلي، والتي أدت إلى توتر دائم، وخصوصا بعد عام ١٩٦٧ [١٨].

٣) أثر النزاع تأثيرا مباشرا على عملية توزيع الموارد وتخصيص الاستثمارات، بحيث تم توجيه جزء كبير من الميزانيات للصرف على الجيش، والتسليح، وعلى أذرعة الأمن المختلفة. وكانت نتيجة ذلك، معاناة فئات إجتماعية معينة من حجم ومستوى الخدمات التي لم تعط فرصة للحصول عليها من مصادر غير حكومية. ولقد أثر ذلك على مستوى حياة هذه الفئات وفرص نموها الاقتصادى والاجتماعي.

٤) دفع المجتمع الإسرائيلي ثمنا اقتصاديا باهظا بسبب تدخل الدولة المباشر في العمل الاقتصادي وإنشاء عدد كبير من الشركات الحكومية التي ثبت عدم جدواها اقتصاديا وكانت استثماراتها خاسرة، بينما وقع عبء تمويل هذه الخسائر على الجمهور نفسه.

٥) بسبب أهمية النزاع السياسي والعسكري، إرتفعت أهمية الجيش في إسرائيل لدرجة أن أصبحت المهن المرتبطة به، وخصوصا وظائف رجال الجيش، ذات قيمة عليا في المجتمع، وأصبح الجيش من أهم قنوات ووسائل النشاط الاقتصادي والاجتماعي في البلاد [١٩].

يمكننا اعتبار كل واحد من هذه الآثار مهما، بحد ذاته، في تحديد شكل ومضمون المجتمع الإسرائيلي، ولكنها مجتمعة صاغت وبلورت مجتمعا محددا يتميز بأنماط خاصة من الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأنماط خاصة من العلاقات والسلوكيات. وكانت هذه الأنماط حاسمة في التقليل من فرص وإمكانيات تغيير السلطة السياسية في إسرائيل، وأدت إلى تزييف العملية الديمقراطية بسبب تشويه المصالح والصراعات والانقسامات الداخلية وقمع المبادرات المحلية.

نتيجة لهذه الأوضاع، طور الإسرائيليون نمطا من السلوك السياسي يتصف بالتدخل غير الفعال، ويتميز بما يلي [٢٠]:

١) نسبة عالية من الاستماع ومشاهدة الأخبار في وسائل الإعلام.

٢) قراءة الصحف اليومية.

٣) النقاش اليومي في القضايا السياسية واتخاذ المواقف منها.

٤) نسبة تصويت عالية في الكنيست.

ومن جهة أخرى، فإن عدد الفاعلين في الحياة السياسية، على المستوى المحلي أو القطري، ضئيل جدا. وهنا يبرز التناقض بين التدخل والمشاركة في الحياة السياسية، وبين شيوع

Digitized by Birzeit University Library

فكرة أنه لا أمل للفرد أو للجماعة في التأثير على السلطة التي تطورت على خلفية قوة الدولة والسلطة. لكن، في نفس الوقت، كانت هناك متغيرات وتطورات أخرى تؤثر في اتجاه معاكس وتدفع بالأفراد نحو مشاركة فعلية في تحديد نوع النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وأهمها الصدامات العسكرية ونتائجها الأمنية والاقتصادية.

٦ . أثر الصدام العسكري على المجتمع والدولة:

بالرغم من أن النزاع المستمر أدى إلى جمود كثير من العمليات الاجتماعية والتغيير، إلا أن الصدام العسكري، وخصوصا الحروب الشاملة، كان له آثار عكسية، فقد أدى عدد من الصدامات إلى إعادة النظر في الأوضاع القائمة من جانب فئات اجتماعية محددة، وخصوصا الفئات المتضررة من استمرار هذه الأوضاع. كما أن اتجاه التأثير وعمقه تأثر، بشكل خاص، بنتائج هذه الحروب. ولكن، بشكل عام، يمكن القول بأن أثر الحروب كان بارزا في السلطة السياسية، وأقل من ذلك في النظام نفسه. وهذا التأثير لم يكن ليظهر حالا وبشكل مباشر، لأن المجتمع الإسرائيلي يتوقف عن الحركة في حالة الحروب، ويعود بعد انتهائها إلى الروتين العادي حتى تبدأ عملية مراجعة الذات ومحاسبة السلطة وحدوث التغيرات الاقتصادية-الاجتماعية التي تتركها الحرب، والتي تنعكس، في النهاية، على التنظيم والسلوك السياسي (٢١).

يمكن اعتبار حرب ١٩٦٧ بداية التغيرات الحقيقية والجوهرية في المجتمع الإسرائيلي والدولة والعلاقة بينهما، فقد أدت إلى الأحداث والظواهر التالية:

١) بدء الازدهار الاقتصادي وتوسع الأعمال والسوق، وما ترتب على ذلك من تغيرات اقتصادية بنيوية، وتغيرات اجتماعية مختلفة، وخاصة التغير في البناء الطبقي والعلاقات الطبقية. كان تطوير الصناعات العسكرية والدقيقة من أهم مظاهر تأثير الصراع السياسي والصدام العسكري على الاقتصاد الإسرائيلي. وتضم هذه الصناعات كبار ضباط الجيش، ووزارة الدفاع وكبار موظفيها، وفئات اجتماعية أخرى مرتبطة بها هي النخب الإدارية والصناعية والثقافية والإعلامية. وكانت جميع هذه الفئات قبل الحرب قريبة من حركة العمل (أعضاء كيبوتسات، وأعضاء الحزب، وأعضاء حركات الشبيبة، وغيرها)، وقد تعززت مكانة هؤلاء في المرحلة الجديدة وتحولوا إلى شريحة اجتماعية-سياسية مميزة، فهم موظفو الدولة أوالمؤسسات التابعة لها، ووظيفتهم هي تحقيق مصالحها، وبهذا يحققون مصلحتهم في الحصول على المنافع الاقتصادية والمراكز الاجتماعية المرموقة (٢٢).

٢) غياب الخطر الأمني، مؤقتا، ذلك الخطر الذي استخدمته السلطة لتبرير معظم عناصر سياستها الاقتصادية والاجتماعية، ومنع التعبير عن مصالح فئات مختلفة، وخاصة اليهود الشرقيين. وقد منح الوضع الجديد الفرصة لهؤلاء لتنظيم أنفسهم والمطالبة بالمساواة الكاملة في توزيع الموارد. وقد كان من أهم نتائج تذمر اليهود الشرقيين نشوء

Digitized by Birzeit University Library

حركة "الفهود السود" في أوائل السبعينيات.

٣) غيرت نتائج الحرب التركيب الديموغرافي والاجتماعي في إسرائيل. فقد اصبحت هناك ثلاث جماعات مختلفة متميزة في مكانتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

١- الأكثرية اليهودية

٢- الأقلية الفلسطينية التي حصلت على المواطنة الإسرائيلية

٣- الفلسطينيون في الاراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة).

لم تضم إسرائيل المناطق المحتلة، ولكنها وضعتها تحت سلطتها من الناحية العملية، فهي لم توسع حدودها رسميا وقانونيا، ولكنها سيطرت على جميع الموارد، خصوصا الأرض والمياه، وفرضت القوانين والأنظمة التي تخدم مصلحتها، وبدأت ترسل المستوطنين الذين يمثلون سيادتها.

٤) تعزيز قوة العامل الديني في الحياة السياسية والعامة وفي تحديد الهوية الإسرائيلية.

أدى الوضع الديموغرافي الجديد إلى تطورات كثيرة وتحولات عميقة في المجتمع الإسرائيلي، وخصوصا على المستوى السياسي والأيدلوجي. كانت دولة إسرائيل قد تبلورت كدولة لادينية، ولكن بقي للدين والثقافة الدينية تأثيرهما، وخصوصا في تحديد الهوية الإسرائيلية بأبعادها القومية والثقافية والمدنية، وفي إضفاء الشرعية على الكيان الإسرائيلي، فالدين هو الذي حدد أرض الميعاد، وزود الصهيونية بأهم رموزها الثقافية والقومية وهي اللغة (لغة التوراة)، وهو القاسم المشترك لجميع المهاجرين من ثقافات مختلفة، وهو الذي زودهم بالتقاليد الجماعية المشتركة (الأعياد والمناسبات). ومن هنا، فقد شكل الدين العنصر الأساسي في صد الخطر عن الهوية القومية الإسرائيلية، ذلك الخطر الذي تمثل في الوجود الفلسطيني، الذي أصبح يهدد مقومات الهوية ومقومات دولة إسرائيل كدولة يهودية-صهيونية[٢٣].

٥) زيادة قوة الدولة مقابل المجتمع، والفصل بين مصالحها ومصالح الحزب الحاكم، وإضفاء الشرعية على تنظيمات سياسية كانت تعتبر منبوذة من جانب السلطة، خصوصا حركة حيروت اليمينية.

٦) بدء المطالبة بنقاش وحسم القضايا المهمة التي تمس قيم المجتمع الإسرائيلي العليا.

٧) تجدد الاستيطان في المناطق المحتلة على أساس ايدولوجي وديمغرافي-سياسي. وقد أقيمت في البداية مستوطنات تهدف إلى الفصل بين شرقي الأردن والضفة الغربية.

كانت هذه المظاهر بدايات حدوث التغيير في المجتمع الإسرائيلي، وقد زاد من سرعتها حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ولذلك، نجد أن الصدام العسكري الشامل يحدث آثارا عميقة، قصيرة أو

Digitized by Birzeit University Library

بعيدة المدى، وكانت أهم نتائج الحرب كالتالي:

١- تباطؤ النمو الاقتصادي، وبداية مرحلة من الركود والبطالة. وقد أدى ذلك إلى تدهور أوضاع الشرائح الفقيرة، خصوصا من اليهود الشرقيين، وزيادة التمايز الطبقي بين الشرائح المختلفة، مما ساهم في التحول السياسي في إسرائيل.

٢- زعزعة مكانة حزب العمل والفكر الاشتراكي الذي يحمله، بحيث أصبح رمزا للفشل، بعد أن كان قبل سنوات قليلة رمزا للنصر.

٣- التشكيك في قدرة القيادة السياسية والقيادة العسكرية، والمطالبة بتغيير العلاقة بين الدولة والمجتمع بواسطة فرض رقابة الثاني على الأول.

شكلت مجمل التغيرات التي أحدثتها حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ الخلفية التي أوصلت حزب الليكود إلى الحكم عام ١٩٧٧ . وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتبدل فيها الحزب الحاكم في إسرائيل. لم يكن هذا التغيير مجرد انقلاب سياسي، ولكنه كان تغييرا كبيرا في موقف الإسرائيليين من السلطة، وأدى إلى تحولات ليست بسيطة في العلاقة بين المجتمع والدولة، فقد بدأت مرحلة جديدة في هذا المجال، شاع فيها النقد المتواصل للقيادة السياسية، والمطالبة برفع الأعباء التي تفرضها قدسية الدولة وهالتها على الجمهور. وقد تكون أهم النتائج التي ترتبت على تغيير الحزب الحاكم بدء مرحلة جديدة من المبادرة والنشاط الفردي والجماعي على المستوى المحلي، فالضغط من أجل فتح مجال النشاط أدى إلى تغيير قانون الانتخابات للسلطات المحلية، بحيث أصبح انتخاب الرؤساء مباشرا وشخصيا. وكانت أهم نتائج تغيير القانون إضعاف قوة وأهمية الأحزاب السياسية، ونشوء قيادة جديدة شابة استمدت قوتها من الجمهور مباشرة وليس من فعاليتها الحزبية وتدرجها في أجهزة الأحزاب. وكان هذا التغيير جوهريا في الحياة السياسية والاجتماعية، بحيث أصبح التزام المرشحين نحو الجمهور المحلي هو المعيار الأساسي لانتخابهم، وليس التزامهم نحو الحزب وجهازه. كما أن أهمية هذا التغيير كانت بارزة جدا في نشوء قيادة جديدة من اليهود الشرقيين سرعان ما تحولت من قيادة محلية إلى قيادة سياسية على المستوى القطري. ومن ناحية أخرى، فإن قيادة جديدة من الاشكناز ظهرت، لأول مرة،في حزب الليكود والحركة الديمقراطية للتغيير، وتتكون من ضباط الجيش، ورجال الأعمال، والأكاديميين.

تشكل هذه التطورات في العمل السياسي مؤشرا هاما على حدوث شرخ في العلاقة بين المجتمع والسلطة، وبداية التحرر من هيمنتها والتبعية لها، وخصوصا من جانب اليهود الشرقيين. وإذا كان النزاع السياسي هو الذي ثبت العلاقات السابقة، فإن الصدامات العسكرية الناتجة عنه هي التي أدت إلى التطور في الاتجاه المعاكس، أي وضع حد للتبعية والهيمنة اللتين فرضهما الحزب الحاكم. وقد ساهم في تعميق وتسريع هذا الاتجاه نشوء فئة

Digitized by Birzeit University Library

جديدة من رجال الأعمال رسخت أقدامها في السوق الإسرائيلي اعتمادا على مواردها الذاتية وبمجهودها الخاص [٢٤]، وتطور اقتصاد غير رسمي (يدعى في إسرائيل "أسود أو رمادي") متحرر من التبعية للدولة [٢٥].

لا شك أن التحول الذي حدث ابتداء من عام ١٩٧٧ قد كسر الجمود الذي تميز به النظام والمجتمع الإسرائيلي، والذي فرضته العلاقة بين الدولة والمجتمع بتأثير النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي. إلا أن هذا التحول أحدث تأثيرا معاكسا أيضا، فلم تمض سنوات قليلة، حتى عاد الجمود يميز النظام السياسي، وقد أدى تكون الحزبين الكبيرين في إسرائيل إلى تقاسم السلطة والموارد بدلا من أن يؤدي إلى التناقس، مما أعاد إلى الأحزاب قوتها، وحافظ على أجهزتها وعمق تبعية الجمهور لها [٢٦].

٧ . الاشكناز والشرقيون في المجتمع الإسرائيلي:

لم يحدث حزب الليكود التغيير المتوقع اقتصاديا واجتماعيا، بل أدخل، بدلاً من ذلك، الاقتصاد الإسرائيلي في دوامة من التضخم المالي سنوات طويلة، ولم يحدث تغيير يذكر في معدلات النمو، كذلك، فإن أوضاع الشرائح الفقيرة لم تتحسن كما توقعت، وإنما ازدادت الفجوة بينها وبين الفئات التي استطاعت أن تلائم نفسها مع التغيير، والتي استفادت من تبني حزب الليكود وتشجيعه لها. وبهذا تكون سياسته قد أدت إلى ثبات ظاهرة الفقر، فالمعطيات الرسمية حول هذه الفجوات تثبت أن اليهود الاشكناز يتمتعون بمكانة أعلى من الشرقيين في المجالات التالية:

١) التعليم (متوسط سنوات التعليم ونوع التعليم ومستواه).

٢) التوزيع المهني: حيث يسود الاشكناز في الوظائف الأكاديمية والعلمية وفي المهن الحرة والوظائف والإدارية المرموقة. أما اليهود الشرقيون، فقد توجهوا إلى المقاولات الثانوية، والمصالح المستقلة الصغيرة، والخدمات الشخصية والفنية، والمطاعم وورشات تصليح السيارات ... ألخ).

٣) مستوى الحياة: ما زالت الفروق واضحة في مستوى الدخل، الكثافة في السكن، ونوع الأدوات المعمرة، ومنطقة السكن، والمدخرات المالية.

وقد تبين أنه تحت حكم حزب الليكود، تم توارث هذه الفجوات والفروق، ولم يبذل مجهود كاف لإجراء تغيير جوهري فيها [٢٧]. كما تبين أن الاقتصاد الحر كان في صالح الشرائح العليا، التي تملك الموارد المالية والبشرية، والتي تتشكل من الاشكناز بشكل مطلق.

إن إعادة ظهور الفجوات على أساس المنشأ والثقافة هي السبب في استطاعة اليهود الاشكناز المحافظة على صورة ذاتية متعالية، والنظر إلى الشرقيين وكأنهم "عرب دونيين" أو "يهود لم يستطيعوا، بعد، التخلص من الثقافة المتخلفة" التي تحد من قدراتهم، ولذلك، فهم

Digitized by Birzeit University Library

يحتاجون إلى الرعاية. إنهم يسمحون لهؤلاء الشرقيين بالتعبير عن تراثهم لأنه أصبح تاريخ
لن يؤذيهم ولا يغير من صورة الدولة.

لم تظل هذه الصورة عن الشرقيين ثابتة وحسب، ولكنها تعمقت وترسخت منذ صعو
الليكود إلى الحكم بسبب المواجهة السياسية مع الاشكناز. ولكن، يمكن القول أن مواقف
الأخيرين أصبحت أقل حدة، ومغلفة، وتتسم بالذكاء والمرونة.

ليس هناك شك في أن هذا التنافس، والذي برزمن خلال تصويت الشرقيين لحزب الليكود
قد غير من مكانة هؤلاء السياسية بشكل خاص، فهم يستلمون زمام الأمور في التجمعات
السكنية التي يشكلون فيها أكثرية، وقد انتهى عهد تعيين المسؤولين من الاشكناز. كما أن
نسبة تمثيلهم في الكنيست والوزارة ارتفعت بحيث شكلوا ثلث أعضاء الكنيست في العا
١٩٩٣، وربع أعضاء الحكومة. وتحسن وضعهم في الهستدروت (السكرتير العام السابق كا
من أصل يمني)، وفي الوكالة اليهودية (أمين صندوق الوكالة)، وحصلوا على تمثيل ضئيل في
قيادة الجيش. كذلك، تغير وضعهم في الأحزاب الكبيرة بحيث أصبحوا يشكلون ثلث أعضا
مركز حزب العمل، ونصف أعضاء مركز حزب الليكود [٢٨].

رغم هذا التغيير البارز في مكانتهم السياسية، ورغم أنهم يركزون قوتهم (٨٠٪) على
التصويت لحزب الليكود وأحزاب اليمين، إلا أن هذه القوة لم تترجم إلى تأثير فعّال في اتخا
القرار، فالاشكناز ما زالوا يسيطرون على المراكز الحساسة، ويقررون الأولويات القومي
والاعتبارات التي تحدد السياسة الخارجية. لهذه الأسباب، يمكن اعتبار نشوء حزب شاس
الذي يمثل المتدينين الشرقيين، عبارة عن محاولة من جانبهم لتغيير الواقع. وتجدر الملاحظ
إلى أن الطابع الديني هو الغالب على هذا الحزب بسبب عدم شرعية التكتل على أساس
المنشأ في المجتمع الإسرائيلي.

إن مسألة التناقض بين الاشكناز والشرقيين لم يعبر عنها بالتكتل السياسي على هذ
الأساس، ولم تظهر حركات احتجاج أو صدامات عنيفة بين الجانبين. لكن ذلك لا يلغي هذ
التناقض والشعور لدى الشرقيين بالتمييز ضدهم، إذ يعبر عنه في التصويت، وفي الاحتجاج
على مطاردة وملاحقة قيادتهم، كما حدث في قضية الوزير أبو حتسيرا، وفي قضية الوزي
أرييه درعي. ولذلك، يمكن القول بأن التوتر بين الجانبين هو أشد بكثير مما يظهر على السطح

تثير أوضاع الشرقيين الشعور لديهم بفشل حزب الليكود في تغيير أوضاعهم تغييرا جوهري
ولذلك، من المحتمل أن يتم التعبير عن هذا الشعور والتذمر في المستقبل، بعد تحقيق السلام م
الفلسطينيين والدول العربية [٢٩].

٨ . حكم الليكود: إضافة جديدة للأعباء القومية:

سبب حزب الليكود خيبة أمل، وأثار معارضة قوية بسبب مواقفه السياسية ومغامرا

Digitized by Birzeit University Library

العسكرية مع الجمهور الاشكنازي بالذات. فسياسته الاقتصادية لم تأت حسب توقعات أصحاب رؤوس الأموال الذي يرغبون في إنهاء سيطرة الحكومة وتحكمها في المجال الاقتصادي وتحويل الاقتصاد الإسرائيلي إلى اقتصاد رأسمالي حر [٣٠].

أدى صعود الليكود إلى الحكم إلى إضعاف التزام الحركات الاجتماعية والسياسية الرئيسة، مثل حركة الكيبوتسات، وحركات الشبيبة التي شكلت في الماضي الطليعة في تنفيذ المهام القومية. وكان هذا التحول مرتبطا ارتباطا وثيقا بالخلاف حول تحديد المهام القومية نفسها مما يشير إلى ضعف الإجماع القومي في إسرائيل.

ومن جهة أخرى، فإن حزب الليكود أدخل المجتمع الإسرائيلي في مرحلة جديدة من الصراع بمبادرة منه، فقد جدد الاستيطان في الأراضي المحتلة بأشكال مختلفة تماما عن أشكال الاستيطان السابقة، وأضاف بذلك أعباء أمنية واقتصادية جديدة.

كان هذا الاستيطان أيدلوجيا-سياسيا في نوعين من المواقع: في المناطق المكتظة بالفلسطينيين وعلى حدود إسرائيل مع المناطق المحتلة (الخط الأخضر)، وهذا الاستيطان يختلف نوعياً عن الاستيطان القائم حتى هذه المرحلة ، ذلك لأن المستوطنات التي تمت إقامتها لا تشكل وحدات مستقلة عسكريا واقتصاديا، ولا تتصف بأي نوع من العلاقات التعاونية، فهي تعتمد، اقتصاديا، على العمل في المدن الإسرائيلية القريبة، أو الإدارة الإسرائيلية في المناطق المحتلة، أو على تمويل الدولة. وللدلالة على الأعباء المالية التي سببها الاستيطان، نشير إلى أن ٩٥٪ من ثمن شقق السكن تم تمويله من ميزانية الدولة على شكل منح، أو قروض سهلة وطويلة الأمد، تتحول مع الزمن إلى منح. ومن الناحية الأمنية، اعتمدت المستوطنات على حماية الجيش في أماكن السكن وفي التنقل داخل الأراضي المحتلة.

وزاد من هذه الأعباء غزو الأراضي اللبنانية عام ١٩٧٨ و ١٩٨٢ ، وكان للغزو الأخير أثر بالغ في تغيير نظرة الإسرائيليين للسلطة وهيمنتها عليهم وطريقة تصرفها بمواردهم. برز ذلك في أسلوب وشدة النقد لسياسة الحزب الحاكم، وفي ظهور أحزاب جديدة على الساحة السياسية، خاصة حزب راتس، ، الذي كان له أثر في الحياة العامة، ولكن تأثيره الواضح، على المدى البعيد، كان في التحول السياسي في المجتمع الإسرائيلي الذي نشاهد نتائجه في هذه الأيام.

ركزت المعارضة لغزو لبنان نقدها على كون هذا الغزو أول حرب لم تفرض على إسرائيل، ولذلك، لم تكن ضرورية. وكانت فداحة الخسارة في الأرواح سببا في إشاعة جو التشاؤم واليأس بين الجمهور الإسرائيلي، كما أن هذه الحرب أثارت الشك في النظام السياسي والنخبة السياسية ومدى حرصها على مصالح المجتمع وأمنه. وكانت أهم النتائج السياسية لهذا الغزو تبلور المعارضة كتيار يساري جديد في المجتمع الإسرائيلي.

كان ظهور هذا التيار السياسي اليساري الجديد متميزا، إلى حد كبير، عن اليسار الإسرائيلي

Digitized by Birzeit University Library

التقليدي، فهو لا يحمل ايدلوجية اجتماعية مبلورة، ويستمد قوته ودعمه من الشرائح المدنية الوسطى، ويتمحور فكره حول النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي. شكل هذا التيار نقيضا للتيار القومي-الديني المتطرف من حيث الحلول التي يطرحها، ولكنه يلتقي معه في المنطلقات الأساسية. فالتياران يسعيان إلى عودة إسرائيل إلى وضع الدولة القومية النقية من الغرباء، فيما يسعى التيار اليميني إلى التمسك بالمناطق المحتلة حتى تحين فرصة تهجير الفلسطينيين أو فرض نظام أبارتهايد، وبهذا يحافظ على صبغة الدولة، اجتماعيا وثقافيا وسياسيا.

أما التيار الثاني (اليساري)، فإنه، بالإضافة إلى هدف الحفاظ على صبغة دولة إسرائيل القومية والثقافية، يضيف صفة الديمقراطية كمبدأ أساسي للحياة السياسية والاجتماعية، ويعتقد باستحالة تحقيق ذلك في ظل وضع الاحتلال.

اشتد هذا التنافس بين هذين التيارين واحتد النقاش مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧ ، فقد وجد كل منهما تبريرا وتأكيدا على مواقفه السابقة، فالانتفاضة أضافت أعباء جديدة على المجتمع الإسرائيلي والنظام السياسي. كانت هذه الأعباء اقتصادية وأمنية واجتماعية-نفسية [٣١]، وقد أبرزت الوجه السلبي للنظام الذي لم ينفذ الوعود التي قطعها على نفسه. لقد أصبحت حرب ١٩٦٧، التي أدت إلى احتلال الضفة وغزة، ثم الانتفاضة، التي مثلت قمة النجاح بعد عقدين من قيام إسرائيل، تعبيراً عن قمة الفشل [٣٢].

لم يكن سهلا على المجتمع الإسرائيلي استيعاب هذا التحول الذي سببته الانتفاضة في إعادة النظر في معنى الأحداث التاريخية التي شحنت بمعان جماعية وفردية كبيرة، وشكلت مصدرا للفخر والتميز الإيجابي. وكان معنى إعادة النظر في كل شيء، تقريبا، ظهور معضلات القيم الأساسية التي تأجل البت فيها منذ قيام الدولة، وتعني، بالذات، إعادة النظر في علاقة الدولة بالمجتمع، وفي جوهر المجتمع والدولة التي يطمح الإسرائيلي أن في تحقيقها، وفي شخصية الإسرائيلي كفرد وطموحاته وأهدافه ومصيره.

لقد بدا واضحا أن الإسرائيلي كفرد، والمجتمع بكامله، لم يعد قادرا على تحمل الأعباء التي فرضتها عليه قدسية الدولة وهيمنتها، والغموض الذي يغلف حياته بسبب عدم الحسم في قضايا القيم الأساسية والتصور الذاتي لنفسه بالمقارنة مع الآخرين. من هنا، بدأ الانسحاب من تصور كون إسرائيل "نوراً للغرباء" والميل إلى الكون "مثل كل الغرباء"، أي أن يكون إنسانا طبيعيا.

يمثل اتجاه "مثل كل الغرباء" تيارا كبيرا بين الإسرائيليين، مقابلا للتيار المعاكس الذي يسعى لتجديد الصورة الذاتية القائمة، ويمثله اليمين الديني-القومي المتطرف. يميل التيار الأول إلى الفردانية، والتمتع الاني بالموارد المتوفرة، والتخلص من الأعباء الجماعية المرهقة. ويميل الثاني إلى تأجيل المتع الفردية الشخصية، والتضحية بها من أجل مستقبل الجماعة.

ارتبط هذا التعارض بالموقف من حل القضية الفلسطينية، فالتيار الأول يدعو إلى الانسحاب

Digitized by Birzeit University Library

من المناطق المحتلة بأقل ثمن ممكن، وبلورة هوية إسرائيلية قومية على أسس علمانية ومواطنة على أسس شمولية، أي العودة إلى دولة يهودية ديمقراطية خالية من الغرباء. أما التيار الثاني، فيميل إلى المحافظة على هوية يهودية "خاصة"، تقوم على التعصب القومي الديني، وضم المناطق، أو إبقاء الوضع القائم مؤقتا، حتى لو كان الثمن التنازل عن المباديء الديمقراطية.

ليس هذا التعارض نظريا أو مجردا، ولكنه يعني الحسم، عمليا، في قضية الصراع السياسي، والعلاقة بين الدولة والمجتمع، وبينها وبين الدين وجوهر النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية.

جاءت التحولات السياسية على المستوى العالمي منذ عام ١٩٨٩، لتحسم الصراع بين هذين الاتجاهين، فقد كان تأثيرها على أطراف النزاع العربي-الإسرائيلي عميقا، بحيث أجبرتها على حسم الصراع السياسي، فكانت النتيجة في صالح التيار "اليساري" الإسرائيلي، وفي صالح تحول المجتمع الإسرائيلي والإنسان الإسرائيلي. وبدأت مرحلة جديدة من التغيير تظهر بوادرها في الأحزاب السياسية والصراعات داخلها بين الأجيال التي أقامت الدولة، والأجيال التي تمثل الإنسان الإسرائيلي "الجديد"، السياسي البرغماتي المتحرر، نسبيا، من الأيدلوجية ومن التصور الذاتي بأنه "نور للغرباء" و "البطل" القادر على صنع المعجزات.

لقد كشفت حرب الخليج عام ١٩٩١، بشكل خاص، عن التحولات الأساسية في شخصية الإسرائيلي المتوسط؛ فبالرغم من أن الحرب أبرزت التلاحم والتماسك في وجه الأخطار والتهديدات، إلا أنها أبرزت، أيضا، درجة عالية من الفردانية واللجوء إلى وسائل الخلاص الفردي من الأخطار، والخوف على الذات الفردية أكثر من الخوف على الذات الجماعية، فخلال فترة من الحرب، ترك عدد كبير من سكان مركز البلاد، خاصة مدينة تل أبيب، منازلهم وأعمالهم ولجأوا إلى مدن الشمال والجنوب تجنبا لأخطار القصف العراقي. وقد كشف هذا السلوك النقاب عن تحول هام في أولويات الأفراد، وفصلهم بين المصالح الشخصية والمصالح الجماعية. وفي نفس الوقت، فإن الكشف عن هذا السلوك، وعن عدم جدوى الوسائل والتدابير التي اتخذتها السلطة المركزية لتجنب أخطار القصف، قد دفع المجتمع الإسرائيلي في هذا الاتجاه، وعزز الميول الفردية في الاقتصاد والسياسة. تنعكس هذه التحولات في عدد كبير من السلوكيات، التي لا يمكن حصرها في هذه الدراسة، وتشكل، بمجملها، تيارا كبيرا وجارفا يطالب بتخفيض الأعباء الجماعية الملقاة على عاتق الأفراد، ومنحهم الفرص للتعبير عن ذواتهم وإنجازاتهم وميولهم الفردية، والتخفيف من سيطرة الدولة على مقدراتهم وتوجيه رغباتهم والتحكم بمصائرهم.

الخلاصة:

تشير دراستنا لتأثير النزاع العربي-الإسرائيلي على المجتمع والدولة في إسرائيل إلى أن هذا التأثير كان مختلفا، وأحيانا متناقضا في اتجاهاته، ومتنوعا في درجاته، فالنزاع كان، وما زال،

Digitized by Birzeit University Library

المتغير الرئيسي في تماسك المجتمع الإسرائيلي وهيمنة الجماعة على الفرد، لدرجة انصهار الأخير وغيابه كذات مستقلة في المراحل الأولى من الصراع، وحتى بعد حرب ١٩٦٧ . وكان النزاع سببا في التغطية على التنوع والتعدد والاختلاف على أسس ومصالح مختلفة، فقد أدى إلى تشويه التناقضات والصراع على المصالح والانقسامات، ومن هنا يأتي تزييف الديمقراطية بسبب تحديد مواضيع التنافس والنقاش وتقييد الفئات داخل إطار الإجماع. من الطبيعي، في مثل هذا الوضع، أن تهيمن المصالح الجماعية، ممثلة في الدولة، وقد انعكس ذلك في قوة السلطة المركزية وسيطرتها على مقدرات المجتمع وموارده، وعلى ميول ومصالح الأفراد. لكن النزاع كان الحافز الرئيسي في الخلق والإبداع والتميز عن الآخرين، وقد أدى إلى الجمود في المجتمع، ولكنه سبب التغير الذي لم يتعد حدود الإجماع.

بدأ النزاع يؤثر باتجاه مختلف في اللحظة التي تحول فيها إلى عبء اقتصادي واجتماعي ونفسي على الجماعة والأفراد. ومنذ هذه اللحظة، أصبح استمرار النزاع حافزا لرفض الواقع، ورفض سيطرة الدولة على المجتمع وهيمنة الجماعة على الأفراد وطمس ذواتهم. إن تحول المصالح الفئوية والأفكار والمواقف السياسية، وبحث الفرد عن ذاته يدفع في اتجاه إخضاع الدولة للمجتمع وإخضاع المجتمع لمصلحة وسعادة الفرد. وتحقيق ذلك يتطلب، قبل كل شيء، التخلص من السبب الذي أوجد الأوضاع القائمة، ألا وهو النزاع السياسي. من هنا، أصبح حل هذا النزاع مهما للكثير من الإسرائيليين، حتى لو كان الثمن التنازل عن المسلمات الأيدلوجية والسياسية والتصورات الراسخة عن الذات والجماعة والآخرين.

الهوامش

1- Azar, Juredini and R. Mclaurin (1978), "Protracted Social Conflict:Theory and Pratice in the Middle East", *Journal of Palestine Studies*, 29: 41-60.

٢- ايرلخ، أبيشاي (١٩٩٣)، "مجتمع في حالة حرب: النزاع القومي والمبنى الاجتماعي"، في كتاب: **المجتمع الاسرائيلي: نظرة نقدية**، تحرر أوري رام، تل ابيب، بريروت: ٢٥٣-٢٧٤، ص: ٢٥٦ (بالعبرية).

٣- أفرات، الشبع (١٩٨٤) **الجغرافيا والسياسة في اسرائيل**، تل ابيب: أحياساف، (بالعبرية).

4- Cohen, Stanley (1989): *Crime, Justice and Social Control in the Israeli Arab Population*, Tel-Aviv: International Center for Peace in the M.E., p. 221.

٥- نوبياخ، أمنون، أ. تسادكا وأ. زدين (١٩٩٠) :**تحديات أمام الاقتصاد الإسرائيلي: الهجرة، النمو والاندماج في العالم**، تل ابيب: المعهد الاسرائيلي الدولي ومكتبة معاريف، جدول ٢٧، ص: ٢٠٦ (بالعبرية).

٦- نفس المصدر السابق، ص: ٢٣٦ .

٧- مركز الاستثمار (١٩٧٣)، **قانون تشجيع الاستثمارات ١٩٥٩**، القدس (بالعبرية).

Digitized by Birzeit University Library

8- Hanegbi,H. et. al, (1971) "The Class of Israeli Society", *New Left Review*, 65:4.

9- Rosenfeld, H. and Sh. Carmi (1976): "The Privatization of Public Means, the State Middle Class, and the Realization of Family Value in Israel", *Kinship and Modernization: Mediterranean Society*, Edited by J.G Peristiany, Rome: The Center of Mediterranean Studies.

10- Shimshoni, D. (1982): *The Israeli Democracy: The Middle of the Journey*, N.Y.: The Free Press Macmillan Publishers, p. 223.

11- Sharkensky. I. (1987): *The Political Economy of Israel*, New Brunswick: Transaction Inc., p.15.

١٢- المصدر السابق، ص: ٢٣ .

13- Shimshoni, D. (1982), *op. cit.* p. 283.

14- Arain, A. (1989) *Politics in Israel: The Second Generation*, N.J.: Chatham House Publishers (Revised edition). P. 395.

١٥- المصدر السابق، ص: ٣٩٦ .

١٦- أبيب، أبيبه (١٩٩٠)، **المجتمع الإسرائيلي: مجتمع في مرحلة تبلور**، تل ابيب: وزارة الدفاع - الاركان العامة، ص: ٣٥ .

١٧- سموحه، سامي (١٩٩٣)، "الفروق الطبقية، الطائفية (الأثينة) والقومية والديمقراطية في اسرائيل في اسرائيل"، في كتاب أوري رام (محرر): **المجتمع الإسرائيلي: نظرة نقدية**، تل ابيب، بريروت: ١٧٢-٢٠٢ ، ص: ١٧٨ .

١٨- هوروفيتس، دان وليساك، موشيه (١٩٩٠)، **ضائقة الطوباوية: اسرائيل مجتمع مرهق**، تل ابيب، عام عوفيد، ص: : ٢٩٢ .

19- Kimmerling, B. "Boundaries and Frontiers of the Israeli Control System: Analytical Conclusions", in: *The Israel and Society*, edited, by Baruch Kimmerling, Albany: State Univ. of N.Y. Press.

٢٠- أبيب، أبيبه (١٩٩٠) سبق ذكره، ص: ٣٦

21- Kimmerling, B. (1983) "Making Conflict and Rouine: Commulativ Effects of the Arab-Jewish Conflict Upon Israeli Socity", *Journal of Strategic Studies*, No.3.

٢٢- كيمرلنج، باروخ (١٩٩٣): "علاقات الدولة والمجتمع في اسرائيل "في كتاب أوري رام، سبق ذكره: ٣٢٨-٣٥٠، ص: ٣٤٠ .

Digitized by Birzeit University Library

٢٣- نفس المصدر السابق، ص، ٣٣٨-٣٣٩ .

٢٤- ناهون، يعقوب (١٩٩٣)، "العاملون المستقلون"، في كتاب :**الجماعات الأثنية في اسرائيل ومكانتها الاجتماعية**، تحرير ش. ن. إيزنستادت و م. ليساك و ي. نهون، القدس: معهد القدس لدراسة اسرائيل (بالعبرية).

25- Ben-Yehuda, N. (1989) "The Social Meanings of Alternative Systems: Some Explantory Notes", in *The Israeli State ..., op. cit.*

٢٦- في الفترة ١٩٨٤-١٩٩٠ تألفت في اسرائيل "حكومة وحدة وطنية" من الحزبين الكبيرين، التجمع والليكود، وبعض الاحزاب الدينية.

27- Ben-Porath, A. (1989) *Devided We Stand: Class Structure in Israel From 1948 to the 1980s*, N.Y.: Greenwood Press.

٢٨- سموحه، س. (١٩٩٣)، سبق ذكره، ص: ١٨٢ .

٢٩- نفس المصدر السابق، ص: ١٨٤ .

٣٠- راجع خصائص النظام الاقتصادي في هذا المقال.

٣١- غال، رؤوبين: (محرر) (١٩٩٠) : **الحرب السابعة: أثر الانتفاضة على المجتمع الإسرائيلي**، تل ابيب: الكيبونس الموحد (بالعبرية).

٣٢- هورفيتس وليساك (١٩٩٠)، سبق ذكره، ص: ٢٨٨ .

Digitized by Birzeit University Library

تطبيق إتفاقية باريس الإقتصادية

عقدت هذه الندوة في تاريخ ١٩-١٢-١٩٩٤ في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية وشارك فيها كل من السيد محمد الريس ممثلا عن وزارة الزراعة، والسيد طالب الجلاد ممثلا عن وزارة المالية، والسيد سمير حليلة ممثلا عن وزارة الإقتصاد والتجارة. السيد محمد الريس مهندس زراعي يعمل حاليا مديرا عاما لدائرة الزراعة التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية في غزة، وقد تحدث في الندوة حول المواضيع المتعلقة بالقطاع الزراعي، والسيد طالب الجلاد مدير عام ضريبة دخل منطقة رام الله وخبير شؤون الضريبة، وقد تحدث في الندوة حول المواضيع والقضايا المتعلقة بالضرائب. السيد سمير حليلة حاصل على ماجستير علم إجتماع، وشارك في مفاوضات إتفاقية باريس الإقتصادية، ويعمل حاليا وكيل مساعد في وزارة الإقتصاد والتجارة التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية وكذلك يعمل مديرا لدائرة تنسيق وتسهيل عمل المنظمات غير الحكومية والوكالات المتخصصة في بكدار. وقد تحدث سمير حليلة حول المواضيع والقضايا المتعلقة بالعلاقات الإقتصادية.

تناول الحديث المشاكل والقضايا التي يثيرها تطبيق إتفاقية باريس الإقتصادية. أدار الندوة د.باسم مكحول من الدائرة الإقتصادية في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

وقائع الندوة:

* **محمد الريس:** الحقيقة أن طبيعة الطرف الأخر تجعل عملية المفاوضات معه عملية شاقة وعسيرة، وفي كل جلسة مفاوضات معه، كنا نتوصل إلى نتيجة مفادها أن ما يريده هو الذي يجب أن يتم، وما لا يريده لا يمكن أن يتم. وبحكم بنود ومواد إتفاقية باريس الإقتصادية أصبحنا ملزمين ومسيطر علينا من كافة الجهات، مع أننا كنا في السابق نمتلك بعض الحرية. وهناك نقطة أخرى مهمة أريد أن أشير إليها وهي أن الجانب الإسرائيلي في كل جلسة مفاوضات يقوم بإعداد بروتوكولات، ويطالبنا بالتوقيع عليها بإعتبارها نصوص تفصيلية لما جاء في الإتفاقية، ولكن،

Digitized by Birzeit University Library

للأسف، كان يحول بيننا وبين التوقيع على هذه البروتوكولات مجموعة أسباب هي:

أولا: عدم وجود مستشار قانوني للوفد المفاوض، حيث لم تكن هناك أية دراسة قانونية مسبقة لهذه البروتوكولات.

ثانيا: عدم توفر لجنة توجيه سياسي أو مرجعية سياسية لضبط العملية التفاوضية وتحديد الخطوط الحمراء للجان المفاوضة.

ثالثا: عدم وجود خبير في اللغة الإنجليزية يرشد المفاوضين إلى أهمية كل كبيرة وصغيرة في النصوص التي يتم الإتفاق حولها أو يقدمها لنا الجانب الإسرائيلي للتوقيع عليها.

إن التوقيع على هكذا نصوص هو مسؤولية تاريخية وأمانة لا نستطيع تجاوزها أو أن نمر عليها مرور الكرام. ولذلك، فإن هناك بروتوكولات لم نوقع عليها منذ ما يزيد عن شهرين.

وهناك نقطة أخرى مهمة هي نقطة المعابر، إذ يصر الإسرائيليون على أن كافة المعابر إلى الكيان الفلسطيني يجب أن تقع تحت سيطرتهم، وقد إستغرقت هذه القضية جلستين ولم يتم أي إتفاق بشأنها، لأنه لا يمكن لأي فلسطيني أن يوافق على حجز بضاعته في ميناء غزة أو مطارها إلى حين قدوم الإسرائيلي للإفراج عنها والسماح بدخولها. الإسرائيليون يقولون أن هذه المسائل واردة في نصوص الإتفاقية وليس من حقنا نحن كلجان الإعتراض عليها. من هنا تأتي أهمية المرجعية السياسية وكيفية إستغلال بعض الهوامش لعمل عقود وإتفاقيات جانبية مع بعض الدول العربية والأجنبية.

البعض يدعو إلى تفسير الإتفاقية تفسيرا فلسطينيا، أما أنا شخصيا فلم أستطع حتى هذه اللحظة أن أجد لها تفسيرا فلسطينيا. هل يوجد شخص يستطيع أن يعطي بنودها تفسيرا غير ذلك المنصوص عليه والموجود فعلا؟ نحن نحاول، حقيقة، بقدر إستطاعتنا الحصول على ميزات أفضل، وأعتقد أنه لو توفرت المرجعية السياسية لتوجيه اللجان الإقتصادية، لأمكن تخفيف العبء والقيود المفروضة من قبل الإسرائيليين علينا، والتي يمارسونها بصورة تثير الإشمئزاز. وقد وصل الأمر بالإسرائيليين إلى اصرارهم على توقيعنا على البروتوكولات وتهديدنا بأنه لن يسمح لنا بالإستيراد ما لم نقم بالتوقيع على تلك البروتوكولات وأنهم لن يعترفوا بتصاريح الإستيراد ما لم نوقع. وحتى الآن لم يطلب منا أحد من السلطة الوطنية التوقيع أوعدم التوقيع.

وبصراحة، نحن غير مقتنعين بهذه الإتفاقية وتلك النصوص، وأعتقد أن الأمر سيكون مختلفا لو وجدت في اللجنة الزراعية لجنة عليا مكونة من مستشارين قانونيين ولغويين وخبراء زراعيين. ولقد جاء في مقدمة الإتفاقية أن الشعب الفلسطيني جرى تخييره بين الإرتباط باسرائيل أو القطيعة، فاختار الإرتباط. وجاء في مقدمة الإتفاقية، أيضا، أن هذه الإتفاقية تهدف إلى بناء وتطوير الإقتصاد الفلسطيني، لكن هذه المقدمة لا تنطبق على الواقع بتاتا. وأنا شخصيا، وفي ظل الظروف الحالية، أفضل القطيعة.

Digitized by Birzeit University Library

بطبيعة الحال، القرار في النهاية هو قرار سياسي، فقد أمتنع عن التوقيع وأرفض المشاركة في مثل هذه العمليات فيأتي قرار سياسي بإقالتي وتسريحي من عملي، ولكن يمكن التخفيف من وطأة المأساة بتشكيل لجنة إستشارية.

تكمن القضية بالنسبة للجان المفاوضات في فهم الإتفاقية فهما قانونيا وسياسيا واقتصاديا، فقد دخلت اللجان المفاوضات دون أي شرح مسبق للإتفاقية. كان الأحرى بالذين وضعوا الإتفاقية أن يجلسوا مع المفاوضين وأن يشرحوا لهم أبعاد الإتفاقية من النواحي السياسية والقانونية والإقتصادية. وقد دخلنا اللجان دون وجود مستشار قانوني، بالإضافة إلى ذلك ذهبنا إلى المفاوضات دون أن يخبرنا أحد عن كيفية إنعقاد الجلسات أو البروتوكول.... إلى آخره. أما عن الأرقام الواردة في الجداول الخاصة بالإتفاقية فحدث ولا حرج. لقد ذهبنا إلى لجان المفاوضات دون أدنى معرفة بالجداول والأرقام الواردة فيها وما تعنيه تلك الجداول، وهل المواد التي لم تدخل في الجداول تحتاج إلى إتفاقيات جديدة، أم أنها تقع ضمن دائرة الإستيراد المسموح به.

ولقد تم تشكيل لجنة توجيه عليا برئاسة الأخ أبي العلاء، وعقدنا جلستين بعد تشكيلها، وجرى تحديد أسماء المسؤولين عن فروع القطاع الزراعي، ولكن بعد إنعقاد الجلستين لم نتمكن من عقد أي إجتماع ولا حتى رؤية المسؤول عن الفرع، وانفض السامر، وكل ما نقوم به الآن هو عبارة عن عمل ذاتي.

* **طالب الجلاد:** أعتقد أننا حتى إنعقاد مؤتمر مدريد كنا نتمتع بالخير والعافية، وعندما ذهبنا إلى أوسلو، حيث جرى الإلتفاف على شعبنا، فقدنا معقلاً حصيناً لنا، وفي واشنطن كانت تجري المفاوضات دون مستشار قانوني.

والآن، سأتحدث باسم وزارة المالية. هناك بروتوكول موقع مع السلطة الإسرائيلية لنقل الصلاحيات الخاصة بالضرائب المباشرة، طبعا ليس كل الضرائب المباشرة، وانما ضريبة الدخل والضريبة المضافة فقط. أما ضريبة الجمارك والأبنية والأملاك ورخص المهن فليست تابعة لنا. إن البروتوكول مكون من تسع نقاط، والقوانين السارية حالياً هي ٢٥ مع التعديلات الإسرائيلية التي عانى منها المواطن بصورة كبيرة جدا، وقد وقفنا ضد التعديلات الإسرائيلية التي سببت الإجحاف للمواطن الفلسطيني. تنص الإتفاقية على أن تظل القوانين سارية حسب الأصول الجارية حتى الآن. صلاحيتنا، نحن في السلطة الوطنية، تشمل المكلفين من الفلسطينيين على الأرض الفلسطينية التي هي الضفة الغربية وقطاع غزة. أما المستوطنات والأماكن العسكرية فاننا لا نمتلك أي سلطة عليها. أما الإسرائيليون الذين يعملون في الضفة الغربية، فإن السلطات العسكرية هي التي تقوم بتقدير دخولهم وإبلاغنا بها، وتقوم هي بجبايتها ومن ثم دفعها لنا.

أما بالنسبة للخصم في المصدر فلا يزال الإسرائيليون هم أصحاب القرار فيه، فهم الذين يحددون النسبة حتى الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥، وبعد ذلك تتم إجراءات أخرى حسب ما هو متفق عليه مع اللجان الإسرائيلية. ان الاسرائيلي الذي يستخدم عربياً يقوم بعملية الخصم من المصدر، أما العربي الذي يستخدم إسرائيلياً فليس من حقه القيام بالخصم من المصدر. نحن

Digitized by Birzeit University Library

كسلطة ضرائب نقوم بتبليغ الإسرائيليين بأن هناك إسرائيلياً يعمل لدى عربي، وبالتالي يقومون هم بالتصرف معه.

بالنسبة للإستئناف والقضايا القانونية الضريبية، خولتنا السلطة الوطنية تشكيل محكمة للنظر في القضايا الضريبية، وذلك بموافقة اللجنة الإقتصادية المشتركة الفلسطينية-الإسرائيلية. قضايا ضريبة الدخل تحال، الآن، إلى محكمة مدنية هي محكمة البداية، وكما تعلمون فإن المحاكم الآن، تابعة للسلطات الإسرائيلية. قانون تحصيل الأموال الأميرية يتم من خلال السلطة العسكرية، وبالتالي يظل عملنا هامشياً ومحدوداً جدا، فملفاتنا لا زالت لدى السلطة الإسرائيلية ونحصل عليها واحداً واحداً. صحيح أننا قد أخذنا صلاحيات، ولكننا ما زلنا غير مهيئين للقيام بهذه الصلاحيات.

ومن أساسيات العمل الضريبي الحصول على السيادة، فلا ضريبة بدون سيادة. نحن حصلنا على صلاحيات دون نيل أية سيادة. إن القانون الضريبي المطبق حاليا هو قانون مجحف بحق مواطننا، فالضرائب لا تتناسب ومستوى الدخول عندنا، الآن، والقانون المطبق هو نفسه القانون الإسرائيلي، وبالتالي فإن الأمر يرجع إلينا في تطبيق القانون. ومن المعروف أنه لا ضريبة دون تشريع. الآن، سنطبق النصوص والقوانين العسكرية الإسرائيلية حتى يتم تشكيل مجلس تشريعي فلسطيني. إن المشكلة التي نعاني منها الآن هي أن موظفينا يستلمون العمل دون كتاب توظيف، علما بأنه لا يجوز أن أطلب ميزانية دون وجود موظفين رسميين. بالإضافة إلى أن كل موظف يتسلم عمله عليه أن يأخذ تصريحا مشفوعا بالقسم، لأن طبيعة عمله تنطوي على أسرار بالغة لا يجوز له البوح بها لأحد ولا حتى للمحكمة.

تجري الآن عمليات تدريب لجهاز جديد لإستلام الجهاز الضريبي، ولكن في ظل القانون الحالي يصعب العمل بصورة إيجابية لصالح المواطن، خاصة وأن المواطن الفلسطيني قد أرهق بفعل الضرائب. إذا لم يكن الموظفون والجهاز الضريبي حريصين على العدالة، فإن المواطن سيتعرض لمشاكل وعواقب وخيمة. ومن هنا، فإن اللجان المفاوضة مع الإسرائيليين يجب أن تقف موقفا حاسما، فإما أن تعطى الصلاحيات الكاملة أو لا داعي لهذا الموضوع أصلا. أولى بنا أن نبدأ ببناء جهازنا الوظيفي والمؤسسة الضريبية، فالضريبة جزء أساسي من البناء الحضاري، خاصة في ظل ظروف شعب يعمل على بناء دولته المستقلة. وقد سألت الاخوة في وزارة المالية هل بمقدوري أن أحمي المواطن الذي يأتي لدفع الضريبة إذا ما جاء جندي إسرائيلي لإعتقاله؟ ليس من حقي أن أخذ من ماله الخاص لأن مواطننا يتحمل عبئاً كبيراً جدا. توجد العديد من القضايا التي يجب معالجتها بموضوعية كبيرة بحيث تكون لنا صلاحية تأمين مواطننا صحيا واجتماعيا حتى نصل بالتدريج والتطور إلى القول له بأننا نريد زيادة الضرائب بالتدريج وضمن عملية تصاعد ضريبي عادل، مقابل ما نقدمه لك من خدمات.

هناك قضية ضرائبية أخرى مهمة جدا هي الضرائب المتعلقة بالسنوات الماضية. وجهة نظر السلطة تقول بأن الشخص الذي دفع ألف دينار مقابل ربح قيمته عشرة آلاف دينار، لماذا لا يدفع ضريبة ما دام الربح قد تحقق وبهذه النسبة. المواطنون يقولون نحن لم ندفع لأن منطق العدالة هو

Digitized by Birzeit University Library

الذي كان سائداً، بل لأن هناك عدواً كان يأخذ منا المال غصبا. ويؤكد المواطنون أنهم كانوا يدفعون لأسر الشهداء والإنتفاضة، ويضربون بناء على طلب المنظمة، ويتحملون أعباء كلفة الإنتاج ورواتب العمال، دون مناقشة. هل جاء الآن الدور الذي يجب أن يحاسبوا فيه ويسألوا لماذا يتم هذا ولا يتم ذاك؟ حتى الآن لم نحسم موضوع الضرائب السابقة، الامر الذي تسبب في إرباك الجهاز الوظيفي. وقد طالب المحاسبون بحسم الموضوع، إلا أن السلطة لم ترد حتى الآن، والمجلس الأعلى للضريبة لم يجتمع إلا مرة واحدة أصدر على إثرها بيانا ناريا سبب الرعب للمواطنين. لا بد من تفاعل المؤسسات الوطنية مع الجهاز الضريبي، وأن تشترك مع الجهاز في تحقيق العدالة الإجتماعية. هناك بون شاسع بين القول للمواطن أن هذه ضريبة يجب أن تسددها، والقول له بأن هذه الضريبة هي ضريبة إنتماء. أنا أعد في مكتبي، على الأقل، أن أكون مع المواطنين قلبا وقالبا حتى نؤمن للمواطن العيش الكريم، لأن هذه هي الوسيلة للتخفيف من سلبيات البروتوكولات التي جرى التوقيع عليها. ويشهد الله أنني ما كنت لأوقع عليها لو عرضت علي، لذلك جرى إستثناؤنا نحن الذين لنا الخبرة والدراية في الضريبة.

* سمير حليلة: بداية أود أن أوكد على تفهمي لما ذكره الإخوة، فما ذكروه يعكس ما هو حاصل على أرض الواقع، قد لا يكون بصورة كاملة، لكنه يعكس جزءا مما هو جار الآن. وفي رأيي أن هذه التناقضات لا تعكس خللا بنيويا، إنما تخضع لإختلاف البادايات. وأعتقد أنها ستجد طريقها للحل ما دام هناك نظام وعلاقة ما بين القيادة السياسية والقيادة الفنية. الأخ الذي تحدث عن مشاكل الضريبة، تحدث عن مشاكل مؤسسة عمرها خمسة عشر يوما، بينما الشركات الخاصة قد لا يجتمع مجلس إدارتها بعد عام كامل. من هنا، أرى أن الوقت ما زال مبكرا للحكم على مؤسساتنا. الفوضى الجارية حاليا سببها عدم وجود نظام، فنحن نحاول بناء نظام إداري ومالي وفني وسياسي للإشراف على الصلاحيات التي تسلمناها مؤخرا.

رغم كل ذلك، أوكد أنه كان من الممكن إعطاء أداء أفضل، ولكن مهما كنا مبدعين وخلاقين فإننا لا نستطيع بلورة نظام لمواجهة الإشكاليات المتعلقة به، خاصة وأن الإتفاقية التي بين أيدينا ليست إتفاقية سيادية، فلو كانت كذلك لكان بإمكاننا ممارسة ما نريد وفعل ما نشاء، ولكن كل ورقة وبند في هذه الإتفاقية بحاجة إلى موافقة إسرائيلية عليها. ينطبق هذا الكلام تحديدا على الضفة الغربية، وأريد هنا أن أفرق بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فإتفاق الضريبة هو إتفاق توظيف، نحن موظفون لدى الإسرائيليين في الضفة الغربية، لكن الشيء الأساسي والجوهري في الإتفاقية هو أنها إنتقالية ومؤقتة ولمدة أشهر فقط.

المشكلة عندنا هي أن إتفاق أوسلو مبني على أساس المرحلية ونحن ملتزمون بذلك. ولذلك، فإن كل إتفاق مبني على الذي قبله والذي يليه ولا يمكن القفز فوق المراحل.

الموقف الإسرائيلي يتلخص في أن إتفاق أوسلو هو سقف يحاولون تخفيضه، والموقف الفسطيني يرى أن إتفاق أوسلو هو أرضية ونقطة إنطلاق يجب أن نحاول توسيعها. ولهذا، فإن الأمر مرهون بإرادتنا وقدرتنا على توسيع أو تقليص هذا الإتفاق. لذلك أقول لمن يهاجم أوسلو: أتمنى لو نستطيع تحقيق أوسلو، ونحن لسنا في إطار إجراء مقارنات ومفاضلات بين مدريد وأوسلو،

Digitized by Birzeit University Library

فقد جرى التوقيع على أوسلو وهو أفضل ما كان يمكن تحقيقه عربيا وفلسطينيا ودوليا. وأعتقد أن هذا الوقت ليس هو وقت مناقشة إتفاق أوسلو، بل يجب أن نناقش كيفية تطبيقه.

إن إتفاق القاهرة الذي وقع قبل سبعة أشهر سقفه أخفض من سقف إتفاق أوسلو، وإتفاق إعادة الإنتشار سقفه أخفض من سقف إتفاق القاهرة، وما هو قادم يعتمد على إدارة المفاوضات.

نحن الآن في طور التفاوض حول موضوع الإنتخابات، ويكاد الأمر أن يصل بنا إلى الهاوية رغم أهمية هذا الموضوع، لأنه يتعلق بالجهاز التشريعي وانسحاب القوات الإسرائيلية ونشر القوات الفلسطينية، وبالتالي فهو يعني خلق وقائع عملية على الأرض.

النقطة الحاسمة في المرحلة القادمة هي تغيير الأنظمة والقوانين العسكرية المتبعة في الضفة الغربية، وبهذا، تكون كل القضايا التي تحدثت عنها هي عبارة عن حزمة واحدة في إتفاق المرحلة الإنتقالية الذي يبدأ بإعادة إنتشار قوات الجيش الإسرائيلي، وتمركز القوات الفلسطينية، والإنتخابات، وتحديد صلاحيات المجلس التشريعي، والبدء بإعادة النظر بالقوانين والأنظمة المتبعة. هذه هي الصفقة (package) التي يتم التفاوض حولها حتى الآن. لذلك، تعتبر قضية الإنتخابات هي النقطة الثانية من حيث الأهمية بعد إتفاق القاهرة، وهي التي ستحكم العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية خلال السنوات الخمس القادمة.

لأجل هذا كله تم في الإجتماع الأخير للسلطة الوطنية في غزة إعادة تفعيل لجنة المرجعية للمفاوضات، ووضع خطوط حمراء للتفاوض في موضوع الإنتخابات نظراً لإدراكنا مدى أهميته.

أما بخصوص الإتفاقية الإقتصادية، بإعتبارها مركز النقاش في هذه الجلسة، فلن أتحدث دفاعا عنها، رغم أنني أحد الذين كان لهم دور أساسي في صياغتها، خاصة الإتفاق النقدي والتجاري والسياحي والتأمين.

بتقديري أن الإتفاقية الإقتصادية، رغم ملاحظات الكثيرين عليها، كانت خسارتنا الكبيرة فيها في إتفاق العمال، حيث أنها لا تسمح ولا تضمن حرية حركة العمال بيننا وبين إسرائيل، وهناك خسارة جزئية ثانية تتعلق بالزراعة. ولكن بالرغم من كل ذلك أعتقد أن الإتفاقية قد تجاوزت سقف إتفاق القاهرة السياسي، بمعنى أن الإتفاقية حملت قوى ومعانٍ على أرض الواقع أقوى مما حمله إتفاق القاهرة السياسي الذي يعتبر الإطار السياسي الأشمل.

السلطة النقدية، على سبيل المثال، هي التي تشرف على البنوك والنقد والعملة الأجنبية، وسلطة النقد، حسب الإتفاقية،هي بأكملها فلسطينية ولا يوجد أي تدخل إسرائيلي فيها ما عدا تأجيل إصدار العملة الفلسطينية إلى وقت آخر. هناك شرط تفصيلي هامشي في الإتفاق النقدي تتدخل فيه إسرائيل هو تحديد نسب الفوائد. الإتفاقية بين أيدينا، من الذي منع قيام السلطة النقدية خلال ثلاثة أشهر؟. لا يوجد أحد بمقدوره أن يحاسبنا أو يحد من تحركاتنا، ورغم ذلك لم تقم السلطة النقدية. إتفاق التأمين لا يوجد للإسرائيليين أي تدخل أو صلاحية فيه، فما الذي منع قيام جهاز رقابة على التأمين منذ ايار (مايو) الماضي؟.

Digitized by Birzeit University Library

في رأيي أن هذه الأسئلة أكثر أهمية لأنها تكشف أن لدينا مشكلة في تطبيق الإتفاقية وليس فقط في إدارة العملية التفاوضية، وأنا دائما أشبه هذه الإتفاقية بالإسفنجة، فإما أن تعصر، أو أن تملأ بالماء وتوسع، وهذا يعتمد علينا.

في إتفاق أوسلو جرى تخفيض السقف وتجزئته، والآن، يحاول الإسرائيليون فعل الشيء نفسه فيما يتعلق بالإتفاقية الإقتصادية. الضمانة البنيوية التي وردت في مقدمة الإتفاقية لمنع تجزئتها هي اللجنة الإقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية المشتركة. وهذه اللجنة يفترض أن تكون هي المرجعية لأي تفسير أو تطوير في هذه الإتفاقية، بإعتبارها هي المرجعية السياسية والفنية للإتفاقية.

ما الذي قام به الإسرائيليون بعد ذلك؟ لقد إتصلوا بالإخوة من طرفنا وقالوا نريد أن نعقد إجتماعا حول الزراعة، وتم تشكيل لجان زراعية، وكانت الخطوة التالية من قبل الإسرائيليين أنهم لم يعودوا يرسلون من وزارة الزراعة أحداً لحضور إجتماعات اللجنة المشتركة، وكأن وزارة الزراعة الإسرائيلية سحبت عضويتها من اللجنة المشتركة لأنها تحل مشاكلها مع الجانب الفلسطيني بصورة ثنائية ومنفصلة عن اللجنة المشتركة. وكذلك فقد قاموا بتشكيل لجنة المعابر التي تضم الجمارك والتعاون والتخطيط الدولي. والآن، يتم في لجنة المعابر إعادة التفاوض حول المعابر،وهناك خرق لأسس الإتفاقية من أجل وضع إتفاق جديد والتوقيع عليه. وبالتالي يصبح هناك إتفاق جديد يلغي ما قبله، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن موضوع الصحة والمواصلات.

دعوني أعطي مثالا لتوضيح الإشكالية، عند إستيراد سيارة يكون هناك جهتان مخولتان لإصدار رخصها هما:

وزارة التجارة والصناعة التي تصدر الرخصة بناء على إذن من وزارة المواصلات، وهذا الإذن يعطى على أساس فحص موديل السيارة ومحركها ومواصفاتها. وقد تسلمنا طلبات إستيراد سيارات، وكالعادة، وضعنا ملاحظاتنا ورفعناها إلى وزارة المواصلات الفلسطينية في غزة لتقوم بدورها بإعطائنا الملاحظات والتوقيع عليها. ولكن المفاجأة كانت عندما عادت الطلبات الينا ممهورة بتوقيع وختم ضابط إسرائيلي. بإختصار شديد، وزارة المواصلات الفلسطينية قالت لنا أننا إجتمعنا مع الإسرائيليين وقالوا لنا أن هذه الوظيفة ما زالت بأيديهم ونحن وافقنا على ذلك، وسوف نقوم بتحويل الطلبات إلى الضابط الإسرائيلي.

في إجتماع اللجنة المشتركة دعونا مندوبة وزارة المواصلات للحضور وقالت لنا حرفيا: إن عملنا في لجنة المواصلات يسير بصورة حسنة ولا داعي لتدخلكم إطلاقا. بعد ذلك عملنا على الضغط على اللجنة الفلسطينية- الإسرائيلية المشتركة لتطبيق الإتفاقية حرفيا، وهناك أمثلة كثيرة حول هذه القضايا والإشكالات.

ميزانية الإدارة المدنية سنة ١٩٩٣ كانت حوالي (٢٨٠) مليون دولاراً. ما جبي من ضرائب من الأراضي المحتلة في نفس الفترة يعادل (٢٩٥) مليون دولاراً، أي أن هناك فائضاً يساوي حوالي

Digitized by Birzeit University Library

(٤٠) مليون شيكلاً. عند مراجعة مصادر دخل إسرائيل والإدارة المدنية في الأراضي المحتلة، كان تقديرنا التفصيلي أن هذا الدخل يصل إلى (٥٥٠) مليون دولاراً، يذهب منه (٢٨٠) مليون دولاراً للأراضي المحتلة وما تبقى يذهب للخزينة الإسرائيلية. المدخلان الرئيسيان لملء الخزينة، هما: التقاص الضريبي (VAT clearance)، على مشترياتنا من إسرائيل، والجمرك، وضريبة المبيعات والشراء على البضائع القادمة للضفة الغربية وغزة والمستوردة من دول أجنبية ولا يعلن أنها قادمة عبر وكلاء إسرائيليين. كان قرارنا أننا إذا تمكنا من تحصيل (٢٧٠) مليون دولاراً من إسرائيل للضفة وغزة في أسرع وقت ممكن، فإننا نكون بذلك قد قللنا من إعتمادنا على أموال الدول المانحة، ومن إعتمادنا كليا على ما نجمعه من ضرائب من السكان الفلسطينيين في الضفة وغزة. وهنالك عدة شروط لنجاحنا في هذه العملية هي:

أولا: لا نستطيع إجبار الشركات على أن تعطي وكالات مباشرة للضفة الغربية وغزة. لذلك، فإن أول شيء نقوم به هو أن نفرض على كل تاجر إسرائيلي لدى إستيراده للبضائع أن يحدد النسبة المئوية التي ستذهب الى الأراضي الفلسطينية، وبكلمات أخرى أن يتم تحديد الجهة التي ستصل اليها البضائع المستوردة والذاهبة الى غزة أو الضفة الغربية أو إسرائيل. لكن الكمبيوتر الإسرائيلي لا يوجد فيه شيء إسمه "جهة وصول المنتج" فهم يعتبرون الضفة الغربية وغزة والجولان وجنوب لبنان كلها ضمن إسرائيل، وبعد مماطلة إستمرت سبعة أشهر أدخلوا التغيير على جهاز الكمبيوتر، حيث وضعوا السؤال التالي للتاجر: إلى أين تتجه بضاعتك؟.

ثانيا: أضفنا بنداً آخر يقول: يعتبر مخالفا للقانون كل من يخفي الجهة التي ستذهب إليها البضاعة.إلا أن هذا لا يعتبر كافيا، فالذي يعلن أن بضاعته ذاهبة إلى غزة وأريحا سيواجه تفتيشا دقيقا لبضاعته وهو في غنى عن ذلك. تجارنا الفسطينيون، ولأسباب كثيرة، يفضلون الإستيراد عبر إسرائيل، لكننا الآن نحاول تغيير هذا النظام كلية. ومن أجل ضبط هذه العملية إضطررنا إلى وضع نقطة جمركية على حاجز إيرز هدفها التدقيق في عمليات إستيفاء أو عدم إستيفاء القيمة المضافة. أعطي مثالا على ذلك: من أجل حماية بعض الصناعات المحلية رفضنا إعطاء رخص إستيراد لبعض التجار، فما كان منهم الاّ أن ذهبوا وحصلوا على رخص إستيراد من إسرائيل، وبعد ضجة كبيرة بيننا وبين الإسرائيليين أوقفوا عمليات إعطاء رخص للفلسطينيين.

ما لم يكن هناك تفهم وتفاهم ما بين التاجر الفسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية، فإن الشعب الفسطيني سيمنى بخسائر فادحة وهذه الأموال ستذهب إلى إسرائيل . بصراحة، كانت توصيتنا، كوزارة تجارة، لوزارة المالية هي الإعفاء من ضريبة الدخل كلية في غزة لمدة سنة أو سنتين وذلك لكي يحضر المواطنون الفواتير، لأنهم لا يحضرونها مع وجود ضريبة الدخل. ضريبة الدخل في غزة قيمتها (٤٠) مليون شيكلاً، والمبلغ الذي يتم تحصيله من (VAT clearnce) في غزة ٨٠ مليون دولاراً، والدول المانحة وضعت شرطا يقضي بعدم القيام بالإعفاء الضريبي، لكننا، نحن كسلطة، نخطط أن لا نعتمد على أموال الدول المانحة في تغطية الميزانية الجارية للسلطة منذ

Digitized by Birzeit University Library

مطلع مارس (آذار) القادم. وهكذا، سنصبح أحراراً في إقرار السياسة الضريبية التي نرى أنها مناسبة لنا، وعلى ضوء ذلك سيكون هناك تغيير في الأنظمة والقوانين.

ما أود أن أختم به حديثي هو، أن إسرائيل، ومنذ (٢٧) عاما، تأخذ الجمارك والضرائب على بضاعتنا، وقد نفاوضهم لمدة عشرين عاما دون أن نحصل على مستحقاتنا القديمة. لكن أمامنا الآن فرصة تاريخية تتمثل بعكس الأية، وذلك بأن يقوم عدد كبير ومتزايد من التجار اليهود بالإستيراد برخص فلسطينية من فلسطين ومصر والأردن أو ربما من إسرائيل نفسها. يصبح هذا الأمر ممكنا إذا ما اتيح للتاجر الإسرائيلي الحصول على فائدة أكبر عبر الإستيراد من فلسطين أو بواسطة تجار فلسطينيين. وشرط ذلك أن لا تعلن قائمة جمركية جديدة لقوائم (أ) و (ب)، أي أن تكون هناك قائمة جمركية موحدة، الأمر الذي سيسمح بحرية التجارة بين الطرفين في كل القوائم، وهذا يعني إيجاد نظام حوافز للتجار للإستيراد عبر مناطق السلطة الوطنية أيضاً. وقد أصدرنا حوالي (٢٧٠) ترخيصاً لصالح تجار من الضفة الغربية لكي يستوردوا برخص إستيراد من مناطق السلطة الوطنية. ونعتقد أننا سنستطيع، إذا ما تمكنا من عقد صفقة ذات قيمة بهذا الخصوص، ان نجمع أموالاً أكثر ونوفر على مواطنينا الجمارك والضرائب التي نجمعها منهم. بدون ذلك، لا أتصور وجود سلطة قادرة على العيش.

د. عمر عبد الرازق: كإقتصاديين قمنا، حقيقة، بعملية تشريح لإتفاقية باريس الإقتصادية خلال ندوات في مدن الضفة الغربية كافة، وقد نشر، مؤخرا، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية دراسة تحليلية حول الإتفاقية لعدد من الخبراء الإقتصاديين. وبعد الإطلاع على ما نشر حول هذه الإتفاقية ومراجعة أوراق زملائي، وجدت أن الإتفاقية ينقصها البعد التنفيذي، خاصة وأننا نحن الإقتصاديين تنقصنا المعلومات للتعليق على كيفية تنفيذ الإتفاقية، ومدى مطابقة عمليات التنفيذ للنصوص الواردة فيها. وبهذه المناسبة، أثمني على الأخوة في وزارتي المالية والإقتصاد تزويدنا بتقارير شهرية حتى نتمكن، كإقتصاديين، من المشاركة والمساهمة في تحسين الوضع التفاوضي للجانب الفلسطيني.

سأتناول، الآن، الإتفاقية من خلال منطلقين هما: الجانب الفكري، والجانب العلمي. الجانب الفكري هو عبارة عن تأكيد موقف والتذكير بأن هناك إمكانية أخرى للإتفاقية الإقتصادية. والخلفية الفكرية التي أنطلق منها تقوم على ضرورة الفصل بين الإقتصاد الفلسطيني والإقتصاد الإسرائيلي، وهذه الرؤية مبنية على أساس إسلامي يرى أنه لا مفر من الصراع، وأن هذا الصراع يتطلب إعدادا أساسه الأمن الإقتصادي، ومن ضروريات الأمن الإقتصادي الإنفصال عن الإقتصاد الإسرائيلي ومنع تغلله في الإقتصاديات العربية والإسلامية، في حين أن الذين وقعوا على هذه الإتفاقية ينطلقون من منطلق حرية التجارة الدولية، ويرون أن إرتباط الإقتصاد الصغير بالإقتصاد الكبير يعود بالفائدة على الإقتصاد الصغير. ويمكن نقض هذه الفرضية ببيان أنها تفترض أن هناك تشابهاً في العادات الإستهلاكية للمجتمعين، وتشابهاً في مستوى التكنولوجيا المتاحة. أما الطرح القائل بأن هناك إمكانية لقيام حدود مفتوحة فهو ينطلق من أن السلام سيتيح إمكانية التعايش بين المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي ، وبالتالي لا حرج في أن يكون المجتمعان متكاملين أومندمجين.

Digitized by Birzeit University Library

د. قاسم جودة: لم يكن مفاجئا بالنسبة للبعض أن اتخذ قرار بالدمج الإقتصادي بين الأراضي الفسطينية وإسرائيل. أعتقد أن هذا القرار كان مدروسا، على الأقل، من قبل الذين وضعوا الإتفاقية.

بالنسبة لما ذكره الدكتور عمر عبد الرازق حول التجارة المفتوحة، نحن نعرف أنه يوجد تبادل تجاري غير متكافئ نتج عنه تطور إقتصادي غير متكافئ، وأعتقد أننا سنستغل بشكل أكثر من خلال الإتفاقيات التي وقعنا عليها بسبب الخلل الواضح بيننا وبين الإسرائيليين.

وردا على تأكيد بعض الأخوة من أن هناك ثغرات كثيرة في الإتفاقية، قال الأخ سمير حليلة أنه ليس هناك شيء ثابت. صحيح أنه قد لا يكون هناك شيء ثابت، لكن هل يوجد إلتزام واضح وصريح في المستقبل بأن يصبح وضعنا الإقتصادي أفضل مما هو عليه الآن.

يقال، أيضا، أن تشكيل لجان هو محاولة لإختراق اللجنة الإقتصادية المشتركة، لكن السؤال الذي يطرح هو لماذا يسمح لهم بالقيام بهذه الإختراقات ومن الذي يتحمل المسؤولية، لماذا تسمح السلطة للبعض بإختراق لجانها ومؤسساتها على حساب اللجنة المشتركة؟.

وهناك نقطة أخيرة تتعلق بالإعتماد على الدول المانحة، فاليهود ذهبوا إلى مدريد وحصلوا على عشرة مليارات دولار، أما نحن فقد قيل لنا بأن هناك مليارات، ثم تقلصت إلى ملايين والآن لا نرى شيئا، وليس هناك إلتزام لإعادة بناء الكيان الفلسطيني. يجب أن يكون هناك إلتزام لأن اليهود هم المسؤولون عن تدمير الأرض الفلسطينية.

محمود الزلموط: قال الأستاذ محمد الريس أنه لا يوجد تفسير فلسطيني للإتفاقية، وأضاف أن التفسير الفلسطيني لا ينطبق على هذه الإتفاقية. وأرى، بصفتي من القطاع الخاص، أن الإتفاقية قد ساهمت في ضياع الدعم والحقوق الخاصة في القطاع الخاص. يتلخص رأي القطاع الخاص بما يلي:

أولا: ان مقدمة الإتفاقية الإقتصادية الفلسطينية التي وقعت في ١٩٩٤/٤/٢٩ جيدة، ونحن نؤيدها وندعمها، ولكن لكي يتم تنفيذ هذه المقدمة يجب التأكيد على أن الاتفاق لم يكن متوازنا فيما يخص الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. وقد تداخلت المعالم الفلسطينية مع المعالم الإسرائيلية بحيث كانت الإستفادة الإسرائيلية أكثر بكثير. وقد ضم الإتفاق الكثير من السلبيات منها أنه لا توجد فيه حماية للمستثمر الفلسطيني في القطاعين الصناعي والتجاري، ومنها فقدان ثقة المورد الأجنبي بالتاجر الفسطيني بسبب نظام تحديد الكميات المستوردة للطرف الفسطيني فقط.

ثانيا: النهج الإستراتيجي الذي كان متبعا في هذه المفاوضات لم يكن موفقا، والسبب هو إختلال ميزان القوى لصالح إسرائيل. وكان من باب أولى تأجيل التوقيع على الإتفاقية حتى الإنتهاء من كل الأمور التي تعني الطرف الفسطيني قبل إلغاء أسلحته كافة.

Digitized by Birzeit University Library

ثالثا: جرى تجاهل الحد الأدنى من طموحات الشعب الفسطيني، فلم نلاحظ أي تغيير على حصة المزارع الفلسطيني اللازمة له. ولم نلاحظ أي توقف لعمليات مصادرة الأراضي.

رابعا: لم يتم سحب أو فصل الإقتصاد الفسطيني الوطني عن الإقتصاد الإسرائيلي.

أما بخصوص مشاكل القطاع التجاري والصناعي المستجدة، فيبدو أن هناك إتجاه نحو الإشتراكية من الناحية الإقتصادية وهذا، كما أعتقد، سلبية كبيرة ستؤدي إلى قتل روح التنافس وتحسين البضائع الفلسطينية. مع كل هذه السلبيات في إتفاقية باريس والبروتوكولات التابعة لها، لماذا لا نوقف عملية المفاوضات وعملية المصداقة على البروتوكولات إلى حين إجراء الدراسات الوافية التي تعود على المواطن بالمصلحة والخير؟.

سؤال: بالنسبة للبضائع التي تذهب إلى غزة، والفواتير الرسمية، هل ستسرجع السلطة الوطنية الجمرك أو الضريبة الإضافية؟

سؤال: ما هي شروط الترانزيت من غزة إلى الأردن ومن مصر إلى الضفة الغربية، كيف تتم هذه الإجراءات؟

سمير حليلة: سأحاول الإجابة على جزء من هذه الأسئلة.

أولا، بخصوص هدف الإتفاق، أنا أخالف الأخ الذي قال أن هدف الإتفاق كان دمج السوق العربي والفلسطيني في السوق الإسرائيلي،فقد كان أمامنا خياران هما، خيار الفصل ولم يكن خياراً موفقا لأنه يعني فصل القدس وإعطائها لإسرائيل وهذا كان العائق الوحيد أمامنا، وقد كنا نفضل إغلاق غزة أمام إسرائيل، ولكن هذا سيقطع علاقة غزة بالضفة الغربية والقدس بالضفة، لذلك رفضنا سياسيا هذا المبدأ بالرغم من أننا كنا نحاول الوصول إليه. وقد أصبح هدفنا هو اعادة ترتيب علاقتنا بالعرب ليس عن طريق قطع العلاقة مع إسرائيل، بل بفتح الأبواب مع مصر والأردن وغيرها من الدول النامية لأن أسعارهم تتناسب مع طبيعتنا وأفكارنا وثقافتنا ونقودنا. قد يؤدي هذا الانفتاح، كما قلنا، إلى إعادة تنظيم علاقتنا التجارية مع جيراننا بما فيهم إسرائيل وتخفيض وارداتنا من إسرائيل من بليون و ٣٠٠ مليون دولاراً إلى مبلغ يتلائم مع ما يقبضه عمالنا من إسرائيل.

أنتم كتجار أبوابكم مفتوحة، وتسطيعون الإحتجاج بالطريقة التي تجدونها مناسبة. نحن من طرفنا لنا طريقة وأسلوب لا نستطيع أن نتجاوزهما بسهولة في الإحتجاج على الذي يسير، وأنتم لكم طريقتكم، وهذه في النهاية مصالحكم ومستقبلكم.

في رأيي توجد طريقتان هما: لكي يعمل التجار عملا صحيحا يجب عليهم عدم الإكتفاء بالاحتجاج، وكذلك يجب أن ينشئوا شركات تقوم بالاستيراد من الخارج وليس من إسرائيل.

Digitized by Birzeit University Library

أما بالنسبة للبنوك، فقد عين الآن مدير عام للسلطة النقدية ويفترض أن ينزل غدا في الجريدة اعلان بتوفير ٢٥ وظيفة. موقف السلطة المبدئي هو مع حرية فتح البنوك، لكن مع تشجيع البنوك المحلية. كل بنك فسطيني يقوم نريد أن نشجعه بكل السبل ولن نمنع أو نقف حجر عثرة أمام البنوك الدولية أو غيرها حفاظا على مبدأ المنافسة، من حيث أن السوق لن يتحمل. نعرف أن بنوكا سوف تغلق وتغادر، ونفس الشيء يقال عن شركات التأمين، سوقنا صغير والعدد القادم إلى الضفة ضخم جدا ولن يتحمله السوق، نحن لم نتدخل أبدا إلا بشيء واحد هو محاولة دعم الشركات والبنوك الفلسطينية المحلية، لأن معظم الشركات الموجودة أو البنوك هي إما مصرية أو أردنية أو دولية. الرقابة والإشراف على البنوك سوف تبدأ مع بداية السنة، والأغلب أن يتم تعيين شركة دولية لتدقيق الحسابات والقيام بمهمة الرقابة المؤقتة على البنوك حتى يتم بناء الكادر الفلسطيني الذي يقوم بهذا الدور.

موضوع الترانزيت يجب أن يتم توقيعه مع الأردن ومصر وليس مع إسرائيل. لا توجد أية مشكلة مع إسرائيل بهذا الخصوص، فنحن نستخدم موانئها بصورة عادية، المشكلة تكمن في إستخدام الأردن أو مصر كممر أو كمعبر ترانزيت، وهذا يحتاج إلى إتفاقية بين الطرفين. مسودة الإتفاقية مع الأردن تشمل هذا الكلام، ومسودة الإتفاقية مع مصر تشمله أيضا، ونأمل أن يتم توقيعها في شهر كانون الثاني (يناير) القادم.

محمد الريس: هناك نقطة هامة جدا بالنسبة لهذا الموضوع، فالبنسبة للحمضيات وافقت الحكومة الأردنية على الترانزيت، ولكن مشكلتنا هي مع دول الخليج التي نرسل إليها، والمشكلة تتعلق بشهادة المنشأ لأنهم لا يعترفون بفلسطين ولا بغزة، من هنا أصبح وكأنه لا يوجد ترانزيت، الأردن وافقت على الترانزيت بشرط أن لا تعطي شهادة منشأ.

طالب الجلاد: الحقيقة هي أن الاتفاقية الاقتصادية الموقعة في باريس، تبقى الضرائب على ما هي عليه، وكذلك الأنظمة والقوانين، وأي تعديل يتطلب وجود لجنة مشتركة، حيث تنص المادة ٩ من البروتوكول على أن تجتمع اللجنتان الفلسطينية والإسرائيلية وتتفقا على التعديل إذا وجدت ضرورة لذلك. أعتقد أن هذا الأمر سيظل ضعيف الحدوث حتى تستكمل المؤسسات التشريعية وتستطيع أن تعدل القوانين ضمن المرحلة الإنتقالية. أما بالنسبة للاتفاقية الاقتصادية وهل هي مؤقتة أم دائمة، فالحقيقة هي أن الاتفاقية الإقتصادية مرحلية ومؤقتة، أما إتفاقية القاهرة فهي لثلاث أو أربع سنوات.

Digitized by Birzeit University Library

لقاء مع حنان عشراوي :

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن

عقد هذا اللقاء العام المفتوح مع الدكتورة حنان عشراوي المفوض العام للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن والناطقة الرسمية بإسم الوفد الفلسطيني المفاوض في مدريد وواشنطن، وذلك بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٠ في مقر مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس. وقد بدأت د. حنان عشراوي الحديث بالتعريف بالهيئة وظروف إنشائها وقد أدار النقاش د. خليل الشقاقي عن هيئة تحرير السياسة الفلسطينية.

د. حنان عشراوي: في رأيي أن الصدق هو أحسن سلاح، وقد اعتمدته خلال عملي ناطقا رسميا بأسم الوفد الفلسطيني لمفاوضات مدريد وواشنطن، وأنا أمارسه الآن وأنا أعمل كمفوض عام للهيئة. واعتمدنا بالأساس المصارحة والصدق والتحدث بجرأة وحرية مع بعضنا البعض من أجل الوصول الى قناعات مشتركة أو طرق مسؤولة في تحليل الواقع.

بعد توقيع إتفاقية غزة وأريحا أو ما يُسمى "بغزة وأريحا أولا"، بدا من الواضح أننا على أبواب مرحلة جديدة من العمل السياسي والعمل الفلسطيني، وإن القضية الفلسطينية دخلت مدخلا لا بد وأن يفرض واقعا جديدا علينا شئنا أم أبينا، ولست الآن بصدد تحليل تلك الظروف، وهذا الواقع. لنقل أن العبء الاساسي يكمن في عملية بناء شاملة للدولة الفلسطينية وللوطن الفلسطيني بالرغم من الاجحاف وكل الشروط ألتي فرضت علينا. كنا دائما نقول بأن الدولة أو السلطة لا تختزل في سلطة وشرطة ولا في سلطة سياسية أو ذراع أمني، وانما الدولة هي ما كنا نبنيناه خلال الانتفاضة من مؤسسات مجتمع مدني، ومؤسسات ديمقراطية تعبر عن طبيعة هذا الشعب ونسيجه. ومنذ التوقيع على الاتفاق باشرنا بالاعداد لهذه الهيئة كنواة جهاز حقيقي هدفه المساءلة وإرساء قواعد وأسس العمل الديمقراطي والتعددية، وتكونت لجنة تأسيسية فيها الكثير ممن تعرفونهم مثل رجا شحادة، ومنى رشماوي، وراجي صوراني، وفاتح عزام، وممدوح العكر، وأنا. وقد عملنا بشكل دؤوب وصامت من أجل الوصول الى قناعة مشتركة وتأسيس ما يسمى بمجلس المفوضين ليكون مسؤولا عن إقامة الهيئة. لقد كان لدينا مرسوم بالفعل. ويسأل الجميع لماذا إعتمدتم المرسوم؟ والجواب لان السلطة ومنظمة التحرير لا يستطيع أحد أن يلزمهما بشيء ما لم

Digitized by Birzeit University Library

يلزما نفسيهما بالمساءلة. وبالفعل أخذنا التزاما بأن تقوم هذه الهيئة بمراجعة القوانين والانظمة ومراقبة أعمال منظمة التحرير. والتزمت المنظمة بذلك وعملنا على تطوير هذا المفهوم لاحقا ووضعنا النظام الداخلي على عدة مراحل، وشكلنا مجلس المفوضين، وأعلنا عنه رسميا في الاجتماع الاول للمجلس في القدس في (شباط) من العام الحالي. ومن النقاط الواردة في النظام الداخلي لهذه الهيئة ما يلي:-

إن هذه الهيئة هي هيئة فلسطينية مستقلة مشكلة بموجب القانون الفلسطيني، بمعنى أنها هيئة رسمية بالرغم من كونها مستقلة وغير خاضعة للسلطة التنفيذية وإنما تقوم بمراقبة أعمال السلطة ضمن مهام ديوان المظالم وذلك من أجل:

أ. مراجعة التشريعات والنظم وما ينتج عن السلطة للتأكد من التزامها وحمايتها لحقوق وحريات الافراد والجماعات الفلسطينية، ولمراقبة أعمال السلطة وضمان عدم استغلالها وسوء إستخدامها للأموال العامة وأيضا لضمان سيادة القانون بشكل عام ومن أجل أن تكون لدينا الصلاحيات لمتابعة هذه الاعمال.

ب. القيام بالمساءلة: في الحقيقة، لم نكن نريد أن نؤسس هيئة مثل هيئات حقوق الانسان الاهلية أو غير الحكومية الموجودة لأن هناك مؤسسات كافية تقوم بعملها بشكل مسؤول ولديها الخبرة والممارسة. وما نفعله هو التنسيق والتعاون معها في مختلف المجالات. ولم نرد أن نتخذ خطوات تمكننا من القيام بالمساءلة المباشرة وحسب، بل نقوم باقتراح خطوات علاجية، فمثلا، عندما قمنا بالمتابعة والتحقيق في مقتل شخص موقوف في سجن غزة، اتضح لنا أن هناك عدة مسببات وعدة ثغرات في عملية التوقيف والسجن والتحقيق. ووضعنا كل المسببات التي شخصناها وقدمنا اقتراحات، وعمل القسم القانوني بالهيئة من أجل إيجاد مسودة مشروع لتعليمات داخلية حول التوقيف والقاء القبض والتحقيق، والخطوات القانونية التي تحقق الحماية للمواطن. فنحن نرى أنفسنا جزءاً من عملية متكاملة ولا نكتفي بموقف المتفرج أو الناقد فقط، وهذه المسؤولية يجب أخذها بطرق ايجابية وليس مجردة، لاننا جزءٌ من هذا الشعب ومسؤوليتنا ليست حماية مصالحه عن طريق النقد، وإنما عن طريق اقتراح الطرق العلاجية الفعالة في المستقبل. وقد اتضح من خلال عملنا أن هنالك عدة مسببات عامة للخلل او الانتهاكات التي تحدث في غزة وأريحا.

نحن نرفض أن نكون جزءا من غزة وأريحا لاننا نرى اننا نخدم القضية الفلسطينية برمتها ولا يمكن اختزال القضية والشعب في غزة وأريحا، فهناك شعب فلسطيني في الخارج ولا بد من معالجة هذا الوضع بشكل تاريخي ومسؤول. كما أننا لا نريد أن نكون جزءا مما نسميه بالخدعة الكبرى أو بالكذبة الكبرى وهي أن ما تم التوقيع عليه في القاهرة وما تلاها قد مثل حلا للقضية الفلسطينية وأن هنالك سلام حقيقي على أرض فلسطين، فالاحتلال ما زال قائما والسلام لم يبدأ بعد وإنما هناك خطوة أولى صعبة جدا في طريق طويل وصعب وما زالت إسرائيل تمتلك السلطة وتفرض هيمنتها وتمارس سياسة فرض الامر الواقع على الاراضي الفلسطينية. من هنا رأينا أن

Digitized by Birzeit University Library

تشخيص الخلل يجب أن يشمل القضايا العامة والقضايا الفردية للوصول الى المسببات الحقيقية. وإذا كانت هذه القضية الفردية ظاهرا أو دليلاً على ظاهرة أوسع واكبر، فإنه يجب معالجة هذه الظاهرة، ولقد وجدنا أن هناك عدة مسببات عامة وجذرية للخلل هي:

١ . غياب نص قانوني واضح، فالسلطة تتحدث عن كونها دولة قانون، علماً بأنه لا توجد دولة ولا قانون حتى الان، بل يجب العمل على ايجاد القانون.

٢ . وجود تعددية قانونية، حيث لا يوجد قانون موحد للشعب الفلسطيني في الارض الفلسطينية بل هناك تعددية قانونية نتيجة لتجزئة الارض والتراث القانوني، فالقوانين المتبعة في غزة ليست بالضرورة هي نفس القوانين المتبعة في أريحا، وبقية الضفة الغربية تخضع للاوامر العسكرية، كما أن القدس تخضع للقانون الاسرائيلي. إذن هناك أربع مناطق جغرافية خاضعة لانظمة قانونية مختلفة وهناك تعددية قانونية وتضارب في القوانين، كقانون الامن الثوري الذي يستخدم لدى الامن الفلسطيني.

من هنا لا بد من عمل دؤوب لتوحيد القوانين وتطويرها لمواجهة متطلبات المستقبل. أن كثيراً من الاجحاف والظلم يقع نتيجة لعدم الوضوح في القوانين والتعددية التي تسمح لاي سلطة ولاي فرد أن يستخدم أي قانون يشاء. كما أن القانون غير متيسر للجمهور الذي لا يعرف ما هو القانون الساري ولا يمكن محاسبة الشخص بناء على قانون في الغيب أو المجهول. هناك أيضا الجهاز القضائي والتشويه الذي طرأ عليه نتيجة ٢٧ عاما من الاحتلال. ولذلك يوجد ثغرات قضائية في غزة وأريحا وفي الضفة الغربية وفي القدس، والقضايا تتعلق وتتبع بالاساس من طبيعة الاتفاقية. والالتزامات التي أخذتها السلطة على عاتقها لايمكن تنفيذها الا بالاجحاف بحق المواطنين ومن بينها الالتزامات الامنية. ان الاتفاقية في رأيي هي من مسببات الخلل وعدم الاستقرار الداخلي والاجحاف الذي يقع على الشعب الفلسطيني. هناك قضايا اخرى تتعلق بالبعد المادي، فلا يمكن القول أن الحصول على الموارد المالية من الدول المانحة سيحل جميع قضايانا ومشاكلنا الداخلية، ربما يكون ذلك جزءاً من العلاج أو الحل، ولكن لا بد من وجود قضايا أساسية للتعامل مع هذا الواقع، فغياب النظم والمؤسسات المسؤولة والمساءلة هو، أيضا، سبب أساسي لهذه المشاكل. لا بد للسلطة أو حتى للمجتمع المدني من اقامة المؤسسات والاجهزة التي باستطاعتها ان تخدم مصالح الشعب وتحمي حقوقه وحرياته وتعمل على الحفاظ على هذا النسيج الاجتماعي وعلى التعددية الفكرية والسياسية للشعب الفلسطيني. إن التقاعس ووضع اللوم كله على السلطة باعتبارها المسؤولة، في رأيي، غير كافٍ ، فنحن جميعا نتحمل مسؤولية البناء. هذه بعض القضايا الاساسية التي نعاني منها، بالاضافة الى عملية البناء باعتبارها غير خاضعة للقيود الاسرائيلية.

هناك ارادة فلسطينية مستمرة ويجب عدم وضعها ضمن القيود التي فرضت علينا وضمن المنظور الاسرائيلي. مثلا، الانتخابات، في رأيي، ليست هدفا وانما وسيلة، يجب أن تسهم في ايجاد الجهاز التمثيلي الحقيقي للشعب الفلسطيني الذي يمثل ارادة هذا الشعب ويمتلك السلطة التشريعية. أما إذا اخضعنا عملية الانتخابات للارادة الاسرائيلية، بحيث ننتخب جهازا اداريا تنفيذيا وبعدد محدود من الاشخاص وحسب، فإن هذا لن يكون بأي شكل من الاشكال الجهاز الذي يستطيع أن

Digitized by Birzeit University Library

يحمي الديمقراطية ويعبر عنها، وأن يضع نظام مساءلة حقيقي، وأن يكون مسؤولا عن التشريع. إنني أدعو دائما الى انتخابات تضم جميع الاطراف والتيارات والفئات والهيئات الفلسطينية الموجودة . هذه ليست بالمهمة السهلة وعلينا منذ الان تحضير المناخ الحقيقي لعملية الانتخابات كحرية الصحافة. من الذي يرشح نفسه للانتخابات وهو يعلم أن الصحافة الفلسطينية تمارس الرقابة الصارمة والانتقاء السلبي والذاتي؟ لابد من وجود صحافة حرة، ولا بد من حماية حرية الصحافة ومن حماية حق الفرد في الوصول الى المعلومات، وفي التعبير عن رأيه من خلال صحافة حرة ومنابر حره، لا بد من تكافؤ الفرص لكل من يريد خوض المعركة الانتخابية. هذه بعض الافكار الاولية حول الانتخابات، وجزء من عمل الهيئة في الاعداد للانتخابات ودعم عملية انتخابات حرة ونزيهة من أجل الخروج بسلطة تشريعية تمثل الشعب بكل فئاته.

ما زلنا حتى الان في السنة الاولى ولدينا أكثر من مائتي قضية نعالجها، ولكن هناك قضايا فردية، كما ذكرنا، نعتبرها مدخلا للمؤشر العام أو القضايا العامة. وهناك قضايا حول المصالح العامة نتابعها مثل قضية حرية الرأي والفكر والتعبير وحرية الصحافة، وقضايا تتعلق بتسيير السلطة لاعمالها بما فيها التوظيف والمهنية والتزام المسؤولية وتفعيل الكفاءات. يوجد لدى الهيئة برنامج عمل طويل لمراجعة النظم والقوانين وتقديم الاقتراحات اللازمة. إن ما نقوم به الان ليس سوى خطوات اولية، فليس لدينا كما ذكرت جهاز تشريعي ولايمكن دمج السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية. ان الجهاز التشريعي الوحيد الموجود لدينا هو المجلس الوطني الفلسطيني ولا ندري ما إذا كان سيجتمع في القريب العاجل أم لا. ولكن من الواضح، انه في حالة التئامه، سيُفرض على جدول أعماله بعض القضايا الصعبة جدا.

النقاس:

السياسة الفلسطينية: ما هو طبيعة عمل الهيئة؟ إذا كانت وظيفة الهيئة مراجعة القوانين والتشريعات والانظمة ومراجعة عمل السلطة، فكيف تراجع هيئة معينة سلطة منتخبة؟ أوليست مهمة ومسؤولية مراجعة عمل السلطة جزءاً من عمل القضاء، أم أنكم تريدون تعيين انفسكم قضاة، علما بأن القضاء له صلاحيات فهو يراجع ويحاسب ويأمر بالسجن، فكيف سيكون دوركم في مواجهة جهاز منتخب وجهاز قضائي؟ وهذا يطرح بالحقيقة بعض الاسئلة حول طبيعة عملكم في الهيئة، فالبعض يرى أن وظيفتكم ستكون تجميل السلطة وليس انتقادها. وهذا له علاقة بالسؤال التالي: كيف تمارسون عملكم، هل تمارسون عملكم علانية؟ وهل تعلنون للملأ وللصحافة ما ترونه من أساءات؟ أم تذهبون للسلطة وتبحثون معها سرا ما شاهدتموه؟

د. حنان عشراوي: السلطة حتى الان غير منتخبة وهي معينة. ونحن غير منتخبين أيضا. ولكن من خلال استشارتنا لعدد كبير من الافراد والعمل الصادق والدؤوب توصلنا الى اختيار أربعة عشر إسما من الشخصيات المشهود لها بالنزاهه والتجرد والالتزام وهؤلاء هم أعضاء الهيئة. والحقيقة أن مصدر مصداقية الهيئة يعود إلى أعضاء مجلس المفوضين وهم د. أسعد عبد الرحمن، د. أنيس فوزي قاسم، ومحمود درويش، ويوجين مخلوف أول قاض فلسطيني، وربما القاضي

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطيني الوحيد في الدول الغربية، ود. إدوارد سعيد، ود.محمد حلاج، ونصير عاروري، ود. ممدوح العكر، وإياد السراج، والاستاذة ليس العلمي، والمحامية حنان البكري، وإبراهيم ابو لغد، وفائق عزام، وأنا. وقد نالت هذه الاسماء اجماعا بعد تداولها مع أطراف ومؤسسات عديدة. وفي اعتقادي أن هذه المجموعة تتميز بالقدرة على اتخاذ المواقف بكل تجرد ودون أن تتأثر بالضغوط التي قد تمارس ضدها. نحن في مراحل متغيرة والموقع كذلك متغير، وقد اخترنا أن نستخدم وسائل متغيرة في ظل قيام سلطة فعلية، هل ننتظر الى حين الانتخابات لاقامة نظام المساءلة، أم نبدأ من الان؟ وقد بدأنا قبل عودة السلطة، لاننا أردنا فرض أمر واقع لكي تعلم السلطة أنها عندما تتشكل وتعود سيكون هناك نظام للمساءلة بالفعل وهناك مؤسسة على غرار ما يسمى بديوان المظالم في التراث الاسلامي أو ما يسمى Ombudsman في الدول الاسكندنافية. هذه عملية مرحلية، نحن نقول الآن أن هذه الهيئة هيئة تأسيسية انتقالية الى حين اجراء الانتخابات وعند اجرائها وانتخاب المجلس التشريعي سيقدم أعضاء مجلس المفوضين استقالتهم للمجلس، ويقوم المجلس بتشكيل هيئة جديدة. لقد رفضنا الانتظار لاننا نعلم أن التأسيس الان هو الاساس، ونحن نعلم بأن نظام المراقبة والمساءلة هو في العادة من مسؤوليات المجلس المنتخب والذي هو بالاساس مجلس تشريعي وليس مجلساً تشريعياً-تنفيذياً لاننا لا نريد أن نخضع للسلطة التنفيذية بشكل واضح. العلاقات الحقيقية هي ما بين الهيئة وما بين الجهاز التشريعي أو البرلمان أو الجسم المنتخب الذي يمثل هذا الشعب. والبرلمان أو الجهاز التشريعي هو الذي يؤسس مثل هذا النظام. أما اذا كان هناك مراقب دولة فتكون علاقته المباشرة دائما مع البرلمان، في المرحلة الاولى. لقد قمنا بمبادرة جريئة، ووجهت بكثير من التشكيك والمعارضة واستطعنا التغلب على كثير من الصعاب والاجابة على الكثير من التساؤلات التي خشيت أن نكون، نحن الهيئة العليا غير الحكومية، الهيئة التي ستبتلع هذه الهيئات وتأخذ دورها وتهيمن عليها. لكن بعد عدة اجتماعات وصلنا الى طرق تعامل واحترام متبادل وتنسيق فعلي وتعاون حقيقي. العمل هو الاختبار الحقيقي. نأمل بأن يكون اعضاء الهيئة منتخبين أو يكونوا من الجسم المنتخب في المستقبل. نحن نعمل على ثلاث مراحل:

المرحلة الاعدادية الانتقالية هي مرحلة ما بعد انتخاب السلطة التشريعية، ومرحلة قيام الدولة. في مرحلة قيام الدولة لا بد وأن يكون هناك تشريع، وقد تضمن النظام الداخلي طرق العمل المختلفة في المراحل الثلاثة، فنحن نعمل بطريقة خلاقة ولكنها تنبع من واقع متغير ومتحرك، ولا نستطيع العمل بجمود ولا الجلوس والتفرج أو التقاعس عن تحمل المسؤوليات.

أما بالنسبة لدور القضاء فلا يوجد أي تضارب بين عمل الهيئة وعمل القضاء. نحن لا نتدخل بالجهاز القضائي أبدا، فالجهاز القضائي مستقل وحر ونحن نعمل على مراجعة قوانيننا ولكن لا نستلب أيضا دور الجهاز التشريعي في مراجعة الانظمة والقوانين، وانما نقدم نتائج دراستنا ومراجعاتنا للجهاز التشريعي عندما يقوم. أعتقد أنه سيكون هناك تعاون بيننا وبين الجهاز القضائي في قضايا تدخل ضمن صلاحيات الجهاز القضائي، لانك عندما تذهب الى الجهاز القضائي لا بد وأن يكون لديك القدرة والاستعداد لاقامة دعوى، ان كثيراً من القضايا تأتي الينا بعد استنفاذ الشخص أو الهيئة لجميع الوسائل القانونية، بمعنى أن القضاء لم يعطه حقه. قد يكون هناك، بالفعل، حاجة إلى جسم يواجه السلطة لمعالجة قضية فيها اجحاف للفرد أو للمجموعة، ففي

Digitized by Birzeit University Library

قضايا التوظيف، مثلاً، تجد كثيرا من الاشخاص لا يذهبون الى القضاء في مواجهة السلطة، وكذلك الأمر في قضايا تتعلق بالعقود مثلا، أو المعاملة داخل السجن، أو عندما يكون لدينا شكاوي حول الضرب أو التعذيب أو عدم أخذ القانون لمجراه في التعامل مع المعتقلين. هذه قضايا قد لا يملك الافراد الصلاحيات او الوسائل لمخاطبة السلطة سوى من خلالها. لا يوجد تضارب، فنحن باعتبارنا شخص قانوني، يمتلك حق اللجوء الى القضاء في حالة عدم استجابة السلطة للطلب بعد تشخيص الخلل او الظلم.

نحن متهمون الان بأننا معارضة سياسية، أو تستغلنا السلطة لتجميلها. الاختبار يكون دائماً بالعمل، فإذا كانت لدينا الجرأة لمواجهة هذه القضايا والتعامل مع السلطة على أساس مهني وقانوني فيما يتعلق بالتجاوزات التي نراها، فإنه من غير المعقول أن نصبح اعتذاريين عن ممارسات الاجهزة، لأن هذا هوالاختبار الحقيقي. نحن نعمل في العلن ولا نتعامل مع السلطة سرّاً. في أي حالة اجحاف أو تعرض لحقوق وحريات المواطنين نتخذ موقفا علنيا من ذلك. وهذا ما قمنا به عندما اتخذ قرار بعدم توزيع جريدة النهار، ومقتل فريد جربوع، وظروف السجن، والاقتتال الذي حدث في غزة. نحن كنا المبادرين في اتخاذ موقف علني، ولكننا لا نريد اللجوء الى البيانات فقط، فهذا دور تقوم به الهيئات غيرالحكومية التي تعنى بحقوق الانسان لأن سلاحها الاساسي هو البيان. نتخذ الموقف العلني، ونقوم بالتحقيق والتقصي، ونصل الى أماكن لا يستطيع الوصول اليها أحد، كالوصول الى المحققين والمسؤولين والموقوفين، ونصل الى ملفات وتقارير داخلية. ولهذا فإن كثيرا من المعلومات التي لدينا لا يمكننا نشرها، خاصة إذا كانت القضية تحت التحقيق أو ما زال هناك أشخاص قد يؤذون من النشر العلني. نحن ملتزمون بالعلنية لاننا ننشر بالفعل، وبشكل دوري، التقارير، لا سيما إذا كان هناك عدم تجاوب في قضية ما. نحن نرى بأن حرية الصحافة لم يكن فيها تجاوب، وسنقوم بنشر تقرير شامل عن قضية حرية الصحافة. بالنسبة للتقرير السنوي لا بد من نشره بما لا يضر الافراد طبعا. إذا كنا نتابع قضية فرد أو قضايا خاصة فإننا لا ننشر حيثيات القضية وإنما ننشر احصائيات وتحليل لدلائل هذه القضايا. نتخذ الموقف العلني في قضايا المصلحة العامة، والتقارير الخاصة التي نستخدمها هي نتيجة التقصي والبحث الذي نقوم به، وترسل هذه التقارير الى جميع الهيئات المختصة، فمثلا تقرير تقصي أوضاع السجون والمعتقلين نرسله الى رئيس السلطة، ووزير العدل والى النائب العام والى مدير المخابرات والمسؤول عن التحقيق، والى الاشخاص المعنيين والذين ورد ذكرهم في التحقيق أو التقرير، لكي يطّلعوا أولا على نتائج أو تشخيص حيثيات القضايا، ثم ليعرفوا نتائج هذا التحقيق ويكون لديهم المام بالاقتراحات. ونقوم بمراجعات لمعرفة ما إذا أخذوا هذه الاقتراحات بعين الاعتبار أم لا، ومن ثم نقوم بإعداد مشاريع من أجل معالجة هذه القضايا.

د. أفنان دروزة: هل تعتبرون أنفسكم ناجحين حتى الان في تحقيق أهداف الهيئة؟ وهل بالامكان إعطاء أمثلة محسوسة تدل على هذا النجاح؟ بمعنى آخر الى أي مدى تعتبرون أنفسكم ناجحين في تحقيق أهداف الهيئة؟

Digitized by Birzeit University Library

د. عبد العزيز أحمد: هل ثمة آليات تلزم السلطة بتنفيذ ما تتوصلوا اليه؟ السؤال الثاني ذكرت الدكتورة أن هذه هيئة مستقلة ولا أعرف كيف تصبح مستقلة إذا كان تمويلها من مؤسسات اجنبية؟

إبراهيم أبو دعابس: ذكرت الدكتورة أن هناك قرارات تتخذها السلطة قد ينتج عن تنفيذها اجحاف بالمواطنين. هل في الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني جانب غير معروض على الجمهور وظل سريا وقد يؤدي تنفيذ هذه القرارات الى اجحاف بالمواطنين؟

د. حنان عشراوي: بالنسبة للاتفاقيات السرية ليس لدي علم بها، والاتفاقيات كما هي وكما نشرت فيها اجحاف، أن مجرد السماح لاسرائيل بالسيطرة على نقاط العبور هو اجحاف بحق الشعب. نحن لدينا حرية التنقل في غزة، لكن تحويل غزة الى سجن كبير عن طريق الاغلاق هو طبعا اجحاف، وعدم السماح لنا بالانتقال الى غزة اجحاف. الاتفاقيات الامنية، في رأيي، بمجملها مجحفة لانه لا يمكن أن يكون لدى اسرائيل السيطرة على أي فلسطيني يقوم بأعمال ضد اسرائيل، وفي نفس الوقت ليس لدى السلطة أي سيطرة على أي اسرائيلي يقوم بأعمال ضد فلسطينيين. إن الاتفاقية نفسها تحمل بذور عدم الاستقرار والاجحاف دون أن يكون هناك أي شيء مخفي أو سري. ونفس القول ينطبق على الاتفاقية الاقتصادية، إذ لا يوجد سيطرة حقيقية على القرار الاقتصادي الفلسطيني. إن استمرار الهيمنة الاسرائيلية أمنيا أو إقتصاديا أو جغرافيا، ولكن بأساليب مختلفة، يُعتبر اجحافا بالقضية الفلسطينية واجحافا بالمواطن الفلسطيني أيضاً. وكذلك فإن استمرار إسرائيل في الاستيطان يعني ضمنا أنه لا يوجد في الاتفاقية أي ضمان يلزم إسرائيل بالتوقف عن توسيع المستوطنات أو النشاطات الاستيطانية. إن العديد من الشكاوي تصل الينا من مواطنين تتم مصادرة أراضيهم ونقوم بدورنا برفعها للسلطة لانه من مسؤولياتهم مواجهة الاسرائيليين ووقف أعمال الاستيطان. وهذا يعني انه لا بد من الزام الاسرائيليين بالتوقف عن الاستيطان وفرض أمر واقع في القدس، وهذا كله اجحاف. ان مسألة إيجاد لجنة مشتركة للتشريع لمراجعة التشريعات الفلسطينية فيه اجحاف شديد بنا، لأن في ذلك اعطاء حق الفيتو لاسرائيل ضد التشريع الفلسطيني. وكذلك الحال بالنسبة للانتخابات، فهذه قضية فلسطينية داخلية يجب أن تكون خاضعة للقرار الفلسطيني. هناك واقع فرضته الاتفاقية، كيف يمكن التعامل مع هذا الواقع وتوسيع افاق عدم الخضوع لهذه القيود؟ هذا ما يجب ان نبحثه.

بالنسبة لمدى النجاح، معظم الحالات قيد المتابعة، وطبعا، هناك نجاحات أشرنا اليها. ففي قضية وقف التعذيب والتعامل مع المساجين، أستطيع أن أزعم أنه لا يوجد تعذيب. ففي أول زيارة بعد آب تحدثنا مع السجناء فأخبرونا دون أي استثناء عن كل موقوف عذب أو ضرب أو شبح، ولكن خلال شهرين، وبعد مراجعة كل القضايا، توقف التعذيب الجسماني والنفسي كليا، وهذا ينطبق على الاجهزة الرسمية والقانونية في السجون. هناك تجاوزات خارج الاجهزة الرسمية، حيث تصلنا كثير من الشكاوي، ونحاول متابعتها، ولكن عدم وجود أجهزة واضحة ووصف وظيفي لصلاحيات هذه الاجهزة، أدى الى تداخل وتضارب في القضايا. فهذه الاجهزة نفسها لا تعرف صلاحياتها، ولا من الذي يمتلك صلاحية الاعتقال أو التفتيش أو التوقيف. نحن لسنا سلطة

Digitized by Birzeit University Library

بديلة، ولسنا من يُحدد صلاحيات هذا أو ذاك، ولكننا نطالب السلطة دوما بتحدد صلاحيات هذه الاجهزة الامنية، ووضع حد لتجاوزاتها. لقد حققنا بعض النجاحات في قضايا تتعلق بالمرأة، وقضايا تتعلق بالحق الخاص. هناك أناس طردوا من أعمالهم استطعنا أن نعيدهم إليها بعد إن عرفنا أن سبب طردهم هو إستخدام الموازين السياسية في التوظيف. وهناك تفاهم مع عدة وزارات وأجهزة عامة وهي تستجيب لمطالبنا في حالة القيام بتحريات خاصة. لكن كثيراً من القضايا لا زالت تتطلب أشهراً من المتابعة وقد فشلنا في بعضها. والقضايا التي فشلنا فيها هي قضية الصحافة وحرية التعبير.

أما قضية الاقتتال الداخلي في غزة فلا زالت قيد البحث. نحن لا نحاول إستلاب دور اللجنة القضائية، فالقضاء فوق الجميع ومستقل ولم نطعن بهذه اللجنة، لانه لدينا كامل الثقة بها، وقد أخذنا قرارا بالتعاون مع مؤسسة الحق ومع مركز غزة لتنسيق الجهود. ولا زلنا بصدد التحقيق في هذه القضية الكبيرة والتي لها أبعاد كبيرة. هناك تفاوت ولكن توجد نسبة نجاح معقولة، فالبعض يتجاوب معنا وآخرين يعتبروننا مصدر ازعاج كبير لهم.

بالنسبة لوجود آليات تلزم السلطة في تنفيذ ما نتوصل اليه بعد تشخيص الخلل أو الاجحاف أو الظلم الذي يقع، فإننا نقوم باقتراح وسائل ممكنة للعلاج وإذا لم يتم التجاوب نكرر المحاولة واللقاءات، وإذا لم نخرج بنتيجة نتوجه الى نشر القضية عبر تقرير مفصل. وهذا له مدلول بالنسبة لهيئة رسمية تنشر مخالفات السلطة، خاصة وأن لنا علاقات واسعة مع الدول المانحة ومع مؤسسات كثيرة، ولنا مصداقية عالمية. آخر أمر يمكن اللجوء اليه هو القضاء، فنحن، كشخص قانوني، نستطيع اللجوء الى القضاء ومقاضاة السلطة إذا ما تجاوزت القانون ورفضت التعاون في إحدى القضايا.

كيف نكون هيئة مستقلة وتمويلنا المباشر من مؤسسات أجنبية؟ لدينا نظام مالي لا يقبل أية أموال مشروطة، وبصراحة نحن الوحيدون الذين ننشر ميزانيتنا، لاننا نؤمن بالعلنية والمساءلة ونمارسها. وأموالنا تأتي من الدول الاسكندنافية وقد عرض علينا من دول أخرى مثل الولايات المتحدة والكونغرس ومن مؤسسات أخرى، ولكن مجلس المفوضين رفض أية أموال من مصادر لا تدعم حقوق الشعب الفلسطيني. ولدينا مدقق حسابات لديه كامل الصلاحيات للنشر وللاتصال بالدول المانحة.

د. نصر عبدالكريم: تطرقت الدكتورة حنان عشراوي الى الانتخابات وتساءلت عن سبب اخضاعها للمفاوضات، وقالت أن في ذلك اجحاف بالجانب الفلسطيني. والصحيح أن الانتخابات تعني التشريع وهي قضية تتعلق بالسيادة. والاسرائيليون يرفضون منح الفلسطينيين أية اجراءات تعيد لهم السيادة على الارض الفلسطينية. وهذا الامر بتصوري مفروغ منه. لقد فهمت من مداخلتك الاخيرة موقعكم بالضبط بعدما أشكل علي الامر، فقد فهمت أنكم هيئة رسمية، لكنها مستقلة عن السلطة التنفيذية. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما هي الالية التي تجعلكم مستقلين عن السلطة التنفيذية، لاسيما إذا لم توجد سلطة تشريعية في المدى القريب والمنظور وهذا منصوص عليه ضمن الاتفاقيات؟ ولكن في ظل غياب سلطة تشريعية من الذي سيعطيكم

Digitized by Birzeit University Library

الصلاحيات؟

الشيخ جمال منصور: هناك حالة خاصة يمر بها الشعب الفلسطيني ويعيشها، ولقد ذكرت الدكتورة حنان أن السلام لم يتحقق على الارض، وطموح الشعب الفلسطيني وهاجسه الاستراتيجي لايزال مرتبطاً بالتحرر الكامل، وقد نتج عن هذا الواقع وجود حالة انفصام تتمثل في خطين: خط السلطة وأساليبها وأدواتها وآلياتها في العمل والتزاماتها المرتبطة بالاتفاقيات، وخط الشارع الفلسطيني الذي لا يعترف بهذا الواقع ويصر على بقاء النفس الاستراتيجي، "النفس المقاوم"، داخل الشارع الفلسطيني بغض النظر عن الالتزامات والاتفاقيات. حالة الانفصام هذه ستحدث احتكاكاً. السؤال الان ما هو دور الهيئة في منع هذه الاحتكاكات وأين هي من هذه المعضلة الخطيرة جداً؟ أم أن الموضوع يدخل ضمن التوفيقات الصعبة، خاصة وأن هناك طرفاً ثالثاً وهو الطرف الاسرائيلي الذي يزج أنفه في كل شيء؟ أما قضية الاقتتال، وأنا أقول بأنه ليس هناك اقتتال وانما حالة صدامية تلقائية تحدث نتيجة عدم وجود إشارات مرورية أو قانون ملزم، أو قانون متعارف عليه يمكن أن يعمل الناس بناءا عليه. أنا أعتبر واقعنا طريقاً ذا اتجاهين، في حين أن السلطة تعتبره ذا اتجاه واحد، فتصطدم معي. حالات الاجحاف التي أقرتها الاتفاقيات جعلت للسلطة دوراً رئيسياً في كبح جماح "النفس المقاوم"، رغم قناعة السلطة الداخلية وايمانها بأن هذا حق مشروع، وقد أصبحت رغم تاريخها ونضالها ملتزمة الان باتفاقيات. فكيف سيتم تفكيك هذه العبوة الناسفة الخطيرة ومتعددة الانفجارات؟ وكيف سيتم التعاطي مع السلطة على اعتبار أنها سلطة رسمية، في حين أن هناك سلطة شعبية أخرى ليست منافسة وإنما تعمل في اتجاه مختلف في هذا الموضوع؟ أعتقد أنه إذا تم تشخيص هذا الواقع، وقول كلمة موضوعية من قبل الهيئة فإن ذلك سيساعد على خفض الاحتقان الموجود في الشارع الفلسطيني. المظاهرة التي نتج عنها ١٢ قتيلا قد تؤدي في المرة القادمة الى سقوط ٢٠ قتيلا، وبالتالي سيعصف بكل أمانينا بسهولة إذا لم نضع النقاط على الحروف.

الأنسة سبأ عرفات: هل هناك تشابه بين عملكم وعمل مراقبة الدولة في إسرائيل، وهل هناك نقاط اختلاف؟

د. حنان عشراوي: نحن هيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية، وعملنا هو المساءلة، ويجب أن يكون مستقلا عن جسم السلطة التنفيذية. أما بالنسبة لموضوع السيادة والانتخابات فأنا أرفض أن يعمل اناس في المفاوضات من أجل الحصول على حق من المسلمات. التشريع مطلب وحق يجب النضال من أجله، وحتى في اتفاقية أوسلو المجحفة هناك حق التشريع، وهو من المهام التي ستنتقل إلى الفلسطينيين، لان اتفاقية أوسلو تنص على أن السلطة الفلسطينية من حقها التشريع في المناطق التي تنقل الصلاحيات فيها إليها. إذن فلدينا حق تشريع لكنه تشريع ثانوي. أثناء المفاوضات كنا نناضل من أجل تشريع أولي وليس ثانوياً. لأن التشريع الاولي يمنحنا القانون الاساسي لكي نبني عليه وينبثق عنه قوانين وأنظمة ولوائح داخلية. نحن لا نريد مظاهر السيادة، وإنما نريد ممارسة السيادة. أنا لا أرى أن السيطرة على الارض ممنوعة في ظل اتفاقية أوسلو، ولكن اعتماد التفسير الاسرائيلي للسيادة هو الذي يمثل اجحافا بحقنا. السيادة مفهوم مجرد. ولكنه

Digitized by Birzeit University Library

يترجم عمليا بالتشريع، والسيطرة على الارض، وبمقومات الدولة التي من بينها السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والقضاء المستقل. وهذه الامور جميعها سنناضل من اجلها.

لقد ناضلنا لسنوات طويلة ضد السماح لاسرائيل بفرض المصطلح والاولويات الاسرائيلية. وإذا ما غابت السلطة التشريعية فمن الذي سيعطينا الصلاحيات.

لقد ذكرت أننا نعمل في واقع متحرك. في البداية أخذنا مرسوماً من منظمة التحرير ممثلة برئيسها واللجنة التنفيذية، وأقرّوا فيه بأنهم سيلتزمون بالمساءلة، وبأن الهيئة من حقها مراجعة كل القوانين والممارسات والمؤسسات واجهزة السلطة. نحن لا نستطيع اعطاء أنفسنا الحق بالتدخل. هم فقط ملزمون باقرار حق الهيئة في التدخل والوصول الى كل مسؤول عن القرار، هذا في المرحلة الاولى. ولدى انتخاب جسم تشريعي، نصبح ملتزمين بهذا الجسم التشريعي. أنا لا افترض أنه لن يكون هناك جسم تشريعي، بل يجب النضال من أجل هذا الجسم ويجب عدم القبول بالقيود التي فرضتها علينا الاتفاقية. يجب أن نعمل من أجل جسم تشريعي لان هذا جزء من التخلص من القيود والوصول الى النظام الديمقراطي الحقيقي والمساءلة وتوسيع الافاق وفرض أمر واقع فلسطيني. لماذا تستخدم اسرائيل الامر الواقع وهي التي تفسر الاتفاقية حسبما تريد؟ نستطيع نحن أيضا أن نفسرها كما نريد. بالنسبة للاخ جمال منصور، فقد أثار قضايا جوهرية وفي عدة ندوات وكان آخرها واحدة عقدت في رام الله شارك فيها الجميع، ودار فيها الحديث حول الوحدة الوطنية وكيفية ايجاد نقاط التقاء للوصول الى حوار وطني شامل واجماع وطني على القضايا السياسية والجوهرية. في رأيي أن هذا ممكن وليس مستحيلا. إن ميثاق الشرف يبقى حبرا على ورق. وأنا ضد الاجتماعات الفئوية الفصائلية لان المجتمع الفلسطيني أوسع من التمثيل الفصائلي والفئوي. هناك الكثيرون من المستقلين وذوي الكفاءات العالية لكنهم مغيبون عن الواقع السياسي الذي يظل حكرا على الفصائل. يجب توسيع قاعدة العمل السياسي لبلورة الخطاب السياسي الجديد. نقاط الالتقاء كثيرة، فلا أكاد أقابل شخصا حتى يبادرني بالقول أن من حقنا مقاومة الاحتلال والسلطة. لم نقل أن مقاومة الاحتلال ممنوعة.

المجتمع الفلسطيني كان دوما يستوعب الاختلافات، المهم ألا تتحول الاختلافات الفكرية والسياسية والنظرية الى مواجهات. أنت تقول أن هذا ليس اقتتالا، بل صدام تلقائي، لكن هذا الصدام فاجأ الاثنين (وأنا لا احب أن أقول "الطرفين" لاننا شعب واحد)، بمعنى أنه فاجأ المتظاهرين بحدته وبالاندفاع والتعرض للممتلكات وفاجأ السلطة والجهاز الامني باللجوء إلى الاسلحة. لقد تحدثت اليهم، وكان هنالك ألم شديد لان الجميع خسر من الصدام. فيجب العمل ليس فقط على منع تكراره، بل يجب معرفة أسبابه وإزالتها ووضع أسس للحوار الديمقراطي المستمر والية الحوار. لا يكفي تكرار الدعوة للوحدة الوطنية. الوحدة الوطنية ليست أحادية المنظور. الوحدة الوطنية تعني تقنين الاختلافات بحيث نستطيع أن نعبر عنها ونمارس اختلافاتنا الفكرية والنظرية بشكل حضاري ومسؤول دون اللجوء الى العنف وتخريب المشروع الوطني.

بالنسبة لمؤسسة رقيب الدولة فهي مؤسسة رسمية يجري تعيينها من قبل الحكومة ولها علاقات مع الكنيست وهي فرد وشخص واحد في حين نحن هيئة لها مجلس مفوضين، أي نحن

Digitized by Birzeit University Library

لسنا هيئة حكومية بل رسمية، بمعنى أن تشكيلنا جاء بموجب القانون، وعملنا يتم بعيدا عن مراقبة الدولة. في اسرائيل ينصب عمل هذه المؤسسة على سوء استخدام الاموال العامة أكثر من أي شيء آخر، أما نحن فلنا اولوياتنا. صحيح أننا نتعرض لسوء استخدام الاموال العامة ولكن عندنا قضايا تتعلق بالقانون، ونحن نقوم بمراجعة القانون الاساسي رغم ما فيه من اختلافات كثيرة. وقد اجرينا بحثا في مؤسسة "Ombudsman" الاسكندنافية المستقلة عن كل الصلاحيات لمحاسبة ومساءلة السلطة، وفي نفس الوقت اجرينا بحثا عن التراث العربي والاسلامي ووجدنا ما يسمى بديوان المظالم الذي كان يلجأ اليه الاشخاص لتقديم الشكاوي ضد سوء تصرف الوالي أو الخليفة أو الحاكم أو ما شابه. واستفدنا من تجربة مؤسسة رقيب الدولة في اسرائيل، وتوصلنا الى مشروع هو أقرب الى احتياجاتنا نحن الفلسطينيين في مرحلة التبلور ومرحلة بناء الوطن والدولة.

حسام خضر: من خلال التجربة الفلسطينية تبقى هذه الهيئة ديكوراً جديداً سيضاف الى الهيكل الفلسطيني، ولن يسمح لهذه الهيئة أن تأخذ أي دور نقدي أو عملي يمس استراتيجية الرؤيا الفلسطينية. السلطة الفلسطينية شرطي وضع لتنفيذ المرحلة القادمة وأي تدخل في دور هذا الشرطي سيواجه طبعا بالحديد. أنا أذكر جيدا أن الاخ أبوعمار رأى في تصريح للدكتوره حنان عشراوي مساً بأحد المحاذير الاساسية في مفهومه، فتهجم عليها وطالب بايقافها عند حدها.

إذا كانت رئيسة الهيئة الفلسطينية المستقلة ليست حرة بالتعبير عن رأيها فكيف سيكون الوضع لو أن هذه الهيئة حاولت التدخل في شيء بالغ الاهمية والخطورة.

زهير الدبعي: أرى أن الهيئة يجب أن تعمل بكل اصرار من أجل حشد الطاقات البشرية وراءها لان الجماهير هي رأس مالها الحقيقي، أما اذا ظلت الامور ضمن دائرة مصداقية الاخوة المفوضين، وحسن النوايا لدى السلطة فإنني أشك في مقدرة الهيئة على عمل شيء ذي قيمة فعلية للمجتمع الفلسطيني.

وفاء بشناق: قرأت مقابلة للدكتوره حنان عشراوي في مجلة أمريكية والمقابلة أجريت في آذار ١٩٩٢، وكانت حول الوضع الفلسطيني العام والمد الاصولي وأثره على الحركة النسوية وعلى المرأة، وتحدثت عن الحجاب وقلتِ أنه يلخص النظرة للمرأة بكونها رمزاً للجنس والعار، ويؤكد على دور المرأة السلبي. هذا الحديث كان سنة ١٩٩٢ قبل ان تصبحي مفوضاً، الان نحن في سنة ١٩٩٤، هل تغير رأيك بالنسبة لهذا الموضوع؟ إذا كانت الاجابة بلا كيف ستبدو مصداقية المفوض العام تجاه شريحة كبيرة من المجتمع؟

أمجد النمر: حق الاعتراض على السلطة الفلسطينية أو حق الاعتراض على الظروف والملابسات التي أدت الى نشوء السلطة هو حق من حقوق المواطن الفلسطيني، هل ستوفر الهيئة مثل هذا الحق لابناء الشعب الفلسطيني من خلال أجهزتها؟

د. حنان عشراوي: بالنسبة للاخ حسام، في الحقيقة لو أردنا لعب دور ديكور لما قمنا بهذا العمل. ولاننا أردنا أن لا نكون كذلك فقد عملنا بشكل جوهري. فنحن أصحاب رسالة وهدف

Digitized by Birzeit University Library

ولدينا قناعات بخصوص حقوق هذا الشعب ولن نتخلى عنه. لكن ما هو مؤسف حقا الاحجام الذي بدأنا نلمسه من البعض، وممارسة البعض الاخر للرقابة الذاتية والتخوف الذاتي. هذا خطأ وخطر واجحاف بحقنا وبحق السلطة لان من حق السلطة أن تسمع ومن واجبها أن تسمع رأي الناس فيها، ومن حقنا أن نعبر عن رأينا، بغض النظر عما يمكن أن يترتب على ذلك. أنا أتفق معك أن الهيئة لن يكون بمقدورها أن تكون معزولة عن الناس، ولكننا باشرنا عملنا كهيئة مهنية رسمية لانه كان هناك تخوف من أن تؤسس هذه الهيئة حزبا سياسيا أو معارضة سياسية أو بديلاً سياسياً. وأردنا أن نوضح أن هدفنا يكمن في أن يكون لدينا امكانية المساندة بشكل مهني ورسمي، وأن نمتلك الصلاحيات لممارسة دورنا في عملية البناء. وأعتقد أن المواطنين سيتفهمون وضع وواقع الهيئة.

بالنسبة للسؤال الثاني: لقد حاولنا الاعتماد على القانون، لان الهيئة مشكلة أصلا بموجب القانون. يوجد ذكر لعمل الهيئة في مسودة القانون الاساسي، لكن المسودة لم تقر حتى الان. وهناك قانون أساسي موجود في غزة، ولكنه يحتاج الى بعض المراجعة وتطوير أدواته القانونية التي تعطينا الوجود القانوني الحقيقي، بالاضافة الى التوقيع الذي أخذناه على النظام الداخلي وعلى مشروع اقامة الهيئة. ليس لدينا الدعم الجماهيري لكنه سيأتي تدريجيا. بالنسبة لحق الاعتراض على السلطة يجب أن يكون متوفرا ضمن حق حرية التعبير، وهناك مواطنون يعترضون على الاساس السياسي الذي قامت عليه السلطة، ويعترضون على الاتفاقية التي قامت على أساسها السلطة الوطنية، في حين أن السلطة تقول بأنها قامت بموجب قرار المجلس الوطني لسنة ١٩٧٤ . إذن توجد امكانية الاعتراض وهو حق للجميع، ولكن هل ستقوم بأعمال لاسقاط السلطة من خلال هذا الاعتراض؟ هذا شيء ثان. نحن لا يتوفر عندنا صحف ولا منابر ولا وسائل اعلام، ولكننا نحاول منع معاقبة أي شخص قام بالتعبير عن رأيه، ونحاول منع الرقابة، فالوسائل ليست متاحة لنا، وأنا مثلا موضوعة على اللائحة السوداء في جريدة القدس، فيمنع وضع صورتي أو أي خبر عني.

بالنسبة للمرأة والحجاب: الحقيقة هذا حديث قديم، ولقد تألمت لان هذا الحديث أصابه التشويه والتحريف سواء في نصه الاصلي أو في الترجمة إلى العربية. وأنا أقول دوما أن اختيار الزي الملائم هو حق أساسي لكل فرد. وأنا أدافع عن حرية الاختيار، وأدافع عن حق كل فتاة تريد أن تتخذ من الحجاب لباسا لها. ولقد عبرت عن إستيائي من الموقف الذي جرى في فرنسا، حيث منع الحجاب، وهذا إعتداء على الحرية. وأنا أعبر بطريقة لبسي عن طريقة تفكيري في أي مكان. بالنسبة لحقوق المرأة أنا ملتزمة بحقوق المرأة ومساواة المرأة بشكل مبدأي، وسأناضل من أجل حقوق المرأة بغض النظرعن معتقداتها ومبادئها وانتمائها السياسي أو الديني. يجب أن يكون للمرأة حق التساوي مع الرجل. هذه هي معتقداتي وسأناضل من أجلها دون تمييز لأي سبب من الاسباب.

Digitized by Birzeit University Library

لقاء مع د. أمين حداد :

مشروع قانون تشجيع الاستثمار

عقد هذا اللقاء مع د. أمين حداد ضمن لقاءات مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. تناول المتحدث في مداخلته مشروع قانون تشجيع الاستثمار وتطبيق الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الاسرائيلي. وقد أدار النقاش عن المركز د. باسم مكحول.

إن الحديث عن الاستثمار في فلسطين موضوع شائك ومهم، وعند تناوله لا بد من الحديث، ولو بشكل مختصر، عن واقع البيئة الاستثمارية، لكونها تشكل اساسا في النقاش حول دور السلطة في تطوير هذه البيئة. والبيئة الاستثمارية ينظر اليها من خلال ثلاث نقاط رئيسية هي: واقع التشريع الذي يحكم عملية الاستثمار، واقع البنية التحتية الداعم لعملية الاستثمار، الهيكل المالي أوالمصرفي الداعم لعملية الاستثمار. وهناك طبعا عوامل أخرى كثيرة تؤثر على العملية في مجملها، الا أن هذه العوامل الاساسية هي التي حددت طبيعة نظرتنا الى العملية الاستثمارية في وزارة الاقتصاد.

دعونا، أولا نتكلم قليلا عن واقع البيئة الاستثمارية خلال وقبل الاحتلال، وكيف تنظر السلطة الوطنية الفلسطينية الى عملية تطوير البيئة الاستثمارية كي تمكن الفلسطينيين وغير الفلسطينيين من المساهمة في عملية البناء الاقتصادي في فلسطين. فيما يخص واقع البيئة الاستثمارية خلال الاحتلال، تعلمون جميعا ان القطاع الخاص الفلسطيني كان له دور مميز، فقد ساهم برأسماله وضحى من أجل التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل لليد الفلسطينية العاملة. والخطوة الاولى التي قام بها الاحتلال منذ بداية وجوده هي إغلاق الهيكل المالي أو المصرفي داخل فلسطين أو داخل الاراضي المحتلة من فلسطين عام ١٩٦٧ . دون التعرض طويلا الى دور

* الدكتور أمين حداد: حاصل على درجة الدكتوراه في المحاسبة المالية من جامعة جنوب ألينوي في الولايات المتحدة، ١٩٨٩ . عمل محافظاً للسلطة النقدية الفلسطينية، ومدير دائرة تنسيق وتسهيل المساعدات في المجلس الاقتصادي الفلسطيني (بكدار)، والمنسق العام للفريق الفلسطيني لمفاوضات باريس الاقتصادية. وهو الان منتدب من قبل السلطة الوطنية للعمل في شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (بادكو) كمسؤول عن تطوير المشاريع والعمليات.

Digitized by Birzeit University Library

النظام المالي أو المصرفي في تهيئة الفرصة الاستثمارية الصحيحة وتمويل العملية الاستثمارية، نقول إن اغلاق البنوك الفلسطينية وغير الفلسطينية التي كانت قائمة قبل الاحتلال كان له الدور الاساسي في إعاقة العملية الاستثمارية، وبالتالي تحديد عملية النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة .

الخطوة الثانية التي قام بها الاحتلال هي السيطرة الكاملة على عملية ترخيص الشركات والمؤسسات. وليس هناك ثمة داع للخوض طويلا في الاجراءات التي كان أي مستثمر يمر بها قبل الشروع في بناء مشروعه.

الخطوة الثالثة تتعلق بالبنية التحتية ودور الاسرائيليين فيها، حيث لم يتعد الانفاق الاسرائيلي على البنية التحتية، سواء الانفاق الكلي أو الانفاق التطويري، خلال فترة الاحتلال ٥-٦٪ من مجموع ميزانية الادارة المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا يعني أن البنية التحتية الاستثمارية للمستثمر سيئة جدا ولا تعطيه أية فرصة للمغامرة.

انتقل الان الى الحديث عن واقع وطبيعة الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني، حيث أرى أنه مختل هيكليا من الناحية الانتاجية اذ تصل المساهمة الصناعية فيه حسب مختلف الدراسات الى ما بين ٦,٥-٨٪ في اقصى الحالات. وهذا يعني أن دور الصناعة الفلسطينية في رفد الاقتصاد الفلسطيني محدود جدا، ومعظم المساهمة تأتي من قطاع الزراعة والذي يصل حجم مساهمته حسب معظم الدراسات الى ما بين ٢٦-٣٢٪، وتصل أحيانا في مواسم الزيتون الجيدة الى ٣٣٪. أما بقية القطاعات المساهمة في إجمالي الناتج القومي الفلسطيني فهي قطاعات خدماتيه ولا تساهم بشكل عملي في بناء اقتصاد أو إعطاء تنمية اقتصادية مستمرة. في ظل هذه البيئة الاقتصادية جاءت السلطة الوطنية واقامت وزارة الاقتصاد، وكانت مهمتها الاساسية تنمية الاقتصاد الفلسطيني واعطاء الفرصة للمستثمر الفلسطيني. وكان أول ما واجهنا أسئلة اثارها المستثمر الفلسطيني وهي: ما هو دوري؟ كيف سينظر لتضحياتي؟ هل سيتم دعمي؟ كيف ستكون علاقتي مع المستثمر الفلسطيني في المهجر؟ هل سيأتي الفلسطينيون من الخارج ويسيطرون على السوق المحلي؟ هل هناك حماية للمستثمر السابق؟ هل سيسمح باقامة علاقات اقتصادية واستثمارية مع أجانب وعرب من الخارج؟ ماهو الموقف الفلسطيني من العلاقة الاقتصادية مع اسرائيل؟ أسئلة كثيرة طرحت وحاولنا في مشروع قانون الاستثمار الاجابة على قسم منها، وفي إجراءات اخرى سنحاول الاجابة على ما تبقى من تلك الاسئلة.

بالعودة الى مشروع قانون الاستثمار نقول: نحن كوزارة كنا معنيين بأن لا نشرع أو نطرح مشروع قانون الاستثمار للتصويت داخل السلطة الوطنية الفلسطينية قبل أن يصل الى المستفيدين الاساسيين منه، والمتأثرين به ونسمع ملاحظاتهم، وبالتالي نشرنا المشروع في جميع الصحف الفلسطينية المتواجدة وطلبنا من الجميع كتابة تعليقات عليه. وسأستعرض الان بشكل عام مضمون مشروع قانون الاستثمار، وسأبدأ أولا بالاهداف. إن قانون الاستثمار يهدف الى حث المستثمر الفلسطيني المحلي، وفي الخارج بالاساس، والمستثمر العربي والاجنبي على المساهمة في

Digitized by Birzeit University Library

عملية التنمية الاقتصادية، وإقامة مشاريع أيا كانت طبيعتها، سواء كانت إنتاجية أم غير إنتاجية، داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ . أن هذا القانون سيشمل الاراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧، الا أنه يجب أن يعطي الحق لكل فلسطيني للمساهمة في بناء الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع.

هدفنا الاساسي إذن هو تشجيع المستثمر، وهذا يتم من خلال موضوعين أساسيين هما: آلية تعامل السلطة معه، وتعريف السلطة لدوره. والمستثمر المقصود هنا هو القطاع الخاص، وبالتالي فإن السياسة الاساسية في وزارة الاقتصاد والسلطة هي أن الدور الريادي في تنمية القطاع الاقتصادي الفلسطيني سيكون للقطاع الخاص، ومن الممكن أن يشمل جميع القطاعات الاقتصادية أيا كانت بما فيها الخدمات الاساسية من طاقة ومياه وما شابه، وذلك لبناء الاقتصاد الفلسطيني.

القضية الثانية هي الاجراءات: لقد وجدنا ومن خلال الدراسات التي قمنا فيها، إن أهم المشاكل التي يواجهها المستثمر هي تعدد المؤسسات التي يجب أن يتعامل معها لترخيص مشروعه الاستثماري ولانجاز العملية الاستثمارية ضمن القانون، ولذلك أقر تكوين الهيئة الفلسطينية للاستثمار. وهذه الهيئة هي الجهة الوحيدة التي سيقوم المستثمر بالتعامل معها لانجاز معاملاته كافة، والاستفادة من الحوافز التي سيوفرها القانون.

القضية الثالثة التي حاولنا التعامل معها هي الحوافز. والمقصود بالحوافز هنا دور السلطة في مساعدتها ومساهمتها في ترغيب المستثمر في الاستثمار، وحسب ما هو وارد في القانون هناك ثلاث مجموعات من الحوافز الاساسية بالاضافة الى مجموعتين اضافيتين، أحدهما تعالج الصناعات أو الانتاج التصديري، والاخرى تعالج مناطق التطوير. قد يصل الاعفاء التحفيزي الى عشر سنوات، حيث سيشمل رسوم الجمارك (وضريبة المشتريات) وكل ما يرتبط بإقامة وانشاء المصنع، من مواد خام، وبنايات، ومعدات. إضافة الى ذلك فإن الاعفاء يشمل ضريبة دخل الشركة أو المشروع القائم، بمعنى أن المشروع سينال اعفاء ضريبيا كاملا. من القضايا والمشاكل الاساسية التي واجهتنا في تطوير هذه المجموعات اثناء النقاشات المختلفة التي اجريناها مع المختصين كان السؤال الاساسي الذي نود أن نصل اليه وهو، هل ستتأثر الهيكلة المالية للسلطة الوطنية، والمقصود هيكلية الايرادات الخاصة بهذه الحوافز لان هناك إعفاء لفترة طويلة من الضرائب كافة باستثناء ضريبة الدخل على الافراد وليس الشركات. إن الدراسات التي تمت حتى الان، وبالتعاون مع وزارة المالية، تؤكد على أن التأثير ليس قليلا، أما تقديراتنا لحجم المساهمة الكلية لعملية الاستثمار وتطويرها من خلال ضريبة القيمة المضافة، والتي يتحمل عبئها المستهلك وليس المشروع، ستعدل بشكل ضخم حجم الخسائر في ايرادات خزينة السلطة.

القضية الرابعة هي عملية الترخيص. في أول مشروع ناقشناه كان الترخيص والتعامل مع العملية الاستثمارية أو هيئة الاستثمار الفلسطينية مثار احتجاج من قبل الكثير من المؤسسات الدولية وبعض المختصين المحليين بحجة أنه لا يجوز أن تكون هذه الهيئة هي الهيئة الوحيدة التي

Digitized by Birzeit University Library

تتعامل مع الترخيص، بل يجب أن يكون الترخيص قضية اجرائية، بمعنى أن كل ما هو مطلوب من المستثمر لترخيص مشروعه الاستثماري هو أن يذهب الى قسم ترخيص الشركات في قسم التجارة في وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، ويقدم طلبا يعلم فيه الوزارة بنيته الاستثمارية فقط، واجرائيا، يعتبر مشروعه مرخصاً عند تبليغه لنا. والان نأتي الى دور المؤسسة الاستثمارية وهيئة الاستثمار، إنهما مسؤولتان عن تقييم المشروع، وليس اقراره لان المشرع أقر، فهما تهدفان الى جعل الترخيص إجرائيا وليس تقييميا، بمعنى أن صاحب المخاطرة ليس هو السلطة، وانما من يستثمر امواله، وبالتالي فهو الاقدر على تقييم الفرصة الاستثمارية وهو الاقدر على اتخاذ القرار الصائب. في المرحلة اللاحقة، وهي مرحلة الاستفادة من الحوافز، لا بد وأن تقدم الهيئة نصائح للمستثمر. وهذه النصائح لا تعبر عن قرارات، وإنما عن إعطاء المستثمر معلومات تساعده في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الذي سيقوم به. والمقصود هنا تقديم معلومات عن عدد المصانع التي تعمل في مجال اهتمامه، والقطاع الذي يرغب في الاستثمار فيه، واعطاؤه أيضا معلومات عن طبيعة حجم السوق وتقديم فكرة له عن طبيعة البرامج المالية المتوفرة لدى السلطة من حيث الاقراض وضمانات الاستثمار المتوفرة حتى يستطيع أن يباشر العمل في مشروعه. بعد أن تتم هذه العملية يحصل المستثمر، إذا تحولت نيته الى قرار، على الاعفاءات بشكل تلقائي. وإذا كان المشروع تصديرياً فإنه يحصل على سنوات إعفاء إضافية منذ البداية، وإذا كان في منطقة تطوير (أ) وهي مناطق قطاع غزة وجنين والاغوار يحصل على إعفاءات اضافية. أما إذا كان في الضفة الغربية فانه يستفيد من الرزمة الاساسية. وعدا عن ذلك، فإن هناك ميزات اخرى، غير واردة في مشروع قانون الاستثمار توفر كحوافز للمستثمر، وتميز السوق الاستثماري الفلسطيني عن بقية الاسواق، وتتمثل في أربع نقاط هي: النقطة الاولى، طبيعة هيكل حركة الوارد الى السوق الفلسطيني وحركة رأس المال. إن السوق الاستثماري الفلسطيني هو السوق الوحيد في منطقة الشرق الاوسط الذي يستطيع فيه المستثمر جلب رأسمال وإخراجه بدون أية عوائق أو تدخل من السلطة، بمعنى أن المستثمر الفلسطيني، سواء كان رأسماله متوفرا داخل فلسطين أو خارجها، يستطيع جلب رأسماله وإخراجه بحرية. وإخراج رأس المال، يرتبط بطبيعة الحال، بالاتفاقية التي يتم عقدها ما بين المستثمر والسلطة للاستفادة من الاعفاءات. وكذلك فإن أرباحه لا تحدد باقامتها، بمعنى أن أرباح المشروع يحق لها الانتقال إلى خارج فلسطين أو البقاء بما لا يتعارض مع حقوق المساهمين والقوانين والتشريعات التي تحمي حقوق المساهمين. النقطة الثانية، تتعلق بوجود نصوص توضح آلية انتقال المشروع من وضع الاستفادة من الحوافز الى عدم الاستفادة وما شابه ذلك. النقطة الثالثة، التي تعتبر نقطة أساسيه في حوافز الاستثمار داخل فلسطين هي الهيكل البيروقراطي الضعيف والبسيط جدا في السلطة الوطنية الفلسطينية للتعامل مع هذه الموضوعات. إن الوضع البيروقراطي الضعيف هو ميزة ونقطة ضعف في نفس الوقت، فمن غير مصلحة المستثمر أن يتعامل مع هيكل بيروقراطي ضخم جدا يعيقه ويتدخل في شؤونه، وأما من ناحية السلطة فإن هذا الهيكل يشكل عائقاً لانجاز عملياتها مقارنة بما هو متوفر حتى الآن، وهو قليل جدا. النقطة الرابعة، الضمانات وموضوع الدستور والهيئة وهيكلها. وباختصار فإنني معني بفتح باب النقاش لمناقشة الاليات والقضايا التي تهم المستثمر ويحتاج اليها في عملية استثماره، والتي أغفلها القانون.

Digitized by Birzeit University Library

النقاش

بديع قعدان: أود السؤال عن مواقع الاستثمار، هل للسلطة الفلسطينية حق السيطرة على تلك المواقع أم لا؟ أم أن السلطة الفلسطينية ستكون موجودة، وكذلك الادارة المدنية، في مدن وقرى ضمن حلقات تنظيمية معينة؟ نحن نعتبر التنظيم هو العقبة الوحيدة الكبرى أمام أي إستثمار في الضفة الغربية، فلو لم يكن التنظيم موجوداً لكان الحال يختلف عما هو عليه الان، وتحركت عجلة الاقتصاد الى الامام وانخفضت البطالة في اوساط المجتمع الفلسطيني. الا أن الحظر المفروض على توسيع القرى والمدن، حيث أن رقعة الارض غير كافية للاغراض السكنية، إنعكس سلبيا على المستثمر الذي لا يستطيع البناء خارج هذه الدوائر، فعلى سبيل المثال تسلمت السلطة الفلسطينية جهاز التربية والتعليم وهو يعاني من بنية تحتية مهترئة، فاذا ارادت السلطة أن تبني مدارس أو ملاعب خارج هذه المناطق، هل يحق لها ذلك؟ خلاصة القول أنه ما لم نتحرر من قيود الادارة المدنية لن يتم أي استثمار.

د. أمين حداد: ما أثرته من قضايا يرتبط بالاتفاق السياسي ما بين منظمة التحرير واسرائيل. لنتكلم عن منطقتين: حسبما توصلنا اليه من اتفاقات مع الاسرائيليين، فإنه للسلطة الفلسطينية حق السيطرة على قطاع غزة وأريحا من فلسطين، وتستطيع تغيير الهيكل التنظيمي فيهما كما ترتأي، ونستطيع أيضاً تغيير الدوائر التي نتكلم عنها، وليس للاسرائيليين أية علاقة في هذا الموضوع. أما بالنسبة للضفة الغربية فالحال مختلف؛ إذ لم يصل الاتفاق الى مرحلة الاتفاق الانتقالي بحيث تكون بموجبه للسلطة الوطنية كامل الصلاحيات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأما فيما يتعلق بغزة وأريحا، فإن للسلطة الحق الكامل في إعادة هيكلية أو تنظيم هيكلية الاراضي وتقسيماتها وإستخداماتها كما تريد وترغب، وسيكون لها نفس الحق في الضفة الغربية عند إستلامها، وبالتالي، فإن المحددات الموجودة الان لن تكون في المستقبل. وهذا لا يعني إن كل المناطق والاراضي ستكون مفتوحة للاستخدام حسبما يرغب المستثمر. لقد عكفنا ومنذ ثلاثة أسابيع مع النرويج على دراسة برنامج التنظيم الهيكلي للضفة والقطاع لتحديد الاليات والاستخدام الامثل للاراضي الفلسطينية التي ستكون تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية. أما عن دور السلطة ووزارة الاقتصاد في توفير البيئة الملائمة لاقامة البنية التحتية، حيث الواقع الحالي للمناطق الصناعية يعتبر غير ملائم، فتكلفة الاستثمار فيها عالية جدا. سنقوم وبإتفاقية وتمويل من السوق الاوروبية ببناء ثلاث مدن صناعية في قطاع غزة، ولا زلنا ندرس ونقيم ونحدد المواقع الانسب لمثل هذه المناطق الصناعية في الضفة الغربية. وهناك تمويل كامل لاغراض هذه الدراسة. دور السلطة سيكون تحديد الاراضي واقامة البنية التحتية، وتوفير ذلك للقطاع الخاص ضمن اتفاقية بين الطرفين. أما القضايا الاساسية التي تواجهنا والتي ستكون جزءا من النقاش، فهي هل ستكون المدن الصناعية مشروعاً خاصاً، تساعد السلطة في بنائه؟ وفي هذه الحالة تقدم السلطة ليس منحا وانما قروضاً لاصحاب المشروع، أم هل تقوم السلطة نفسها بإقامة المشروع بشكل كامل مع توفير البنية التحتية له، وبالتالي تأجيره للمستثمر من القطاع الخاص؟ أم هل

Digitized by Birzeit University Library

سنترك القضية لتقييم الخبراء ومن ثم طرحها على العموم لابداء أرائهم؟ والمقصود بالعموم ممثلو القطاع الخاص، بمعنى هل نذهب الى البلديات لبحث إقامة المدن الصناعية أم الى الغرف التجارية؟ هذا الأمر هو الان قيد البحث والنقاش في الوزارة مع الكثير من المهتمين بالأمر. الدول المانحة توجه الينا اسئلة وفي نفس الوقت نحن أيضا نسأل أنفسنا أسئلة، وكذلك القطاع الخاص الفلسطيني والسلطة يسألون أسئلة. ومجمل هذه الاسئلة هي التي تحدثت عنها، ويهمني سماع رأيكم فيها. خلال شهر كانون ثاني "يناير" سننتهي من مشروع دراسة الجدوى لتقييم أفضل المواقع لاقامة مدن صناعية في الضفة الغربية. أما في غزة فإن الدراسة قد تم إنجازها، وتم إختيار مواقع محددة، وبإذن الله مع بداية موسم الربيع القادم سيبدأ العمل في بناء مدن صناعية. واود أن اشير هنا، وكان لزاماً علي أن أذكر ذلك في المقدمة، الى دور المجلس الاقتصادي، فقد كلفنا من قبل منظمة التحرير، كمجلس اقتصادي فلسطيني للتنمية والاعمار، بإعادة تأهيل البنية التحتية الفلسطينية، والهدف الاساسي لاعادة التأهيل هو توفير ما هو مطلوب من طرق وطاقة ووسائل اتصال للقطاع الخاص لتسهيل وتخفيف حدة المخاطرة التي يتحملها. لدينا اهتمام بتطوير أربعة عشر قطاعاً، يتم التركيز الان على قطاع الطاقة وعلى الاخص الكهرباء، لانه يمثل لنا مشكلة ضخمة جدا من حيث تكلفتها وتوفيرها. وكذلك قطاع الطرق له اولوية لدينا، ونحن بصدد تنفيذ مشروع ضخم جدا، قد يصل من ٤٠-٥٠ مليون دينار لاعادة اصلاح الطرق الاساسية كافة. كذلك هناك مشروع مياه يهدف الى توفير المياه للاستخدامات الصناعية. إذن ما لم تتوفر هذه العناصر الثلاثة للمستثمر سيكون هناك عقبة أمام عملية الاستثمار برمتها.

القضية الرابعة والتي سبق وأن أشرت اليها وبشكل مختصر، هي الهيكل المصرفي أو النظام المصرفي. بعد مداولات عديدة حول كيفية عمل المؤسسة المصرفية الفلسطينية والتي هي سلطة النقد الفلسطينية، تم الاتفاق على العمل بأسرع وقت ممكن على اقامة هذه السلطة، والتي ستنظم عمل المؤسسات المالية والبنكية. ومن خلال عملي في هذه المؤسسة، فإنني شخصيا أتجه لاعطاء قطاع المؤسسات المالية والمصرفية الحرية اللازمة للقيام بأعمالها وتمويل العملية الاستثمارية، وتمويل الاقتصاد الفلسطيني مع توفير اليات للحفاظ على اموال المودعين وعلى مستقبل الاقتصاد الفلسطيني وذلك من خلال التأكد من الهياكل الادارية والرقابية داخل هذه المؤسسات. إذا تمكنا من تنفيذ هذا الكلام سيتوفر للمستثمر فرصة كي يساهم بصورة ايجابية في بناء الاقتصاد الفلسطيني، والا ستواجهنا مشاكل عديدة.

د. محمود ابوالرب: حقيقة انها لخطوة ايجابية جدا من الوزارات أن تبدأ بنشر ما تريد عمله في المستقبل وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار. لكن قبل كل شيء يفترض التعرض للبيئة الاستثمارية، فالبيئة الاستثمارية هي العنصر الهام الذي يحكمها بالاضافة الى ما ذكره الدكتور أمين هو الاستقرار السياسي والاقتصادي. وهذا أهم عامل وهو الذي يحدد فعلا البيئة الاستثمارية؛ فالاستقرار السياسي والاقتصادي في الاراضي الفلسطينية حتى الان ليس بيد السلطة، فحتى في غزة وأريحا لازالت الاوضاع مرهونة بالاتفاقيات المبرمة مع سلطات الاحتلال. ولكن على افتراض أن للسلطة الفلسطينية الان السيطرة على الوضع السياسي والاقتصادي في

Digitized by Birzeit University Library

غزة وأريحا، فان هذا يتطلب منا الوقوف عند بعض الجوانب في القانون المقترح والتي أهمها استقرار سعر الصرف، فالمواطن سواء هنا في الاراضي المحتلة أو من يفكر بالاستثمار، بأي العملات سيتعامل؟ أبالدينار أم الشيكل أم الدولار؟ إن التعامل بثلاث عملات يؤدي الى وضع مربك واشكالات معينة ترجع الى تغير سعر صرف هذه العملات، وهذا يسبب مشكلة، وهناك محاذير تحول دون اصدار السلطة عملة فلسطينية. ومن جهة أخرى، نحن الان بصدد استقطاب رؤوس اموال فلسطينية وعربية واجنبية. فإذا أردنا استقطاب هذه الاموال فإن المستثمر سوف يسأل ما هو حجم السوق الذي سأعمل على تغطيته، هل هو مليونا نسمة، أم يكاد أن يصل الى مليون نسمة في غزة وأريحا. ولهذا، فإن حجم السوق حاليا صغير جدا، ولا بد من التساؤل لمن أنتج؟ من الذي سيستهلك هذه السلع التي سانتجها؟ علينا الاخذ بعين الاعتبار في هذا القانون السعي لان نكون جزءا لا يتجزأ من العالم العربي أي أنه من الممكن أن تكون الاراضي الفلسطينية المحتلة حاليا الضفة الغربية وقطاع غزة نقطة الارتكاز والانطلاق الى العالم العربي وليس وحدة واحدة مستقلة وإنما جزء مكمل للعالم العربي حتى يكون هناك تشجيع وتحفيز أكثر للمستثمرين والمنتجين.

لدينا مشكلة كبيرة جدا هي الانحراف في تركيبة القوى العاملة، فبعضهم ذو مؤهل عال وبعضهم غير ذلك. أما الفئة الوسطى المكونة من المهنيين فهي غير متوفرة لدينا بالشكل اللازم. وإذا ما نظرنا الى عملية إعادة البناء في المانيا وسر تطورها الاقتصادي، لوجدناها تكمن في الفئة الوسطى من العمال المهنيين الخبراء. فهؤلاء المهنيون تركيبتهم عندنا ضعيفة جدا والمستثمر الخارجي سينظر أيضا في هذا المجال. البنية التحتية، كما ذكر الدكتور أمين ضعيفة، وأنا حقيقة أؤيد إقتراح بناء المدن الصناعية بشكل كبير جدا لان تكلفة الاستثمار في الارض والبناء عالية جدا، لذا فالسلطة يجب أن تتجه نحو بناء مدن صناعية بشكل وبأحجام كبيرة وهذه إحدى الاساليب لجلب وتشجيع المستثمرين. ولكن قبل كل شيء نحن ملزمون بتطوير البنية التحتية لان طبيعة رأس المال تتطلب البحث عن أكثر الفرص الربحية والسرعة في الحركة، فمثلا، الطرق الموجودة لدينا أو شبكة الاتصالات والمواصلات ما لم تكن مرتبطة بما يستجد من تطورات، فإنها ستمثل مشكلة تعيق عملية الاستثمار. علينا التركيز على البنية التحتية وبالذات التركيز على المدن الصناعية التي من الممكن أن تمثل موردا ماليا واستثمارا للسلطة على المدى الطويل.

د. أمين حداد: هناك عدة قضايا أشار لها الدكتور محمود، وتتعلق بالسلطة الوطنية. من المشاكل التي تواجهنا في سوقنا النقدي أن لدينا أربع عملات يتم تداولها في السوق الفلسطينية، وأقلها تداولا الجنيه المصري، حيث يتم تداوله بمبالغ قليلة جدا قد تصل الى ٥٠ مليون جنيه مصري. وأكثرها تداولا هو الشيكل الاسرائيلي يليه الدينار الاردني ثم الدولار الامريكي. ضمن الاتفاقيات والاتفاق الاقتصادي المعقود مع اسرائيل، وضمن الاتفاق الاقتصادي المبدئي مع الاردن، فان العملتين المقبولتين هما الشيكل والدينار الاردني الذي لا يمكن رفضه في حين يمكن للتاجر أن يرفض التعامل بالشيكل الاسرائيلي. أما بخصوص استقرار سعر الصرف، فإنه مرتبط باتفاقيات يجب أن تعقد بأسرع وقت ممكن مع كل من السلطة النقدية الاردنية ممثلة بالبنك

Digitized by Birzeit University Library

المركزي الاردني، ومع الاسرائيليين ممثلين ببنك اسرائيل، لانه لا يستطع السوق الاقتصادي الفلسطيني أن يتحكم بالسياسات النقدية الاسرائيلية أو الاردنية التي لا تاخذ بعين الاعتبار واقع طلب وعرض النقود داخل السوق الفلسطيني، ولا التأثيرات السلبية للتغيير أو التعامل مع سعر الصرف داخل السوق النقدي الاردني أو الاسرائيلي، وبالتالي فإن هذه القضايا هي من الاولويات التي سنعمل خلال اسبوعين على الاكثر، باذن الله، على محاولة ايجاد حل لها. بالنسبة للقضايا الاخرى، الاستقرار السياسي والاقتصادي فهذه قضايا أساسية في التعامل مع العملية الاستثمارية، أما الاستقرار السياسي فهو مرتبط بالعملية السياسية نفسها. فالاستقرار السياسي داخل غزة ليس كما نرغب أو نتوقع، الا أن الفرص الاستثمارية متوفرة والسلطة تقدم كافة الخدمات، المتوفرة لديها، وضمن صلاحياتها، لتسهيل أعمال المستثمر ولحماية وضمان استثماره. أما فيما يخص الاستقرار الاقتصادي، فأعتقد أنه يرتبط بالعملية التنموية بمجملها. والسلطة، من خلال برنامج المجلس الاقتصادي، تحاول خلق واقع مساعد للبنية التحتية وتحاول من خلاله توفير ضمانات القروض لتوفير رأس المال والتمويل. وتحاول من خلال تسهيل عمل المؤسسات المصرفية والمالية تمويل العملية الاستثمارية، ونأمل من خلال هذه القضايا الثلاث أن تساهم في خلق استقرار اقتصادي. المواضيع الاخرى التي طرحها الدكتور محمود اوافقه الرأي بشأنها، والمستثمر هو الاساس في اقرارها. حجم السوق ليس مرتبطا اطلاقا بالسوق الفلسطيني، ووزارة الاقتصاد تخوض مفاوضات مع السوق الاوروبية المشتركة والولايات المتحدة الامريكية ومع دول اخرى لفتح اسواقها امام المنتج الفلسطيني. ويستطيع المنتج الفلسطيني من خلال نقاشه مع الوزارة معرفة طبيعة الاسواق التي بإمكانه أن يصدر اليها ويستورد منها.

د. هشام عورتاني: من الناحية القانونية، ما هو الاطار التشريعي الذي صدر بموجبه هذا القانون؛ هل هذا القانون حقيقي وجاء في الاطار القانوني المعروف (الدستور). أعتقد أنه من الحكمة ابقاء هذا القانون لفترة طويلة كقانون مؤقت وننتظر وجود سلطة تشريعية فلسطينية تقر القوانين. القانون المؤقت ليس شيئا جديدا، ففي الاردن هناك عدة قوانين يعملون بها منذ عدة سنوات وهي مؤقتة. أما الذي يلفت نظري فهو أن بنية الهيئة لا يوجد أي ذكر لوزارة الزراعة فيها، ولا يوجد أي ذكر فيها لممثلي المزارعين على الاطلاق. والزراعة هي قطاع اقتصادي هام، وكما ذكر الدكتور أمين أنها من أهم القطاعات المساهمة في إجمالي الناتج القومي، وتشمل صناعات زراعية. للاسف، لا يوجد لها أي ذكر في تركيبة هيئة السلطة حتى وزارة الزراعة لم تذكر. وأود أن ألفت أنتباهكم الى أن سلطة النقد الفلسطينية ليست مذكورة ايضا. وأنا استغرب كيف تكون هيئة من هذا النوع والبنك المركزي غير ممثل فيها. هناك نقطة أخرى مهمة وحساسة جدا هي أن القانون لا يعالج صراحة الموقف بالنسبة للمستثمر الاسرائيلي. القانون ينص في بنوده على أنه يسري على المستثمرين الاجانب، واليهود أجانب؛ فعلى فرض أن المنشآت الاسرائيلية بدأت تفكر بالاستثمار هنا، هل هذا القانون يضع حدا لذلك؟ ما هو الموقف القانوني الفلسطيني من الاستثمارات الاسرائيلية؟ نريد موقفا واضحا لا يجد المستثمر الفلسطيني نفسه فيه حائرا ومرتبكا. طبعا، نحن العام الفلسطيني. وهناك نقطة أخرى هي ما هو الاطار الجغرافي الذي يسري عليه القانون؟ السلطة

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطينية تقول بأن كل شيء يجري الاتفاق حوله ويتعلق بالاتفاقية الاقتصادية يسري عليه القانون الفلسطيني وكذلك على المنطقة الخاضعة للسلطة الفلسطينية. الاقتصاديون الاسرائيليون يقولون نحن لسنا سياسيين، فأينما يتفق الساسة على رقعة للفلسطينيين يسري عليها كل شيء. في ظل هذا الوضع أصبح هناك تداخل، فحسب المنطق السابق يكون المقصود غزة وأريحا، لكن الآن وبعد نقل الصلاحيات المبكرة، حيث تم نقل كثير من المؤسسات التي تسري عليها قوانين السلطة الفلسطينية كالضريبة، هل الوضع الجديد هذا يسمح بأن تعطى امتيازات خارج إطار غزة وأريحا علما بأن سلطات الاحتلال لا يزال لها النفوذ الاهم من الناحية الاقتصادية في هذه المنطقة؟

د. أمين حداد: الاطار التشريعي لاصدار القانون وارد في مقدمته. وأنا لست ضد اقتراح قانون مؤقت، والحقيقة أنه سيتم مناقشة هذا الاقتراح الا أنه، وحسبما ورد في القانون، وهذه نقطة نوقشت من قبل العديد بملاحظات مباشرة وجهت الينا ونوقشت أيضا بالصحف، هناك مجموعة مختلفة من المصادر التي تعطي السلطة الفلسطينية حق التشريع. المصدر الاخير والذي ورد في القانون هو اتفاقية القاهرة، التي تعطي السلطة الفلسطينية الحق في اصدار التشريعات. إن السند الدستوري للموافقة على هذه التشريعات يجب أن يكون مجلس السلطة الانتقالية الذي لم يتشكل حتى الآن. وحسب بنود الاتفاق، فإن المجلس الذي يدير الفترة الانتقالية هو المجلس الوزاري وهو الذي يقر المشروع الى حين وجود المجلس الانتقالي نفسه، والذي سيأتي عبر الانتخابات. هذا اخر ما يمكن استخدامه كمرجعية قانونية ودستورية لاصدار القانون. أما المرجعية الاقوى فهي مرجعية منظمة التحرير والميثاق الوطني الفلسطيني والمجلس الوطني الفلسطيني وما تخوله هذه المؤسسات التشريعية من صلاحيات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لإصدار قوانين وتشريعات. هذه المؤسسات التشريعية هي المخولة بسن القوانين، ولكن هناك نقاش حول أحقية هذه المؤسسات لكونها غير منتخبة من قبل فلسطينيين. إذا دخلنا في نقاش حول المرجعية الدستورية وأردنا استخدامها بحذافيرها لن نستطيع حسب رأينا وحسب ما تنص عليه القوانين التشريعية الصحيحة اصدار القانون. إذا اعتمدنا على اتفاق غزة وأريحا أو اتفاق القاهرة يصبح لدينا الحق في إصدار القانون بهيكله الحالي. السؤال الاساسي المطروح في ملاحظة الدكتور هشام هل يحق للسلطة، وقبل أن تكون منتخبة ولا تمتلك التمثيل الشرعي من الشارع الفلسطيني، أن تصدر قوانين؟ باعتقادي الشخصي أن السلطة ملتزمة تجاه القطاع الخاص الفلسطيني وتجاه الاقتصاد الفلسطيني بأن تحاول وأن تعمل كل ما في وسعها لتوفير البيئة الاستثمارية الصحيحة واستغلال ما هو متوفر من اجراءات قانونية وتشريعية تمكنها من انجاز ذلك الشرط الاساسي، وأن تقوم بذلك في الاطار الذي سارت عليه وزارة الاقتصاد، وأن تراجع هذا القانون وهو في الحقيقة مشروع قانون ليس الا، من المفروض أن تتم مناقشة هذا القانون مع المعنيين والمتأثرين والمستفيدين منه، وأن يفتح باب النقض والمناقشة آخذين بعين الاعتبار ملاحظات المتأثرين بهذا القانون؛ وحسب اعتقادي فإن هذا القانون يعطي بعض المصداقية. أما إذا أردنا مصداقية كاملة فإننا بحاجة الى قانون أو اجراءات تنظيمية لعملية الاستثمار، وأنا أعتقد أن للسلطة الحق في اصدار القانون اعتمادا على اتفاقية القاهرة جزئيا والميثاق الوطني الفلسطيني

Digitized by Birzeit University Library

والمجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بشكل أكبر. أما بالنسبة للقضية الثانية المتعلقة بتكوين الهيئة، ففي الحقيقة أن ملاحظتك فيما يخص وزارة الزراعة، وهي وزارة مهمة جدا، فهي في مكانها والموضوع يدور حول تمثيل المستفيدين داخل الهيئة وهم ممثلون بنسبة لا تقل عن ٣٠٪. اسمحوا لي أن أعود الى المادة (٣) في قسم (٤) الخاصة بتكوين المجلس الذي سيدير الهيئة، هناك أولا رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية، وهناك أيضا أربعة أعضاء من اللجنة الاستشارية للتنمية وهذه اللجنة كنا قد بدأنا بتكوينها في وزارة الاقتصاد، وتعبر عن لجان استشارية لكل لواء في فلسطين وتشكل بالتنسيق مع الغرف التجارية الفلسطينية والصناعية والزراعية وينتخب من كل لجنة، لجنة استشارية عليا، وتمثل هذه اللجنة بأربعة أعضاء داخل الادارة نفسها. أعتقد أن وجود أربعة أعضاء من بين ثلاثة عشر عضوا يعبر كحد أدنى عن أكثر من ربع عدد أعضاء الهيئة، كما أن تمثيل المستفيدين وهم القطاع الخاص داخل الهيئة يعتبر تمثيلا لا بأس به، واكثر من أي تمثيل لهم في أي موقع اخر في منطقتنا. أما مناطق سريان القانون فهي المناطق التي تخضع للسلطة الفلسطينية سواء كانت تسيطر على أراضيها وعلى سلطاتها كما هو الحال في غزة وأريحا، أو تسيطر فيها على مهمات وصلاحيات وكما تسمى باللغة الانجليزية Spheres of functions اي الصلاحيات المبكرة. في قطاع غزة يستفيد المستثمر من الحوافز كافة بما فيها الرسوم الجمركية على كل ما يلزمه سواء في عملية الانتاج، أو تقديم الخدمة، أو ضريبة الدخل على أرباح المشروع الاستثماري. أما في الضفة الغربية فاننا لا نزال نفتقد الصلاحيات على سلطة الجمارك، وبالتالي ما نستطيع منحه في الضفة الغربية يرتبط فقط بصلاحية ضريبة الدخل على الارباح. وستمنح ضمن إطار الفترة الانتقالية الى حين سيطرتنا على قطاع الجمارك والرسوم الجمركية. أما فيما يتعلق بالاستثمارات الاسرائيلية فانه موضوع شائك جدا وحقيقة أن الاجابة على هذا السؤال صعبة، حيث أن المرجعية القانونية للمشاريع المشتركة وحق الطرفين في إقامة مشاريع داخل إقتصاديات كل منهما لا تزال غير واضحة، خصوصاً من ناحية الطرف الاسرائيلي. على المستثمر أن يأخذ بعين الاعتبار أخذ إستشارة قانونية متخصصة عند ابرام أية عقود استثمار مشتركة. وعلى كل حال، فإن الاولوية في السلطة ستعطي للاستثمارات الفلسطينية الفلسطينية.

د. هشام عورتاني: هل لدى السلطة موقف غير معلن ازاء الاستثمارات الاسرائيلية في الضفة الغربية ؟

د. أمين حداد: اعتقد أن منع الاستثمارات لن يتم وليست لدينا القدرة على ذلك، فهناك ما لا يقل عن مائتي الى ثلاثمائة مشروع استثماري فلسطيني اسرائيلي بينها مشاريع في نابلس وطولكرم وفي كل مكان من الضفة الغربية وقطاع غزة. هناك مجالات مختلفة للاستفادة من الاسرائيليين الا أن الوقت لا يزال غير مناسب. أتمنى على الذين يبرمون اتفاقيات والمحامين الذين يرتبون هذه الاتفاقيات أن ينتبهوا للاخطار الواردة في الاتفاقيات التي يبرمونها وبالاخص ملكية موقع المصنع وقدرة الاسرائيلي على تخسير المصنع، وبالتالي السيطرة على الارض نفسها. وأفضل البحث عن مستثمر عربي أو فلسطيني من الخارج وأتعهد كفرد لاي مستثمر يريد مستثمرين من الخارج كي يشاركوه، بأننا سنساعده في ذلك ونرتب له لقاء معهم.

Digitized by Birzeit University Library

د. محمود أبو الرب: القانون هو قانون عام ومن غير الممكن القول بأنني اريد الانفتاح على العالم عدا اسرائيل، لكن تبقى السياسة الخاصة المتعلقة بالوزارة، فإذا اردنا انتهاج توجه يسمح من خلاله للمستثمرين الفلسطينيين بتشابك بين رأس المال الفلسطيني وبين رأس المال الاسرائيلي، وكان أصلا شاملاً لرأس المال المحلي وجاءت الوزارة واكدت هذا التوجه، فإن اقتصادنا المحلي سينتهي بشكل سريع جدا.

سعيد أبو منصور: لقد تعرض الدكتور عورتاني والدكتور أبو الرب الى نقطتين مهمتين لا يمكن تجاهلهما. الدكتور عورتاني تعرض للزراعة في الضفة الغربية، والدكتور أبو الرب تعرض للتعامل بالعملات وكيف سيترتب على تداول أربع عملات خسائر يتحمل عبئها الفلسطينيون. الا أن هناك استفسارات اخرى فقد سمعنا أن هناك تمييزاً من ناحية الاستثمار في المناطق، فهناك استثمار (أ) واستثمار (ب). استثمار (أ) في منطقة غزة وجنين والاغوار. الان ما هو الفرق بين الاستثمار أ و ب؟ ثانيا، بالنسبة للسوق المحلي نعرف تماما أنه سوق صغيرة ، أين هي الاتفاقيات الدولية التي عملت على أساسها السلطات الفلسطينية لتطرح قانون الاستثمار وجلب المستثمر وعمل المصانع، كيف سيكون هناك سوق للمستثمر؟ السؤال الثالث ضمن أية مواصفات ومقاييس ستقوم هذه الصناعات؟ وأين المواصفات والمقاييس الفلسطينية؟

صلاح المصري: تطرق الدكتور هشام إلى موضوع القوانين، ومن المهم معرفة ما اذا كانت القوانين التي سيدخل المستثمر بناء عليها الى السوق ستظل ثابتة أم عرضة للتغيير؟ الفترة القادمة ستشهد انتخابات لمجلس تشريعي، فهل سيلغي القوانين أم أنه سيثبتها؟ ثم كيف سيكون الحال إذا ما استمر القول بأن هناك مجلساً وطنياً فلسطينياً ومنظمة التحرير وانهما هما اللذان يقران القوانين؟ هل تم دراسة القوانين المتصلة بقانون الاستثمار مثل قانون العمل والعمال؛ فالمستثمر يود أن يعرف وفق أية قوانين سوف يستثمر؟ سؤالي الان هل تمت دراسة هذه المواضيع لدى وضع مشروع القانون العام للاستثمار؟

ابراهيم عبد الهادي: ما أود قوله لا يتعلق بالقانون نفسه لان أية سلطة تقر قانوناً يتغير ويعدل بما يتناسب والسلطة والشعب، فالمسألة مسألة وقت ليس الا، وسيصبح القانون أفضل. لكنني أود الحديث حول موضوع الاستثمار نفسه، والذي يرتكز أولا وقبل كل شيء على المستثمر المحلي. تكلمنا عن المستثمر الفلسطيني القادم من الخارج، والعربي والاسرائيلي لكننا لم نتحدث عن المستثمر المحلي والذي سيضطر للهرب من البلاد إذا طال الزمن على هذا النحو. واقولها بصراحة، إن الامور الجارية لا تدعو الى الامان أو الى الاطمئنان لدى أي مستثمر. ثانيا، هناك الرخص والتسهيلات المعطاة في غزة والتي ستنعكس حتما علينا؛ فنحن وغزة الان تحت سلطتين مختلفتين لكننا سنصبح في المستقبل دولة واحدة حينذاك سوف تتأثر بما هو جار حاليا. اعطيك مثلا على ذلك فقد اعطى تصريح لشركتي تأمين محليتين في غزة ولم اسمع حتى الان انهما امتثلتا للقوانين اللازمة حتى تحصلا على التصريح اللازم لممارسة العمل كشركات تأمين. كما سمعنا من مدة أسبوع أنه أعطيت رخصة لشركة تأمين مصرية لتفتح مكاتب لها في البلاد،

Digitized by Birzeit University Library

وسيكون موظفوها وعمالها من مصر وكل تعاملها مع مصر، فما الفائدة التي ستجنيها البلاد من ذلك؟

أعرف مؤسستي استثمار قدمتا وتريدان تنفيذ مشاريع استثمارية في غزة فعلا وهما البنك العربي وشركة الفرا، ولم أسمع عن أي مستثمر سواهما جاء لاقامة مشاريع حقيقية، إذن ما الفائدة التي جنيناها؟ المستثمر لن يأتي ما لم نشعر نحن المستثمرون في الداخل بالطمأنينة والراحة والقدرة على ممارسة الحرية الكاملة في استثماراتنا.

محمود جاموس: نحن كفلسطينيين يجب أن نكون معنيين بالاستثمار الفلسطيني اساسا بمعنى جذب المستثمرين الفلسطينين من الخارج. القانون لم يحدد كيفية أو إمكانية إقامة الفلسطينيين القادمين كمستثمرين. هذا أولا، وثانيا المستثمرون يريدون التعامل على اساس قانوني سليم، ولكن للاسف، السلطة الوطنية الفلسطينية نقلت دائرة مراقب الشركات الى وزارة التجارة والصناعة، مع أنها ما زالت تابعة لوزارة العدلية هنا. وتقوم الان دائرة التجارة والصناعة في غزة بتسجيل شركات ضمن نظام يختلف كليا عن نظام مراقب الشركات الموجود لدينا في رام الله، وقد نتج عن هذا تضارب بالاسماء والعلامات التجارية، وهذا يمس كل التجار. سؤالي ما هو وضع الشركات الفلسطينية هنا، خاصة وأن السلطة الوطنية لم تتسلم بعد جهاز العدلية؟ إن قضية الاسم التجاري والعلامة التجارية من الامور الاساسية التي تضمن للمستثمر استثماراته، وطالما وجد تضارب في تسجيل العلامات التجارية، ولهذا فإن واقعنا الاستثماري سيظل مضطربا.

السؤال الاخير اذا كان المستثمر مسجلا في رام الله فمتى يجوز له العمل في قطاع غزة؟

عمر هاشم: بمعزل عن الناحية الوطنية، بناء على المعطيات الموجودة حاليا وحسب قانون الاستثمار الموجود لدينا، اين تنصح القيام بعمليات استثمار هنا في فلسطين ام في الاردن؟

فخري الطنيب: سيدي، كل الاحترام لاخواني الفلسطينيين المستثمرين من الخارج، الا أنه لا يجوز للمستثمر القادم من الخارج أن يؤثر على المستثمرين المحليين الذين ضحوا باموالهم لمدة ٢٧ عاما. على سبيل المثال، فوجئنا في غزة أن الاخ ابو عمار وافق على اقامة شركة المواصلات البرية والبحرية والجوية ونسي أن هناك تسعاً وثمانين شركة مواصلات في الضفة الغربية، ولم يأخذ ولم يشاور أياً من هذه الشركات.

ماهر المصري: من الواضح أن هناك ملاحظات عديدة على مشروع قانون الاستثمار، وبالتالي كيف يقر هذا المشروع دون الاخذ بهذه الملاحظات؟

د. أمين حداد: لا يزال القانون مشروع قرار ولم يقر بعد.

محمود شراقة: مشروع قانون الاستثمار والملاحظات التي سمعناها من رجال الاعمال والاكاديميين الموجودين هنا والواقع يوحي بأن ما هو حاصل الان ليس تشجيعا للاستثمار، إنما فرص استثمارية، في حين أن كل الدول عندما تبرم إتفاقيات تحاول أولا حماية مواطنها، والدفاع

Digitized by Birzeit University Library

عن حقوق هذا المواطن، لاسيما وأن مواطننا الفلسطيني قد تحمل الكثير وعانى الكثير. ما يحدث في غزة الآن لا يؤخذ فيه رأي أهل الضفة، وما يحدث في أريحا لا يشاور فيه الاخرون. ثانيا وكما قال الدكتور محمود أبو الرب، إن تشجيع المستثمرين للقدوم والاستثمار يتطلب أن يكون هناك استقرار سيادي. والسيادة نوعان هما: السيادة الخارجية، والسيادة الداخلية. وكلاهما غير متوفر حتى الان بصورة تعطي المستثمر الراحة والطمأنينة. ثالثا، ورد في مشروع قانون الاستثمار، أن الشركات ستمنح اعفاءات، وكنت اتمنى أن تمنح تخفيفاً في الاعباء الضريبية. لم يتم التعرض في المشروع الى قضية مهمة جدا وهي أن فلسطين الحالية ستكون مساحتها صغيرة جدا، وهذا يتطلب التوجه نحو التطور والتقدم التكنولوجي، أي سنغافورة جديدة، ولم يتم التطرق اطلاقا الى ما يسمى بالمناطق الحرة، والتي تعني اقامة منطقة حرة معفاة من الرسوم الجمركية. وهذه المناطق ستحقق عدة فوائد منها الاستفادة من خبراتها التكنولوجية والتقنية والتي يمكن أن تقدمها لمجتمعنا، وامتصاص اليد العاملة بالالاف وليس بالعشرات، ثم أن هذه المناطق يجب أن تكون قصيرة أو متوسطة الامد لانه يمكن أن تأتي بنتائج عكسية تماما كما حصل في كوريا الجنوبية، حيث أنها تعمل حاليا على تدمير إقتصاد البلاد وتستنزف موارده. إن فلسطين بلد صغير لا يمكنه تحمل نهم وجشع الشركات الاستثمارية. من هنا، يجب حماية المستثمر الفلسطيني المحلي، ووضع قواعد وقوانين واتفاقيات دولية تنظم العلاقة ما بين المستثمر الفلسطيني الداخلي والمستثمرين القادمين من الخارج، بحيث يخضع المستثمر الفلسطيني لاعفاءات أكثر من الاعفاءات التشجيعية، لان هذا المستثمر والذي عانى ثلاثين عاما، لايمكن مقارنته بمليونير أو شركة فورد في امريكا. يجب أخذ هذا الامر بعين الاعتبار والاّ ستتمخض عن ذلك عملية عكسية، أي هروب رؤوس الاموال الفلسطينية من الداخل إلى الخارج.

حسام الاتيرة: من خلال إطلاعي على مشروع قانون الاستثمار، لم أجد تعريفا كاملا وشافيا وشاملا لماهية المشروع الاقتصادي الاستثماري، فهل يدخل في مضمونه إنشاء الابنية، وإذا كان ذلك، لماذا لم يتضمن القانون الاعفاء من ضريبة الاملاك كنوع من تشجيع الاستثمار؟ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تشجيع الاستثمار يستدعي التسهيل في الاجراءات والتخفيض في الرسوم. الرسوم عندنا لانشاء الشركات ٢٪ بينما في غزة ١٪، فكيف سيكون تشجيع الاستثمار في ظل الرسوم المرتفعة؟

مصدق ناصيف: كما فهمت أن أي مستثمر يضع طلبه في الوزارة يعتبر الطلب مقبولا. في تصوري يجب أن يكون هناك معايير، حتى لا تعتدي الشركات الجديدة على الشركات الموجودة.

د. أمين حداد: بالنسبة لاسئلة الدكتور هشام، المقصود بالسوق هنا ليس السوق الفلسطيني، فنحن حاليا، نستفيد من جميع الاتفاقات التي وقعتها اسرائيل مع السوق الاوروبية والولايات المتحدة، ونستطيع دخول هذه الاسواق. هدفنا السياسي والاقتصادي أن تكون الاتفاقات الاقتصادية مع الاسرائيليين هي مرجعية سوقنا. هناك مباحثات جارية حاليا مع وزارة التجارة الامريكية، ومباحثات مع السوق الاوروبية لمنح الانتاج الفلسطيني المعاملة بالافضلية التجارية

Digitized by Birzeit University Library

لدخول هذه الاسواق. طبعا ليس من السهل في الوضع السياسي الحالي تحقيق انجاز كامل وأن تقبل البضائع الفلسطينية دون جمارك وضرائب في هذه الاسواق. قبل أربعة ايام اجتمعنا في بروكسل مع مسؤول السوق الاوروبية السيد بيلور، وطالبنا أن تعطى البضائع الفلسطينية معاملة الافضلية، وأعتقد أن التوصل الى اتفاقية حول هذا الموضوع لن يكون بعيداً، وسيأتي الينا وفد وسنتوصل معهم الى تفاهم في هذا الخصوص.

وزارة الخارجية الامريكية ستعقد مع الكونغرس عما قريب جلسة لاقرار طبيعة العلاقة مع الفلسطينيين، ونأمل أن يكون قرارهم لصالح المطالب التي تقدمنا بها وفتح الاسواق للفلسطينيين تماما كما يفعلون مع الاسرائيليين، والحديث نفسه جار مع كل الدول الاوروبية وبشكل فردي، وهناك مباحثات مع الدول العربية. مجمل النقاشات تهيمن عليها المصلحة المتبادلة. أما فيما يخص العلاقات التجارية مع مصر والاردن، فسأضرب لكم مثالا، في المباحثات الاخيرة مع الاردن قالوا: إذا أردتم حجم تبادل تجاري بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، يجب ان تكون مناصفة بيننا؛ فكان جوابنا أن صناعة الادوية عندنا بحاجة الى حماية، فقالوا إذا كان الامر كذلك ولا تريدون أدوية من الاردن فنحن لا نريد منتوجات زراعية من عندكم.

وبالتالي، أعتقد أن مناطق التطوير وحجم السوق واسعان من خلال علاقات الشراكة مع الشركات الاوروبية، وبإمكاننا التصدير لهذه الدول باتفاقية وضمان اوروبي من الدولة نفسها أو من المجموعة الاوروبية. أما بالنسبة للسوق العربي فقد افترضنا أنه سيتم فتح الابواب أمامنا، مع عدم إغفال فتح أسواقنا لبضائع الدول العربية. بالنسبة لمناطق التطوير أخذنا بعين الاعتبار وضع العمالة وحجم البطالة والحاجة للتطوير وحجمه في الضفة والقطاع. والحقيقة أن الضفة الغربية صناعيا أكثر تطورا من قطاع غزة؛ وبالتالي، من الضروري إعطاء أفضلية لقطاع غزة، وذلك بالاعفاءات لتشجيع المستثمر ولتوفير فرص عمل للفلسطينيين في غزة. هذا هو الهدف الاساسي من مناطق التطوير. أما بالنسبة لمنطقة جنين فهي منسية فلسطينيا ولا بد من التأكيد على أهميتها لوجودها ضمن مناطق زراعية مهمة ولموقعها الجغرافي أيضا. منطقة الاغوار، منطقة تطوير أساسية بالنسبة لنا، وتشكل مع الحدود العربية عمقاً فلسطينياً، ومصدر إنتاج زراعي مهم جدا، وإهتمامنا بها وإعطاؤها أفضلية مرتبط بمساهمتها في الاقتصاد الفلسطيني.

سعيد أبو منصور: لاشك أن حسا وطنيا وقف وراء إقامة مصانع وشركات عديدة في الضفة الغربية، وكافة الذين استثمروا لم يحققوا أرباحا، ولكن وفروا فرص عمل فقط. من هنا، أرى أن التمييز بين المناطق خطأ وله نتائج مفجعة.

د. أمين حداد: مناطق التطوير في قوانين تشجيع الاستثمار موجودة وترتبط وتصنف حسب المواقع الجغرافية وموقع التطوير، وحسب طبيعة الهيكل الاقتصادي المتوفر داخل هذه المنطقة. لا يمكن ولا بأية صورة من الصور أن تساوي قطاع غزة الذي يحتوي على بطالة تصل الى ٥٨٪ بوضع الضفة. والنقاش الذي كان يدور دوما هو نقاش الشمال والجنوب والوسط، وأن الوسط يستفيد من كل شيء. أما الشمال فهو منسي ويجب التركيز عليه. نحن بذلك لا نتحيز ضد أحد

Digitized by Birzeit University Library

ولكن نحاول إعطاء كل طرف فرصة تجعله متساويا مع المناطق الاخرى، وبالتالي الافضلية تعطى للتساوي وليس للتفريق وهذا أساس التصنيف.

بالنسبة للمواصفات هناك تعاون بيننا وبين غرفة تجارة نابلس، وبيننا بين جامعة النجاح والجامعات الفلسطينية كلها والوزارات الاخرى لاقامة معهد للمواصفات والمقاييس، وبأذن الله سينجز هذا المشروع عما قريب وسيكون موقعة في عمارة الزكاة في نابلس.

الاخ صلاح المصري سأل عن التنسيق ما بين القوانين المختلفة. هناك تنسيق، وقد تباحثنا مع وزارة العمل والعمال حول هذا الشأن. وكما أذكر، هناك قرار بضرورة مناقشة قانون العمل والعمال في جميع الغرف التجارية والمواقع العامة الموجودة داخل الضفة والقطاع لمعرفة رأي القطاع الخاص الفلسطيني في هذه الموضوعات، وتنسيق التطوير لتنظيم العلاقة ما بين العامل والمستثمر بما يخدم مصلحة الطرفين ويصب في النهاية في مصلحة المستثمر ويحفز العامل لكي يطور كفاءته وامكانياته. بالنسبة لما طرحه الاخ ابراهيم عبد الهادي، هذه قضايا حساسة ومحرجة. أما فهمنا في وزارة الاقتصاد للاقتصاد الفلسطيني، ماهيته وطبيعة السياسة الاقتصادية الفلسطينية، فنحن مع الاقتصاد الحر ومع اعطاء الدور الاساسي للقطاع الخاص لتطور اقتصادنا. أما أن نغلق أبوابنا، فالتجربة العالمية تثبت أن ذلك بمثابة إنتحار اقتصادي، واذا فتحنا الابواب في ظل غياب الخبرة والكفاءة وعدم توفر الرأسمال الفلسطيني فإن المشكلة لدينا ستكون كبيرة. لذلك كان منهاجنا هو أولا، إعطاء المستثمر المحلي فرصة، وهذه الفرصة مرتبطة بمجموعة خدمات تقدمها الوزارة والسلطة للمستثمر المحلي السابق الذي ضحى وعانى، والحماية ستكون مؤقتة .

ابراهيم عبد الهادي: أعتقد أن بعض المستثمرين القادمين لا يلتزمون بالقوانين السارية.

د. أمين حداد: أتعهد لك بأن الذي سيأتي سيلتزم بالقوانين القائمة والتي سيتم تطويرها. وقد أبلغت من الأخ الرئيس أبو عمار لدى تعييني في سلطة النقد الفلسطيني بضرورة إخضاع كافة التراخيص التي منحت لجميع آليات الرقابة والقوانين والتشريعات السليمة والصحيحة. والحقيقة أنه لا يوجد لدينا قانون يحكم المؤسسات المالية. لدينا في الضفة الغربية قانون مشتق من القانون الاردني، وقد أدخلت عليه تعديلات بأوامر عسكرية. في غزة هناك القانون العثماني والبريطاني وبعض التشريعات المصرية الموجودة. وأول دراسة بدأنا بها هي الدراسة القانونية لالية التعامل مع المؤسسات المالية داخل البلد بما يشمل مؤسسات التأمين، ما هي التشريعات الامثل التي تخدم تطوير دور هذه المؤسسات وتحافظ على المساهمين فيها والمودعين. وآمل خلال شهر أن يكون لدينا نص، وحتى يتم ذلك يجب ألا يترك فراغ. خلال أيام سنعلن عن عطاء لمؤسسات رقابة عالمية لها خبرة في رقابة المؤسسات المالية والبنوك حتى تقوم هذه المؤسسات بالتعاقد معنا لتمثيلنا في عملية الرقابة لمدة ثلاثة أشهر أو ستة الى حين تشكيل الطاقم الفلسطيني وتدريبه وتأهيله بشكل لا يسيء للعملية الاستثمارية داخل الاقتصاد الفلسطيني.

أما بالنسبة لموضوع التراخيص التي أشار اليها أكثر من شخص فإنه لا يمكن تطوير اقتصاد

Digitized by Birzeit University Library

وطني بإعطاء إمتيازات لبعض المصانع دون الاخرى، خاصة وأن هناك حديثاً في الشارع الفلسطيني عن مواصفات السلع الفلسطينية المنتجة وأنتم تعرفون كما أعرف انها تحتاج إلى بعض التطوير والتحسين، وقد تحسن بعض هذه السلع حينما فتحت السوق الفلسطينية أمام البضائع الاسرائيلية، وبعض السلع لم يعد يباع منها شيء يذكر بعد أن أصبح أمام المستهلك المحلي فرصة الاختيار. دور السلطة يتمحور حول حماية صحة المستهلك وحماية البيئة الصحية داخل السوق الاقتصادي الفلسطيني ونقل رسالة اساسية للقطاع الخاص، فحواها أن المنافسة والكفاءة الانتاجية هي أساس النجاح. وإذا أخذنا تجارب كل الاقتصاديات المحمية، سنجد أن نوعية سلعها سيئة. وأنا أتحدث عن عاملين أساسيين في العملية الانتاجية هما: الكفاءة، والفعالية.

تطوير الاقتصاد يتم بإعطائه الفرصة كي ينافس، والمنافسة تفرض على المستثمر أن يتخذ قراره بشكل سليم وعلمي ولا يعطيه الحق في أن يقوم بإتخاذ قرارات بغض النظر عن مضمونها سواء من ناحية المواصفات أو الادارة أوالمحاسبة أوالمعلومات. دورنا هو أن نوفر بيئة ومناخاً مناسباً لتطوير كل ما هو صحيح ونافع؛ فعملية إصدار الترخيص هي أساس العمل الاجرائي للمستثمر الذي يقوم بالمخاطرة، فإذا كان المستثمر كفؤا سيدافع عن سوقه وإذا كان إنتاجه سيئاً لن نحميه كوزارة. ولكي أطور رأس المال الفلسطيني المحلي والذي عانى من سنوات الاحتلال الطويلة وقبلها عانى من مؤسسات أخرى حدت من قدرته على التطوير، لا بد من إعطائه حماية ولو مؤقتة. نبحث حاليا موضوع آنية الحماية وطبيعتها، وأود الاشارة الى قسم مما سنقدمه للقطاع الخاص؛ إذ لدينا مجموعة مشاريع لتطوير خبرة وادارة وقدرات القطاع الخاص المحلي بما يصل الى ١٥-١٦ مليون دينار، وهذا يرتبط بإعطاء المستثمرين دورات في الادارة والتكاليف والتصنيع والصيانة، وإعطاء دورات للقوى العاملة في أماكن عملهم وجلب خبراء للمصانع على نفقتنا لتطوير كفاءاتهم الانتاجية. وأؤكد لكم أن لدينا برنامجاً مطولاً بتكلفة ١٥-١٦ مليون دينار لمساعدة المنتج المحلي ولرفع مستوى اتخاذ قراره الاستثماري الى درجة يستطيع معها المنافسة، لكن لايمكن أن نساعده في تسويق سلعته إذا كانت هناك سلعة أفضل وقد وضعنا إعلانا خلال الاسبوع الماضي نحذر فيه من التزوير، ونطالب بالتوقف عنه، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تعاني شركات الدخان والادوية من التزوير. والان نحاول من خلال علاقتنا مع الاردن تطوير بروتوكول يخدم مصلحتنا الوطنية ومصلحتهم. وأثناء المفاوضات مع الاردن كنا نعبر دوما عن الموقف الفلسطيني وموقف القطاع الخاص الفلسطيني ليس لحمايته وإنما لاعطائه الفرصة المساوية لفرصة المستثمر الاردني. ولقد حصلنا على قائمة في الاتفاق الاردني الاسرائيلي، تنص على تسويق ما قيمته ٣٠ مليون دولار من بضائع أردنية في الضفة الغربية وقدمنا إحتجاجا بهذا الخصوص حينما كنا في عمان في شهر ايلول. قدم الاحتجاج للطرفين الاردني والاسرائيلي؛ لانه لا يحق لاي طرف كان أن يلقي بظله علينا، فالمرجعية تبقى للسلطة الوطنية الفلسطينية، فهي المسؤولة عن حماية السوق الفلسطيني.

في موضوع الاسماء والتسجيل يوجد لدينا مشكلة وهي أننا لم نتسلم سجل الشركات في الضفة بعد، أما في غزة فإن العدلية هي التي ترخص، وفي أريحا وزارة التجارة هي التي ترخص

Digitized by Birzeit University Library

نيابة عنها. وقد عقدت يوم الخميس جلسة شاركت فيها العدلية ووزارة التجارة والاقتصاد ومجموعة من المحامين في أريحا لمناقشة الية توحيد إلاجراءات والقوانين التي بناء عليها يتم منح التراخيص، وتم دعوة مراقب الشركات في رام الله ومراقب الشركات في بيت لحم لحماية الاخوة التجار والمستثمرين. أعتقد أن المشكلة محلولة وكل من يحمل علامة تجارية سابقة لاي قرار من السلطة، فإن هذه العلامة ترجع بكامل حقوقها للشخص نفسه وهذا ينطبق على الشركات وحقوقها وعلى مسجيلها وما شابه.

بالنسبة لبدء سريان عملية التسجيل، فإنه بإمكان أي مستثمر فلسطيني، وهذا أساس إستخدام كلمة فلسطيني في مشروع قانون تشجيع الاستثمار، أن يذهب الى أريحا ويسجل إذا رغب بالعمل في إقتصاديات غزة وأريحا ومن ثم الضفة الغربية. أما إذا أراد الاستيراد لمنطقة غزة وأريحا فيجب أن تسجل الشركة في غزة وأريحا، ونفضل لمن يود العمل في الضفة أن يقوم بالتسجيل في غزة وأريحا لكون كل الجمارك والضرائب التي سيدفعها ستعود الى السلطة الوطنية الفلسطينية وليس الاسرائيليين. إذا سجل في الضفة ولم يعلن أن هذه البضائع أو قسما منها سيذهب إلى غزة وأريحا سنخسر، كفلسطينيين، الضرائب من الجمارك الخاصة بها للاسرائيليين، فأتمنى، بهذا الخصوص، أن يتشجع الناس وأن يقوموا بالتسجيل وبإمكان أي شخص أن يسجل متى شاء في مكتب الوزارة.

مداخلة: بالنسبة للشركات المسجلة الان عند مراقب الشركات في رام الله، متى تستطيع مزاولة العمل داخل غزة وأريحا؟

د. أمين حداد: يجب أن تعيد هذه الشركات تسجيل نفسها في غزة أو أريحا حتى يكون ذلك ممكنا.

مداخلة: في هذه الحالة سأعاني كمستثمر مرة أخرى من إجراءات التسجيل ودفع رسوم مقدارها ١٪ من قيمة رأس المال؟

د. أمين حداد: بالنسبة لهذا الموضوع أتعهد بأن لا يشكل اي عائق، فقضية النسبة والرسوم سأراجعها وأتابعها فلا يجوز لنا كسلطة وطنية أن نجبي رسوماً أكثر من الاحتلال فهذا سيء، والمستثمر لا يجوز أن يدفع مرتين. الاتفاقيات تمت وهي مفروضة علينا؛ وكل ما تم هو أنه اصبح لدينا سلطة انتقالية لديها محددات اكثر مما يمكن تصوره ولديها إمكانيات بنفس الحجم. الامكانيات المتوفرة حاليا تقول إذا اردت أن تعمل في غزة وأريحا فأنت مضطر للتسجيل، ولا أتعهد وإنما سأحاول أن نعفي كل من لديه تسجيل في الضفة من كل الرسوم ، وسيتم التسجيل وفق القانون الذي تم التسجيل على أساسه ألا وهو القانون الاردني لعام ١٩٦٤ . بالنسبة لموضوع أين أفضل أن أستثمر؟ نقول : أن ما يعطى للمستثمر في فلسطين حاليا لا يعطى لاي مستثمر الا في أفضل الاقتصاديات عالميا. في الاردن يتراوح حجم الاعفاءات جميعها ما بين ٢٥-٥٠٪ وأقصى مدة لها خمس سنوات، ورأس المال لا يخرج إذا كان بالعملة الاجنبية الا بموافقة البنك

Digitized by Birzeit University Library

المركزي الاردني، حجم تحويل الارباح محدد، حجم إعادة الاستثمار أيضا محدد؛ فالمحددات في السوق الاردني أكثر منها في السوق الفلسطيني. لا ننكر أن هناك إستقراراً إقتصادياً أكثر إلا أن هناك أزمة اقتصادية نتمنى ألا يعاني منها المستثمر الفلسطيني وبالتالي نعاني منها جميعا .

بالنسبة لموضوع الداخل والخارج أنا اؤيد أن يعطى الانسان الفلسطيني أفضل خدمة في المواصلات، ولست مع حماية أية شركة لا تقدم الخدمات الصحيحة، ولا اقصد شركة محددة. يجب أن نعمل على وضع آلية لتطوير قطاع البنية التحتية الفلسطينية بحيث يشمل المواصلات، الامر الذي سيشجع المستثمر على القدوم الى فلسطين. الشركات القائمة ستعطى معاملة خاصة ضمن إطار يعطى لجميع المستثمرين المحليين وضمن إطار ما يعطى لحماية السوق الفلسطينية الحالية من الانهيار. في المستقبل وبعد أن يُعطى المستثمر الحماية المؤقتة والدعم المؤقت، وزيادة مستوى الكفاءة والتدريب الكامل سيكون للفلسطينيين، الحق في الاستثمار في أي مجال. فمثلا أراد شخص فلسطيني من غزة إقامة شركة مواصلات وخصص لذلك عشرة ملايين دينار، هل أمنعه من ذلك لكون شركة أخرى تعمل في هذا المجال؟ نحن لا نعطيه حق إستخدام خطوط الشركة القائمة أصلا، بل سنحمي خطوط هذه الشركة واتفاقياتنا معها ، لكن لا نستطيع أن نمنع تطوير هذا القطاع لاننا كوزارة مع تطويره ورفع كفاءة خدماته.

فخري الطنيب: بصفتي رئيس نقابة أصحاب شركات الباصات في الضفة وغزة أقترح بدلا من الترخيص لشركات بملايين الدنانير، تطوير أولئك الذين ضحوا خلال سنوات الاحتلال ويمكن أن يتم هذا بأن يتوجه أصحاب شركات الباصات الى دول اوروبا مثل المانيا وايطاليا وفرنسا لايجاد باصات تكون رخيصة ومناسبة للوضع الذي نعيشه. وقد إجتمعنا مع الاخ أبو عمار وكعادته تعهد بالمساعدة. نحن لم نطلب منه معونة مادية وكل ما نريده تشجيع السلطة الوطنية لنا للمساهمة في بناءالبنية التحتية.

د. أمين حداد: لاختصار النقاش حول هذه القضية اقدم اقتراحا عمليا لمساعدتك، فانا مستعد أن ارتب اجتماعا لك مع المسؤول عن حقيبة التجارة، والذي لديه إطلاع كامل على المشكلة ومتابعتها. وحينذاك عليك أن تعرض عليه الموضوع وسنرى ما هو المطلوب منا وماذا بإمكاننا تقديمه من مساعدة، وأعدك أن السلطة لا تستطيع قانونيا أن تلغي امتياز الخط. بالنسبة لقضية حماية المستثمر فهي تتم فقط بتوفير البيئة الصحيحة والاستعداد الكامل للقيام بالاستثمار، وليس باغلاق أسواقنا أمام العالم. لا يمكن أن نتطور اقتصاديا بأغلاق أسواقنا وأنا لست مع ما تفضل به أحد الاخوة، وأنا اعتقد أنه من الخطأ أن نقوم بحماية اقتصادنا بإغلاق حدودنا، بل على العكس نحن معنيون بأن ننفتح على العالم ونأخذ ونستفيد من خبراتهم ونعطيهم فكرة عن قدراتنا. وسأطرح عليكم مثالا صغيرا في مجال الزراعة فقد فاق إنتاج الدونم الواحد من بيوت البلاستيك في منطقة الشعراوية في طولكرم منافسه، في اسرائيل، بل وفي هولندا أيضا. الاسرائيليون ينتجون من الخيار والبندورة في الدونم الواحد ما بين ٢٨-٣٠ طنا وينتج الهولنديون ٣٥ طنا، بينما مزارعو الشعراوية ينتجون ٤٢ طنا ولم تقتصر المنافسة على الكم وإنما فاقوهم بالنوعية أيضا. إذن

Digitized by Birzeit University Library

نحن لدينا القدرة على المنافسة، لماذا لا نعطي أنفسنا الفرصة لتأكيد ذلك؟ لماذا كان مزارعو الشعراوية متميزين؟ ليس لان السلطة أغلقت الحدود وأعطتهم الفرصة للعمل وإنما لطبيعة موقعهم الجغرافي وقربهم من الخط الاخضر، فقد إستطاعوا أن يدخلوا سوق مناطق ال ١٩٤٨ وتعلموا ما يجب القيام به لتحقيق نجاحهم، وتفوقوا على الاسرائيليين والهولنديين.

أما بالنسبة لتعريف المشروع الاقتصادي، فقد تعمدنا عدم تعريفه: فمشاريع السكن كان هناك نص بخصوصها ولكنا شطبناه لانها ليست ضمن المشاريع المعنية. أما المشاريع العقارية فهي جزء أساسي من المتعارف عليه أو من المقبول ضمن إطار المشاريع التي ستدعم، ولكن نظرتنا الى واقع اقتصادياتنا الفلسطينية والتحليل الضخم لاعطاء تراخيص سابقة جعلت سوقنا بحاجة الى تطوير بكامل قطاعاته بما فيها القطاعات الخدماتية. إن المشاريع في القطاعات الخدماتية والانتاجية ستعطى جميعها بالتالي حق الاستفادة من القانون. أما فيما يتعلق بمعايير إعطاء الرخصة، فلا يمكن أن نفرض على المستثمر معايير لمنحه ترخيصا. هل نحن كسلطة أكثر فهما منه إذا كان يريد عمل مشروع أم لا؟ دورنا نحن أن نبين له حجم السوق المتوفرة والامكانيات لتوزيع حجم السوق وعدد المصانع العاملة في القطاع الذي يرغب دخوله وطبيعة المخاطرة التي سيتحملها؛ فإذا قرر أنه كفوء للدخول الى السوق فسنكون مع تسهيل عملية البناء وتوفير الفرص في العملية الاستثمارية.

Digitized by Birzeit University Library

مراجعات

محمود عباس (أبو مازن)، **طريق أوسلو** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤)، صفحة ٣٥٤ .

كان أبو مازن، وحتى بداية الثمانينيات، من أكثر قادة المنظمة كراهية لاسرائيل واصراراً على إستعادة كامل الحقوق الوطنية والتاريخية للشعب الفلسطيني. بعد الخروج من لبنان في عام ١٩٨٢، ونتيجة لتراجع موقف ونفوذ المنظمة بدأ أبو مازن يميل أكثر فأكثر نحو الاعتراف باسرائيل والقبول بتسوية سياسية للصراع معها على أساس الانسحاب الكامل من الضفة الغربية وقطاع غزة واقامة دولة فلسطينية مستقلة في تلك المناطق.

إن اهتمام أبي مازن بتاريخ فلسطين وتطورات الصراع مع اسرائيل والحركة الصهيونية أثناء الانتداب وبعده أوصله الى قناعة بأن الدول العربية ليست قادرة أو راغبة في مساعدة الشعب الفلسطيني على ممارسة حقه في تقرير المصير. وقال لي أبو مازن أكثر من مرة بأنه يتمنى كتابة كتاب يروي قصة تآمر العرب على الكيانية الفلسطينية، وقد كان لتلك القناعة في تقديري دور هام في دفع أبي مازن الى سرية العمل الفلسطيني والاصرار على استقلالية القرار الفلسطيني.

بدأ أبو مازن، لذلك، في وضع المخططات والخطط لاقامة قنوات إتصال سرية مع اسرائيل وذلك بهدف إقناعهم باعتدال موقف المنظمة أولا، وقبول فكرة إقامة دولة فلسطينية تتعايش بسلام مع اسرائيل ثانيا، وتمهيد الطريق لحوار وتفاوض مباشر معهم بعيدا عن أعين أنظمة الحكم العربية ثالثا، ومحاولة إضعاف موقفهم من الداخل رابعا، وانطلاقاً من ذلك كان أبو مازن هو صاحب فكرة قيام الدول العربية باصدار قرار يسمح بموجبه لليهود الذين هاجروا منها بالعودة اليها ويمكنهم من استعادة جميع حقوقهم. ومن أجل تشجيع البعض على الهجرة أقيم صندوق خاص لتمويل العائدين في المغرب حيث أودع فيه (٢) مليون دولار على الأقل، وبالفعل قامت بعض الدول باصدار القرار المقترح، وتمت مساعدة بعض العائلات من اليهود الشرقيين على العودة الى بلادهم الاصلية.

توضح هذه الامور الخلفية الفكرية - السياسية لابي مازن وتحدد أهم القوى التي دفعته الى إختيار السرية في التفاوض مع اسرائيل وفتح قنوات الاتصال السرية مع أكثر من جهة اسرائيلية،

Digitized by Birzeit University Library

خاصة اليهود الشرقيين.

"طريق أوسلو" هو محاولة غير ناجحة لشرح الظروف وايضاح طبيعة التطورات السياسية التي سبقت قناة أوسلو ورافقتها وحتمت اختيارها ومهدت السبيل لتوقيع إتفاق "إعلان المبادئ" بين المنظمة واسرائيل يوم ١٩٩٣/٩/١٣ في واشنطن. ورغم أن مبررات التفاوض المباشر والسري مع اسرائيل كثيرة، الا أن قصة أوسلو التي رواها أبومازن لم تكن كافية أو مقنعة لتبرير القبول بذلك الاتفاق دون علم أو استشارة الاطراف العربية المعنية مباشرة بالصراع مع اسرائيل.

إن قيام أبي مازن بكتابة فصول هذا الكتاب بعد فترة وجيزة من توقيع إتفاق إعلان المبادئ وقبل مرور الوقت الكافي لاختبار مدى واقعية وأهمية الانجاز الذي حققه، دفع الكاتب الى الادعاء بأنه كان صاحب الانجاز بأكمله. وكانت قصة طريق أوسلو تعج بلقاءات الحوار السرية وقنوات الاتصال غير الرسمية.

وقد حاول الكاتب التغاضي عن ذكر دور الآخرين، وأحيانا اللجوء الى عكس الحقائق أو انكار وجودها. وقد أتبع أيضاً أسلوبا انتقائيا قام على اختيار أحداث دون غيرها، وانكار إسهامات الكثيرين ممن لم يرتبطوا به مباشرة، واعطاء آخرين انجازات لم تكن من حقهم ولم يساهموا فيها. ورغم كثرة الامثلة التي تبرهن على مخالفة أبي مازن للأمانة العلمية واتباعه أسلوبا انتقائيا غير سليم، الا أننا سنقصر حديثنا على بعض الأمثلة فقط:

١ . يدعي أبومازن أنه كان أول من اجتمع باسرائيليين في عام ١٩٨٣، علما بأن السجلات تشير الى أن أبا اياد كان أول من فعل ذلك، حيث عقد لقاء معهم في عام ١٩٧٤، وقد قال أبو اياد هذا الكلام أمام أبي مازن خلال لقاء مشترك عقد في تونس في شهر شباط (فبراير) ١٩٨٩ مع وفد أمريكي.ضم ستة من كبار المثقفين وقدامى السياسيين الامريكيين وشاركت فيه شخصيا.

٢ . عند الحديث عن الحوار الفلسطيني - الامريكي الذي بدأ في أواخر عام ١٩٨٨ وعلق في عام ١٩٩٠ ، أهمل الكاتب ذكر اسمي أو دوري رغم معرفته الكاملة بأنني كنت صاحب فكرة الحوار والمسؤول، مع د. وليام كوانت، عن انجازها. ولما كان ذلك انجازا لم يحققه أبو مازن، فقد عزاه الى مجموعة اليهود الذين قابلوا عرفات في ستوكهولم يوم ١٩٨٨/١٢/٦ . يقول أبومازن بأن الادارة الامريكية أوعزت لليهود الامريكيين بفتح حوار مع المنظمة، رغم قول جورج شولتز في مذكراته بأنه قال لوزير خارجية السويد خلال اتصالاته معه بأنه، أي شولتز، لا يريد أن يعرف اليهود المتواجدون في ستوكهولم بالاتصالات أو بمحتويات الرسالة التي أرسلها اليه. وكل من يريد معرفة المزيد من التفاصيل بامكانه الرجوع الى كتابنا الذي نشر في أوائل شهر شباط (فبراير) ١٩٩٥ وعنوانه *US - PLO- Dialogue* وقد صدر عن University Press of Florida ، وكذلك مذكرات شولتز، وكتاب وليام كوانت . *The Peace Process*

Digitized by Birzeit University Library

٣ . تحدث أبو مازن باسهاب عن اللقاء الذي تم بين ممثلين عن المنظمة ومجموعة من اليهود الشرقيين في توليدو في اسبانيا يوم ١٩٨٩/٧/٣٠ والذي أنفقت المنظمة، وعلى مدى سنين، مبالغ طائلة لتحقيقه، بينما فشل أبو مازن في ذكر المؤتمر الاهم بكثير والذي عقد في فيينا وانتهى في ١٩٨٩/٧/٢ . وفي الواقع كان ما لا يقل عن ثلث الفلسطينيين والاسرائيليين، الذين شاركوا في لقاء توليدو، ممن شاركوا في لقاء فيينا، وكان عليهم الاسراع في مغادرة فيينا للمشاركة في لقاء توليدو الذي بدأ يوم انتهاء لقاء فيينا. وكما تشير الوثائق لدى المنظمة كان بيان فيينا أكثر تقدما وشمولية وأكثر اقرارا بالحقوق الوطنية والتاريخية للشعب الفلسطيني من أي بيان آخر صدر عن أي لقاء دولي، بما في ذلك قرارات هيئة الامم المتحدة. ولقد استغرق الاعداد لذلك المؤتمر أربع سنوات متواصلة ولم يكلف المنظمة فلسا واحدا، حيث حصل المنظمون على التمويل اللازم، بما في ذلك تغطية تذاكر السفر وإقامة كل المشاركين الفلسطينيين وغير الفلسطينيين.

٤ . قال أبومازن بأنه قام باعداد الدراسات والوثائق للوفد الفلسطيني المفاوض، علما بأن الوفد وصل الى مدريد بلا وثائق وبلا ملفات، بما في ذلك نص القرار ٢٤٢، وأن عملية إعداد الملفات بدأت بعد جولة المفاوضات الاولى في واشنطن.

٥ . بعد قراءة الكتاب خرجت بانطباع بأن ياسر عرفات لم يقم بأي دور يذكر في اتخاذ القرار المتعلق باتفاق أوسلو، بل وأكثر من ذلك يوحي كلام أبو مازن بأن عرفات لم يفهم معنى وأهمية إعلان المبادئ، حيث قال - كما ذكر أبو مازن - ماذا أفعل باعلان المبادئ، هل أعلقه على الحائط؟ أنا أريد غزة وأريحا. إضافة الى ذلك، لم يخبرنا الكتاب بشيء عن دور ياسر عبد ربه، الذي كان من القلة الذين اطلعوا على تطورات مباحثات أوسلو وشاركوا في ادارتها، وكأن ياسر عبد ربه لم يكن سوى شاهد زور بالنسبة لما حدث.

إن معرفتي بعملية صنع القرار في المنظمة تجعلني أشعر، إعتمادا على كتاب "طريق أوسلو" بأن عرفات وعبد ربه تنازلا كليا عن صلاحياتهما أثناء مباحثات أوسلو واتخاذ القرار باقرار إعلان المبادئ. وهذا طبعا يخالف الوقائع السابقة ويتناقض مع حقيقة سيطرة عرفات شبه الكاملة على عملية صنع القرار السياسي. لقد فشل الكتاب فشلا ذريعاً في شرح عملية صنع القرار داخل المنظمة لان ادعاء مسؤولية الانجاز جعلت القرار فرديا وغير مؤسسي وتم في غياب المنظمة ورئيسها ولجنة إدارة قناة أوسلو.

يفتقد الكتاب، أيضا، الى التحليل وشمولية النظرة مما يجعله سجلا متقطعا ووصفا سطحيا غير مكتمل لقصة كانت بحاجة الى تحليل عميق. وفي الواقع، يصعب على القارئ العادي فهم تسلسل أحداث القصة وتتبع عملية انجاز الاتفاق. إن مسؤولية أبي مازن عن تلك المغالطات والنواقص لا تقف عند حدود ما ذكرنا فقط، بل تتعداها لتصل الى عشرات الاخطاء الاملائية والاخطاء في ذكر التواريخ الهامة فعلى سبيل المثال، ذكر الكتاب أن القرار الامريكي بتعليق

Digitized by Birzeit University Library

الحوار تم في عام ١٩٨٩، بينما كان قرار التعليق قد صدر في منتصف عام ١٩٩٠ . إن الاخطاء والنواقص والمغالطات وفقدان التحليل تجعل الكتاب عديم المصداقية وتجعل المحاولة فرصة ضائعة لوضع مرجع تاريخي يتصف بالعمق والشمولية والامانة العلمية.

د. محمد عبد العزيز ربيع

Digitized by Birzeit University Library

Rosemary *Sayigh, Too Many Enemies, The Palestinian Experience in Lebanon* (London: Zed Books, 1994), 369 pages

روزماري صايغ، **أعداء كثيرون: التجربة الفلسطينية في لبنان**

(لندن، مطبعة زد، ١٩٩٤)، ٣٦٩ صفحة

"دشرونا"

أهملت اتفاقيتا أوسلو والقاهرة التاريخيتين الفلسطينيين المتواجدين في لبنان الذين كانوا قد أجبروا سنة ١٩٤٨ على مغادرة وطنهم. يوجد في لبنان ما بين ٣٠٠,٠٠٠- ٥٠٠,٠٠٠ فلسطيني يعيشون في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية صعبة للغاية. ولا يزال وجودهم مهدداً سواء من قبل الهجمات الإسرائيلية أو المذابح وأعمال النهب والقتل المنظم التي يقوم بها اليمين اللبناني، أو معارك المخيمات التي قادتها حركة أمل.

في هذا الكتاب المواكب لتلك الفترة، وهو الكتاب الثاني الذي يتناول الفلسطينيين في لبنان (بعد الدراسة الهامة التي كان موضوعها:- الفلسطينيون: من فلاحين إلى ثوار، والتي صدرت عن مطبعة زد في لندن سنة ١٩٧٩) قامت روزماري بتدوين تاريخ الفلسطينيين في مخيم شاتيلا وهو أحد المخيمات الواقعة في ضواحي بيروت الجنوبية. وقد غطت أحداث فترة طويلة امتدت من سنة ١٩٤٨، عام النكبة وضياع فلسطين وهروب وتشتت ثلاثة أرباع مليون فلسطيني، ثم السنوات الأولى التي عاشها بعضهم في لبنان وإنشاء مخيمات وكالة الغوث ("فلسطين الذكرى، ولبنان التعلم") وما أعقبها من سنوات الكبت الذي مارسه "المكتب الثاني"، مرورا "بسنوات الثوره"، ثم مذبحة صبرا وشاتيلا في أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٨٢، وحتى حرب المخيمات التي استمرت من أيار سنة ١٩٨٥ وحتى آذار ١٩٨٧ . ينتهي الكتاب بخاتمة وجيزة تروي قصة الفلسطينيين في لبنان حتى سنة ١٩٩٢ .

استخدمت الصايغ أسلوب الرواية الشفوية لأحداث التاريخ كي تتمكن من كتابة ذاك التاريخ من مصدره الأساسي بدلا من كتابة تاريخ رسمي آخر يعتمد على رؤية القادة السياسيين وطبقة المفكرين. دخلت الصايغ مخيم شاتيلا كقادمة غريبة ذات وضع غامض: فهي إنجليزية، ولكنها "متزوجة من فلسطيني وأم لأطفال فلسطينيين" (ص ٨)، ولم تسكن في مخيم ولم تنتم قط إلى إحدى الطبقات الشعبية، لكنها دخلت المخيم لغرض القيام ببحث بدافع من الإحساس بالحنق

Digitized by Birzeit University Library

الأخلاقي والسياسي الناجم عن نشوب حرب بين مقاتلي حركة أمل ومعظمهم من الشيعة الفقراء، وفلسطينيي المخيمات الذين ينتمون إلى نفس الطبقة الاقتصادية والاجتماعية.

إن وضع الصايغ كقادمة غريبة بكل مضامينه الإيجابية والسلبية (والتي نوقشت باهتمام بالغ في مقدمتها المنهجية حول التاريخ الشفوي) قد صور بشكل واضح من خلال المشهد الرائع الذي استهلت به كتابها، حيث كتبت "صعدت إلى شاتيلا عبر تلال من الدبش للبحث عن أصدقاء". لقد تم إنجاز البحث الحقيقي الذي تناوله كتابها ما بين حزيران ١٩٨٥ وآذار/أيار ١٩٨٧، خلال أسبوعين من نهاية جولة أخرى من حرب المخيمات المشينة. كان هدفها يكمن في "تدوين تجارب شعب (شاتيلا)- مقاتلين، وكوادر، ومتطوعين، ونساء وأطفال. كل فترة حصار حسبما آلت إليه" (ص-٤). لقد تمكنت الصايغ من القيام بذلك بفضل علاقاتها السابقة مع شاتيلا وسكانه تلك العلاقات التي ابتدأت سنة ١٩٨٢ وأعطتها مكانة الشخص الموثوق.

إن قصة "حرب المخيمات" بين سنة ١٩٨٥-١٩٨٧ (الجزء الثالث: معايشة الحصارات، ص ٢٣١ -ص ٣٢٠) تندرج في سياق التاريخ العرقي لمخيم شاتيلا بين سنة ١٩٤٩ م وحتى سنة ١٩٨٢ (الجزء الأول: تاريخ مخيم شاتيلا وفق الرواية الشفوية، من سنة ١٩٤٩ - سنة ١٩٨٢ من ص ١٥ - ص ١٢٢)، والتحليل السياسي التاريخي لوضع الفلسطينيين بشكل عام، ومخيم شاتيلا بشكل خاص، في لبنان مع التركيز على التطورات السياسية على الحلبة السياسية اللبنانية بين ١٩٨٢ و ١٩٨٥ (الجزء الثاني: نتائج "حرب المخيمات" ص ١٢٥-٢٢٧). تحاول الصايغ في هذا الجزء من الكتاب توضيح الأسباب التي أدت إلى النفور المتنامي بين حلفاء الأمس، الفلسطينيين والشيعة،والذي توج سنة ١٩٨٥ بحروب المخيمات التي شنتها أمل ضد المخيمات الفلسطينية في كل لبنان.

كيف كان شاتيلا سنة ١٩٨٥، عشية حرب المخيمات؟ "لم يكن مخيم شاتيلا في منتصف سنة ١٩٨٥ حصنا يعج بمقاتلي المقاومة، بل كان مسكنا للفقراء مكتظا بعائلات بينها حفنة من المقاتلين السابقين الذي يمتلكون أسلحة شخصية. ولقد أدى حجم المخيم الصغير، البالغ أقل من ١ كيلومتر مربع إلى تجريده من العمق الاستراتيجي " (ص ٢). إن إدراك الصايغ لمفهوم التاريخ الشفوي جعلها تضفي الحيوية على الكفاح الشعبي الفلسطيني دون الوقوع في شرك الروايات الرسمية التي "تقوم بحذف العيوب وأعمال التضليل، والصراعات الداخلية، مقلصة بذلك الشجاعة إلى مستوى الوطنية المعتادة" (ص ٢). فهي تروي كيف دافع المقاتلون "بأجسادهم" عن مخيم شاتيلا الذي لا يحظى بتحصينات دفاعية أصلا (ص٢). وتؤكد على حقيقة أن هذا الدفاع لم يكن بدافع قرار من قيادة أو بفضل الانضباط الثوري. وعلاوة على ذلك، "فإن شهادات من عايشوا الحصار تكشف النقاب عن عفوية وهشاشة النظام الدفاعي في المخيم ... وتوضح الروايات الشعبية أن الروح المعنوية والأخلاقية لم تكن مرتفعة على الدوام. فقد سادت لحظات من اليأس والصراع السياسي الداخلي". ترى الصايغ أن صراحة الروايات الشعبية، على العكس من الرسمية منها، تشكل جوهر القصة التي تحاول روايتها، تلك القصة المذهلة في طابعها الإنساني. وبصرف النظر

Digitized by Birzeit University Library

عن ملحمة الحصارات، فإن هذه الصراحة تعزز صمود الناس العاديين لأنها تبين كيف كانوا يقاومون رغم النواقص الكامنة في صفوفهم. تكمن قيمة الشهادات المواكبة للحصار في طريقة إظهارها لجالية صغيرة من الفلسطينيين تعمل في أزمة وهي منقطعة، إلى حد ما، عن أية قيادة وطنية. وهكذا فقد أزيح الستار هنا عن جانب من البنية الحضارية للكفاح الشعبي الفلسطيني بطريقة لم تكن لتظهر من خلال التأريخ الرسمي" (ص ٢).

أشارت الصايغ إلى الظروف الصعبة التي واجهتها لدى القيام ببحثها: فسوريا كانت تسيطر على لبنان بكامله، خاصة بيروت. لهذا لم يتواجد أحد من أنصار فتح فيها. "كان معظم الذين عاشوا معارك المخيمات يقبعون في السجون السورية أو سجن عين الحلوة، ولقد اضطررت، بغية الإنصاف، لاتخاذ إجراءات خاصة للعثور على أشخاص لديهم الاستعداد لرواية الأحداث من خلال وجهة نظر فتح" (ص ٧). كانت المخيمات عادة قاعدة قوية لحركة القوميين العرب التابعة لجورج حبش/أي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تمثل المعارضة في منظمة التحرير الفلسطينية. هذا بالإضافة إلى أن "أيام الثورة التي قوبلت بالترحاب" مع آمال كبيرة بالعودة إلى فلسطين" (ص ٧) وانتهت بعد ١٣ عاما فقط بإخراج الفدائيين ومذبحة صبرا وشاتيلا في أيلول سنة ١٩٨٢، قد أدت إلى ذكريات مرة وناقدة لتلك الفترة. ولكن رغم كل هذه العقبات، فإن الصايغ تستطيع وبنجاح أن تجعل القارىء يعيش في الجو الذي ساد سنة ١٩٦٩ عندما تم، لدى وصول حركة المقاومة الفلسطينية، تحريرالفلسطينيين بشكل عام والمخيمات بشكل خاص من اضطهاد قوات الأمن اللبنانية، المكتب الثاني: "في ذلك الوقت كان كل شخص سعيدا، يغني ويريد الانضمام إلى صفوف المقاومة . لا أزال أذكر تلك الليالي الثلاث أو الأربع التي لم يداعب النعاس فيها جفن أي منهم" (ص ٩). لا يزال أحد أعضاء المعارضة يتذكر ذلك بطريقة غريبة حيث يقول" لقد شعر الناس بعد أن رفعوا العلم الفلسطيني كما لو أنهم حرروا نابلس" (ص ٩١). يتداعى إلى ذهن القارىء وعلى الفور المقارنة ما بين هذه الصور وتلك التي ظهرت في الضفة الغربية وقطاع غزة عقب أوسلو مباشرة.

يسيء إلى روزماري الصايغ من يحاول أن يلخص القصة التي رسمتها بحيوية وباندفاع عبر سطور كتابها مع عدد كبير من الصور والمشاهد التي لا تنسى مرتكزة في ذلك على شهادة "المصدر" الذي استندت إليه، ألا وهو شعب شاتيلا. ويشكل هذا الكتاب ضرورة لكل من لديه اهتمام بتاريخ الفلسطينيين بعد سنة ١٩٤٨ ونضالاتهم المتعددة التي فرض عليهم خوضها.

بودي، على أي حال، الإشارة إلى بعض الإسهامات الهامة في معرفتنا بالتاريخ الفلسطيني المعاصر، والتطرق إلى ذكر بطل أو أكثر من أبطال شاتيلا الذين ذكرتهم والذين لابد لأي قارىء للكتاب من أن يذكرهم. فهناك الصبية أميرة التي نعمت بالعيش ٦ سنوات قبل مقتلها بشظية عبوة ناسفة أثناء الحصار الثالث لشاتيلا (ص ٢٨)، وهناك أيضا أبو مصطفى الذي يعتبر رمزا ثابتا لتفاؤل الفلسطينيين في لبنان رغم كل التصرفات الغريبة التي عانوا منها وحتى بعد حصارات أهل للمخيمات (ص ٢٧٧). ولكن علاوة على كل ذلك هناك أم مصطفى "الصديق الرئيسي والحامي"

Digitized by Birzeit University Library

لروزماري (ص ١٩٧). لا يمكن لأي شخص أن يمر مرور الكرام على صورة أم مصطفى، وهي أم لتسعة أفراد، وهي ترضع طفلها الصغير خلال مطالعتها لصحيفة السفير اللبنانية الراديكالية.

نستطيع من خلال كتاب الصايغ الحصول على صورة أوضح للوضع الدقيق للفلسطينيين الذين يعيشون في لبنان: فقد "عرفوا أنهم أجانب، لهم حق الإقامة غير المحدد، واضطر كل اللاجئين الذي يحوزون على الهوية الفلسطينية إلى تقديم طلب للحصول على تصريح عمل. وقد حصر عملهم في المجالات التي يتجنبها اللبنانيون أي الزراعة والبناء والقطاع غير الرسمي". وبالإضافة إلى ذلك فقد منعوا من العمل في إطار الحكومة والشركات الأجنبية أو المؤسسات وظل باستطاعتهم ممارسة المهن الحره بالانضمام إلى النقابات التي تشترط الجنسية اللبنانية. إن عدم وجود دستور واضح ينظم حقوق وواجبات الفلسطينيين قد أعطى الدولة مجالا لكي تتصرف وفق السياسة الملائمة لها مستغلة حاجة الفلسطينيين إلى وثائق أساسية (خاصة تصاريح العمل ووثائق السفر) وذلك كوسيلة لممارسة الضغط السياسي أو الابتزاز الشخصي. وقد ظلت القوانين والإجراءات والأجور في تغير مستمر مؤدية إلى وضع يسوده الفوضى والاعتماد على "الواسطة" (ص ٢٤-٢٥). إن الحاجة إلى الوثائق والأوراق قد أصبحت هاجسا يستحوذ على الأذهان وقد انعكس ذلك في قصيدة محمود درويش "سجل أنا عربي". أضافت الصايغ إلى ذلك الوصف المفزع لضحايا مذبحة صبرا وشاتيلا : "لقد عثر على عدد كبير من ضحايا المذبحة وهم يمسكون ببطاقات هويتهم كما لو أنهم يحاولون البرهنة على وجودهم الشرعي" (ص ١١٧). وكما أوضحت الصايغ "فقد شعر هؤلاء الناس ببعض الاطمئنان انطلاقا من حقيقة كونهم غير مسلحين، ومن أن كل الذين بقوا على قيد الحياة يعتبرون مقيمين شرعيين" (ص ١١٧).

تقف تجارب الفلسطينيين خلال الانتفاضة على قدم المساواة في الأهمية مع الوصف الذي قدمته الصايغ لكيفية محاولة سكان صبرا وشاتيلا التعامل مع أعمال الرعب التي تعرضوا لها: "كان موضوع المذبحة من بين المواضيع الرئيسية المتداولة في البيوت التي أخذتني إليها أم مصطفى. كانت كثير من العائلات التي كانت في تل الزعتر سابقا قد استقرت حول شاتيلا. وكان الحديث في بيوتها غالبا ما يتناول المقارنة بين المذبحتين، وذلك بجدولة تلك الأعمال الوحشية ... كانت الجلسات التي تتناول قصة المذبحة من أكثر الأمور المقلقة وذلك بسبب وجود الأطفال الذين كانوا يصغون إليها صامتين محدقين بعيون واسعة. كان رد فعلي الأولي، وباللغة الإنجليزية، أن الأطفال يجب أن لا يستمعوا إلى مثل هذا الحديث. ولكنني لاحظت بعد ذلك أن القصص لا تدور حول الأعمال المفزعة فقط، بل وتستذكر أيضا أسماء ومزايا الضحايا. كما وتتناول أيضا الحديث عن الذين حالفهم الحظ ونجوا من المذبحة. وأولئك الذي انسلوا من النوافذ عندما كان القتلة يطرقون الباب، أو أولئك الذين غادروا المخيم قبل المذبحة بسبب حلم أو إحساس مسبق بوقوعها. وقد بدأت أشعر بأن قصص المذبحة، مهما كانت فظاعتها، تعتبر طريقة للتعامل مع الرعب بتحويله إلى رواية، واستيعابه بكل تفاصيله لأن ذلك أفضل من كبته، بدون استيعاب ومشاركة، في اللاشعور" (ص ١١٩).

Digitized by Birzeit University Library

تتداعى إلى الذهن نقطة مثيرة ومماثلة تتعلق ببعض نتائج استطلاع الرأي في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس عندما تتطرق الكاتبة إلى رد الفعل السياسي لشعب شاتيلا لدى انشقاق فتح سنة ١٩٨٢ حيث تقول "أبدت النساء كأحد الشرائح الاجتماعية (خاصة ربات البيوت منهن)، تأييدا كبيرا لعرفات سواء ببقائهن صامتات (عند تعرضه للانتقاد) أو بالدفاع عنه. كانت النساء قد وضعن، ومنذ أيام فلسطين، مسألة الوحدة الوطنية فوق الانقسامات السياسية، وطالما توسطن لوقف القتال بين فصائل المقاومة سنة ١٩٨٢ . وتعتبر قيادة ياسر عرفات بالنسبة لغالبية النساء- ما عدا بعض الشابات اللواتي يعتبرن أعضاء في فصائل المعارضة- رمزا للوحدة الوطنية".

وبعقد مقارنة مرة أخرى مع بعض المشاكل التي برزت منذ السنة الماضية في الضفة الغربية وقطاع غزة .. يمكننا أن نرى كيف كان شعب شاتيلا يشعر تجاه القيادة الفلسطينية: "لقد أدت المذبحة إلى تحويل ما كان توبيخا إلى اتهام بالخيانة. فقد قال رجل من شاتيلا "أخذ بعضنا يقول أن الثورة باعتنا". رفض الكثير من الشعب القول بأنه لم يبق أمام المقاومة الفلسطينية سوى خيار إلا إخلاء بيروت تحت ضغط حلفائها اللبنانيين. كان الأولى أن يكون القرار أن نبقى ونقاتل. وفي ظل الجو الذي نجم عن الهزيمة والغضب أخذت تعود إلى الوعي "محليات" فلسطينية داخلية قديمة. فقد قال أحدهم في لحظة حزن "لا تنسوا أن معظم القيادة جاءت من الخارج". والتنويه هنا ليس فقط إلى قدوم المقاومة إلى لبنان سنة ١٩٧١، بعد طردها من الأردن، بل وإلى انبثاق قيادة فتح أصلا من غزة والضفة الغربية أيضا" (ص ٢١٨) وأخيرا، تنجح الصايغ في توصيل الإحساس باليأس والإحباط الذي شعر به الفلسطينيون في شاتيلا، ذلك الإحساس الذي تم التعبير عنه بصورة بليغة في عبارة "دشرونا" (ص ٢١٨).

ينتهي كتاب الصائغ، على أية حال، بنغمة من التفاؤل، وبهذا يظل على نفس وتيرة الإحساس بالصمود والتفاؤل اللذين وجدتهما لدى شعب شاتيلا، فهي ترسم صورة لأبي مصطفى الذي يتحدث عن عملية إعادة البناء، وعن أولويات عملية الإصلاح، وعلاوة على ذلك، عن مشاريع جديدة". حيث يقول "ولدينا أيضا مشروع لإضاءة الشوارع الرئيسية في داخل المخيم، ولجعل الحياة تنبض ثانية فيه" ص ٢٧٧ . وتنتهي الكاتبة بجعل الشخصيات الرئيسية في كتابها تمر ثانية من أمامنا، نحن القراء. إنها شخصيات فلسطينية شاتيلية "تمزج بين المواظبة السياسية والدهاء الشخصي" ص : ٣٢٧

هناك أم مصطفى التي تعيش في بيت جديد في داخل المخيم بعد سنوات قضتها كمهاجرة بالقرب من صيدا في الجنوب، ومدرس العلوم أحمد "الذي لا يزال يحلم بإقامة ناد ومختبر ومكتبة علمية في شاتيلا، وأبو مجاهد الذي عين رئيسا لجميع اللجان الشعبية في مخيمات لبنان. وأخيرا وليس آخرا هناك أم أمل التي عادت من زيارة لقرية تعتبر مسقط رأسها توجد الآن في إسرائيل، تقول أم أمل "لقد أعادت إلي حفلات العرس هناك كثيرا من الميزات التقليدية التي انتهت في لبنان مثل تخضيب يد العروس بالحناء كرمز لحسن الطالع والسعادة، وتقول أن عائلاتها أقامت

Digitized by Birzeit University Library

أربع حفلات عرس في الصيف الماضي".

يعد التقرير باللغة الإنجليزية فقط ويأتي تقديمه إلى الكونغرس متزامنا مع الخطاب الذي يوجهه رئيس المكتب الديمقراطي وحقوق الإنسان والعمل، ويكون بمثابة نظرة عامة عن التقرير.

يبدأ القسم المختص بالمناطق المحتلة من التقرير المكون من ٢٧ صفحة بتقديم وصف عام لأرضية وسياق الأحداث التي وقعت سنة ١٩٩٤، والتي أبرزها التطبيق الأولي لإتفاق إعلان المبادىء وإنشاء السلطة الوطنية عقب الإنسحاب الإسرائيلي من غزة وأريحا. يعقب ذلك الجزء المتعلق بإحترام سلامة الإنسان، والحريات المدنية، والحقوق السياسية، ثم موقف الحكومة من تحقيق المنظمات الدولية وغير الحكومية في الأعمال المؤدية إلى إنتهاك حقوق الإنسان،ثم التمييز على أساس الجنس، العرق، الدين، الإعاقة، اللغة أو الوضع الإجتماعي وحقوق العمال. يتفرع عن هذه

هلغا باومغارتن

جامعة بير زيت

Digitized by Birzeit University Library

البيوت منهن)، تأييدا كبيرا لعرفات سواء ببقائهن صامتات (عند تعرضه للانتقاد) أو بالدفاع عنه. كانت النساء قد وضعن، ومنذ أيام فلسطين، مسألة الوحدة الوطنية فوق الانقسامات السياسية، وطالما توسطن لوقف القتال بين فصائل المقاومة سنة ١٩٨٢ . وتعتبر قيادة ياسر عرفات بالنسبة لغالبية النساء- ما عدا بعض الشابات اللواتي يعتبرن أعضاء في فصائل المعارضة- رمزا للوحدة الوطنية".

وبعقد مقارنة مرة أخرى مع بعض المشاكل التي برزت منذ السنة الماضية في الضفة الغربية وقطاع غزة .. يمكننا أن نرى كيف كان شعب شاتيلا يشعر تجاه القيادة الفلسطينية: "لقد أدت المذبحة الى تحويل ما كان توبيخا إلى اتهام بالخيانة. فقد قال رجل من شاتيلا "أخذ بعضنا يقول

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية
حول حقوق الإنسان سنة ١٩٩٤
الضفة الغربية وقطاع غزة

تمشيا مع قانون المساعدات الخارجية الصادرة سنة ١٩٦١ والقانون التجاري سنة ١٩٧٤، وكما هو الحال سنويا منذ سنة ١٩٧٧، قدمت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرا عن حقوق الإنسان إلى الكونغرس الأمريكي، ويتناول التقرير وضع حقوق الإنسان في عدة بلدان سنة ١٩٩٤ .

يتضمن التقرير المذكور تقييما للمحافظة على والإساءة إلىحقوق الإنسان في إسرائيل والمناطق المحتلة، كما ويشمل ولأول مرة المناطق الواقعة تحت إدارة السلطة الفلسطينية. علما بأنه من الصعب تقييم سجل حقوق الإنسان لدى السلطة الفلسطينية نظرا لأن هذه السلطة حديثة التأسيس. إن التقييم العام للوضع في المناطق المحتلة يفيد بأنه على الرغم من الإنتهاكات المستمرة فإن الوضع بشكل عام قد طرأ عليه تحسن مقارنة بالسنوات السابقة.

إعداد وترتيب التقرير

تعد مسودة الأجزاء المنفردة من التقرير السنوي من قبل السفارة الأمريكية في تل أبيب ومسؤولين في القنصلية الامريكية في القدس ثم ترسل إلى واشنطن لكي يتسنى مراجعتها وتحريرها. إن الهدف من التقرير، هو "لكي يستخدم كمصدر في تشكيل السياسة، وانتهاج الحكومة الأمريكية مع منظمات غير حكومية لتعزيز المحافظة على حقوق الإنسان المعترف بها دوليا". يقوم واضعو مسودة التقرير بجمع المعلومات من عدة مصادر كالمسؤولين الحكوميين

Digitized by Birzeit University Library

والصحفيين ومراقبي حقوق الإنسان ونشيطي العمال، والمثقفين. وكان من بين المصادر التي ورد ذكرها فيما يخص الجزء المتعلق بالمناطق المحتلة من التقرير كل من الإدارة المدنية الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، ومنظمات مختلفة تعني بحقوق الإنسان وأشخاص نشيطون كبعض المحامين. يعد التقرير باللغة الإنجليزية فقط ويأتي تقديمه إلى الكونغرس متزامنا مع الخطاب الذي يوجهه رئيس المكتب الديمقراطي وحقوق الإنسان والعمل، ويكون بمثابة نظرة عامة عن التقرير.

يبدأ القسم المختص بالمناطق المحتلة من التقرير المكون من ٢٧ صفحة بتقديم وصف عام لأرضية وسياق الأحداث التي وقعت سنة ١٩٩٤، والتي أبرزها التطبيق الأولي لإتفاق إعلان المبادىء وإنشاء السلطة الوطنية عقب الإنسحاب الإسرائيلي من غزة وأريحا. يعقب ذلك الجزء المتعلق باحترام سلامة الإنسان، والحريات المدنية، والحقوق السياسية، ثم موقف الحكومة من تحقيق المنظمات الدولية وغير الحكومية في الأعمال المؤدية إلى إنتهاك حقوق الإنسان،ثم التمييز على أساس الجنس، العرق، الدين، الإعاقة، اللغة أو الوضع الإجتماعي وحقوق العمال. يتفرع عن هذه المسائل العامة مسائل فرعية ذات صبغة تفصيلية. إن ترتيب التقرير كما ورد يؤدي إلى بعض الغموض والتناقض في المحتوى كما يبدو، وربما يعود ذلك إلى تداخل المواضيع مع بعضها. فعلى سبيل المثال، في الجزء المتعلق بحرية الأديان يذكر التقرير، أن إسرائيل تحترم حرية الأديان حيث لم يتم حظر أي تنظيم لأسباب دينية محضة، كما يسمح لكل المعتقدات بإقامة مدارس ومؤسسات خاصة بها مع وجود قيود على منشوراتها كما ذكر في الجزء المختص بالمواد المنشورة. وعلى أية حال فإن إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على تصاريح لزيارة القدس، قد وقف عائقا في طريق معظم الفلسطينيين لإداء شعائرهم الدينية في المدينة، كما أوضح الجزء المتعلق بحرية الحركة في التقرير. وكذلك هو الحال بالنسبة للوصول إلى المؤسسات الدينية كالمدارس (المسيحية والإسلامية) وللسبب ذاته. هل يشكل هذا الوضع تدخلا في الحرية الدينية؟.

يبدو أنه لا يشكل، كما تعتقد الإدارة الأمريكية. ربما كان التقرير أكثر فاعلية لو وضعت الإدارة الأمريكية خطوطا عريضة تعرف المصطلحات المستخدمة وتبين المعيار الذي تحدد وفقه كل مقولة. إن غياب الإشارات إلى الأجزاء الأخرى يتطلب بالضرورة قراءة ثاقبة لأجزاء التقرير جميعها بغية الوصول إلى قرار بشأن الإنتهاكات المحددة والتي تريد وزارة الخارجية الأمريكية أن تنوه إليها لأن أي تفحص سريع للتقرير يترك إنطباعا بأن كثيرا من الإنتهاكات التي يتضمنها قد تم إهمالها معا.

ما الذي يتضمنه التقرير

بينما تؤكد الولايات المتحدة أن الوضع العام لحقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة آخذ في التحسن، ينوه التقرير إلى عدة إنتهاكات للحقوق الأساسية للإنسان من قبل سلطات الإحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية في عدة جوانب مشيرا في بعض الحالات إلى الفرق بين السياسة والتطبيق لدى الطرفين. رغم أن الإساءات الإسرائيلية في الممارسة تتراوح بين مجالات

Digitized by Birzeit University Library

المستوطنين بالمعاملة الحسنة إلى أعمال القتل "اللاقانونية" والتي تقوم بها الوحدات السرية، إلا أن معظم الإنتهاكات وأشدها تأثيرا لا تزال تمارس في المجالات التي تمس الأمن الأساسي للإنسان: حيث أعمال الإحتجاز في الإعتقال دون محاكمة، وإساءة معاملة المعتقلين، والمبالغة في إستخدام العنف، والقيود على الحركة. كذلك، وكما تشير مؤسسة مانديلا الكائنة في رام الله، فإن هناك عدم تحسن في الظروف التي يعيشها المعتقلون، وفي السياسة المتبعة في إعتقالهم والتي تغطي على الكثير من العوامل الإيجابية التي تم التنويه إليها في التقرير، فمثلا رغم أنه لم يكن هناك أعمال ترحيل خلال سنة ١٩٩٤، إلا أن السياسة التي تسمح بذلك لا تزال قائمة.

إن الأشد خطرا من ذلك هو أن وزارة الخارجية الأمريكية تفضل الإقتباس عن منظمات أخرى مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان عند الحديث عن التعذيب الذي تتسم به أعمال التحقيق ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وعن كون هذه الممارسات تعتبر إنتهاكا لمؤتمر جنيف، بينما لا تؤكد هي نفسها على هذا الأمر. وبدلا من ذلك ينوه معدو التقرير إلى أن القانون الجنائي الإسرائيلي يحرم التعذيب، وأن لجنة لنداو قد شجبت التعذيب، رغم أن الإنتهاكات قد تحصل. إن هذا الرجوع إلى القانون الإسرائيلي يتجاهل التناقض ما بين السياسة والممارسة في هذا الخصوص، حيث هناك اختلاف في داخل إسرائيل والمجموعة الدولية حول عدم وجود تعريف محدد لما يعتبر تعذيبا، وللممنوعات التي يمكن التغاضي عنها في القانون الجنائي الإسرائيلي عند استجواب المعتقلين في المناطق المحتلة، ذلك الغموض الذي اتسم به أيضا تقرير لجنة لنداو، إن ضعف اللغة المستخدمة في هذا الجزء من التقرير تظهر عدم حسم مزعج، وإن لم يكن مستغربا بشكل خاص، من جانب الإدارة الأمريكية في تحميل إسرائيل مسؤولية الممارسات السيئة في المنطقة. وكما ذكر في التقرير فإن "المرونة الكبيرة" التي منحت للمحققين الإسرائيليين (الشين بيت) في تشرين ثاني (نوفمبر) ظلت غير محددة منذ أن كانت البنود جزءا من الملحق المصنف لتقرير لجنة لنداو. ومع الأخذ بعين الإعتبار الممارسات السيئة للمحققين الإسرائيليين في الأراضي المحتلة والتي تبين أن إسرائيل تريد التغاضي عنها تحت ذريعة لجنة لنداو التي بررت مسألة الدفاع الضروري في القانون الإسرائيلي، فإن ذلك يمكن أن يؤدي فقط إلى تخفيف القيود عن مزيد من الإنتهاكات لحقوق الإنسان وبعبارة أخرى إزدياد التعذيب.

من بين الإنتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان مسؤولية السلطة الفلسطينية عن موت أحد المعتقلين، وقيامها بإعتقال أشخاص بسبب إنتمائهم السياسي، واستخدامها للقوة بشكل كبير خاصة خلال مظاهرة حماس في جامع فلسطين في غزة. وعلى أية حال فإن المجال الذي حدثت فيه معظم الممارسات السيئة كان مجال حرية الصحافة، فالتقرير يؤكد على أنه رغم أن السلطة الفلسطينية أذنت لعدد من الصحف المعارضة لمسيرة السلام ولقيادة المنظمة، إلا أنه حدث إغلاق كلي ومؤقت لبعض النشرات، ومورس التخويف لتشجيع المحررين على ممارسة الرقابة على ذواتهم. إن مسألة إقامة السلطة الوطنية حديثا هي مسألة تتعلق بحد ذاتها بالقضايا القضائية حيث أن معظم أولئك المهتمين بجرائم مختلفة أو خروقات أمنية في ظل السلطة الوطنية لم يمثلوا بعد أمام المحكمة.

Digitized by Birzeit University Library

ما الذي لا يتضمنه التقرير

لعل أهم ما يتسم به التقرير هو مسألة الحذف، فعلاوة على حذفه لأمور محددة مثل هدم أحد البيوت في شهر نيسان (ابريل)، يوجد كثير من السهو الذي جعل المعلومات المتضمنة في التقرير غير كاملة في أحسن أحوالها ومضللة في أسوأها أو زائفة. فعلى سبيل المثال إعتبر التقرير إطلاق إسرائيل لسراح كثير من المعتقلين السياسيين تحسنا في الأوضاع. ولكن الذي أهمل التقرير ذكره هو أن إسرائيل أطلقت سراحهم شريطة توقيعهم على وثيقة تنص على تأييدهم لإتفاق إعلان المبادىء وشجب العنف، وأن يتم حصرهم في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية. ونظرا لهذا القانون الذي يشترط تواجدهم في مناطق الحكم الذاتي فإن السجناء الذين أطلق سراحهم من غزة تمكنوا من العودة إلى بيوتهم ، أما الذين من الضفة الغربية فقد حصروا في أريحا. وقد اشتكى كثير من هؤلاء السجناء بأنهم لم يخبروا بإجراء الحصر في منطقة ما عندما عرضت عليهم الوثيقة للتوقيع عليها. وفي حين أن بعض هؤلاء السجناء تمكنوا من العودة إلى بيوتهم فإن الكثير منهم لا يزالون محصورين في أريحا، وبعضهم اعتقلوا مرة ثانية. ومع أن البقاء في أريحا أفضل من الإعتقال، إلا أنه يؤدي إلى الإنفصال عن العائلة وتقييد الحركة (لأن بطاقات هوياتهم لا زالت مصادرة) وإلى عدم الحصول على الحاجات الأساسية كالعناية الطبية والعمل. وهناك نقطة أخرى ذات صلة بالموضوع لم يتطرق التقرير إليها ألا وهي إستمرار الإعتقالات الجماعية، فقد ذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنه تم إعتقال ٥١٤٠ فلسطينيا في الفترة ما بين كانون الثاني (يناير) وآب (أغسطس)، وقد ذكرت مصادر الأمن الإسرائيلي (الشين بيت) نفسها أنه تم عقب الإنفجار الذي حدث في تشرين أول (أكتوبر)، إعتقال ١٥٠٠ فلسطيني في أقل من ثلاثة شهور. وكما أشارت مؤسسة مانديلا، أخذة بعين الإعتبار عدد السجناء من العام الماضي، ونسبة الذين أطلق سراحهم والذين تم إعتقالهم، فإن تعداد السجناء في نهاية سنة ١٩٩٤ يجب أن يكون بنسبة أعلى بالإضافة إلى السجناء الجدد، الأمر الذي لم يفلح التقرير في الإشارة إليه.

في الوقت الذي يشير فيه التقرير إلى أن إسرائيل إستمرت في إغلاق المدارس، وإن كان بنسبة أقل من السنوات السابقة، إلا أنه لم يبين أن بعض هذه الإغلاقات قد حدثت بعد نقل قطاع التعليم إلى السلطة الفلسطينية. ولما كانت إسرائيل لا تزال تحتفظ بالسيطرة على الأمور الأمنية، فإن إحداث رشق الحجارة من قبل طلاب فلسطينيين قد اتخذت كذريعة لإغلاق المدارس بحجة الأمن. ورغم قلة أعمال كهذه إلا أن السياسة الإسرائيلية المتعلقة بمثل هذه الخروقات لا تزال قائمة.

لم يشر التقرير أيضا إلى مسؤولية إسرائيل عن الممارسات السيئة للسلطة الفلسطينية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، خاصة الإعتقالات الجماعية التي قامت بها السلطة في قطاع غزة على أساس الإنتماء السياسي، ففي حين أن الضغط السياسي الحاد الذي تمارسه إسرائيل على السلطة الفلسطينية لوقف الإرهاب الذي تقوم به تنظيمات معارضة للعملية السلمية، لا يحل هذه السلطة من مثل هذه الممارسات السيئة، فإن حذف أي ذكر لدور إسرائيل يعني تجاهل الممارسات

Digitized by Birzeit University Library

الإسرائيلية السيئة تجاه حقوق الإنسان، ويجعل السلطة الفلسطينية شريكا مساويا في هذا المجال.

ومهما يكن، فإن تقرير وزارة الخارجية الأمريكية يخدم غرضا غير تصنيف الممارسات السيئة التي ترتكب في بلدان أخرى، خاصة غرض الكشف عن موقف الحكومة تجاه حماية وانتهاك حقوق الإنسان. ليست إسرائيل والسلطة الفلسطينية هما الوحيدتان اللتان لديهما بون شاسع بين السياسة والممارسة في مجال حقوق الإنسان. إن المعلومات المفقودة في التقرير تؤكد لنا بأن هناك إختلاف بين سياسة الولايات المتحدة وممارساتها في المنطقة. ورغم أن التقرير يشترط أن الولايات المتحدة تعتبر السلطة الإسرائيلية في المناطق المحتلة تخضع لميثاق جنيف الرابع الصادر سنة ١٩٤٩، مع أن إسرائيل ترفض ذلك، فإنه لا يوجد إعتبار حقيقي لبنود الميثاق في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن وضع حقوق الإنسان. وكما هو الحال في قضية التعذيب، فإن الخارجية الأمريكية لا ترغب في وصف أعمال العقاب الجماعي بأنها ممارسات سيئة ضد حقوق الإنسان. ورغم أن ميثاق جنيف يحرم بالتحديد العقاب الجماعي فإن هذا المصطلح (العقاب الجماعي) لم يستخدم إلا مرة واحدة في هذا التقرير المكون من ٢٧ صفحة وفي السياق التالي "أن كثيرا من منظمات حقوق الإنسان تؤكد على أن إغلاق أو تدمير البيوت هو نوع من العقاب الجماعي لأن مثل هذه الأعمال تصيب العائلات والأطفال". وهكذا فإن وزارة الخارجية، على ما يبدو، غير مقتنعة تماما بميزات مثل هذه الحجة حتى تعبر عنها بشكل جلي، ولا يبدو أن مثل هذه الأعمال كإغلاق المدارس، ومنع التجول، والإعتقالات الجماعية على أساس الإنتماء السياسي، أو الإغلاق، تستحق وصف العقاب الجماعي في تقرير الخارجية الأمريكية.

يعجب المرء مما يعنيه الأمر لدى الولايات المتحدة عندما تذكر موقفا يتعلق بتطبيق ميثاق جنيف على الوضع في المناطق المحتلة إذا كانت إسرائيل غير مسؤولة حقا عن إنتهاكاتها لحقوق الإنسان. إن عدم إدانة الولايات المتحدة لمثل هذه الممارسات يشكل في الحقيقة قبولا لموقف إسرائيل القاضي بأن بنود ميثاق جنيف لا تطبق، ومن هنا فإن الحذف في التقرير يصبح مهما، إذا أخذنا بعين الإعتبار الهدف من التقرير وهو كونه مصدرا لتشكيل السياسة وانتهاج الدبلوماسية لدى الولايات المتحدة. لم تكن المساعدة التي تتلقاها إسرائيل من الولايات المتحدة مشروطة بالمحافظة على حقوق الإنسان، ولا يوجد أي مؤشر على كونها كذلك الآن أو في المستقبل. وعلى أية حال فإن التأييد اللفظي لمبادىء الميثاق يجعل أي علاقة بين سياسة الولايات المتحدة والبنود المتعلقة بحقوق الإنسان علاقة فارغة تؤدي، مع ضعف اللغة العام في التقرير، إلى جعله تقريرا عقيما.

كاثي بردجمان

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الانسان: إسرائيل والمناطق المحتلة

سنحاول من خلال نظرة سريعة إلى التقرير السنوي الذي يصدر عن وزارة الخارجية الأمريكية، أن نلقي الضوء على الجزء الذي يختص بحقوق الإنسان في "إسرائيل والمناطق المحتلة" لعام ١٩٩٤ .

يبدأ التقرير بإعطاء صورة موجزة عن تركيبة النظام في إسرائيل واصفا أياها دولة ديمقراطية برلمانية متعددة الأحزاب حرة الإنتخابات، موضحا كيفية تشكيل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعلاقتها مع بعضها البعض ومهام كل منها، ويوضح أن إسرائيل ومنذ تأسيسها في حالة حرب مع معظم جيرانها العرب ومع الشعب الفلسطيني معرجا على ذكر الحروب التي خاضتها مع أعدائها ونتائج هذه الحروب، مبينا أن إسرائيل تعتمد على جيشها وأجهزة أمنها في الدرجة الأولى. ويشيد التقرير بمستوى الحياة المرتفع نسبيا في إسرائيل التي تعتمد على إقتصاد السوق، فقد حقق إقتصادها تقدما بنسبة ٥٪ سنويا في السنوات الأخيرة المنصرمة. ولدى الحديث عن التطورات السياسية يشير التقرير إلى إتفاقية السلام بين مصر واسرائيل سنة ١٩٧٩ ثم إتفاق إعلان المبادىء بين إسرائيل ومنظمة التحرير سنة ١٩٩٣ ثم إتفاقية السلام مع الأردن سنة ١٩٩٤ .

عند الحديث عن حقوق الإنسان وأعمال القتل السياسية يتطرق التقرير إلى سقوط ضحايا من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بفعل أحداث التفجير الأخيرة واعتداءات المستوطنين دون تمييز بين ظالم ومظلوم. ويعترف عند حديثه عن أعمال التعذيب والإهانة والممارسات اللإنسانية، بأن المعتقلين الفلسطينيين يتعرضون إلى سوء المعاملة، ولا يحظى السجناء الأمنيون بالإمتيازات التي يحظى بها الجنائيون، كما ويقر بأن بعض مراكز الإعتقال لم يتوفر فيها الحد الأدنى من الشروط المقبولة دوليا مشيرا إلى تردي الوضع الصحي والإلتماس الذي قدم لإغلاق سجن كتسعوت في النقب. لا ينكر التقرير أيضا أن الحكومة الإسرائيلية لا تزال تحتجز أكثر من نصف المعتقلين الفلسطينيين في معتقلات داخل إسرائيل مخالفة بذلك المادة ٧٦ من ميثاق جنيف الرابع، ويذكر أيضا أن إسرائيل لا تزال تحتجز أحد عشر لبنانيا بينما هناك مصادر موثوقة (مؤسسة مانديلا مثلا) تؤكد أن العدد أكثر من ذلك. لا يمكن للصحافة العربية وحرية التعبير عن الرأي أن تحظى بمثل ذاك التساهل وتلك المرونة التي تحظى بها الصحافة والمنشورات الإسرائيلية من الرقابة الحكومية، يشهد على ذلك ما ينوه إليه التقرير من قيام وزارة الداخلية الإسرائيلية بإغلاق صحيفة البيان الأسبوعية الصادرة شرقي القدس بتهمة علاقتها مع حماس "الإرهابية" على حد تعبير التقرير، وكذلك منع السلطات توزيع مجلة العودة لعدة أشهر.

لا تحتاج الصحافة في داخل إسرائيل إلى تصريح للصدور ولكن توزيع المنشورات العربية يحتاج إلى مثل ذلك في الأراضي المحتلة. ولدى التطرق إلى الحرية الدينية يبين التقرير أن غير اليهود (من مسلمين ومسيحيين ودروز) والذين يشكلون ١٩٪ من المواطنين الإسرائيليين لا

Digitized by Birzeit University Library

يتمتعون بالبت في شؤونهم الخاصة كالإرث مثلا وفق مبادئهم الدينية، على العكس من السلطان الأورثوذكسية اليهودية التي لها السيطرة على شؤون الزواج والطلاق والدفن لليهود الأورثوذكس أوغيرهم.

وغني عن البيان أن السلطات الإسرائيلية تتحكم في زيارة الأماكن الدينية غير اليهودية، بينما لا ينطبق ذلك على اليهود ومقدساتهم، كما وتتحكم في نوعية المسلمين المسموح لهم بأداء فريضة الحج، في الوقت الذي يحظى فيه اليهود بحرية التنقل داخل وخارج البلاد، ويرحب بالمهاجرين اليهود إلى إسرائيل، تفرض القيود على تنقل غير اليهود، ولا داعي للدهشة إذا ما وجدنا عددا كبيرا من الشكاوي التي رفعها إلى المؤسسات والمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان مواطنون عرب وفلسطينيون داخل الأرض المحتلة، حظرت السلطات تنقلهم أو سفرهم إلى خارج البلاد.

يذكر التقرير أن الحكومة الإسرائيلية تستجيب لمنظمات حقوق الإنسان الدولية الحكومية وغير الحكومية مثل منظمة العفو الدولية أمنستي، ومنظمة العمل الدولية ولجنة الحقوقيين المدافعة عن حقوق الإنسان، ولكن الحقائق والوقائع لا تؤكد ذلك إذ طالما طالبت بعض أو كل هذه المنظمات بوقف ممارسات إسرائيلية تنتهك حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ولكن إسرائيل لم تستجب لذلك. طالما طولبت إسرائيل بوقف مصادرة الأراضي وهدم البيوت ووقف الإعتقالات العشوائية، وأعمال العقاب الجماعي، أو إطلاق سراح معتقلين ذوي حالة صحية سيئة للغاية ولكنها لم تستجب لحجج غير مقنعة.

يسجل التقرير إهتماما خلال سنة ١٩٩٤ بمسألة العنف ضد المرأة الإسرائيلية حيث يبين أن احدى المنظمات المعنية بشؤون المرأة أشارت في إستطلاع لها أن حوالي ٢٠٠,٠٠٠ إمرأة يعانين سنويا من العنف العائلي وأن نسبة ٧٪ منهن يتعرضن للضرب بشكل منتظم، وأشارت منظمة أخرى تدافع عن حقوق المرأة أن ١٣ إمرأة قد قتلن من قبل أزواجهن خلال سنة ١٩٩٤ . ويذكر التقرير أن الكنيست الإسرائيلي عقدت جلسة خاصة في ٣١ أغسطس لبحث مسألة العنف ضد المرأة.

يعترف التقرير أيضا في معرض حديثه عن وضع الأقليات بأن العرب الإسرائيليين والذين يشكلون نسبة ١٨٪ من المجموع السكاني، لا يحظون بما يحظى به اليهود من خدمات في مجال التعليم والسكن والوظائف والخدمات الإجتماعية.ورغم محاولة الحكومة الإسرائيلية سد الفجوة بين العرب واليهود إلا أنها تعترف أنها لا زالت واسعة في مجال الصحة والتعليم، والوظائف والتطوير. يحظر كذلك على العرب داخل إسرائيل العمل في شركات ذات علاقة، في مجال عملها، بالدفاع أو الأمن. ولا زالت مشكلة الوضع القانوني للقرى العربية، غير المعترف بها من قبل الدولة، غير محلولة حتى هذا العام ١٩٩٤ كما هو الحال بالنسبة لقرية رامية العربية مثلا.

Digitized by Birzeit University Library

وقد ورد في التقرير أيضا، فيما يتعلق بالأقليات من الناحية الدينية، أن المؤسسات الدينية غير اليهودية لا تتلقى نفس الدعم الذي تتلقاه اليهودية منها، ناهيك عن حرية التنقل إلى تلك الأماكن والتي يحظى بها اليهود أكثر بكثير من غير اليهود. أما في مجال النقابات العمالية وحقوق العمال فلا يسمح لإتحادات نقابات العمال الفلسطينية في المناطق المحتلة بممارسة أي نشاط داخل إسرائيل، في حين أن الحكومة الإسرائيلية تسمح لأرباب أعمالها باستئجار عمال فلسطينيين من المناطق المحتلة للقيام بأعمال لايقوم بها الإسرائيليون، ولكن التقرير هنا لا يوضح نوعية هذه الأعمال. إنها الأعمال التي لا يرضون لأنفسهم القيام بها كأعمال البلديات والنظافة والعناية بالحدائق وما شابه ذلك. ويذكر التقرير أيضا أن العمال الفلسطينيين يعتمدون على العمل اليومي. ورغم أن وزارة العمل تقتطع ١٪ من أجور العمال للضمان الإجتماعي إلا أن العمال الفلسطينيين لا يحظون بالتأمين ضد البطالة أو الدخل المنخفض أوغير ذلك، في حين أن المستوطنين في المناطق المحتلة يحظون بكل ما يحظى به الإسرائيليون داخل إسرائيل. ولطالما وجهت منظمة العمل الدولية إنتقادا لمثل هذا التمييز في المساواة ولكن دون جدوى.

رغم بعض جوانب التمييز في المعاملة بين اليهود وغير اليهود، وبعض الإنتهاكات لحقوق الإنسان في داخل المناطق المحتلة وفي إسرائيل نوعا ما، والتي لا تتساوق مع كون إسرائيل دولة ديمقراطية منذ تأسيسها كما ذكر التقرير، فإن الوقائع التي تشاهد يوميا على أرض الواقع وعلى شاشات التلفاز من قبل منظمات حقوق الإنسان بل والعالم أجمع لتؤكد على أن هذه الإنتهاكات الصارخة لم تكن بذلك الحجم البسيط وتلك النغمة المخففة والمقتضبة التي جاء بها تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، علما بأنا قمنا بذكر النقاط التي ينتقد فيها السياسة الإسرائيلية فقط، ولم نتطرق إلى ما ذكره من قوانين وتشريعات إسرائيلية تضمن حقوق الإنسان في مجالات الحياة كلها، ولكنها على أرض الواقع لا تحابي إلا الإسرائيليين فقط، فرغم إتفاق إعلان المبادىء بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وبدء مفاوضات السلام مع الدول العربية المجاورة، إستمرت السياسة الإسرائيلية في ممارساتها المعهودة حيث توسيع وتكثيف الإستيطان على حساب الأراضي والقرى والمدن الفلسطينية. وقد أفادت تقارير منظمات حقوق الإنسان أن الجيش الإسرائيلي قتل بعد مجزرة الخليل التي قام بها أحد المستوطنين ٢١ شخصا خلال ستة أيام، وأصبح أكثر من ثلاثة أرباع السكان الفلسطينيين في الخليل تحت الإقامة الجبرية، وأغلقت الضفة الغربية وغزة والقدس لمدة تزيد عن شهر. ولا تزال الممارسات المنتهكة لحقوق الإنسان سارية المفعول، ولم تكن التطورات الإيجابية لعملية السلام بذلك الحجم والتأثير المرجو إذا ما قيست بسلبيات تلك الممارسات المعهودة.

محمد فياض صلاحات

مركز البحوث والدرايسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

منظمة مراقبة حقوق الانسان/ قسم الشرق الاوسط

قطاع غزة واريحا:

حقوق الانسان تحت الادارة الجزئية للحكم الذاتي الفلسطيني

شباط ١٩٩٥

منظمة مراقبة حقوق الانسان هي منظمة غير حكومية تأسست عام ١٩٧٨ للارتقاء بعمليات مراقبة تطبيق حقوق الانسان المتفق عليها دوليا في افريقيا والأمريكتين وآسيا والشرق الاوسط والدول التي شملتها معاهدات هلسنكي. يتم دعم المنظمة من قبل متبرعين ومؤسسات خاصة وافراد من مختلف انحاء العالم، والمدير الاداري لها هو كينيث روث. وقد تم تأسيس فرع للمنظمة في الشرق الاوسط عام ١٩٨٩ لمراقبة تطبيق حقوق الانسان المعترف بها عالميا في الشرق الاوسط ودول شمال افريقيا، والمدير الاداري لهذا الفرع هو كريستوفر جورج.

قامت منظمة مراقبة حقوق الانسان فرع الشرق الاوسط بنشر تقرير لها في شهر شباط ١٩٩٥ بعنوان "قطاع غزة واريحا-حقوق الانسان تحت الادارة الجزئية للحكم الذاتي الفلسطيني" وتكون التقرير الذي نشر باللغة الانجليزية من مقدمة وخلاصة وتوصيات، وقد تعرضت المنظمة فيه الى انتهاكات حقوق الانسان من قبل السلطة الفلسطينية واسرائيل داخل مناطق الحكم الذاتي. ومن خلال الترجمة العربية للمقدمة والخلاصة والتوصيات في التقرير، جاء في المقدمة أن الاول من الحكم الذاتي الجزئي الفلسطيني لقطاع غزة واريحا، ويوثق التقرير انتهاكات حقوق الانسان المرتكبة فيها. ويوضح الحاجة الى حماية حقوق الانسان داخل هذه المناطق.

اعتبر التقرير في الخلاصة ان الاوضاع المتردية لحقوق الانسان داخل مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني هي من الاسباب الرئيسية التي ستحدد على المدى البعيد نجاح أي مبادرة سلام في المنطقة. وان الانتهاكات قد أدت الى فتور حماس الرأي العام الفلسطيني وقلصت احتمالات تحقيق السلام.

وأوضح التقرير أن السلطة الفلسطينية لم تستطع أن ترسي عملها على قاعدة سلطة القانون، وعلى الرغم من جميع الخطوات الايجابية التي اتخذت لحماية حقوق الانسان، فإن السلطة الفلسطينية قد تصرفت مرارا باسلوب قمعي وتعسفي، ويجب أن تتوفر الارادة لدى قوات الأمن لتجنب استخدام القوة القاتلة في التعامل، كما وأنه يجب عدم التقليل من خطورة استمرار اسرائيل في ممارسة سيطرتها على مسار حياة الفلسطينيين داخل مناطق الحكم الذاتي.

Digitized by Birzeit University Library

كما وأشار التقرير الى أن السلطة الفلسطينية تواجه تحديات كبيرة، وهي تعمل من أجل بسط سلطة القانون على المواطنين، لكن هذا لا يعطي المبررات لاستمرار حالات انتهاك حقوق الانسان وتبرير الفشل في إتخاذ إجراءات معينة لحماية تلك الحقوق. كما أن السلطة الفلسطينية مطالبة الان باتخاذ عدة خطوات لتؤكد قدرتها في مجال حماية حقوق الانسان الاساسية، ويجب عليها ان تعلن بوضوح التفاصيل الكاملة للقوانين التي تقوم بتطبيقها على مناطق الحكم الذاتي، ويجب الغاء أية قوانين تنتهك المبادئ الاساسية لحقوق الانسان، وعلى السلطة الفلسطينية أن تلتزم علنا باحترام القوانين التي تهدف الى حماية الحريات المدنية.

وجاء فيه إن السلطة الفلسطينية تتعرض لضغوط هائلة من قبل اسرائيل والولايات المتحدة وغيرها للعمل على وقف الاعتداءات على الاسرائيليين، والتي يقوم بتنفيذها افراد فلسطينيون يقيمون في المناطق التي تخضع لسيطرتها، وحتى تفي السلطة الفلسطينية بالتزاماتها عليها ان تفي بها بصورة تتسق مع الحقوق الاساسية للانسان، بدلا من اللجوء الى عمليات الاعتقال العشوائية للمشتبه بهم من مؤيدي المعارضه.

وقال التقرير ان السلطة الفلسطينية ليست الآن حكومة لدولة، لذلك، فانها لا تستطيع رسميا الانضمام الى إتفاقيات حقوق الانسان، ومع ذلك فانها ملزمة في تعاملها مع مواطنيها بالتقيد بالاعراف الانسانية والعادات المرعيه لحقوق الانسان، بالاضافة الى أن من المنطقي أن نتوقع التزام السلطة الفلسطينية بالتعهدات الواضحة التي قطعها كبار مسؤوليها بالحفاظ على المعايير الدولية لحماية حقوق الانسان، وتضمين حقوق الانسان في النظام القانوني الفلسطيني. ولا يمكن إغفال أهمية الانتخابات بالنسبة للفلسطينيين، وان التأجيل المستمر للانتخابات، أو محاولة اجرائها بالطرق التي لا تجد قبولا واسعا لدى الفلسطينيين، يشكل خطرا على احتمالات قيام حكم ديمقراطي داخل المناطق المحتلة يفضي الى احلال سلام دائم.

انتهاكات حقوق الانسان من قبل السلطة الفلسطينية

جاء في التقرير أن تجاوزات السلطة الفلسطينية ليست ظاهرة منتظمة، لكن هناك اتجاهات تبعث على القلق الى جانب بعض التطورات المشجعة كبرنامج زيارة المعتقلين التي تنظمه اللجنة الدولية للصليب الاحمر (ICRC)، اضافة الى أن الحياة السياسية في مناطق الحكم الذاتي تتسم بالحوار المفتوح وانتقاد السلطة الفلسطينية. وباستثناء حادثة واحدة، فإن قوات الأمن الفلسطينية قد واجهت العديد من المظاهرات الضخمة من قبل المعارضة دون اللجوء الى استعمال العنف.

وقال التقرير أنه بالرغم من الضغوط والمصاعب التي تواجهها السلطة الفلسطينية، فإنها تملك بدون شك القوة الكافية لحماية أو إنتهاك حقوق المواطنين داخل نطاق المناطق التي تخضع لادارتها، وقد أدت تجاوزات السلطة الفلسطينية ضد حقوق الانسان الاساسية الى تشويه صورة السلطة الفلسطينية والمساس بشرعيتها في نظر الكثير من الفلسطينيين.

Digitized by Birzeit University Library

وأوضح التقرير أن الكثير من القضايا التي تثير القلق في ممارسات السلطة الفلسطينية تشمل:

* الفشل في ضبط الأداء لفرض سلطة القانون:

واكد ان السلطة الفلسطينية تحتاج الى ان توضح بجلاء الاطار القانوني الذي تتخذ ضمنه الاجراءات التي يتم اتخاذ القرارات فيها دون رجوع الى أي مسوغ قانوني، وأن مناطق الحكم الذاتي ليست موجودة في فراغ قانوني، وهي تملك أطراً قانونية متطورة تعود خلفيتها الى ما قبل الاحتلال الاسرائيلي. ويقع على عاتق الادارة الفلسطينية القيام بحملة توعية للمواطنين الفلسطينيين لاطلاعهم على القوانين والاحكام التي تطبق عليهم لكي يكونوا على علم بحقوقهم القانونية والواجبات المطلوبة منهم والآليات المطلوبة لتعويض الاضرار.

* الاعتقالات التعسفية:

أشار التقرير الى أنه تم إعتقال المئات من سكان قطاع غزة أثناء حملات تمشيطية قامت بها قوات الأمن الفلسطينية بسبب الاشتباه في الانتماءات السياسية لمعظم هؤلاء، وعلى أمل أن يدلوا بمعلومات عن الآخرين، وهذا من شأنه أن يهدد سيادة وسلطة القانون.

* الضرب واساءة معاملة المعتقلين اثناء التحقيق معهم:

أوضح التقرير أن هناك عدة تقارير تشير الى تعرض بعض المعتقلين للتعذيب خاصة اؤلئك المشتبه بتعاونهم مع السلطات الاسرائيلية، وأن القانون الدولي يمنع تعريض المعتقلين للتعذيب أو المعاملة القاسية وغير الانسانية أو المهينة تحت أي ظرف من الظروف.

* انتهاك حرية الصحافة:

بين التقرير انه تم ارتكاب العديد من الانتهاكات لتعهدات قطعها عدد من المسؤولين الفلسطينيين باحترام حرية الصحافة. ومن تلك الانتهاكات منع توزيع الصحف من القدس الى غزة لمدة اسبوع، وذلك لأنها قامت بتغطية تفاصيل التوتر القائم بين السلطة الفلسطينية وحماس. كما واشار التقرير الى ان السلطات الفلسطينية قد مارست ضغوطا على صحفي فلسطيني من كبار الصحفيين لكي يقوم بعرض تصريحات المعارضة على المسؤولين قبل نشر محتوياتها، وعدم نشر بعض الوقائع والاحداث، بالاضافة الى قيامها بخطوات لتقييد حرية التعبير، والتجمع. ورغم ذلك، فان الصحف المستقلة والحزبية المعارضة مرت دون تدخل يذكر من قبل الشرطة.

Digitized by Birzeit University Library

إنتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان داخل مناطق الحكم الذاتي

أوضح التقرير بان تلك الانتهاكات تشمل:

* فرض قيود تعسفية على حرية التنقل:

حيث أن اسرائيل تتحكم في حركة التنقل من والى قطاع غزة وتفرض قيودا على حرية التنقل، وهذه القيود تشكل انتهاكا لحق الفلسطينيين في ذلك. وتطبق تلك القيود بطريقة عشوائية تصل الى درجة العقوبة الجماعية التي تطال مجموع الشعب الفلسطيني بسبب اعمال فردية. واشار التقرير الى ان هذا يتنافى مع الالتزامات التي تفرضها القوانين الدولية لحقوق الانسان فيما يتعلق بضمان ضرورات المعيشة لشعب يقع تحت احتلالها المستمر. وأضاف التقرير ان وضع القيود على حرية التنقل بين منطقتين منفصلتين عن بعضهما جغرافيا يُعتبر، ايضا، انتهاكا لالتزامات اسرائيل بالمواثيق الانسانية، حيث لا يسمح لسكان غزة بالقيام بزيارة أهاليهم في الضفة الغربية ومشاركتهم في مناسباتهم والوصول الى المؤسسات الموجودة في الضفة الغربية بما في ذلك القدس.

وقال التقرير بأن اسرائيل ملزمة بأن توازن بين السلطات والصلاحيات الخاصة وحق حرية التنقل المعترف به دوليا، اضافة الى الحقوق والمطالب المشروعة للسكان، والتي لا يمكن تحقيقها إلا بالسماح بحرية تنقلهم من والى قطاع غزة.

* الاحتجاز المستمر واعتقال الافراد داخل مناطق الحكم الذاتي لاسباب سياسية:

اشار التقرير الى ان اسرائيل ما زالت تحتجز في سجونها اكثر من الف فلسطيني من سكان مناطق الحكم الذاتي من بين اكثر من ٥٠٠٠ فلسطيني ما زالوا في السجون الاسرائيلية. وانها تواصل خرق المادة ٧٦ من اتفاقية جنيف الرابعة، وذلك باحتجازها للمعتقلين من الاراضي المحتلة داخل السجون الاسرائيلية. وهذا الخرق للقانون الدولي، اضافة الى القيود الاسرائيلية المفروضة على الفلسطينيين للحيلولة دون دخول الاراضي الاسرائيلية يحد من فرص زيارة المعتقلين من قبل ذويهم ومحاميهم.

* الاشتباه في عمليات الاغتيال السياسي:

واشار التقرير الى انه في الثاني من نوفمبر ١٩٩٤ قتل هاني عابد أحد القيادين النشيطين في منظمة الجهاد الاسلامي بواسطة عبوة ناسفة زرعت داخل سيارته. ولم يدع أو ينف المسؤولون الاسرائيليون مسؤولية الاغتيال، لكن الصحافة الاسرائيلية نقلت عن مصادر أمنية اسرائيلية قولها أن عابد كان يخطط لشن هجمات على الاسرائيليين عندما لقي حتفه. وطالب التقرير اسرائيل، اذا كانت مسؤولة عن عملية إغتيال هاني عابد، بأن تعترف بذلك، وأن تتقدم بما يثبت أن صفة المحارب تنطبق على هاني حتى جعلته هدفا عسكريا.

Digitized by Birzeit University Library

المسؤوليات المشتركة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية

بين التقرير أن اتفاق اعلان المبادئ حدد عددا من المجالات التي تتقاسم فيها اسرائيل والسلطة الفلسطينية المسؤولية عن حقوق الفلسطينيين، وأن معالجة طلبات السفر والانتقال توضح الى أي حد تستطيع الاجراءات الجديدة ان تقلل من تحمل المسؤوليات. وانه عندما لا يكون هناك رد على طلبات السفر او حدث تأخير كبير في الرد، تقوم الجهتان (الاسرائيلية والفلسطينية) بالقاء اللوم وتبعات التأخير على بعضهما البعض، بينما يظل طالب السفر معلقا بدون جهة يرجع اليها لحل الاشكال.

توصيات

حثت منظمة مراقبة حقوق الانسان في تقريرها السلطات الفلسطينية على:

* ان تعلن بوضوح، من خلال بيان، كل القوانين والنظم المعمول بها في مناطق الحكم الذاتي.
* ان تتماشى اجراءات الاعتقال والحجز مع متطلبات المواثيق الدولية لحقوق الانسان.
* ضمان التزام كل قوات الشرطة بالقوانين عند استعمال القوة بما يتماشى والاعراف الدولية.
* نشر المعلومات الخاصة بعملية التحقيقات الرسمية في التجاوزات المنسوبة الى افراد تابعين للسلطة الفلسطينية.
* السماح لممثلي المنظمات المحلية المستقلة والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان بالقيام بزيارات منتظمة لكل المعتقلات.
* النظر في حقوق الانسان الاساسية للمحتجزين المشتبه بتعاونهم مع اسرائيل والذين احتجز بعضهم دون توجيه تهم اليهم أو تقديمهم للمحاكمة.
* الاعلان بأن المحاكم العسكرية الفلسطينية لن تكون مسؤولة عن محاكمة المدنيين.

وتحث منظمة مراقبة حقوق الانسان السلطات الاسرائيلية على:

* السماح للفلسطينيين بالعمل داخل اسرائيل، أو توفير المساعدات لآلاف العمال وأسرهم والذين فقدوا وظائفهم نتيجة اغلاق السلطات الاسرائيلية للحدود.
* ان تلتزم كافة قوى الأمن التي تكون على اتصال بالفلسطينيين بالقوانين المتعلقة باستعمال القوة بحيث تتماشى مع الاعراف المتبعة دوليا عند الضرورة والتي تسمح فقط باستعمال العبارات النارية في حالة تعرض ارواح الناس للخطر، وعندما لا يكون هناك حل غير ذلك.
* اطلاق سراح كل الفلسطينيين الذين اعتقلوا بسبب ممارستهم لحرية التعبير او التنظيم ما لم يكونوا متهمين بوضوح بارتكاب جرائم اخرى. وفي حالة توجيه التهم اليهم، فإن من حقهم الحصول على محاكمات عادلة وأن تصان حقوقهم خلالها.
* نقل كل من تبقى من المعتقلين الفلسطينيين من معتقلاتهم داخل اسرائيل إلى الاراضي

Digitized by Birzeit University Library

المحتلة.

وحث التقرير كلا من السلطات الاسرائيلية والفلسطينية على:

* الاتفاق على كيفية اجراء الانتخابات الفلسطينية بطريقة تضمن نزاهتها وحريتها وان يشارك فيها الجميع.
* ضمان البت، بسرعة وشفافية، في اجراءات أي طلب او اذن يشترك فيه الجانبان الاسرائيلي والفلسطيني.

وقدمت منظمة مراقبة حقوق الانسان توصيات إلى الجماعات المسلحة من كل الاتجاهات بالامتناع والتوقف عن كل اعمال العنف التي تنتهك قيم القانون الدولي، خاصة تلك الاعمال التي تستهدف المدنيين والتوقف عن كل او تلك التي تشمل إصابة أو قتل انسان اثناء الاحتجاز، وأن الاعتداءات لا يمكن تبريرها بانها رد على الانتهاكات التي يرتكبها طرف آخر ولأي ظرف كان.

وقدم التقرير ايضا توصيات الى المجتمع الدولي، ورأى ان احتمالات اقامة سلام دائم في المنطقة تهدده الاوضاع المضطربة لحقوق الانسان داخل مناطق الحكم الذاتي الى جانب الاسباب الاخرى. وان الاطراف الاخرى يمكنها ان تلعب دورا بناء عن طريق استعمال برامج مساعداتها واتصالاتها بالسلطات الاسرائيلية والفلسطينية من أجل تحسين اوضاع حقوق الانسان، ويتضمن ذلك استخدام النفوذ من خلال ارتباطاتها في المنطقة لتوجيه الانتقادات العلنية للانتهاكات التي ترتكبها السلطات المسؤولة. وان الانتهاكات ضد القانون الدولي ليست مرفوضة فقط من ناحية المبدأ، بل وانها لتهدد بتقويض الثقة المطلوبة لاقامة سلام دائم. كما واكد التقرير أن على الاطراف الاخرى أن تركز علنا، ومن خلال اتصالاتها بالسلطات الاسرائيلية، على ان الالتزامات الانسانية الملقاة على عاتق اسرائيل تجاه سكان المناطق لم تنته بمجرد نقل سلطات محدودة إلى السلطة الفلسطينية، في حين تواصل اسرائيل احكام قبضتها على مسار حياة السكان في مناطق الحكم الذاتي وبقية الاراضي المحتلة.

واضاف التقرير، ان على الاطراف الاخرى ان تحث اسرائيل على ايقاف الاعتقالات التعسفية والقيود الصارمة المفروضة على حرية السفر. كما وأن عليها ان توضح لاسرائيل مدى قسوة الاوضاع الاقتصادية التي خلقتها القيود المفروضة على فرص العمل داخل اسرائيل، والالتزامات الملقاة على عاتقها كدولة تحتل هذه الاراضي منذ وقت طويل، والعمل على إزالة هذه المصاعب.

وجاء في التقرير أن على الاسرة الدولية ان تؤيد بقوة منظمات حقوق الانسان الفلسطينية التي تسعى الى مراقبة ومحاربة انتهاكات السلطات الاسرائيلية والسلطة الفلسطينية لحقوق الانسان، وأن تعبر عن قلقها ورفضها العلني لأية تجاوزات تحصل.

وترى المنظمة انه اذا تكامل العون الخارجي مع التزام حقيقي من قبل السلطة الفسلطينية، فإن ذلك من شأنه أن يساعد على ترسيخ سلطة القانون واحترام حقوق الانسان في تلك المجالات. وان تقديم المعونات لدعم هذين المجالين قد يساعد السلطة الفلسطينية في ان تنقل الى الفلسطينيين

Digitized by Birzeit University Library

رسالة توضح التزامها بدعم وترسيخ سلطة القانون ومنع الانتهاكات. ويجب ان تشمل برامج المعونات الاجنبية الآليات اللازمة لمراقبة مدى تحسن اداء السلطة ازاء تحقيق اهداف محددة في مجال حماية حقوق الانسان.

وفي الختام، جاء في التقرير أن على الاسرة الدولية أن تمارس ضغوطها على الجماعات المعارضة لمسيرة السلام الحالية لكي تحترم المعايير الانسانية. وتشمل الضغوط استغلال كل قنوات الاتصال الموجودة مع هذه الجماعات لمطالبتها بأن تتوقف وتمتنع، وبدون شروط، عن كل أعمال العنف الموجهه ضد المدنيين أو ضد اولئك الذين تم اعتقالهم.

عائشه احمد

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

ملخص لتقرير بيتسيلم حول حقوق الإنسان في الضفة الغربية، وقطاع غزة لعام ١٩٩٤

صدر مؤخرا عن مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بيتسيلم" التقرير السنوي (١٩٩٤) حول وضع حقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة، وجاء التقرير في فصلين مستقلين: تناول الأول الوضع داخل السجون الإسرائيلية، وما يتعرض له المعتقلون الفلسطينيون من تعذيب وتنكيل، وإهانة وشتم، وتعذيب جسدي ونفسي، واستخدام للعنف أثناء التحقيق.

أما الثاني فقد تحدث عن المضايقات البيروقراطية، والتمييز الذي يعاني منه الفلسطينيون في تعامل الأجهزة الإسرائيلية المختلفة معهم. وتطال هذه المضايقات، الحركة والتنقل، زيارة الأقارب وتصاريح جمع الشمل، مصادرة الوثائق بصورة غير شرعية، التمييز في تقديم الخدمات المدنية وإتمام المعاملات،وأخيرا أعمال المداهمة والعنف في تنفيذها.

أولا: التعذيب داخل السجون

يقول التقرير أن المخابرات الإسرائيلية تستخدم أساليب عديدة للتعذيب والتنكيل بالمعتقلين الفلسطينيين، طورت لإنتزاع إعترافات وشهادات من المعتقلين، ويذكر أن هذه الأساليب محرمة بموجب القوانين الدولية. يشمل التعذيب داخل السجون ما يلي:

Digitized by Birzeit University Library

١- الإهانة أثناء التحقيق:

يتعرض الفلسطينيون لألوان شتى من التعذيب، والتوصيات الواردة في تقرير لجنة لنداو تقول بأن الإهانات، تتدرج من شتم وسب ومضايقات جنسية واستخدام الأهل كورقة ضغط على الأبناء، إلى المنع من الإستحمام لفترات طويلة، حتى لو تدهورت الحالة الصحية للمعتقل.

٢- الإنتهاكات الجسدية والذهنية:

وتشمل الحرمان من النوم. تستخدم المخابرات هذا الأسلوب بشكل اعتيادي، حيث يبقى المعتقلون دون نوم لفترات طويلة، بالإضافة إلى الحرمان من الطعام والشراب. في العديد من الحالات يمنح المعتقلون دقائق قليلة لتناول طعامهم، وفي حالات أخرى، يتم إجبار المعتقلين على تناول طعامهم في غرف إنفرادية صغيرة تحتوي على حفرة تستخدم لقضاء الحاجة.

٣- العنف أثناء التحقيق:

تلجأ المخابرات الإسرائيلية إلى استخدام العنف أثناء التحقيق بعدة أشكال، فأحيانا تربط أطراف المعتقل ويجبر على البقاء في أوضاع جسدية مؤلمة لفترات طويلة. وفي بعض الأحيان، يجبر على جلوس القرفصاء على رؤوس قدمية. وهناك أيضاً العزل الإنفرادي، حيث يوضع المعتقلون داخل خلايا "غرف صغيرة" ضيقة إلى درجة أنها لا تتيح للمعتقل الإستلقاء أو الوقوف، ناهيك عما يتعرض له المعتقلون أثناء هذه الفترات من ركل وشتم وجلد.

ثانيا: التمييز والمضايقات البيروقراطية

يتعرض الفلسطينيون وبإستمرار للكثير من المضايقات البيروقراطية والتمييز في شتى معاملاتهم مع الأجهزة الإسرائيلية المختلفة، حيث هناك العديد من الإجراءات والتعقيدات التي تفرضها الأجهزة الإسرائيلية على الفلسطينيين، بالإضافة إلى التمييز بينهم وبين الإسرائيليين في إنجاز المعاملات، وتلقي الخدمات المدنية. والإدارة المدنية التي تأخذ على عاتقها تقديم هذه الخدمات، لا تقدم للفلسطينيين تسهيلات تذكر في هذا الخصوص. وتشمل هذه المضايقات:

١- القيود على الحركة والحد من التنقل:

يعاني الفلسطينيون في حركة تنقلاتهم من مضايقات وقيود كثيرة، تحد من حرية حركتهم، وتعيق أعمالهم، فبعد الطوق الأمني الذي فرض على الضفة الغربية وقطاع غزة في آذار ١٩٩٣، وما أعقبه من إجراءات تضييق الخناق أثر مجزرة الحرم الإبراهيمي في شباط ١٩٩٤، لم يعد بإمكان السكان المحليين التنقل من إلى الضفة

Digitized by Birzeit University Library

الغربية والقطاع، إلا بعد الحصول على تصاريح، قلما يتمكنون من الحصول عليها وتمس هذه القيود حركة التنقل في المجالات التالية:

- الدخول إلى إسرائيل: مع أن المستوى المعيشي لأكثر من ١٢٠,٠٠٠ عامل فلسطيني كان لغاية آذار ١٩٩٣ يعتمد كليا على سوق العمل الإسرائيلية، إلا أن إسرائيل بفرضها الطوق الأمني، أغلقت أبوابها أمامهم. وأصبح لزاما عليهم الحصول على تصريح، لا بد وأن يمر بإجراءات معقدة كثيرة.

- الخدمات الصحية: بفرض الطوق الأمني على الضفة والقطاع، لم يعد بوسع العاملين في المؤسسات الطبية في القدس الشرقية والذين يسكنون الضفة أو القطاع أو حتى المرضى، الدخول إلى القدس مما يعيق قدرة هذه المؤسسات على القيام بواجبها وللدخول إلى القدس لا بد من المرور بإجراءات للحصول على تصريح، لكن هذه الاجراءات تقلل من إحتمالية الحصول عليه.

- السفر إلى الخارج: يتوجب على الفلسطينيين الراغبين بالسفر عبر جسر الأردن، شراء تصاريح من البريد، ثم التقدم إلى مكتب الإدارة المدنية للحصول على الموافقة. إن القيود في هذا الخصوص كثيرة ولا تقل عن غيرها، ومن الطبيعي أن ترفض طلبات كثيرة.

هذا، ويذكر أن الرجال الفلسطينيين الذين تتراوح أعمالهم ما بين ١٦-٢٥ سنة والذين يرغبون بالسفر عبر الجسور الأردنية، لا يمكنهم العودة الاّ بعد مضي تسعة أشهر من سفرهم. أما بالنسبة للسفر عن طريق مطار بن غوريون، فيتوجب على الراغب بذلك، الحصول على وثيقة مرور مؤقتة (لاسيه باسيه) ليس من السهل الحصول عليها.

٢- زيارات الأقارب وجمع شمل العائلة:

يجب على المواطنين الفلسطينيين الذين يتزوجون من نساء غير مواطنات، أو العكس، التقدم بطلب إلى مكتب الإدارة المدنية للحصول على إذن لجمع شمل عائلاتهم ليتمكنوا من العيش سوية. قلة من الفلسطينيين يحصلون على مثل هذا التصريح بينما ألوف العائلات تبقى مفتتة، ما بين مواطنين وغير مواطنين. تتعامل السلطات الإسرائيلية مع الزيارات وجمع الشمل وكأن الأمر هبة ومبادرة إنسانية منها.

٣- المصادرة اللاشرعية للوثائق:

تعد مصادرة الأوراق الثبوتية، أمراً مألوفاً لدى أفراد الجيش الإسرائيلي أثناء إيقاف المواطنين الفلسطينيين، مما يضطر هؤلاء المواطنين إلى التقدم بطلب إلى مكتب الادارة المدنية لتجديد تلك الوثائق. الامر الذي يجعلهم يمثلون امام أبوابها أكثر من مرة، وفي

Digitized by Birzeit University Library

ينتظرون فترة طويلة، إضافة إلى ما يتعرضون له من إهانة وسب وشتم.

٤- التمييز في المعاملات وتقديم الخدمات:

تميز السلطات الإسرائيلية في المعاملات وتقديم الخدمات المدنية ما بين المواطنين الفلسطينيين والإسرائيليين. يدرك المواطنون الإسرائيليون ويعرفون أن لهم حقوقا، تضمنها قوانين وضوابط واضحة، في حين أن المواطنين الفلسطينيين لا يعرفون حقوقهم أو حدود التزاماتهم. ومن ناحية اخرى، يستطيع المواطن الإسرائيلي إستخدام كافة الوسائل والتسهيلات من أجل إنجاز معاملاته، كالتلفون أو البريد، بينما لا يستطيع المواطن الفلسطيني إستخدام هذه الوسائل، بل على العكس فهو مضطر إلى التوجه شخصيا والإنتظار طويلا حتى يتمم معاملاته. أيضا يدفع المواطن الإسرائيلي رسوما رمزية لقاء الخدمات التي يتلقاها، وأحيانا يحصل على إعفاء، بينما يدفع المواطن الفلسطيني أضعاف ما يدفعه المواطن الإسرائيلي، ولا يمكن أن يحصل على إعفاء مهما كانت الخدمة.

٥- سوء المعاملة والقسوة أثناء التحقيق:

في السنة الأخيرة إستمرت أعمال البحث والمداهمة في الضفة الغربية، سعيا وراء العثور على مطلوبين. تنفذ هذه المداهمات، عادة، في الليل، حيث يتم إخراج السكان من بيوتهم، أو زجهم جميعا في غرفة واحدة. ولا تخلو هذه الأعمال، بالطبع، من الوحشية والعنف، كالسب والشتم والضرب وتكسير محتويات المنزل.

يتبين لنا، مما تقدم، مقدار الفجوة في نظرة السلطات الإسرائيلية إلى المواطنين الإسرائيليين والمواطنين الفلسطينيين، وأساليب تعاملها مع كلا الطرفين. فالتمييز والمضايقات وانتهاكات حقوق الإنسان، أصبحت ظاهرة تميز أداء السلطات الإسرائيلية وليس أمرا أوحدثا طارئا. إن سجلات منظمات حقوق الإنسان زاخرة بالحالات الموثقة بالأسماء والتواريخ والأماكن التي تروي وتصف هذه المضايقات والإنتهاكات. في ظل هذا الوضع يجد الفلسطينيون أنفسهم مضطرين إلى اللجوء لمثل هذه المنظمات من أجل التدخل والعمل على حل مشاكلهم. وهكذا تبدو الأمور مزاجية أكثر من كونها مضبوطة بقوانين وضوابط معينة، فعلى النقيض من المواطن الإسرائيلي، لا يعرف المواطن الفلسطيني حقوقه، ولا حدود التزاماته وواجباته. إن الحالات الكثيرة المسجلة لدى بيتسيلم تؤكد أن الإدارة المدنية تتصرف بلا قوانين أو ضوابط أخلاقية تحكمها. وأنها ليست سوى أداة قمع أو قهر بيد السلطات الإسرائيلية.

وبإختصار، فإنه على الرغم من توقيع إتفاق إعلان المبادىء بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وما نجم عنه من نقل محدود للصلاحيات إلى الجانب الفلسطيني،

Digitized by Birzeit University Library

وحل الإدارة المدنية في بعض المناطق، فإن الوضع في المناطق الأخرى والتي لم تنتقل إليها السلطة الوطنية بعد لم تتغير، فما زال الفلسطينيون تحت رحمة السلطات الإسرائيلية في أبسط ضروريات حياتهم، وما زالت إسرائيل تتحكم بمصير هؤلاء الفلسطينيين على غير ما هو متوقع، فقد إزداد حجم الإنتهاكات والمضايقات والتمييز الذي يتعرض له الفلسطينيون، وبشكل روتيني، من قبل مختلف الأجهزة الأمنية والإدارية الإسرائيلية.

غسان ربايعه

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

تقارير وبيانات مؤسسة الحق حول حقوق الانسان

تعتبر مؤسسة "الحق" مؤسسة حقوق انسان فلسطينية، وهي فرع من لجنة الحقوقيين الدولية في جنيف. أسسها عام ١٩٧٩ عدد من المحامين الفلسطينيين بهدف بلورة وتوطيد مبدأ سيادة القانون واحترام الانسان ومبادئ العدالة الاجتماعية وصيانتها استنادا الى المواثيق والاعراف الدولية. وينصب عمل "الحق" على متابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الانسان والتحقيق فيها واعداد الابحاث والدراسات المتعلقة بسيادة القانون في الاراضي المحتلة. وتنظيم وشن حملات عالمية بشأن قضايا محددة لتغيير السياسة الاسرائيلية المتبعة ازاءها.

كما، واهتمت مؤسسة "الحق" بحقوق الانسان الفلسطيني في ظل السلطة الوطنية اهتماما ملحوظا. وفي هذا المجال تابعت المؤسسة عدة قضايا هامة جرت فيها انتهاكات لحقوق الانسان الفلسطيني وطالبت "الحق" في عدة بيانات تم نشرها بوضع حد لهذه الانتهاكات واحترام حقوق الانسان الفلسطيني.

لقد أعربت المؤسسة في بيان لها نشر في ٩ تموز (يوليو) ١٩٩٤ عن قلقها الشديد ازاء ملابسات اعتقال ووفاة فريد جربوع من مخيم رفح أثناء احتجازه في سجن غزة المركزي وتحت مسؤولية قوات الأمن الفلسطينية. وتوجهت مؤسسة الحق برسالة الى وزير العدل الفلسطيني فريح أبو مدين معربة فيها عن قلقها إزاء ما حدث ومقدمة له المعلومات المتوفرة لديها. وأكدت على أنها تنظر الى الحدث على أنه بالغ الخطورة، وأنه يجب أن لا نتهاون أمام أي حدث من هذا القبيل، وأن هناك مسؤولية جماعية للتصدي لمثل هذه الاحداث للحفاظ على حقوق المواطنين كافة.

Digitized by Birzeit University Library

وقد ناشدت مؤسسة "الحق" وزير العدل الفلسطيني اتخاذ اجراءات فورية وحاسمة فيما يتعلق بهذا الموضوع على أن تشمل:

١- الاصدار الفوري لتقرير الطبيب الشرعي ونتائج تشريح جثة المتوفى.

٢- التحقيق العاجل في ملابسات اعتقال ووفاة الشاب فريد جربوع من قبل لجنة قضائية مستقلة، وأن يتم الاعلان عن نتائج التحقيق بهدف تعزيز مبدأ المصارحة والعلنية والمسؤولية الرسمية أمام الجميع.

٣- مقاضاة المسؤولين عن أي تجاوز فيما يتعلق بهذا الحدث بناء على نتائج التحقيق، وفيما يتعلق بعمل اجهزة الأمن والشرطة بشكل عام وفق الاجراءات القانونية السليمة والعلنية.

٤- تمكين مؤسسات حقوق الانسان والمحامين من زيارة سجن غزة المركزي للاطلاع على أوضاع المعتقلين.

٥- الاعلان عن إجراءات الاعتقال المعتمدة لدى أجهزة الأمن الفلسطينية كافة، كي يتمكن المجتمع من الوقوف على قانونية هذه الاجراءات ولمعرفة الرادع أمام تجاوزات الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون.

وعبرت مؤسسة "الحق" في بيان لها نشرته في تاريخ ٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٤ عن إستيائها الشديد ازاء رفض صحيفة القدس نشر مقالها حول حرية الصحافة والاعلام من وجهة نظر حقوق الانسان. وتحول هذا الاستياء الى قلق عميق حول مستقبل الديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي في الاراضي المحتلة بعد رفض الصحيفة نشر العديد من البيانات والمقالات لمؤسسات واشخاص آخرين ومن ضمنها رفضها لنشر استطلاع للرأي العام قام به مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس ما بين ١١ و ١٣ ١٩٩٤/٨/١٣ . ونظرت مؤسسة الحق الى منع توزيع صيحفة النهار في غزة وأريحا من قبل السلطة الفلسطينية ببالغ القلق كون ذلك يشكل انتهاكا لحرية الصحافة ولممارسة الحق في التعبير عن الرأي وقد جاء في المقال: "إن حجب المعلومات والافكار المختلفة والمتعارضة عن المواطن يشكل أول وأخطر اهدار لحقوقه وهي بداية تقويض المجتمع الديمقراطي". وتعد الرقابة الذاتية من قبل الصحيفة مؤشرا خطيرا على مستقبل واحترام صحافتنا وإعلامنا وعلى مستقبل التعددية والديمقراطية في فلسطين.

وناشدت مؤسسة الحق صحيفة القدس العدول عن الرقابة التعسفية على ما يطلب اليها نشره والتقيد بمبادئ حرية التعبير عن الرأي. ودعت المؤسسات والشخصيات الفلسطينية للاتصال مع أصحاب ومحرري الصحيفة لتوضيح الامور وتعديل هذه السياسة التي نعتبرها خطيره ولم تعهد من صحيفة القدس طوال سنوات الاحتلال الاسرائيلي.

جاء في المقال الذي رفض نشره: "نجد في الكثير من البلدان العربية أن التفوه بأية معارضة

Digitized by Birzeit University Library

للنظام الحاكم تشكل من وجهة نظر هذا النظام خطرا على الأمن القومي والنظام العام، ويبرر النظام بسببها مصادرة الحقوق المدنية والسياسية للمذنب. وما هذا الا تعبير واضح وصريح عن اسلوب الديكتاتورية والاستبداد، اذ لا يسمح مثل هذا النظام بتعدد الآراء ولا يفسح أي مجال للممارسة الديمقراطية. ولا تختلف هذه الانظمة حين استخدامها لمحاكم "أمن الدولة"، خصيصا لهذه الحالات، عن ممارسات الاحتلال الاسرائيلي في تحويل القضايا الأمنية الى المحاكم العسكرية".

واضاف البيان يقول: "إن احدى دعائم الصحافة الحره في منظومة حقوق الانسان هي الحق في التجمع السلمي، والذي عبر عنه العهد الدولي في المادة ٢١، والحق في تكوين الجمعيات (المادة ٢٢)، حيث تضمن هاتان المادتان الحق في تشكيل مؤسسات الصحافة والاعلام لأي غرض أو هدف لدى القائمين عليها دون تدخل من السلطة".

ونظرت مؤسسة الحق بايجابية إلى التصريحات التي كان قد أدلى بها الرئيس عرفات في شهر تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٩٤ حول حقوق الانسان بعزم "م. ت. ف" على إحترام كل معايير حقوق الانسان المتعارف عليها دوليا وتطبيقها بالكامل في التشريع الفلسطيني. ورأت "الحق" ضرورة أن تتبنى السلطة الوطنية التي سيتم إنتخابها في مقدمة تشريعاتها العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية وأعمالها كجزء لا يتجزأ من القانون الفلسطيني الداخلي. ورأت في إعتزام المنظمة إقامة "مؤسسة فلسطينية وطنية عليا لحقوق الانسان" مؤشرا على نية الالتزام بالتطبيق العملي لقوانين حقوق الانسان. وأملت في أن يسهل ذلك عمل المؤسسات الفلسطينية غير الحكومية بمعرفة القنوات الصحيحة التي تستطيع أن تتجه اليها في حالات إنتهاكات قد تقوم بها أجهزة السلطة. واكدت "الحق" على أهمية استقلالية عمل مؤسسات حقوق الانسان غير الحكومية القائمة، وقيامها بدورها المراقب والمساعد في ضمان إحترام حقوق الانسان، وأن يهدف التعاون مع المؤسسة الوطنية العليا الى ترسيخ مبدأ سيادة القانون وإحترام حقوق الانسان.

ونظرت مؤسسة "الحق" ببالغ الخطورة إلى احداث غزة الدامية يوم الجمعة ١٩٩٤/١١/١٨، والتي راح ضحيتها ما لا يقل عن أربعة عشر شخصا ومائتي جريح. ورأت في تلك الأحداث نذيرا بتقويض أسس مبدأ سيادة القانون، وتدهورا خطيرا في وضع حقوق الانسان في المجتمع الفلسطيني. وفي بيان المؤسسة الذي نشر غداة يوم الحادث سجلت بعض الملاحظات الهامة حول الأحداث، ومنها:

١- إن إنتهاك الحق في حرية التجمع السلمي وحرية التعبير عن الرأي على أسس سياسة وحظر الاجتماعات او المسيرات السلمية يحدث إنتهاكات جسيمة لحقوق أخرى أكثر أساسية كالحق في الحياة، ويؤدي الى تدهور شامل في وضع حقوق الانسان برمته.

Digitized by Birzeit University Library

٢- إن الاسلوب الذي إتبعته الشرطة الفلسطينية في التعامل مع الجمهور المحتشد للمشاركة في المسيرة المخطط لها هو خرق واضح للمعايير الدولية والقوانين المحلية لغالبية دول العالم، والتي ترمي الى كبح المسيرات والفعاليات المخالفة للقانون باستخدام القوة بالقدر المطلوب بشكل يتناسب مع الخطرالماثل. لكن الشرطة إختارت اسلوب القوة المميته دون الأخذ بالأساليب الاخرى الاقل عنفا وخطرا من تلك المتعارف عليها دوليا.

٣- إن الحق في تنظيم المسيرات وحرية التجمع يقضي أن تكون مثل هذه النشاطات سلمية بطابعها وبعيدة عن أية مظاهر مسلحه. وعدا ذلك، من شأنه أن يؤدي الى أخطار جسيمة تؤدي إلى تفجير المواجهة بين المشاركين وقوات الشرطة.

٤- إن حرية الامتلاك العام والخاص هي من بين حقوق الانسان التي كفلها القانون الدولي لحقوق الانسان. ويعتبر إقدام بعض المتظاهرين على تخريب بعض الممتلكات إنتهاكا لحق أصحاب هذه الممتلكات بالملكية. وهذا يقتضي إتخاذ إجراءات قانونية بحق مقترفي ذلك التصرف غير القانوني.

٥- عدم تعرض قوات الشرطة الفلسطينية للمسيرات التي انطلقت غداة يوم الحادث يعد تصرفا سليما ينبغي مواصلته تمشيا مع إحترام الحق في حرية التعبير عن الرأي والتجمع.

وقد طالبت مؤسسة الحق السطة الفلسطينية باتخاذ قرارات حاسمة واجراءات فورية لمنع استخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين المدنيين، والالتزام بالمعايير والاجراءات المنصوص عليها في قرار مدير الداخلية والأمن العام الصادر في ١٩٦٣/١٠/٢٢، والتي ترمي الى كبح المسيرات المخالفة للقانون وأعمال الشغب باستخدام القوة بالقدر المطلوب بشكل يتناسب مع الخطر الحالي. وطالبت المؤسسة بتشكيل لجنة تحقيق حياديه فلسطينية للتحقيق بالاحداث التي تسببت في سقوط واصابة عدد من الضحايا ونشر نتائج التحقيق على الملأ، واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة ضد الاشخاص الذين تسببوا بالاحداث. وأكدت على المطالبة باحترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية خاصة الحق في الحياة وحرية التجمع والتعبير عن الرأي.

ومن جهة أخرى طالبت مؤسسة الحق من خلال بيان نشرته في تاريخ ١٩٩٤/١١/٣٠ السلطة الوطنية الفلسطينية بالغاء القيود المفروضة على توزيع الصحف في قطاع غزة، وعبرت عن قلقها ازاء إحتجاز صحف فلسطينية من قبل الشرطة الفلسطينية لعدة ساعات عند مدخل القطاع وتأخير توزيعها، ورأت في ذلك إنتهاكا لحرية الصحافة وحرية التعبير عن الرأي وأن هذا الاجراء لا يستند الى أي من القيود المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الانسان. وطالبت المؤسسة بوقف أية إجراءات من شأنها الانتقاص من حرية العمل الصحفي وحجب الحقيقة عن الجمهور على اعتبار أن "حرية العمل الصحفي هي إحدى المقومات الاساسية لحرية التعبير عن الرأي في

Digitized by Birzeit University Library

مجتمع ديمقراطي يقوم على مبدأ سيادة القانون وتحترم فيه الحقوق والحريات الانسانية"، واعتبرت المؤسسة "أن أي اجراء سواء كان مصدره سلطة أو صحيفة يحجب أية معلومات عن الجمهور خارج نطاق التقييدات المشروعه، هو مساس بالمعايير الدولية للصحافة الحره وخرق لحق الجمهور في المعرفة".

وأدانت مؤسسة الحق قرار الرئيس ياسر عرفات إنشاء محكمة عسكرية عبر بيان نشرته في شهر شباط ١٩٩٥ وعبرت فيه عن قلقها بخصوص قرار السيد عرفات بانشاء محاكم أمن الدولة في قطاع غزة. وكان قرار الرئيس عرفات في ١٩٩٥/٢/٧ والقاضي بانشاء محاكم خاصة للقضايا الأمنية المرفوعة لها من النيابة العامة يستند الى المادتين ٢٣ و ٥٩ من النظام الدستوري في غزة لعام ١٩٦٢ .

واعتبرت "الحق" في بيانها أن هذا القرار "ينتقص من صلاحية المحاكم المدنية العادية وفي حالات معينة يضر بالقواعد الثابتة للاجراءات القضائية، حيث يتم اخضاع القرارات القضائية لتصديق السلطة التنفيذية. وأن هذه المحاكم تشكل خرقا للمبادئ الاساسية لسيادة القانون، وخاصة استقلالية القضاء والحق في محاكمة عادلة وعلنية من قبل محكمة مستقلة كفؤة ونزيهة، والتي ضمنتها المادتان ٢٦ و ١٤ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية". كما رأت في هذا الأمر خرقا لنصوص اتفاقية غزة وأريحا حيث نصت إحدى المواد على انه يتوجب على السلطة الوطنية الفلسطينية تطبيق العدالة من خلال قضاء مستقل. وهناك مادة اخرى تطالب السلطة بأن تتصرف بموجب الاحترام الضروري لمبادئ ومعايير حقوق الانسان وسيادة القانون المقبولة دوليا.

وعبرت "الحق" عن احتجاجها الشديد على انشاء محاكم أمن الدولة وطالبت السلطة الوطنية الفلسطينية بالغاء هذا الامر فورا، وباحترام حق المدنيين كافة في محاكمة عادلة امام المحاكم العادية. وأوضحت "الحق" خطورة هذا القرار الذي رأت فيه اعتداء على إستقلالية القضاء وسيادة القانون وتهديدا للحقوق السياسية والمدنية للفلسطينيين بالاضافة الى أنه يذكر بالمحاكم العسكرية الاسرائيلية طيلة سنوات الاحتلال، والتي قوضت بشكل شبه شامل استقلالية القضاء.

بالاضافة الى ما سبق، فقد اهتمت مؤسسة الحق، ايضا، بانتهاكات حقوق الانسان التي مارستها القوات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، ودعت المؤسسة في عدة بيانات صحفية لها السلطات الاسرائيلية إلى احترام حقوق الانسان الفلسطيني. فقد دعت الى الغاء عقوبة الاعدام وعبرت عن معارضتها لفرض هذه العقوبه ولأية أعمال قتل سواء أكانت في نطاق القانون أو خارجه. ومن ناحية اخرى، عبرت المؤسسة عن قلقها من تدخل وزارة الصحة الاسرائيلية في الشؤون الداخلية لمستشفى أوغستا فكتوريا "المطلع" في القدس الشرقية، واعتبرت الضغوط الشديدة التي تمارسها الوزارة على المستشفى لاقالة مديرها الحالي لكونه من مواطني الضفة الغربية اعتداء على المستشفى وموظفيه.

ورأت "الحق" في ذلك الاجراء محاولة إسرائيلية لتعزيز ضمها غير الشرعي للقدس

Digitized by Birzeit University Library

الشرقية، ولاضعاف مكانه المؤسسات الفلسطينية فيها.

وفي الذكرى السادسة والاربعين لصدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان والذي صادف في ١٠/١٢/١٩٩٤ نشرت مؤسسة الحق بيانا صحفياحول: "وضع حقوق الانسان الفلسطيني في اليوم العالمي لحقوق الانسان" أعربت فيه عن قلقها من اوضاع حقوق الانسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة. ورأت أن وتيرة الخروقات الاسرائيلية ازدادت في عدة مجالات منها الاعتقال الاداري، واشارت المؤسسة في بيانها الى حجم الانتهاكات الاسرائيلية في السنة الماضية من خلال إحصائيات المؤسسة، وأكدت على مواصلة المؤسسة لعملية رصد وتوثيق الانتهاكات في الاراضي الفلسطينية المحتلة بغض النظر عن مصدر وهوية مقترفيها، وعلى الالتزام بدعم احترام مبدأ سيادة القانون وحقوق الانسان في مجتمعنا الفلسطيني، ودعت المؤسسات والافراد الى التعاون لاقامة مجتمع مدني ديمقراطي تحترم وتصان فيه الحقوق الانسانية.

واعتبرت المؤسسة عبر بيان وزعته بتاريخ ٢٠/١/١٩٩٥ عملية المحاصرة والاقتحام غير القانوني لوكالة "قدس برس" في القدس الشرقية من قبل قوات جهاز الأمن والشرطة الاسرائيلية يوم ١٦/١/١٩٩٥ انتهاكا صريحا لحرية الصحافة من جهه، والحق في إحترام الخصوصية من جهة أخرى. كما وطالبت مؤسسة الحق في بيانها الصحفي المنشور بتاريخ ٢٤/ ١٢/١٩٩٤ بوضع حد لسياسة اسرائيل غير الشرعية الهادفة الى وضع قيود على طلبة قطاع غزة الذين يتلقون تعليمهم في جامعات الضفة الغربية. وعبرت المؤسسة عن قلقها لرفض السلطات الاسرائيلية منح تصاريح لطلبة قطاع غزة واعتبرت هذه السياسة الاسرائيلية خرقا فاضحا لحقوق هؤلاء الطلبة في التعليم وحرية التنقل. وطالبت "الحق" السلطات الاسرائيلية بالغاء سياستها بخصوص طلبة غزة الدارسين في جامعات الضفة الغربية والتزامها بمبادئ القانون الدولي. كما ودعت "الحق" المجتمع الدولي وكافة مؤسسات حقوق الانسان الى التدخل لدى السلطات الاسرائيلية لوضع حد للقيود المفروضة على هؤلاء الطلبة.

ومن جهة اخرى، استنكرت مؤسسة الحق في بيان لها صدر في ١٩/١/١٩٩٥ قيام الوحدات الاسرئيلية الخاصة باعدام أربعة فلسطينيين داخل سيارة وسط قرية بيت لقيا في لواء رام الله بتاريخ ٤/١/١٩٩٥ . واعتبرت "الحق" اعمال التصفية الجسدية جرائم حرب ومخالفة لاتفاقية جنيف الرابعة، وأن استخدام القوة المميتة واطلاق النار دون سابق انذار بهدف التصفية كما حدث في بيت لقيا يخالف أنظمة الجيش الاسرائيلي نفسها عدا عن كونه مخالفا للمعايير الدولية في إطلاق النار على الاشخاص المتهمين باقتراف عمل مناف للقانون العام.

وطالبت المؤسسة الحكومة الاسرائيلية بالتحقيق بشكل محايد وعاجل في مقتل الشبان الاربعة في بيت لقيا، وبحل القوات الخاصة، ووقف سياسة القتل المتعمد ضد الاشخاص المحميين، والالتزام بمقاييس محددة ومعقولة لاستخدام الذخيرة.

عائشة أحمد

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Digitized by Birzeit University Library

حقوق الانسان الفلسطيني في ظل السلطة الفلسطينية:
بيانات صادرة عن مركز غزة للحقوق والقانون

تأسس مركز غزة للحقوق والقانون عام ١٩٨٥ وهو عضو لجنة الحقوقيين الدولية في جنيف. وقد حاز المركز على جائزة روبرت . ف. كنيدي لحقوق الانسان عام ١٩٩١ ، وعمل على مراقبة وتوثيق ونشر انتهاكات حقوق الانسان من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي، وتقديم المساعدات والاستشارات القانونية للمتضررين من ممارسات الاحتلال.

أضيف الى عمل المركز في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية مجموعة اعمال جديدة تتمثل في نشر الوعي حول الديمقراطية وحقوق الانسان، والعمل على تدعيم وجود جهاز قضائي فلسطيني مستقل، ومراقبة النظام الانتخابي، والانتخابات، والدفاع عن حرية التعبير، والعمل على ترسيخ مبدأ سيادة القانون.

قام المركز في مناسبات عدة بنشر عدد من البيانات الاعلامية حول ممارسات جرى فيها انتهاكات لحقوق الانسان الفلسطيني، حيث استنكر تلك الانتهاكات ودعا إلى احترام حقوق الانسان وترسيخ مبدأ سيادة القانون. ففي بيان صدر عن المركز بتاريخ ١٩٩٤/١١/٢٢ بعد الاحداث الدامية التي شهدها قطاع غزة يوم الجمعة ١٩٩٤/١١/١٨، والتي أسفرت عن مقتل وأصابة عدة اشخاص، أكد المركز أن على الجميع أن يعي أن مجتمعا لا يسود فيه مبدأ سيادة القانون وتحظر فيه حرية التعبير والديمقراطية سينقلب عاجلا أم أجلا الى مجتمع غاب، يكون فيه ابناء الوطن في غربة عنه وهم في بلادهم، ويشكل للعابثين بقدر الشعب الفلسطيني مناخا طيبا للتهديد والعصف كليا بحقوقه ومقدراته.

جاء في البيان: "أن الاحداث التي شهدها قطاع غزة يوم الجمعة ١٩٩٤/١١/١٨ شكلت حالة كارثية بكل الابعاد، انسانيا، ووطنيا، وسياسيا، وأن المهمة الاساسية في اللحظة الراهنة لكل من يعيش الوطن ويحترم حقوق الانسان كانسان هو العمل على الوقف الفوري لأية أعمال تشكل أو تؤدي الى حالة إخلال بالنظام العام، فالسلطة الفلسطينية والتنظيمات السياسية هم خدم للشعب، ويجب ألا يشكلوا عبئا عليه، ويحظر وطنيا وانسانيا زيادة الامه ومعاناته.

واكد البيان على أن الضمانة الاكيدة لمنع تكرار مثل هذه الاحداث الدامية هو العمل على تشكيل لجنة تحقيق مستقلة عن السلطة الفلسطينية والقوى السياسية تحظى باحترام وهيبة الاطراف كافة، وتمنح صلاحيات كاملة لتحديد المسؤولين عن الاحداث الأليمة ورفع توصيات

Digitized by Birzeit University Library

بمحاسبتهم، وأن تعمل على إستخلاص الدروس والعبر لوضع الضمانات القانونية والاجرائية لتلافي حدوث مثل هذه الاحداث مستقبلا. وأن هذا الاجراء يجب أن يترافق مع نداء يقوم بتوجيهه كل طرف بشكل واضح الى جماهير الشعب. وكذلك، بالكف وبشكل فوري عن أية أعمال إثارة، لفظا أو ممارسة، من قبل أي طرف ضد أي طرف آخر.

واشار البيان الى أن مبدأ سيادة القانون والديمقراطية وحرية التعبير هي مبادئ يجب أن نحرص عليها جميعا وعلى تطبيقها بالممارسة بصورة شاملة وكاملة. وأن الحرص على المجتمع المدني الفلسطيني وبنائه وتطويره لممارسة حق تقرير المصير والاستقلال هو الهدف الاسمى لشعبنا الفلسطيني.

وتوجه المركز عبر البيان الى السلطة الفلسطينية والقوى الاسلامية والوطنية بأن يعملوا جميعا ضمن ما ذكر من مبادئ، كما وطالبهم بالتالي:

١- ان تعمل السلطة الفلسطينية على وقف اطلاق النار على التجمعات المدنية الفلسطينية أيا كانت الاسباب وفي كل الظروف.

٢- حظر وجود المسلحين المدنيين في الاماكن العامة أو في المظاهرات بصورة مطلقة أيا كان ولاؤهم او انتماؤهم او صفتهم.

٣- ان لا تكون تصاريح المظاهرات والمسيرات إنتقائية ومزاجية لهذا الفصيل أو ذاك وذلك احتراما لحرية التعبير.

٤- ان الحق في الحياة هو حق مقدس، والملكية العامة والخاصة هي أمر يجب إحترامه والعمل على حمايته لذا، فإن تدمير الممتلكات هي جريمة يجب وقفها، والمطلوب من جميع الاطراف تحديد موقف علني واضح منها.

وقال البيان أن تطبيق مبدأ سيادة القانون واحترام حقوق الانسان هو الاساس الحقيقي لبناء مجتمع مدني فلسطيني. وأن من حق جميع افراد شعبنا الفلسطيني وقواه السياسية والاجتماعية أن يطلعوا على جذور وحقائق هذه المأساة والاسباب التي أدت الى قتل وجرح ابرياء.

وأدان المركز في بيان نشر في تاريخ ١٩٩٥/٢/٩ حملة الاعتقالات الجماعية التي قامت بها أجهزة الأمن التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة والتي شملت عشرات من مؤيدي وأنصار واعضاء تنظيمي الجهاد والجبهة الديمقراطية مساء ١٩٩٥/٢/٦ على خلفية تبني "النجم الاحمر" الجناح العسكري للجبهة الديمقراطية للعملية العسكرية في غزة والتي اسفرت عن مقتل رجل أمن اسرائيلي واصابة آخر.

وقد شملت حملة المداهمات مركز الدراسات العمالية حيث تم اغلاقه، ومكتب ابرار للصحافة والاعلام الذي تصدر عنه جريدة الاستقلال المؤيدة لحركة الجهاد الاسلامي، وتم مصادرة وثائق

Digitized by Birzeit University Library

ومستندات من كلا المكتبين.

وجاء في البيان أن مركز غزة للحقوق والقانون يؤكد على مبدأ سيادة القانون وحمايته وينظر بخطورة الى أستمرار السلطة في نهج الاعتقالات الجماعية. وأن حرية التفكير والاعتقاد والحريات الشخصية بمستوياتها المختلفة باتت من المقدسات التي لا يجوز العبث بها، وتعني لنا كفلسطينيين شيئاً خاصاً، وعلى الجميع ان يحافظ عليها بكافة السبل والوسائل الممكنة في اطار القانون، مؤكدين على حق السلطة في تنفيذ القانون ومعاقبة من يخالفه وفق الاجراءات القانونية التي حددها القانون الفلسطيني، فلا أحد فوق القانون.

وطالب البيان السلطات أن تعمل بشكل فوري على:

١- اطلاق سراح كافة المعتقلين في الحملة الاخيرة وتقديم المتهمين الى المحاكمة.

٢- الكف عن إستخدام اسلوب حملات الاعتقال الجماعي، والتي أصبحت نهجا، وان يسود القانون وأن يراعى حتى لا يمس بابرياء أو أشخاص على خلفية آرائهم السياسية ومعتقداتهم الدينية.

٣- على الشرطة الفلسطينية أن تلتزم بالاجراءات القانونية المنصوص عليها في القانون الفلسطيني ومدونة الامم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين المتعلقة باجراءات الاعتقال والتحري.

٤- ان تحدد المعايير التي تميز بين خرق القانون والتعبير عن الرأي.

٥- تطبيق المادة الثانية والتاسعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي حثت الدول والاطراف على احترام وكفالة الحقوق المعترف بها لجميع الافراد الموجودين في اقليمها والداخلين في ولايتها دون تمييز بسبب الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي، وأن لكل فرد الحق في الامان على شخصه ولا يجوز توقيفه أو اعتقاله تعسفا أو حرمانه من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون.

وفي بيان تم نشره بتاريخ ١٩٩٥/٢/١٢ ناشد المركز رئيس السلطة الفلسطينية الغاء قرار تشكيل المحاكم العسكرية، وهو القرار الاكثر خطورة ومساسا بحقوق الانسان منذ تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية مناطق الحكم الذاتي بتاريخ ١٨ أيار (مايو) ١٩٩٤ .

وجاء في البيان ان القرار الصادر بتاريخ ١٩٩٥/٢/٧ والقاضي بتشكيل "محكمة أمن دولة عليا" يشكل توجها يخشى منه أن يؤدي إلى عسكرة المجتمع الفلسطيني ومؤسساته، ويتناقض كذلك، مع مبادئ حقوق الانسان والديمقراطية ومبدأ استقلال الجهاز القضائي، ومبادئ الفصل بين السلطات والعدالة والمبادئ الاساسية للمجتمع المدني، ويتناقض أيضاً مع القرار الصادر عن رئيس اللجنة التنفيذية بتاريخ ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٣ في تونس والقاضي باحترام كافة

Digitized by Birzeit University Library

المواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، والقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤ والقاضي باستمرار سريان القوانين والانظمة والأوامر التي كانت سارية المفعول قبل تاريخ ١٩٦٧/٦/٥ واستمرار المحاكم النظامية والشرعية والطائفية على اختلاف درجاتها في مزاولة اعمالها طبقا للقوانين والانظمة المعمول بها.

واكد البيان على أن الجهاز القضائي المدني المستقل يعد أحد اهم الاسس لقيام أي مجتمع مدني، ويجب توفير كافة الضمانات الدستورية والقانونية والعملية لايجاد استقلالية كاملة ومطلقة للجهاز القضائي الذي لا سلطان عليه سوى للدستور والقانون وضمائر العاملين فيه. وبهذا الخصوص أبدى المركز عبر البيان عدة انتقادات منها:

١- ان قانون العقوبات الفلسطيني لسنة ١٩٣٦ يغطي، وبصورة كاملة تقريبا، كافة ما ورد في هذا الامر، ما عدا تشديده على عقوبة الاعدام وضرورة تصديق الاحكام الصادرة عن هذه المحاكم من قبل رئيس السلطة التنفيذية.

٢- ان هذا الامر غير مؤقت وغير محدد بسقف زمني، مما يعني استمراريته الى مدة غير محدده.

٣- ان الامر رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٥٧ يستند الى قانون العقوبات المصري.

٤- ان القرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ يستند الى انظمة الطوارئ لعام ١٩٤٥ وهي انظمة قديمة وضعها الاستعمار بهدف القمع والتنكيل وقمع الحريات.

٥- ان القرار جاء خاليا من أية أسباب مما يجعل الدوافع خلفه مجهوله تماما.

٦- إن محكمة أمن الدولة العليا تشكل تهديدا لاستقلال القضاء وحقوق الانسان، بالاضافة الى أن الماده ٦٩ من النظام الدستوري لسنة ١٩٦٢ تقر استمرارية العمل بقانون الطوارئ لعام ١٩٤٥، وهو القانون الاكثر بجاعة من وجهة نظر الاحتلال العسكري الاسرائيلي كأساس في المحاكم العسكرية.

وجاء في البيان أنه بناء عليه، فان مركز غزة للحقوق والقانون:

١- يناشد رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بأن يعمل على إعادة النظر في القرار الصادر بتاريخ ١٩٩٥/٢/٧ بخصوص تشكيل محكمة أمن الدولة العليا، وأن يعمل على الغائه، ليؤكد بذلك على تمسكه بمبدأ الفصل بين السلطات.

٢- يطالب كافة الفعاليات القانونية والمجتمعية والنقابية ومؤسسات حقوق الانسان وكافة مؤسسات المجتمع المدني بالعمل على تجنيد كل طاقاتهم بهدف إقناع السلطة الوطنية بالعدول عن هذا القرار لما فيه من مساس وتهديد للمجتمع المدني ولأنه سيؤدي إلى الكثير من الألم والمعاناة والردة في مسيرة مجتمعنا الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

ورأى المركز في قيام قوات الأمن الفلسطينية باعتقال مدير المركز المحامي راجي الصوراني في ١٩٩٥/٢/١٤ انتهاكا واضحا لحقوق الانسان وتدخلا واضحا في حريات الافراد الذين ينتقدون السلطة الفلسطينية، وانتهاكا لكل معايير إستقلالية المحامين ومنظمات حقوق الانسان والعاملين فيها. وذلك من خلال بيان قام بنشره بتاريخ ١٩٩٥/٢/١٥ .

وقال البيان: "ان اعتقال الصوراني جاء حول تقرير اصدره مركز غزة للحقوق والقانون يشجب تشكيل محكمة أمن دولة عليا وناشد فيه الرئيس عرفات الغاء قرار تشكيل المحكمة والذي صدر في ١٩٩٥/٢/٧ باعتباره يشكل انتهاكا للقانون الفلسطيني، وايضا، يعطي المجال لزيادة تدخل أجهزة السلطة الأمنية مستهدفا اطراف المعارضة السياسية". واشار البيان "الى أن تشكيل محكمة أمن الدولة فيه تهديد لاستقلال القضاء وحقوق الانسان وإن المواد التي استند اليها القرار تقر استمرارية العمل بقانون الطوارئ لعام ١٩٤٥".

وطالب البيان بما يلي:

١- اطلاق سراح المحامي راجي الصوراني فورا.

٢- حماية وتعزيز استقلالية المحامين ومنظمات حقوق الانسان ونشيطي حقوق الانسان من أي تدخل.

٣- النظر الفوري في حالات الاعتقال التي تمت بواسطة أجهزة الأمن الفلسطينية دون مذكرات وأوامر قانونية ودون إتباع الاجراءات الواجب اتباعها وفق القانون الفلسطيني.

٤- الالغاء الفوري لقرار ٧ فبراير المتعلق بانشاء محكمة أمن الدولة.

واكد بيان مركز غزة للحقوق والقانون أن في اعتقال محامي حقوق انسان معروف خطورة على وضعية حقوق الانسان الفلسطيني، ودليل على عدم وجود حماية لحقوق الانسان الفلسطيني في مناطق الحكم الذاتي. وطالب كافة الفعاليات القانونية والنقابية ومؤسسات حقوق الانسان ومؤسسات المجتمع المدني بالعمل على تجنيد كل طاقاتهم بهدف الغاء قرار تشكيل محكمة أمن الدولة، والافراج عن المحامي راجي الصوراني فورا.

عائشة احمد
مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

مؤتمر المرأة والعدالة والقانون

نحو تقوية المرأة الفلسطينية

القدس ١٦-١٩/٩/١٩٩٤

عقد هذا المؤتمر في قاعة الفندق الوطني في القدس، برعاية مؤسسة الحق، وبدأ اعماله يوم الجمعة ١٩٩٤/٩/١٦ حيث جاء كمحصلة للنشاطات والفعاليات التمهيدية التي ركزت على إثارة النقاش وتلمس مشاكل المرأة القانونية. وقد شملت هذه الفعاليات، ندوات وورشات عمل في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وعلى مدى عام كامل. شارك في المؤتمر العديد من الباحثات من فلسطين ومن الأردن، تونس، الفلبين، أوغندة وجنوب إفريقيا، قدمن خلاله أوراق عمل على مدى أربعة أيام، ناقشت وضع المرأة بشكل عام، والمرأة الفلسطينية وحقوقها بشكل خاص. وقد خصص جزء من كل يوم لإجتماع لجان العمل المنبثقة عن المؤتمر.

إفتتحت السيدة رندة سنيورة، من اللجنة التحضيرية، أعمال المؤتمر بكلمة رحبت فيها بالمشاركات والمشاركين، والمتحدثات الضيوف من الخارج، وقالت أن فكرة المؤتمر ولدت منذ أكثر من عامين، إلا إن العمل الفعلي بدأ قبل عام ونصف، وأضافت أن المشروع يهدف إلى تقوية المرأة الفلسطينية من خلال القانون. وبينت الإستراتيجيات اللازمة لتحقيق ذلك، ودراسة الواقع القانوني والإجتماعي للمرأة الفسطينية، والتعرف على تجارب النساء في دول أخرى ورفع التوصيات في النهاية.

ثم تحدثت ضيفة المؤتمر د. حنان عشراوي، رئيسة الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن ، وعبرت عن تحياتها وتقديرها للقائمات على المؤتمر والمشاركات والمشاركين. وتطرقت إلى الواقع الفلسطيني والظروف والتحديات الصعبة التي يمر بها. وقالت: تبقى قضية المرأة، ووضعها القانوني وضمان حقوقها، المحك الجوهري لإختبار مدى تماسك مختلف خيوط النسيج الفلسطيني نحو إقامة الدولة. ودعت إلى تفعيل إداء دور المرأة ، وعدم القبول بالمنظور التقليدي القائل بأن هناك قضايا جوهرية وأخرى فرعية، أو القبول بالمبررات الواهية لإقصاء المرأة عن مواقع صنع القرار. كذلك دعت إلى تحرير قضايا المرأة من الفئوية والفردية. وحول الحلول قالت:- على المرأة الآن الأخذ بزمام المبادرة بجرأة، والمجابهة لا الإحجام والإنكفاء، ووضع إستراتيجية متكاملة من أجل إنجاح البناء النسوي. وحول المرأة الفلسطينية قالت: نحن ال[illegible]

Digitized by Birzeit University Library

في عملية البناء الجوهري، واختتمت حديثها بالدعوة إلى المساهمة الأفقية والعمودية للمرأة والتدخل الواعي للبناء، وإقامة المجتمع المدني ومؤسساته، لأن المجتمع المدني هو الحليف الطبيعي للمرأة ونصيرها في نضالها ضد التمييز.

أعمال المؤتمر رسميا، إبتدأتها السيدة إصلاح جاد- جامعة بيرزيت، حيث قدمت ورقة العمل الأولى التي تحدثت فيها عن القانون بين النظرية والتطبيق. وقالت: لقد أثبت التاريخ أن الشعوب التي حرمت المرأة حقوقها الإنسانية دفعت ثمنا فادحا لذلك، وإن القوانين متغيرة لأن موضوعها- الإنسان- كائن متغير، وإن الإصلاح التشريعي يساهم بشكل أساسي في توسيع القاعدة السياسية للنظام، وزيادة حجم القوى العاملة،وتحديث العائلة وتحويل الولاء للدولة بدلا من العائلة. وأضافت:- إن إسناد سبب دونية المرأة للإسلام هو تبرير ضحل ومرفوض، وإنما يعود ذلك إلى تخلف أنماط الملكية وأشكال الإنتاج لهذه المجتمعات. وعن أهم العقبات في سبيل تطوير المرأة، أشارت إلى أن عدم وضوح الرؤية وضبابية الصورة لماهية المستقبل والنظام المتوقع، تعتبر أهم هذه العقبات. وأخيرا دعت إلى وضع برنامج واضح لنظام إجتماعي جديد، تحدد فيه وضعية المرأة من قبل السلطة السياسية.

الورقة الثانية، قدمتها المحامية حنان البكري- مركز المرأة للإرشاد الثانوي والإجتماعي- بعنوان: الواقع القانوني والإجتماعي للمرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. إستهلت السيدة البكري حديثها بالتطرق إلى وضع المرأة وفق الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ الذي نص على أن الأردنيين سواء أمام القانون، لا تمييز بينهم، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو اللغة، ثم تساءلت هل كفلت القوانين للمرأة حقوقا متساوية مع الرجل؟ وقالت أن المرأة تعاني حرمانا وتمييزا في مجالات الحياة كافة: في الحياة السياسية، الوظائف العامة، التعليم، الجنسية والسفر، مجال الصحة العامة، علاقات العمل وقانون الأحوال الشخصية. أما العوامل التي أدت إلى هذا التمييز فهي كما ذكرت:

أولوية القضية الوطنية، تخلف إقتصاد المجتمع الفلسطيني، عدم وجود برنامج نسوي موحد وشامل، وجود مفاهيم إجتماعية متخلفة تتعلق بالرجل والمرأة، وأخيرا ،غياب تشريع وطني فلسطيني. ودعت في الختام إلى جعل القانون أداة تغيير وتفعيل لدور المرأة قانونيا واجتماعيا.

اليوم الثاني: السبت ١٩٩٤/٩/١٧

عقد اليوم الثاني من المؤتمر تحت عنوان التجارب التشريعية للنساء في دول الجنوب، وقدمت فيه ثلاث ورقات عمل، الأولى قدمتها السيدة حفيظة شقير من تونس تناولت فيها وضع حقوق المرأة من خلال مجلة الأحوال الشخصية، حيث أشارت إلى أن المرأة في تونس تتمتع بمجموعة من الحقوق التي أقرها المشرع التونسي،خلافا للمرأة في باقي الدول العربية والإسلامية، وإن المرأة من خلال مجلة الأحوال الشخصية قد حققت العديد من المكاسب، الأمر الذي قلص فرص التمييز بين الرجل والمرأة. إلا أن هذه المجلة تتصف بمحدوديتها، كما أن هذه المكاسب غير كافية، ولا زالت الطريق طويلة حتى نصل إلى مساواة بين الجنسين.

Digitized by Birzeit University Library

الورقة الثانية قدمتها المحامية أسماء خضر من الأردن. حيث تناولت فيها تجربة المرأة الأردنية في التشريع، وركزت في طرحها على الدستور والإهتمام به، ثم الإهتمام بالمادة التفصيلية لقانون الأحوال الشخصية حتى يكون هناك إنسجام بين البنية القانونية وحقوق الإنسان. وحول نظرة الإسلام إلى المرأة، قالت السيدة خضر "لقد أراد الإسلام الإنصاف للمرأة، فلماذا نسهم في إساءة صورة الإسلام حينما نتمسك بطريقة تفسير رآها الذكور على مدى قرون"، وأشارت إلى أن هناك موانع إعترضت العملية الديمقراطية، وأدت إلى فرض قوانين على الشعب في المنطقة بشكل فوقي، بحجة الإحتلال وما رافقه من أحكام عرفية وقوانين وطوارىء.

الورقة الثالثة قدمتها روزلين ماري نايمان من جامعة كيب تاون في جنوب إفريقيا. تحدثت فيها عن وضع المرأة خلال المرحلة الإنتقالية في جنوب إفريقيا، حيث بدأت بالحديث عن الوضع السابق الذي أتسم بالتمييز العنصري، ثم الإنتقال من عصر التمييز والظلم إلى عصر الحريات والديمقراطية. وعن وضع المرأة قالت: على الرغم من هذا الإنتقال، وانتهاء عصر التمييز إلا أن المرأة في جنوب إفريقيا لا زالت تعاني من التمييز ضدها، سواء في البيت أو في مكان العمل، وأن المرأة السوداء هي الأكثر معاناة في ذلك. وأخيرا،دعت إلى الإسراع في الإصلاح التشريعي، وتوفير برامج مختصة لمناهضة ومعالجة إضطهاد المرأة. وفي الختام أدارت المحامية منى رشماوي نقاشا عاما حول ما تم طرحه خلال ورقات العمل.

الورقة الثالثة: يوم الأحد ١٩٩٤/٩/١٨

جاء اليوم الثالث بعنوان آليات التغيير. وقدمت خلاله ثلاث ورقات عمل . الورقة الأولى قدمتها المحامية مارغريت س. اوغولي ادموا- شبكة المرأة والقانون والتنمية في إفريقيا أوغندة. وجاءت بعنوان القانون الدولي وحماية حقوق المرأة. أما الورقة الثانية، والتي تناولت دور المؤسسات النسوية في تقديم الدعم القانوني والحماية في أسيا والمحيط الهادي، فقد قدمتها السيدة نيليا سانشو، من المجلس الآسيوي لحقوق المرأة- الفلبين.

أما إيلين كتاب، من جامعة بيرزيت، فقدمت الورقة الثالثة حول مؤسسات دعم المرأة، والتجربة الفلسطينية في تقديم خدمات الإرشاد القانوني والإجتماعي والنفسي للمرأة.

هذا وقد إنبثق عن المؤتمرفي يومه الأول ست لجان تعنى بقانون الأحوال الشخصية، الحماية من العنف، التعليم والتدريب المهني، والحقوق السياسية والمدنية. وقد خصص لهذه اللجان جزء من كل يوم عمل، لمناقشة المواضيع المخصصة لها، ورفعت في النهاية توصياتها إلى اللجنة المسؤولة.

اليوم الرابع: الإثنين ١٩٩٤/٩/١٩ .

جعل اليوم الرابع كيوم إعلاني، إعتمدت فيه توصيات اللجان المنبثقة عن المؤتمر، وأقرت خطط وبرامج العمل واقترحات المتابعة وألياتها، وكذلك إقتراحات للدستور الفلسطيني، وتبني إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

Digitized by Birzeit University Library

وفي الختام عقد مؤتمر صحفي، تخللته محكمة شكلية، تم الإستماع خلالها إلى شهادات حية لخمس نساء تعرضن لإنتهاك حقوقهن. وقد شكلت لجنة قضاء ضمت المحامية منى رشماوي والمحامية أسماء خضر والسيدة حفيظة شقير.

Digitized by Birzeit University Library

مؤتمر الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني

نابلس ١٩٩٤/١٢/٨

عقد مؤتمر الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني في مقر مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس في تاريخ ١٩٩٤/١٢/٨ . في الجلسة الافتتاحية ألقى السيد سعيد كنعان كلمة رحب فيها بالمشاركين في المؤتمر، مقدما نبذة عن المركز وأهدافه واهتماماته، ومستعرضا آليات عمله والأدوات المستعملة لتحقيق تلك الأهداف، وموضحا المسارات التي تتركز فيها جهود المركز ونشاطاته والمستوى الرفيع الذي تميز به على الساحة الفلسطينية والدولية، مشيرا إلى وجود حاجة فلسطينية ماسة للعمل الأكاديمي البحثي لخدمة العمل السياسي والمجتمع الفلسطيني.

كما ألقى في الجلسة الافتتاحية، الدكتور خليل الشقاقي، مدير المركز، كلمة حول "الانتخابات وشرعية النظام السياسي الفلسطيني"، مستعرضا تشكل ملامح أول نظام سياسي فلسطيني منذ العشرينيات من هذا القرن وحتى ظهور (م. ت. ف)، مشيرا إلى أن ذلك النظام لم يتشكل من مؤسسات الدولة، وإنما من مؤسسات وأحزاب سياسية وجمعيات شعبية. وقد استعرض الشروخ التي ظهرت في بنية النظام السياسي الفلسطيني منذ منتصف السبعينيات عندما تم تبني مفهوم الدولة المستقلة، والعوامل التي أدت إلى تعميق ذلك الشرخ وهز شرعية ذلك النظام. ورأى أن أزمة شرعية النظام تتمحور حول فقدان الإجماع الفلسطيني حول الأهداف والوسائل، وقال أننا بحاجة إلى مصدر جديد للشرعية وهو الانتخابات. وأوضح أن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية أدرك أهمية الانتخابات لتحقيق تقرير المصير، ولإعادة بناء الشرعية للنظام السياسي الفلسطيني ككل. ولهذا، جاء عمل المركز لوضع هذه القضية على جدول الأعمال الفلسطيني بعدة طرق، وكان مؤتمر الانتخابات من ضمن اهتمام المركز بهذا الموضوع. وأعرب عن أمله في أن ينجح المؤتمر في فتح حوار جدي فلسطيني حول النظام السياسي الفلسطيني والانتخابات.

(الجلسة الأولى) ترأسها الأستاذ رجا شحاده، وقد تم فيها استعراض فلسفة وجوهر وعناصر الوثائق الثلاث المطروحة على الساحة الفلسطينية والمتعلقة بالنظام السياسي. كانت الورقة الأولى للدكتور أنيس القاسم حول "عناصر النظام الدستوري للمرحلة الانتقالية"، حيث تناول عدم

Digitized by Birzeit University Library

جواز قيام أية سلطة بممارسة اختصاصاتها دون الاستناد إلى قانون يعطيها الشرعية ويحدد السلطات المختلفة، ورأى أن مصدر السلطة في فلسطين هو الشعب الفلسطيني، وأنه لابد من صدور تشريع فلسطيني يكون مصدرا للسلطة الوطنية فيما تمارسه من اختصاصات، وتحاسب على أساسه. ولتوحيد الضفة والقطاع طالب بإصدار نظام دستوري يسري على الشطرين ويكون مصدراً للتشريعات الوحدوية. ورأى أن فلسفة النظام الدستوري للسلطة الوطنية في المرحلة الانتقالية تنطلق من معاناة شعبنا وتجاربه خلال هذا القرن، والنضال من أجل الحقوق الوطنية المدنية لجميع فئات الشعب. وأشار إلى التجربة الفلسطينية منذ عام ١٩٦٤ في إقامة المؤسسات الدستورية الخاصة والتعامل معها في إطار م. ت. ف وإلى قرار المجلس الوطني عام ١٩٨٨ بتفويض المجلس المركزي في إصدار نظام أساسي لدولة فلسطين انتصارا لمبدأ الشرعية وسيادة القانون في مواجهة التيارات الفردية. ورأى أن مشروع النظام الدستوري وضع حلقة من حلقات الدستورية الفلسطينية لتنظيم السلطات حتى لا تبدأ السلطة عملها في فراغ دستوري، وعرض أيضاً أهم عناصر هذا المشروع والتي منها: "إن الشعب الفلسطيني هو مصدر السلطات، يمارسها عن طريق السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وإن نظام الحكم في فلسطين هو نظام ديمقراطي برلماني، وقرر أن القدس هي عاصمة فلسطين، ونص على سيادة الشعب الفلسطيني على الثروات الطبيعية في فلسطين. وتعرض الدستور للحقوق والحريات الخاصة. وأحكام هذا الفصل مأخوذة من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وكانت أول الحقوق التي نص عليها هو الحق في الحياة. وقد حرص المشروع على توفير الحماية لتلك الحقوق بالوسائل القانونية. كما أكد على أهمية مبدأ سيادة القانون القاضي بأن يكون الناس، جميعا، سواء أمام القضاء والقانون والتمتع بحقوق متساوية في حمايته لهم، وهذا ما نص عليه النظام الدستوري". وأوضح الدكتور القاسم في ورقته الحاجة إلى وجود سلطة تتولى التشريع بتفويض من الشعب، وكان المجلس المركزي قد كلّفه بوضع هذا النظام الدستوري الذي، بناء عليه، سيمارس مجلس السلطة الوطنية السلطة التشريعية إلى أن يتم انتخاب المجلس التشريعي. أما بالنسبة للسلطة التنفيذية، فرأى أنه لابد من توفير الارتباط الدستوري بين المؤسسات التنفيذية التابعة لـ (م. ت. ف) وبين السلطة الوطنية، مع عدم جواز الانتقاص من صلاحيات مؤسسات (م. ت. ف)، وعهد للرئيس صلاحيات محددة استجابة لمتطلبات المرحلة، بالإضافة إلى الصلاحيات المقرّة له في النظام الأساسي لـ (م. ت. ف). أما مجلس السلطة الوطنية، فقد وضعت له ضوابط لممارسة صلاحياته لتكون في إطار الدستورية الفلسطينية، وقد رأى أن تكون اللجنة التنفيذية مرجعا لمجلس السلطة الوطنية الأمر الذي يوفر لها عنصر المراقبة والمحاسبة وتعرض الدكتور القاسم للسلطة القضائية، مؤكدا على استقلالية القضاء، وأن يكون لهذه السلطة رئيسها الذي يتحدث باسمها ويدافع عنها، الا وهو قاضي القضاة الذي يعين أول مرة بمرسوم رئاسي بموافقة المجلس الأعلى للقضاء. ينص النظام الدستوري أيضاً على وجود نظام قضائي متطور يستجيب لمبدأ سيادة القانون، وينص فيه على إنشاء محكمة عليا.

أما الورقة الثانية فكانت للأستاذ علي السفاريني حول "فلسفة وعناصر القانون الانتخابي الفلسطيني المقترح". أشار فيها إلى وضع لجنة الانتخابات لمسودة قانون يستند إلى عناصر

Digitized by Birzeit University Library

أساسية كحرية الانتخابات ونزاهتها. ومن هنا، جاءت فكرة تشكيل لجنة مركزية مستقلة للإشراف على عملية الانتخابات، لضمان نزاهتها وحريتها، وتؤكد على حق الترشيح لكل فلسطيني بلغ من العمر ثلاثين عاما، على أن يقدم المرشح، قبل الانتخابات، كشفاً ماليا يبين فيه أمواله وممتلكاته حتى لا تكون عضوية المجلس الفلسطيني وسيلة للكسب والإثراء. أما بالنسبة للنظام الانتخابي، فقد اقترح نظاما يقوم على أساس الأكثرية، وتقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية عديدة، يكون في كل منها عدد من المرشحين يتناسب مع عدد الناخبين فيها، وتكون قوائم الناخبين مفتوحة، ويترك للناخب الفلسطيني حرية الاختيار دون فرض قوائم كاملة عليه. ورأى أن نظام الأكثرية يتناسب مع وضعنا الفلسطيني، وأن نظام التمثيل النسبي الذي تقترحه المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات هو نظام معقد بسبب عدم اعتيادنا على الحياة الحزبية المنظمة بعد.

الورقة الأخيرة في الجلسة الأولى كانت للدكتور زياد أبو عمرو تحت عنوان "فلسفة وعناصر تقرير المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات"، حيث أوضح في البداية، قناعة أعضاء المجموعة بأهمية الانتخابات كمبدأ ديمقراطي يقربنا من تحقيق أهدافنا الوطنية، وسد عدد من ثغرات اتفاق أوسلو. ورأى في تقرير المجموعة تعبيرا عن الاعتقاد بإمكانية الإيفاء باستحقاقات اتفاق أوسلو، خاصة في موضوع الانتخابات، مع المحافظة على مبدأ وحدة الشعب الفلسطيني وتكامله في كل مكان. إن هذا الشعب هو الذي يشكل الركيزة الأولى للنضال الوطني وهو الإطار المرجعي للتقرير الذي أكد بأنه يتعامل بواقعية مع ما جاء في اتفاق أوسلو، ولكن بدون التسليم بكل ما جاء فيه. يؤكد هذا التقرير على أهمية الانتخابات كمبدأ وممارسة ديمقراطية وآلية من آليات التمثيل السياسي وركيزة من ركائز المجتمع الفلسطيني، ويرى أن الانتخابات هي وسيلة من وسائل ممارسة حق تقرير المصير، ومن شأنها أن تعيد الحيوية للحياة السياسية للشعب الفلسطيني. واستنادا إلى وحدة الشعب الفلسطيني أينما وجد، اقترح إجراء الانتخابات في الضفة والقطاع، أولا، كما دعا إلى تمثيل التجمعات الفلسطينية في الشتات تمثيلا ديمقراطيا، وأكد على حق الفلسطينيين الذين نزحوا بعد عام ١٩٦٧ في العودة إلى وطنهم، واقترح تشكيل "جمعية وطنية فلسطينية" لتوفير الآلية المناسبة للفلسطينيين خارج فلسطين للمشاركة في الأمور المصيرية للشعب الفلسطيني.

أما بالنسبة للعناصر الأساسية المكونة للتقرير، فقد أكد على خصوصية الوضع الفلسطيني وأخذ ذلك بعين الاعتبار عند صياغة النظام الانتخابي المقترح، خاصة فيما يتعلق بعوامل الشتات الفلسطيني، والتجربة الانتخابية والتمثيلية الفلسطينية، والاتفاقات المعقودة مع إسرائيل، ثم الإشكاليات الموجودة في المجتمعات كافة، كالولاءات العائلية، والفئوية، والدينية، وغيرها. ورأى أن النظام الانتخابي المقترح يقلل من حدة هذه الإشكاليات، ويحاول توسيع هامش ديمقراطية الانتخابات من خلال التأكيد على أهمية الفصل بين سلطات المجلس، التنفيذية والتشريعية. وقد أوضح أن النظام المقترح مصمم لإجراء الانتخابات لمرة واحدة فقط. وبعد حل القضية الفلسطينية حلا عادلا وشاملا، ستكون هناك حاجة إلى نظام انتخابي ديمقراطي جديد. وأشار إلى أن النظام المقترح يقسم الشعب الفلسطيني إلى ست دوائر انتخابية كبرى هي: الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي الدائرة الأولى، ثم دوائر الأردن، وسوريا، ولبنان، والخليج، ودول عربية أخرى، والولايات المتحدة، وبقية العالم، وفلسطينيو عام ١٩٤٨ . ويدعو النظام أيضاً إلى تقسيم الضفة والقطاع إلى

Digitized by Birzeit University Library

٢٠ دائرة انتخابية فرعية ضمن الدائرة الكبرى، وإلى إقامة مجلس منتخب من ١٠٠ عضو ومكون من هيئتين، الأولى تشريعية، وتتكون من ٨٠ عضوا، والثانية تنفيذية، وتتكون من ٢٠ عضوا. وقال أن النظام المقترح يخدم ثلاثة أهداف رئيسية هي: أنه يضع أساساً للممارسة الديمقراطية الحقة في السياسة والمجتمع الفلسطيني، ويفتح الباب أمام أوسع مشاركة سياسية لفصائل المعارضة من خلال اقتراح فكرة الهيئتين، التشريعية والتنفيذية، كما أنه يؤكد على التزام الفلسطينيين بالمبادئ الديمقراطية ويقوي موقفهم في المفاوضات مع إسرائيل، ويحسن صورتهم أمام الرأي العام العالمي.

الجلسة الثانية ترأسها د. نايف أبو خلف حيث عرض فيها تحليلاً أكاديمياً ونقدياً للاقتراحات، وكانت الورقة الأولى فيها للأستاذ إبراهيم شعبان تحت عنوان "النظام السياسي الفلسطيني والانتخابات" اعتبر فيها وجود الدستور من أهم عناصر النظام السياسي وأن النظام الدستوري الذي وضعه د. أنيس القاسم اختصر دور السلطة التشريعية. ورأى في نظام الحكم الديمقراطي البرلماني نظاما "موفقا" إلا أنه رأى أن واضع النظام ناقض نفسه حينما ترك العنان لمجلس السلطة الوطنية وجعل له صلاحية التشريع. كما رأى أن المشروع قدم هيكلا جيدا للسلطة القضائية، خاصة وأنه أنشأ مجلسا أعلى للقضاء، لكن ذلك تقاطع، في رأيه، مع إنشاء منصب قاضي القضاة.

وتطرق بالتحليل إلى موضوع الانتخابات، معرفا إياها بسلطة قانونية تنبع من مركز موضوعي ناشيء عن القانون من أجل الناخب الفرد ولمصلحة المجموع، وليس للفرد أن يتنازل عن ذلك. أما عن نوع الانتخابات، فقد انتقد عدم تقديم المشروع لأية نصوص في هذا الموضوع، وعدم كفالته لسرية الانتخاب، ولذلك، فقد رأى من الواجب تعديله، واعتبر التمثيل النسبي نظاماً معقدا إلى جانب تهديده للاستقرار الحكومي، وإفساحه المجال للأحزاب الصغيرة لفرض سياستها. وأشار إلى أن القوائم الحزبية ليست محبذة في المجتمع الفلسطيني، ومن الأفضل أن تعتبر البلاد دائرة انتخابية واحدة.

أما بالنسبة لشروط الاقتراع العام، فرأى أن المساواة بين المواطنين هي الأساس، ولا يجوز التمييز بينهم، وانطلاقاً من ذلك لا يوجد داع لتخصيص الأخوة المسيحيين بأية مقاعد، وكذلك المرأة. وأما بالنسبة لسن قانون الانتخاب، فقد أكد أن القانون هو إفراز داخلي للسيادة، لكن اتفاقية القاهرة جعلت التشريع صلاحية مشتركة بين الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي. وأشار في ختام ورقته إلى أنه ما دام قانون الانتخاب انتقاليا، فالمهم هو وظيفة السلطة التشريعية والفصل بين السلطات، لأن سيادة القانون لن تتحقق إلا بهما، وأن الانتخاب يجب أن تراقبه السلطة القضائية، وقد أعرب عن تشاؤمه من إجراء الانتخابات قريبا، وتوقع حدوثها بعد إجراء الانتخابات الإسرائيلية في عام ١٩٩٦.

كانت الورقة الثانية للدكتور علي الجرباوي حول "النظام السياسي الفلسطيني، واقتراح لجنة الحكم المحلي للانتخابات" حيث بدأ موضحا قصور اتفاق "إعلان المبادىء" وما تبعه من اتفاقات في مجال توحيد الموقف الفلسطيني العام، وإحداثه شرخا عميقا في المجتمع السياسي الفلسطيني، وأشار إلى أن إحدى طرق استعادة التوازن وإحقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني

Digitized by Birzeit University Library

تتمثل في مجابهة الواقع المفروض من جراء اتفاق "إعلان المبادىء" من ناحية، وعدم الاعتراف بشرعية هذا الاتفاق، من ناحية أخرى. وأشار إلى أن العمومية في الصيغ الواردة في الإعلان تفتح للشعب الفلسطيني آفاقا واسعة ومجالات عريضة لتقديم التفسيرات الفلسطينية التي تضمن، فعليا، بأن تكون الانتخابات خطوة تمهيدية انتقالية مهمة نحو تحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بل وتفتح آفاقا لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق إقامة الدولة. ورأى أن الانتخابات العامة تشكل المنفذ الرئيسي لإمكانية اختراق الفلسطينيين لسقف إعلان المبادىء من داخله، وذلك بالإصرار الفلسطيني على استكمال تطبيقه لتحقيق هدفين أساسيين لهذه المرحلة: اولهما أن تكون الانتخابات آلية ملائمة لمواجهة إسرائيل في الصراع الدائر في مرحلة ما بعد توقيع الاتفاق، حول الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. أما الثاني فيكمن في توفير الانتخابات وسيلة مناسبة لإعادة تنظيم الشئون الفلسطينية الداخلية بعد قيام سلطة وطنية داخل أرض الوطن، لان الانتخابات تحمل في ثناياها البذور الأساسية لسيادة الشعب وحق تقرير المصير. ورأى أنه يمكن اعتبار الإقرار الإسرائيلي بإيجاد مجلس تمثيلي فلسطيني اعترافا مبدئيا بالكيانية الفلسطينية التي تحمل، ذاتيا، إمكانية التحول إلى دولة.

في مشروع النظام الأساسي للسلطة الوطنية في المرحلة الانتقالية، رأى أن المشروع، في بابي "الحقوق والحريات العامة الأساسية" و "سيادة القانون"، جاء مفصلا وكافلا للمبادىء التي تصون حقوق وحريات الأفراد. إلا أن المنطلق الأساسي لتأمين الأسس الديمقراطية للنظام السياسي ظهر مشوشا في المشروع، وجاءت السلطتان التنفيذية والتشريعية فيه، متداخلتين تماما، كما أن السلطة القضائية لم تسلم من التدخل الرئاسي بل تخضع لاعتبارات سياسية، وهذا ينذر بعدم وجود فصل عملي للسلطات، وانعدام استقلالية جهاز القضاء. ورأى أن هناك حاجة ملحة لإقرار دستور عام لدولة فلسطين، يفصل الأسس العامة الواردة في إعلان الاستقلال الصادر عام ١٩٨٨، ويضع مرتكزات للدولة القادمة لا تنطلق من الفرع إلى الأصل "الدولة الفلسطينية"، بل على العكس من ذلك. ولهذا، فالمرحلة الانتقالية ليست، في الواقع، بحاجة إلى نظام دستوري، بل أن الدولة القادمة هي التي بحاجة، منذ الآن، إلى دستور فلسطيني.

هذا، وقد اعتبر قانون اللجنة الرسمية للانتخابات (قانون الانتخاب الرسمي) قانونا في طور الإعداد. ولكن يلاحظ من المسودةأن هناك قصوراً في المنطلق الذي يفترض وكأن الوضع الفلسطيني مستقر ونهائي، ولا يوجد فيه عقبات على الصعيدين الداخلي والخارجي، وأن هناك اتفاقاً فلسطينياً عاماً حول طبيعة وتفاصيل وغاية النظام السياسي المنشود. وقد رأى أن المسودة المقترحة تتحاشى مواجهة الصراع المستتر الدائر، داخليا وخارجيا، ولم تضع تصورا يعالج ماهية النظام السياسي ويجعل من النظام الانتخابي مدخلا وضابطا لضمان تحقيق غايته. ورأى، أيضاً، أنه يجب على الجانب الفلسطيني استغلال الصيغ الواردة في "إعلان المبادىء" عن طبيعة نظام الحكم الفلسطيني والانتخابات خلال المرحلة الانتقالية لإيجاد سلطتين منفصلتين من مجلس واحد، الامر الذي لم تستغله مسودة قانون الانتخاب الرسمي. أما الملاحظة الأخيرة على مسودة قانون الانتخاب الرسمي، فكانت أن القانون المقترح يفصل الطريقة الانتخابية على المقاس الذي يضمن، سلفا، النجاح الأكيد لـ "حزب السلطة" انتخابيا، ويقلص، تلقائيا، إمكانية إقناع قوى

Digitized by Birzeit University Library

المعارضة بالمشاركة في العملية الانتخابية. وبما ان هذا القانون يحدد نظام الأغلبية البسيطة، فإن نتيجة الانتخابات تحدد، سلفا، وتصبح بذلك وسيلة مشروعة لاحتكار السلطة.

ورأى أنه لكي تكون الانتخابات وسيلة تجميع، يجب أن تتم على أساس التمثيل النسبي بحيث تفتح إمكانية لمشاركة مختلف القوى السياسية في العملية الانتخابية. وبدون ذلك، لن تكون هناك إمكانية حقيقية لتحقيق الوفاق الوطني الذي نحن في أمس الحاجة إليه الآن.

أما الورقة الثالثة، فكانت للأستاذ علي السفاريني تحت عنوان "النظام السياسي الفلسطيني وتقرير المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات"، حيث أوضح فيها أن الانتخابات لا يمكن أن تكون غاية في حد ذاتها، وإنما وسيلة لإقامة نظام سياسي يستند إلى المباديء الديمقراطية، ويجسد إرادة الشعب الحقيقية في حكم نفسه بنفسه. واعتبر أن ما نصت عليه اتفاقية أوسلو حول الانتخابات الحرة العامة والسياسية المباشرة هو الإنجاز الوحيد لهذه الاتفاقية. لكن التصور الإسرائيلي يقوم على أساس دمج السلطات الثلاث في جسم واحد، هو المجلس التمثيلي، وهذا يتناقض مع مباديء الديمقراطية، ويتعين الإصرار على رفضه.

ورأى في مسودة القانون الأساسي، للدكتور أنيس القاسم، أن القانون قد يكون مقبولا لو كان يعالج الوضع الذي يسبق الانتخابات والذي تمخضت عنه اتفاقية القاهرة الأولى.

أما تقرير المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات، فقد رأى السفاريني فيه أن المجموعة تأثرت بالنظام الرئاسي المطبق في الولايات المتحدة، والذي يستند في أصوله إلى نظرية الملكية المقيدة. ورأى في النظام السياسي الذي تقترحه المجموعة ملامح أساسية لنظام يقوم على أساس الفصل المطلق بين السلطتين، التشريعية والتنفيذية، وأشار إلى أن الفلسفة الكامنة وراء هذا الاستقلال هي السماح للأحزاب المعارضة للحكم الذاتي بالاشتراك في انتخاب الهيئة التشريعية ومقاطعة انتخاب الهيئة التنفيذية. وقد رأى أنه لا يجوز أن يبنى النظام السياسي في أي بلد على أساس الفصل بين المعارضة والسلطة، وأن أي نظام نختاره لابد وأن يجسد وحدة الشعب وإشراكه في مسؤولية الحكم باعتبارها مسؤولية جماعية، كما أننا بحاجة إلى نظام سياسي يتيح للشعب مراقبة الحكومة ومحاسبتها على جميع نشاطاتها السياسية والمالية والاقتصادية. ولا يتحقق ذلك إذا كانت الهيئة التشريعية لا تستطيع مراقبة الحكومة ومحاسبتها. ورأى أنه كان بإمكان المجموع التغلب على ذلك لو أنها لم تقترح انتخاب الهيئة التنفيذية مباشرة من قبل الشعب، وتركت للهيئ التشريعية حق اختيار الحكومة، بحيث تظل الحكومة خاضعة للمراقبة والمحاسبة. وأكد، أخيرا، على أن مسألة إقامة حكم فلسطيني ديمقراطي يجسد إرادة الشعب هي مسألة في غاية الأهمية، لأنه لا يحق لأحد أن يفرض دستورا، ولأن الحل يكمن في عقد الانتخابات. واقترح أن يعهد إلى المجلس الفلسطيني المنتخب وضع دستور يحدد نوع الحكم وعلاقة السلطات الثلاث فيما بينها، ويكون بهذا، بمثابة جمعية تأسيسية تتحول، بعد ذلك إلى هيئة تشريعية، تمارس صلاحياتها وفقا لمبادئ الدستور الذي أقرته.

Digitized by Birzeit University Library

أما الجلسة الثالثة، والتي ترأسها الدكتور ممدوح العكر فقد كانت الورقة الأولى فيها للدكتور حيدر عبد الشافي تحت عنوان "النظام السياسي الفلسطيني والانتخابات: قراءة وطنية مستقلة" وقد تعرض فيها، في البداية، للظروف الموضوعية التي كان لها دور في عدم تبني الشعب الفلسطيني للأسلوب الديمقراطي في معالجة قضاياه، وأوضح المعطيات التي ينبغي أن تأخذها بعين الاعتبار، كحقوق الشعب الفلسطيني الطبيعية غير القابلة للتصرف، ووحدة الشعب الفلسطيني والممثلة بالقيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ووضع الشتات الفلسطيني، واتفاقية أوسلو، ووضع الاحتلال، والمتغيرات الدولية. وأكد، أيضاً، على أهمية إقرار نظام سياسي فلسطيني يرتكز على مبدأ الخيار الحر، ورأى في إخضاع ما يتعلق في الانتخابات لاتفاق بين الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، إحدى الثغرات الخطيرة في إعلان المبادىء، لان ذلك يشكل انتهاكا لحق تقرير المصير. ورأى أن هناك اعتبارين مهمين يجب أن يؤخذا بعين الاعتبار فيما يتعلق بمن يشارك في الانتخابات وهما: حرية الفلسطينيين في إجراء انتخابات تشريعية، وأهمية أن يكون لهم ممثلون شرعيون منتخبون. ورأى أنه لا يجد سبباً لمقاطعة الانتخابات إذا تحققت الاستجابة للاعتبار الأول. وقال أن كلا من مشروع "المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات" و "مشروع اللجنة الرسمية" يكمل الآخر. لذلك، رأى أن تشكل لجنة مشتركة من الجانبين تعمل على تبني مشروع واحد يأخذ بعين الاعتبار كل خصوصيات الوضع الفلسطيني في الداخل والخارج. وأن المهمة الأولى هي في حسم موضوع الانتخابات في المناطق المحتلة وعدم تدخل إسرائيل فيها. أما بالنسبة للخارج، فقد اقترح أن يشكل المجلس الوطني هيئة تتولى الاتصال بالتجمعات الفلسطينية في الدول المضيفة لتحديد آليات المشاركة والتمثيل بما يكفل تأكيد الوحدة الفلسطينية وتمثيلها.

أما الورقة الثانية، فكانت للدكتور صائب عريقات تحت عنوان "النظام السياسي الفلسطيني والانتخابات: قراءة للحركة الوطنية الفلسطينية فتح" قال فيها أنه لابد من تكريس مبدأ فصل السلطات ومبدأ الديمقراطية الفعلية التي تأخذ إطار مشاركة المواطن في الحكم وليس الديمقراطيات التي تخاط وفقا لقياس ذلك النظام أو هذه الحركة، كما ويجب أن تكون الانتخابات مفتوحة لجميع أبناء الشعب الفلسطيني. "وكخيار استراتيجي لنا، يجب أن تكون السلطة مختارة من قبل الجماهير بطريقة ديمقراطية، ولا يمكن أن نفرط ببقائنا بالطرق التقليدية، ويجب كذلك تكريس مبادىء الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني لتكون استراتيجيا أحد أهم مقومات البقاء الفلسطيني". ورأى أن الانتخابات ليست غاية بحد ذاتها، وإنما هي عنصر من عناصر المرحلة الانتقالية، ترتكز على ثلاثة عناصر رئيسية هي: إعادة انتشار القوات الإسرائيلية، ثم مراجعة القوانين العسكرية المعمول بها وصولا إلى ذلك الجسم القانوني الذي يحكم المرحلة الانتقالية، ثم الانتخابات، وأنه لابد من وجود اتفاق يشمل هذه العناصر الثلاثة تمهيدا للانتخابات التي ستكون بمثابة الجسر الموصل إلى المرحلة النهائية من المفاوضات. وأشار إلى أن حرية المشاركة في الانتخابات هي حق نحترمه، ولكن، من مصلحتنا الكبرى أن تشارك جميع الحركات السياسية الفلسطينية في الانتخابات، وأن سر البقاء الفلسطيني على امتداد العقود السبعة الماضية يكمن في التعددية السياسية والحرية والأفكار المختلفة، ونأمل أن نحافظ على ذلك. وأكد على أنه يجب أن تكون لدينا إمكانية لوضع أي إنسان فلسطيني تحت طائل المساءلة والمراقبة مهما كانت درجته.

جامعة بيرزيت
Digitized by Birzeit University Library

أما الورقة الثالثة، والمرسلة من قبل الأستاذ جميل حمامي، الذي لم يحضر المؤتمر، فقد كانت بعنوان "النظام السياسي الفلسطيني والانتخابات: قراءة إسلامية"، حيث اعتبر الانتخابات مظهراً حضاريا ومعلما من معالم السيادة التي تمارس على الارض. ولتمكين الشعب الفلسطيني من القيام بهذا الدور لابد من العمل لإسقاط المفهوم الإسرائيلي للانتخابات التي تريدها إسرائيل. أما عن الموقف من الانتخابات، فقد رأى، أولا، أنه يجب أن تجرى الانتخابات بعد انسحاب كامل الجيش الإسرائيلي من مناطق الضفة الغربية. ثانيا، أن الانتخابات يجب أن تكون شاملة للشعب الفلسطيني داخل الأرض الفلسطينية وفي الشتات. ثالثا، إجراء انتخابات تشريعية كاملة تضمن للشعب الفلسطيني أن ينتخب ممثليه الحقيقيين. وإذا ما تحققت هذه الشروط، فإن الحركة الإسلامية سوف تحترم خيار الشعب الفلسطيني عند ذلك.

أما الشيخ جمال سليم، فقد قال في كلمته أمام المؤتمر أن الحركة الإسلامية تنطلق في أية قضية من القضايا من زاوية شرعية ثم، بعد ذلك، من زاوية المصلحة. وقد انتقد النظام السياسي الفلسطيني الذي لم ترد فيه إشارة إلى الإسلام الذي هو دين الدولة، وقال أن النظام السياسي الإسلامي هو المنهج الوحيد القادر على إرساء كل المفردات التي تتحدث عنها الأنظمة الديمقراطية المعاصرة. ولكي نتحدث عن نظام سياسي فلسطيني حر، يجب طرد الاحتلال أولا. وقال أن الحركة الإسلامية تقف إلى جانب أي نظام سياسي يتفق مع النظام السياسي الإسلامي.

الورقة الرابعة كانت لرياض المالكي وبعنوان "النظام السياسي والانتخابات: قراءة وطنية معارضة"، حيث قدم قراءة في مشروع النظام الأساسي للسلطة الوطنية في المرحلة الانتقالية والخطوط العامة لهذا المشروع، موضحاً رؤيته للملامح الخاصة للمشروع والانتقادات الموجهة إليه، ومشيراً إلى أن المشروع لم يدرس حقيقة الأوضاع القائمة على الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن الامتيازات المعطاة للرئيس تفوق التوقعات. وأكد أيضاً، على ضرورة فصل السلطات وعدم تغييب أي منها على حساب الأخرى تحت أية ذريعة كانت.

أما بالنسبة للرؤية الخاصة لموضوع الانتخابات، بعد رفض التقرير المقدم من لجنة الانتخابات المعينة"، واعتباره غير معبر عن إرادة الشعب، والمطالبة بإدخال التعديلات على التقرير المقدم من اللجنة الفلسطينية المستقلة للانتخابات، فقد أشار إلى أبرز محطات تلك الرؤية، التي تعتمد في جوهرها على الدعوة إلى انتخابات شاملة للمجلس الوطني الفلسطيني في كل الأماكن التي يمكن عقدها فيها، ثم مشاركة اللاجئين ضمن أماكن تواجدهم واعتماد مبدأ التمثيل النسبي كآلية للنظام الانتخابي المقترح، واعتبار المجلس الوطني الفلسطيني كهيئة تشريعية تنزع الثقة عن اللجنة التنفيذية، والمطالبة باستقالة سلطة الحكم الذاتي حال صدور نتائج الانتخابات. وقد بين أسباب طرح هذه التصور، ومنها:! إنهاء سياسة التعيينات، وترسيخ البعد الديمقراطي والتمثيلي، والتأكيد على البعد الشمولي المترابط للتواجد الفلسطيني. وقد رأى في نتائج الانتخابات استفتاء على الاتفاق.

Digitized by Birzeit University Library

كانت الورقة الأخيرة للسيد غسان الخطيب حول "النظام السياسي الفلسطيني والانتخابات: قراءة وطنية بديلة" قال فيها أنه من غير الواقعي فصل موضوع الانتخابات عن السياق السياسي، وأن المسألة تقتضي فهم الظرف السياسي المحيط بهدف الوصول إلى مفهوم للانتخابات يسمح بتوظيفها لخدمة الهدف السياسي، المتفق عليه، للشعب الفلسطيني. ورأى أن المأزق في موضوع الانتخابات يشكل انعكاسا للمأزق الذي نعيش فيه الآن سياسيا بشكل عام. وأشار إلى نتائج تطبيق اتفاق "غزة وأريحا أولا" ومؤثراته، واعتبر أن السبب الرئيسي وراء عدم ذوبان القضية الفلسطينية خلال السنوات الماضية يتمثل في استطاعة هذا الشعب أن يضمن تطلعاته السياسية ووحدة إرادته في جسم (م. ت. ف)، وأن المغامرة الجارية الآن بشطب (م. ت. ف)، بكل ماتمثله من شرعية ووحدة، هي ضياع للقضية، وأن انهيارها الحالي هو انهيار للنظام السياسي الفلسطيني دون توفير البديل.

ورأى في الانتخابات مخرجا من هذا المأزق شريطة أن تتم ضمن ظروف وقوانين ملائمة، وأن تكون الأولوية للعمل على الخروج من المأزق السياسي الداخلي والمأزق الخارجي المتمثل في الواقع الذي وضعتنا فيه اتفاقية القاهرة.

أما الجلسة الرابعة والأخيرة، فقد أدارها الدكتور محمد جاد الله حيث جرت فيها مناقشة عامة لكافة الأوراق والطروحات التي قدمت في المؤتمر، وقدمت، أيضاً، التوصيات من كافة المشاركين.

Digitized by Birzeit University Library

تقارير موجزة

المؤتمر الفلسطيني الثاني حول الديمقراطية

- مكان الإنعقاد: رام الله، التاريخ: ٢٠-٩-١٩٩٤ .
- الهيئة المنظمة: المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة.
- العنوان: الديمقراطية.
- الموضوع: "مناقشة العديد من الأمور التي تهم الشعب الفلسطيني سياسيا واجتماعيا واقتصاديا".
- أبرز المشاركين: مروان البرغوثي، علي أبو هلال، د. زهيرة كمال، د. صائب عريقات، د. محمود الزهار، د.رياض المالكي.

ندوة حول الأوضاع الراهنة

- مكان الإنعقاد: البيرة، التاريخ: ٢١-٩-١٩٩٤
- الهيئة المنظمة: رابطة علماء فلسطين.
- العنوان: الأوضاع الراهنة.
- الموضوع: "مواقف الرابطة من مختلف القضايا المطروحة على الساحة الفلسطينية".
- أبرز المشاركين: الشيخ حامد البيتاوي.

ندوة حول المسيرة التعليمية خلال سنوات الانتفاضة

- مكان الانعقاد: مخيم بلاطة، التاريخ: ٢٢-٩-١٩٩٤ .
- الهيئة المنظمة: مركز شؤون المرأة في مخيم بلاطة.
- العنوان: التغيرات التى شهدتها العملية التعليمية خلال سنوات الانتفاضة.
- الموضوع: "التغيرات التي شهدتها العملية التعليمية خلال سنوات الإنتفاضة".

Digitized by Birzeit University Library

- أبرز المشاركين: نمر اللحام، سمر جبر، يوسف الطيراوي.

ندوة حول واقع التعليم في المخيمات

- مكان الإنعقاد: مخيم بلاطة، التاريخ: ٢٤-٩-١٩٩٤ .
- الهيئة المنظمة: الملتقى الثقافي في مخيم بلاطة.
- العنوان: واقع التعليم في الوطن العربي.
- الموضوع: "واقع التعليم في الوطن العربي".
- أبرز المشاركين: نمر اللحام، يوسف الطيراوي، باسم حدايدة.

ندوة حول إعلان المبادىء والنظام القانوني في الضفة الغربية

- مكان الإنعقاد: نابلس، التاريخ: ٢٧-٩-١٩٩٤
- الهيئة المنظمة: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
- العنوان: إعلان المبادىء والنظام القانوني في الضفة الغربية.
- الموضوع: "إعلان المبادىء والنظام القانوني في الضفة الغربية".
- أبرز المشاركين: رجا شحادة.

ندوة حول مؤتمر السلطات والتنمية العالمي ودور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية

- مكان الإنعقاد: نابلس، التاريخ: ٣٠-٩-١٩٩٤
- الهيئة المنظمة: مركز المنهل ومركز شؤون المرأة.
- العنوان: حول مؤتمر السلطات والتنمية العالمي ودور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية.
- الموضوع: "حول مؤتمر السلطات والتنمية العالمي ودور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية".
- أبرز المشاركين: هدى عبد الهادي، ريما الكيلاني، د.محمد عبوش.

ندوة حول مظاهر العنف ضد النساء

- مكان الانعقاد: رام الله، التاريخ: ١-١٠-١٩٩٤
- الهيئة المنظمة: جمعية العمل النسوي لتاهيل ورعاية المرأة.
- العنوان: مظاهر العنف ضد النساء وكيفية علاجها.
- الموضوع: "مظاهر العنف ضد النساء وكيفية علاجها".
- أبرز المشاركين: مها صباغ.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول مؤتمر السكان والتنمية العالمى

- مكان الانعقاد: القدس، التاريخ : ٨-١٠-١٩٩٤
- الهيئة المنظمة: المنتدى الفلسطينى للمنظمات غير الحكومية.
- العنوان: مؤتمر السكان والتنمية العالمى ودور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في اطاره.
- الموضوع: "مؤتمر السكان والتنمية العالمي ودور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فى اطاره.
- أبرز المشاركين: عزت عبد الهادى، رقية العلمي، د.جمانة البديري.

ندوة حول القدس والاستيطان

- مكان الانعقاد: بيت لحم، التاريخ : ١٧-١٠-١٩٩٤
- الهيئة المنظمة: مركز شباب الدهيشة الاجتماعى.
- العنوان: القدس والاستيطان فى مخيم الدهيشة.
- الموضوع: "القدس والاستيطان فى مخيم الدهيشه".
- أبرز المشاركين: حسن عبد الجواد، ميخائيل تشفادسكي "ميكادو ".

ندوة حول الاعلام والصحافة الاسرائيلية.

- مكان الانعقاد: رام الله، التاريخ: ٢٠-١٠-١٩٩٤
- العنوان: الاعلام والصحافة الاسرائيلية.
- الموضوع: "الاعلام والصحافه الاسرائيلية".
- أبرز المشاركين: وليد العمرى.

ندوة حول العلاقات الفسطينية- الأردنية

- مكان الانعقاد: عمان، التاريخ : ٢٥-١٠-١٩٩٤
- الهيئة المنظمة: مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الاردنية.
- العنوان: ملاحظات حول الوضع الراهن.
- الموضوع: "مناقشة واقع ومستقبل العلاقات الأردنية -الفلسطينية وصولا إلى حل لجميع المسائل والقضايا الثنائية الخلافية والى تقييم العلاقة بين الطرفين فى ظل المتغيرات الحالية التى تمر بها المنطقة عموما".
- أبرز المشاركين: د.اياد البرغوثى، د.على الجرباوى، د. زياد حمارنة، د.زياد ابو عمرو، د.خليل الشقاقى.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول تجربة المرأة الجزائرية وقانون العائلة

- مكان الإنعقاد: نابلس- التاريخ: ٤-١١-١٩٩٤
- الهيئة المنظمة: مركز المنهل الثقافى واللجنة التحضيرية لمشروع المرأة والعدالة والقانون.
- العنوان: تجربة المرأة الجزائرية وقانون العمل.
- الموضوع: " تجربة المرأة الجزائرية والتشريع الخاص بقانون العمل".
- أبرز المشاركين: كريمة بن نون.

مؤتمر حول حركة فتح

- مكان الإنعقاد: رام الله- التاريخ: ٥-١١-١٩٩٤
- الهيئة المنظمة: حركة التحرير الوطنى الفلسطيني (فتح).
- العنوان: الأوضاع التنظيمية والسياسية.
- الموضوع: "القدس عاصمة فلسطين الأبدية ولاوصاية عليها الا للشعب الفلسطيني، اضافة الى انهاء الاحتلال وإطلاق سراح كافة الاسرى والمعتقلين من كافة سجون ومعتقلات الاحتلال".
- أبرز المشاركين: مروان البرغوثي،جمال الديك، د.نعيم أبو الحمص، محمد الوحيدي، د.مي كيلة.

ندوة حول الحصار والعقاب الجماعى

- مكان الإنعقاد: جنين- التاريخ: ٦-١١-١٩٩٤
- الهيئة المنظمة: الاتحاد الديمقراطى الفلسطيني (فدا) وحركة التحرير الوطنى الفلسطينى (فتح).
- العنوان: الطوق الامنى وانعكاساته.
- الموضوع: "الطوق الامنى وانعكاساته".
- أبرز المشاركين: وليد صادق، هاشم محاميد.

ندوة حول المعاهدة الاردنية-الاسرائيلية

- مكان الإنعقاد: رام الله- التاريخ: ٩-١١-١٩٩٤
- الهيئة المنظمة: وزارة الاعلام الفلسطينية.
- العنوان: المعاهدة الأردنية-الإسرائيلية.
- الموضوع: "المعاهدة الأردنية- الإسرائيلية وأثرها على مستقبل العلاقات الفلسطينية-الأردنية".
- أبرز المشاركين: د.على الجرباوى، د. صالح عبد الجواد.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول العنف الأسرى

- مكان الإنعقاد: نابلس- التاريخ: ١٣-١١-١٩٩٤
- الهيئة المنظمة: جمعية الدفاع عن الاسرة.
- العنوان: العنف الأسرى.
- الموضوع: " العنف الأسري".
- أبرز المشاركين: الاستاذ محمد الحاج يحيى، ريما الكيلانى، فادية المصرى.

ندوة حول دور المرأة الفلسطينية فى بناء المجتمع

- مكان الانعقاد: جنين- التاريخ: ١٣-١١-١٩٩٤ .
- الهيئة المنظمة: المجلس النقابي العمالي ونقابة المهن الحرفية والخدمات العامة.
- العنوان: المرأة الفلسطينية في بناء المجتمع.
- الموضوع: "المرأة الفلسطينية ودورها فى تطوير وبناء المجتمع".
- أبرز المشاركين: صباح زكارنه ، محمد أبو طبيخ.

ندوة حول موقف الحركة الإسلامية من المستجدات الحالية على الساحة الفلسطينية

- مكان الإنعقاد: غزة-الجامعة الإسلامية، التاريخ: ١٤-١١-١٩٩٤ .
- الهيئة المنظمة: اللجنة الثقافية في مجلس طلبة الجامعة الإسلامية.
- العنوان: موقف الحركة الإسلامية من المستجدات الحالية على الساحة.
- الموضوع: " موقف الحركة الإسلامية من المستجدات الحالية على الساحة".
- أبرز المشاركين: د.محمود الزهار.

ندوة حول أثرالتعليم بالوكالة علىالهوية الفلسطينية

- مكان الإنعقاد: نابلس- التاريخ: ١٥-١١-١٩٩٤ .
- الهيئة المنظمة: مركز اللاجئين.
- العنوان: أثر التعليم بالوكالة على الهوية الفلسطينية.
- الموضوع: "النظام التعليمي لوكالة الغوث وأثره على الهوية الفلسطينية".
- أبرز المشاركين: سبأ عرفات ، ناجح جرار ، د. محمود أبو الرب ، د. وائل القاضي.

ندوة حول المرأة الفلسطينية والعمل

- مكان الإنعقاد: جنين- التاريخ: ١٨-١١-١٩٩٤
- الهيئة المنظمة: لجنة المرأة الفلسطينية ونقابة المهن الحرفية والخدمات العامة.

Digitized by Birzeit University Library

- العنوان: المرأة الفلسطينية والعمل.
- الموضوع: "موقف المرأة الفلسطينية من العمل".
- أبرز المشاركين: محمد أبو طبيخ.

ندوة حول مؤتمر السكان والتنمية العالمي

- مكان الإنعقاد: الخليل- التاريخ: ١٩-١١-١٩٩٤
- الهيئة المنظمة: جمعية تنظيم وحماية الاسرة الفلسطينية في المحافظة بالتعاون مع المنتدى الفلسطيني.
- العنوان: مؤتمر السكان والتنمية العالمي ودور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية.
- الموضوع: "مؤتمر السكان والتنمية العالمي ودور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية."
- أبرز المشاركين: المحامي كمال حسونة.

ندوة حول الطوق الأمني وتفاعلاته

مكان الإنعقاد: جنين- التاريخ: ٢٢-١١-١٩٩٤ .
- الهيئة المنظمة: نقابة المهن الحرفية والخدمات العامة وجبهة العمل النقابى.
- العنوان: الطوق الأمني وتفاعلاته.
- الموضوع: "الطوق الأمني وتفاعلاته".
- أبرز المشاركين: محمد أبو طبيخ، وليد أبو بكر، هاشم غريب.

ندوة حول النقابات الفلسطينية وعلاقاتها مع النقابات الأردنية

- مكان الإنعقاد: رام الله- التاريخ: ٢٦-١١-١٩٩٤ .
- الهيئة المنظمة: مركز الزهراء للأبحاث.
- العنوان: النقابات المهنية الفلسطينية ووحدتها وعلاقتها مع النقابات الأردنية.
- الموضوع: " النقابات المهنية الفلسطينية ووحدتها وعلاقتها مع النقابات الأردنية".
- أبرز المشاركين: المحامى حسين عبيدات،المحامية مارى درك.

ندوة حول حقوق الإنسان

- مكان الإنعقاد: نابلس، التاريخ: ٥-١٢-١٩٩٤ .
- الهيئة المنظمة: منظمة العفو الدولية ومؤسستي الحق ومركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الانسان.
- العنوان: الدعوة لحماية الفئات المستضعفه فى المجتمع الفلسطيني.
- الموضوع: "وضع تشريعات قانونية لحماية الفئات المستضعفه بشكل خاص لانها الطرف

Digitized by Birzeit University Library

الضعيف الذى بحاجة للحماية الكاملة".
- أبرز المشاركين: د.عبد الله أبوعيد .

ندوة حول المرأة الفلسطينية ومستقبلها

- مكان الإنعقاد: غزة، التاريخ: ٦-١٢-١٩٩٤
- الهيئة المنظمة: المجلس الثقافى البريطاني فى غزة.
- العنوان: المرأة الفلسطينية ومستقبلها.
- الموضوع: "صحة وتعليم المرأة، والمرأة وحقوق الانسان".
- أبرز المشاركين: فريال البنا، إنتصار الوزير (ام جهاد).

ندوة حول الوحدة والديمقراطية

- مكان الإنعقاد: أريحا، التاريخ: ١٠-١٢-١٩٩٤
- الهيئة المنظمة: مركز أريحا للثقافة والفنون.
- العنوان : الوحدة والديمقراطية.
- الموضوع: "الدعوة لتحريم الاقتتال وتجسيد الوطنية والعمل على ردم الهوة بين القوى الوطنية وإستمرار الحوار الوطنى البناء".
- أبرز المشاركين: عبد الكريم سدر، رياض مشعل، عثمان أبو غربية، عدنان الصباح، حسين أبو كويك، أحمد حماد.

ندوة حول الوحدة والديمقراطية

- مكان الإنعقاد: أريحا، التاريخ: ١٠-١٢-١٩٩٤ .
- الهيئة المنظمة: مركز أريحا للثقافة والفنون.
- العنوان: الوحدة والديمقراطية.
- الموضوع: "الوحدة والديمقراطية".
- أبرز المشاركين: عثمان أبو غربية، حسين ابو كويك، د.رياض مشعل.

مؤتمر رجال الأعمال الفلسطيني- البولندي الثاني

- مكان الإنعقاد: القدس، التاريخ: ١١-١٢-١٩٩٤
- الهيئة المنظمة: مكتب جبل الزيتون.
- العنوان: مؤتمر الأعمال الفلسطيني- البولندي الثاني.
- الموضوع: " جسور التعاون في المجالات التجارية والإقتصادية والصناعية والسياحية والزراعية ما بين الشركات البولندية من القطاعين الخاص والعام وبين مثيلاتها الفلسطينية".

Digitized by Birzeit University Library

- أبرز المشاركين: عمر الخطيب، د.أنيس القاق، جون مانرو.

ندوة حول واقع الحركة الأسيرة الفلسطينية

- مكان الإنعقاد: البيرة، التاريخ: ١٣-١٢-١٩٩٤ .
- الهيئة المنظمة: وزارة الاعلام الفلسطينية .
- العنوان: هموم الحركة الأسيرة فى ظل مرحلة السلام.
- الموضوع: "ضرورة الاهتمام بموضوع الإفراج عن المعتقلين ودفع قضيتهم لتحتل سلم الأولوية على طاولة المفاوضات الفلسطينية -الإسرائيلية".
- أبرز المشاركين: قدورة فارس ،عيسى قراقع.

ندوة حول العلاقات الأردنية-الفلسطينية

- مكان الانعقاد: عمان، التاريخ: ١٤-١٢-١٩٩٤ .
- الهيئة المنظمة: جمعية الشؤون الدولية فى عمان وجمعية الاقتصاديين العرب فى القدس.
- العنوان: العلاقات الأردنية -الفلسطينية.
- الموضوع: "العلاقات الأردنية الفلسطينية ومستقبلها، استعراض واف للجوانب المختلفة لهذه العلاقة فى المجالات: السياسية والاقتصادية والقانونية والأمنية والموارد البشرية والبنية التحتية والمياه والبيئة وتنمية موارد نهر الاردن والقضايا النقدية والمالية والسياحية".
- أبرز المشاركين: نخبة من رجال الفكر والمثقفين الأردنيين والفلسطينيين.

ندوة حول حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق

- مكان الإنعقاد:البريج، التاريخ: ١٥-١٢-١٩٩٤
- الهيئة المنظمة: مؤسسة الحق ومركز المعلومات الفلسطينى.
- العنوان: حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق.
- الموضوع: "حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق".
- أبرز المشاركين: جودت جودة، عبد الحميد عفانه ، د.موسى أبو ملوح ،عبد الله الحورانى.

مؤتمر حول حماية البيئة والوعي البيئى

- مكان الانعقاد: نابلس - التاريخ: ١٦-١٢-١٩٩٤ .
- الهيئة المنظمة: قسم العلوم الحياتية فى جامعة النجاح.
- العنوان: حماية البيئة والوعي البيئي.
- أبرزالمشاركين: د.محمد سليم إشتية، د.محمد حنون، د.كمال رشيد ، د.ناجح تميم ، د.عبد الله أبو عيد، د.عدنان شقير.

Digitized by Birzeit University Library

مؤتمر إقتصادي فلسطيني-أردني- إسرائيلي

- مكان الإنعقاد: القدس- التاريخ :٢٢-١٢-١٩٩٤ .
- الهيئة المنظمة: المركز اليهودي العربي للتطوير الإقتصادي.
- العنوان: الإجماع على ضرورة مشاطرة الفلسطينيين في البناء الإقتصادي، والمطالبة بتسريع تحقيق الإتفاق الإقتصادي مع الأردن.
- الموضوع: "التأكيد على أن إسراع الفلسطينيين بوضع قوانينهم الإقتصادية، سيكون من شأنه تسهيل فرص التعاون الإقتصادي ما بين بلادهم والمناطق الفلسطينية، بالإضافة إلى التأكيد على أن تسهيلات كبيرة قد منحت لهم من قبل إسرائيل".
- أبرز المشاركين: سمير مقدح، حلمي كتانة، محمد عطية.

ندوة حول مشاكل البناء فى جباليا

- مكان الإنعقاد: غزة، التاريخ: ٢٣-١٢-١٩٩٤
- الهيئة المنظمة: الشرطة الفلسطينية.
- العنوان: مشاكل البناء فى جباليا.
- الموضوع: "المشاكل التى حدثت بسبب البناء فى الاراضى المحتلة محل المنازل التى هدمت فى منطقة جباليا فى القطاع".
- أبرز المشاركين: غازى الجبالى، هادى الطنان، مدحت إبراهيم.

ندوة حول التجربة الإنتخابية لحركة فتح

- مكان الإنعقاد: البيرة، التاريخ: ٢٣-١٢-١٩٩٤ .
- الهيئة المنظمة: وزارة الإعلام الفلسطينية.
- العنوان: التجربة الإنتخابية لحركة فتح فى رام الله.
- الموضوع: "حول إنتخابات حركة فتح فى رام الله وتقييم نتائجها".
- أبرز المشاركين: المتوكل طه، خليل عاشور، قدورة موسى.

ندوة حول جباية الضرائب

- مكان الانعقاد: الخليل، التاريخ: ٢٥-١٢-١٩٩٤
- الهيئة المنظمة: الغرفة التجارية الصناعية.
- العنوان: جباية الضرائب.
- الموضوع: " جباية الضرائب".
- أبرز المشاركين: د. عاطف علاونه، ناصر طهبوب.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول ماذا بعد المعاهدة الأردنية -الإسرائيلية

- مكان الانعقاد: عمان، التاريخ: ٢٩-١٢-١٩٩٤ .
- الهيئة المنظمة: المنتدى العربى.
- العنوان: ماذا بعد المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية.
- الموضوع: "ماذا بعد المعاهدة الاردنية - الاسرائيلية، علماً بأن إسرائيل تعد نفسها للتفوق على العرب فى مجالات المال والاقتصاد والزراعة والصناعة والسياحة والتجسس، وستكون من موقعها الجديد قادرة على فرض الضغوط واكتشاف الفجوات وإثارة النعرات ".
- أبرز المشاركين: د.عبد اللطيف عربيات ، سليمان عرار.

ندوة حول المرأة الفلسطينية والانتخابات

- مكان الانعقاد: نابلس، التاريخ : ٢٩-١٢-١٩٩٤ .
- الهيئة المنظمة: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
- العنوان: المرأة الفلسطينية والانتخابات.
- الموضوع: "المرأة الفلسطينية والانتخابات".
- أبرز المشاركين: د. نادر سعيد ، زهيرة كمال، إصلاح جاد ،ماجدة فضة

ندوة حول التحول الديمغرافي لدى اللاجئين الفلسطينيين

مكان الإنعقاد: الخليل- التاريخ : ٢-١-١٩٩٥

- الهيئة المنظمة: إدارة كلية الخليل للهندسة والتكنولوجيا.
- العنوان: التحول الديمغرافى لدى اللاجئين الفلسطينيين.
- الموضوع: "تناول نظرية التحول الديمغرافي لإظهار مدى انطباقها على اللاجئين الفلسطينيين مع تبيان العوامل والأسباب التى تقف خلف هذا التحول من خلال تتبع التحولات فى إتجاهات معدلات الخصوبة والوفاة لدى اللاجئين الفلسطينيين".
- أبرز المشاركين: د. تيسير عبد الحافظ مسودى.

ندوة حول مكافحة المخدرات

- مكان الإنعقاد: الخليل - التاريخ : ٤-١-١٩٩٥
- الهيئة المنظمة: الجمعية الفلسطينية لمكافحة المخدرات.
- العنوان: مكافحة المخدرات.
- الموضوع: "مكافحة المخدرات وطرق الوقاية والعلاج من هذه الافة الخطيرة".
- أبرز المشاركين: مصطفى شاور، د.موسى الدويك، د.اسعد أبو غليون، الصيدلى عبد الله النتشه.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول قضايا التعليم العربى الفلسطيني

- مكان الإنعقاد: عمان، التاريخ: ٤-١-١٩٩٥
- الهيئة المنظمة: مؤسسة عبد الحميد شومان.
- العنوان: واقع وتحديات التعليم بين الفلسطينيين في إسرائيل.
- الموضوع: " قضايا التعليم العربى الفلسطيني".
- أبرز المشاركين: د. محمد حبيب الله

ندوة حول الديقراطية والإنتخابات

- مكان الإنعقاد: جنين، التاريخ : ٧-١-١٩٩٥ .
- الهيئة المنظمة: المركز الفلسطيني للديمقراطية والانتخابات.
- العنوان: الديمقراطية والانتخابات مطلبان أساسيان.
- الموضوع: " الديمقراطية والانتخابات ومحاولة السلطات الاسرائيلية لإفشال التجربة الديمقراطية الفلسطينية من خلال وضع العراقيل لإتمام الانتخابات الفلسطينية المقبلة".
- أبرز المشاركين: هاشم محاميد، سمير اصبيحات، لوسي نسيبة.

ندوة حول المسيرة السياسية الفلسطينية وأسباب الاتفاق

- مكان الإنعقاد: سلفيت، التاريخ ٨-١-١٩٩٥
- الهيئة المنظمة: جبهة التحرير العربية،القيادة المؤقته في سلفيت.
- العنوان: المسيرة الفلسطينية وأسباب الاتفاق.
- الموضوع: " تحليل شامل للاوضاع السياسية وموقف الجبهة من إتفاق أوسلو".
- أبرز المشاركين: جميل شحادة.

ندوة حول القدس في ظل الإسراء والمعراج

- مكان الإنعقاد: الخليل، التاريخ: ٩-١-١٩٩٥
- الهيئة المنظمة: المنتدى الثقافي.
- العنوان: القدس في ظل الإسراء والمعراج.
- الموضوع: " التشديد على اسلامية القدس واستعراض الممارسات الإسرائيلية والتغير الجغرافى والسكاني مع الاشارة الى أن القدس هي سبب صراع الامم في الشرق منذ القدم وأنه لا يوجد دليل حول شكل ومكان هيكل سليمان في القدس وأن الوجود اليهودي كان عابرا".
- أبرز المشاركين: د.يونس عمرو، د.عبد الحفيظ الاشهب، عبد العليم دعنا ، الشيخ جميل حمامي.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول الضريبة في ظل السلطة الفلسطينية

- مكان الانعقاد: قلقيلية- التاريخ: ١٠-١-١٥
- الهيئة المنظمة: الغرفة التجارية.
- العنوان: الضريبة في ظل السلطة الفلسطينية.
- الموضوع: "سياسة الضريبة في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية".
- أبرز المشاركين: عدد من رجال الأعمال الفسطينيين.

مؤتمر وطني إسلامي

- مكان الإنعقاد: أريحا، التاريخ: ١٠-١-١٩٩٥
- الهيئة المنظمة: مركز أريحا للثقافة والفنون.
- العنوان: " الإستيطان يدمر السلام".
- الموضوع: "كشف النقاب بالأرقام والوثائق عن الهجمة المكثفة التي تقوم بها حكومة إسرائيل في سلب الأراضي الفلسطينية وتفتيتها عن طريق شق الطرق وتوسيع المستوطنات".
- أبرز المشاركين:ياسر عبد ربه، محمد زهدي النشاشيبي، سليمان النجاب، د.عبد الحفيظ الأشهب، جميل حمامي، د. سمير شحادة، مصطفى عبد النبي النتشة، حنا الأطرش، هاشم صالح، خليل التفكجي.

ندوة حول مشروع نظام الحكم المحلي الفلسطيني

- مكان الانعقاد: جنين- التاريخ: ١٨-١-١٩٩٥
- الهيئة المنظمة: مركز جنين الدراسي في جامعة القدس المفتوحة.
- العنوان: مشروع نظام الحكم المحلي الفلسطيني.
- الموضوع : "الحديث عن مشروع نظام الحكم المحلي الفلسطيني".
- أبرز المشاركين: د. حسين الاعرج.

ندوة حول الديمقراطية والانتخابات

- مكان الانعقاد: الخليل، التاريخ : ١٩-١-١٩٩٥
- الهيئة المنظمة: المركز الفلسطيني للديمقراطية والانتخابات.
- العنوان: الديمقراطية والانتخابات.
- الموضوع: "الديمقراطية والانتخابات مطلبان اساسيان".
- ابرز المشاركين: حازم قطينة، احمد شاكر دودين.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول دور البحث العلمي في التنمية

- مكان الانعقاد: نابلس- التاريخ: ١٩-١-١٩٩٥
- الهيئة المنظمة: نادي قسم إدارة الاعمال في جامعة النجاح.
- العنوان: دور البحث العلمي في التنمية.
- الموضوع: "دور البحث العلمي في التنمية، حيث ينفق الفلسطينيون في الضفة والقطاع نحو ستة الآف فقط من دخلهم القومي على البحوث العلمية مقابل نحو ٣٪ من قيمة الدخل القومي تنفقها الدول المتقدمة لهذا الغرض. إضافة الى التحدث عن أزمة البحث العلمي في فلسطين".
- أبرز المشاركين: د.مفيد الشامي.

ندوة حول المشاكل التي تعترض الصناعة المحلية

- مكان الانعقاد: رام الله- التاريخ: ١٩-١-١٩٩٥
- الهيئة المنظمة: بالتنسيق بين وزارة الاقتصاد في السلطة الفلسطينية والغرفة التجارية الصناعية.
- العنوان: المشاكل التي تعترض الصناعة المحلية.
- الموضوع: "بحث المشاكل والعقبات التي تعترض الصناعة المحلية".
- أبرز المشاركين: سمير حليلة.

ندوة حول الاستيطان والسلام

- مكان الانعقاد: رام الله- التاريخ: ٢٣-١-١٩٩٥
- الهيئة المنظمة: اللجنة الثقافية في مركز نادي الامعري.
- العنوان: الاستيطان والسلام.
- الموضوع: " الإستيطان والسلام".
- أبرز المشاركين: نخبة من السياسيين الفلسطينيين.

ندوة حول سيكولوجية الادمان

- مكان الانعقاد: نابلس- التاريخ: ٢٣-١-١٩٩٥
- الهيئة المنظمة: قسم علم النفس في جامعة النجاح.
- العنوان: سيكولوجية الادمان.
- الموضوع: "يوجد حوالي ما بين ٦-٧ الاف مدمن مخدرات في الضفة الغربية، وأن الدين الاسلامي يحرص على سلامة المجتمع وأبنائه ويطالب بالمحافظة على المجتمع من آفة المخدرات

Digitized by Birzeit University Library

وحماية أبنائه منها وذلك لخطورتها على العقل والجسم الانساني".
- أبرز المشاركين: د. محمد الشريدة، المحامي وليد عامر دويكات.

ندوة حول قانون الحكم المحلي

- مكان الانعقاد: طولكرم- التاريخ: ٢٧-١-١٩٩٥
- الهيئة المنظمة: قرية الزاوية قضاء طولكرم.
- العنوان: قانون الحكم المحلي.
- الموضوع: "التحدث عن مهام الوزارة وقوانين الحكم المحلي".

ندوة حول المسيرة السلمية

- مكان الإنعقاد: جنين- التاريخ ٣٠-١-١٩٩٥
- الهيئة المنظمة: قاعة الغرفة التجارية في جنين.
- العنوان: المسيرة العلمية.
- الموضوع: "الوضع السياسي القائم ومسار المفاوضات ومستقبل المدينة وبقية أنحاء الضفة الغربية والانتخابات.
- أبرز المشاركين: سليم الزعنون، والشيخ أبو سردانه.

ورشة عمل حول حرية التعبير في ظل السلطة الفلسطينية

- مكان الإنعقاد: غزة- التاريخ: ٣٠-١-١٩٩٥
- الهيئة المنظمة: مركز غزة للحقوق والقانون.
- العنوان: حرية التعبير في ظل السلطة الفلسطينية.
- الموضوع: "حرية التعبير في ظل السلطة الفلسطينية من زاوية حقوق الانسان، علماً بأن المجتمع الفلسطيني تعود أن يقول رأيه في ظل الإحتلال".
- أبرز المشاركين: راجي الصوراني، مازن شقورة، خالد صافي .

ندوة حول السلام والإستيطان على طرفي نقيض

- مكان الإنعقاد:رام الله- التاريخ: ٥-٢-١٩٩٥
- الهيئة المنظمة: وزارة الإعلام في رام الله.
- العنوان: السلام والإستيطان على طرفي نقيض.
- الموضوع: "إن أية خطة وطنية لمواجهة الإستيطان يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الإستيطان وإزالة المستوطنات، وهذا يحتاج الى فعل وطني مقاوم".
- أبرز المشاركين: سمير شحادة، المحامي الياس خوري، طلب الصانع.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية في حاضرها ومستقبلها

- مكان الانعقاد: غزة- التاريخ ٧-٢-١٩٩٥
- الهيئة المنظمة: جمعية الشبان المسيحية.
- العنوان: الأوضاع الإقتصادية الفلسطينية في حاضرها ومستقبلها.
- الموضوع: "تبيان أن سبب الإنهيار الإقتصادي الفلسطيني يعود إلى معاناة الوطن والمواطن من الإحتلال الذي دام لأكثر من ٢٧ عاما، ومحاولات المحتل على مدى سنوات الإحتلال ربط الإقتصاد الفلسطيني بالإقتصاد الإسرائيلي".
- أبرز المشاركين: مجدي الخالدي.

ندوة حول تنسيب المرأة للنقابات العمالية

- مكان الإنعقاد: جنين- التاريخ: ٧-٢-١٩٩٥
- الهيئة المنظمة: الإتحاد العام للجان المرأة الفلسطينية.
- العنوان-: تنسيب المرأة للنقابات العمالية.
- الموضوع: " إيجابيات إنتساب المرأة للأطر النسوية والنقابية مع شرح مفصل لحقوق المرأة ودور النقابات في تطوير مشاركتها في المجتمع".
- أبرز المشاركين: مشاركة عدد من النقابيين.

ندوة بعنوان لا سلام مع الإستيطان

- مكان الإنعقاد: بيت لحم- التاريخ: ١٠-٢-١٩٩٥
- الهيئة المنظمة: حزب الشعب الفلسطيني.
- العنوان: لا سلام مع الإستيطان.
- الموضوع: "التأكيد على أهمية تفعيل لجان الدفاع عن الأراضي المهددة بالمصادرة في كل المواقع، واعتبار أن الهبة الجماهيرية التي إندلعت مؤخرا للدفاع عن الأراضي هي أصلا لحماية السلام، على إعتبار أن الإستيطان يشكل أكبر خطر على العملية السلمية".
- أبرز المشاركين: هاشم محاميد، فؤاد رزق، المحامي شوقي العيسة.

ندوة حول الإستيطان

- مكان الإنعقاد: جنين- التاريخ: ١١-٢-١٩٩٥
- الهيئة المنظمة: مؤسسة الراعي الفلسطينية.
- العنوان: التآمر الدولي لزرع الصهيونية في فلسطين.
- الموضوع: " الإستيطان خطر يهدد الأرض والإنسان الفلسطيني. استعراض المقدمات التي

Digitized by Birzeit University Library

سبقت بروز الحركة الصهيونية والدور الدولي في التآمر على شعبنا لحساب الحركة الصهيونية".

- أبرز المشاركين: العديد من المؤسسات.

ندوة حول دور الصحافة والإعلام في نهضة الأمم

- مكان الإنعقاد: غزة- التاريخ: ١٣-٢-١٩٩٥
- الهيئة المنظمة: قاعة الاجتماعات بمجمع الوزارات الحكومي بغزة.
- العنوان: الصحافة والصحفيون بين سبل رفع مستوى المهنة وتشكيل إعلام فاعل.
- الموضوع: " الرقابة في القانون الفلسطيني ومستقبل حرية التعبير للجميع مقابل الإرتقاء بمستوى الوعي لدى المواطنين في ظل البنى الفكرية والإجتماعية".
- أبرز المشاركين: جواد الدلو، المحامي راجي الصوراني، عماد الفالوجي، د.صلاح عبد اللطيف.

ندوة حول الإعلام ودوره في المرحلة الحالية

- مكان الإنعقاد:غزة- التاريخ: ١٩-٢-١٩٩٤
- الهيئة المنظمة: مركز خدمات المغازي.
- العنوان: الإعلام ودوره في المرحلة الحالية.
- الموضوع: "ضرورة إعطاء الجانب الثقافي الاهمية والتركيز عليه كباقي الجوانب الأخرى ".
- أبرز المشاركين:ربحي محمود، الشاعر شهاب محمد، سري قدرة.

ندوة حول الوضع البيئي والأخطار المنتظرة

- مكان الإنعقاد-: نابلس، التاريخ ١٩٩٥/٢/٢٤ .
- الهيئة المنظمة: الجمعية الفلسطينية للصحة العامة.
- العنوان: الوضع البيئي والأخطار المنتظرة.
- الموضوع: "التأكيد على أهمية الصحة العامة، والمحافظة عليها، والدعوة إلى تكاتف جميع الجهود لتصحيح الأوضاع البيئية الخاطئة وحماية المجتمع من التلوث".
- أبرز المشاركين: د. كمال رشيد، د. فواز عقل، د. نعيم عبد الجليل. المهندس فؤاد المصري.

Digitized by Birzeit University Library

القمة الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا

(٣٠ اكتوبر - فاتح نوفمبر ١٩٩٤)

اعلان الدار البيضاء

١- بدعوة من جلالة الحسن الثاني ، ملك المغرب وبدعم ومساندة من رئيس الولايات المتحدة الامريكية بيل كلينتون ورئيس الفدرالية الروسية بوريس يلتسن ، اجتمع بمدينة الدار البيضاء بين ٣٠ اكتوبر وفاتح نوفمبر ١٩٩٤ ممثلو ٦١ بلدا و ١١١٤ من رجال الاعمال من كل انحاء العالم في قمة اقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا. وقد عبر المشاركون عن تقديرهم لجلالة الملك الحسن الثاني بوصفه رئيسا ومضيفا للمؤتمر ، كما اشادوا بدور جلالته في النهوض بالحوار والتفاهم بين اطراف النزاع في الشرق الاوسط ، وعبروا عن شكرهم لحكومة جلالته والشعب المغربي على كرم الضيافة وعلى المجهودات المبذولة لانجاح القمة .

٢- وقد اجمع المشاركون في القمة على الرؤيه التي قادتهم الى قمة الدار البيضاء ، تلك الرؤية المتمثلة في سلم شامل وقيام شراكة جديدة بين رجال الاعمال والحكومات تتوخى تعزيز مسلسل السلام بين العرب واسرائيل.

٣- ولقد توصل المسؤولون الحكوميون ورجال الاعمال الى الالتزام بهذه الشراكة عن اقتناع اعمق بترابط مصالحهم ووحدة اهدافهم وارتباط بعضهم ببعض .

وهكذا فان رجال الاعمال يرون ان على حكوماتهم الاستمرار في ابرام اتفاقيات للسلام والعمل على تشجيع التجارة والاستثمار واقامة الاسس لذلك ، ملتزمين في نفس الوقت بمسؤوليتهم في استخدام نفوذهم الدولي الجديد للدفع الى الامام بدبلوماسية السلام في الشرق الاوسط . وتؤكد الحكومات بدورها على ان لاغنى عن القطاع الخاص لتوفير الموارد المناسبة لابراز الفوائد الملموسة للسلام . ولا يرى المشاركون في قيام رجال الاعمال بمهامهم اي تعارض مع اسهامهم في عملية السلام بل ذلك برهان على ان تحقيق الربح يسهم الى حد كبير في بناء دعائم اقتصاد يخدم السلام الدائم .

٤- وتشيد القمة بالتحول السياسي التاريخي الذي شهدته المنطقة نتيجة المراحل الهامة التي قطعتها نحو سلام عادل دائم وشامل يرتكز على قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ ، ذلك المسلسل الذي انطلق سنة ١٩٧٩ بمعاهدة السلام بين مصر واسرائيل ، وتطور تطورا ملحوظا مع مؤتمر السلام الذي انعقد بمدريد منذ ثلاث سنوات والذي اتى ثماره باعلان المبادئ بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية .بان توقيع معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن قد اعطى بعدا جديدا لمسلسل السلام . كما ان قرار المغرب باقامة مكتبي اتصال بينه وبين اسرائيل وقرار تونس باحداث قناة اتصال مع اسرائيل يشكلان تطورا ايجابيا جديدا . ان هذه المنجزات وما سيليها من مراحل متلاحقة تفي وجهة السلام الشامل في المنطقة بما فيها سوريا ولبنان لفي حاجة الى ان تدعم بقوة عن طريق نمو اقتصادي متين وتحسن ملموس في

Digitized by Birzeit University Library

الدور المهم الذي يرجع لسوريا ولبنان في تنمية المنطقة . وعلى هذا فان القمة تعبر عن وطيد املها ان يتمكن البلدان العربيان من الالتحاق قريبا بالجهود الاقتصادي الجهوي .

٥- وفي هذا الاطار سجل المشاركون ان الحاجة الملحة الى تنمية اقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة تتطلب اهتماما خاصا من المجموعة الدولية سواء منها القطاع العمومي او الخاص ، وذلك من اجل مساندة اعلان المبادئ بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والاتفاقات التطبيقية التابعة له لتمكين الشعب الفلسطيني من المشاركة على قدم المساواة في التعاون وتقدم المنطقة . كما الحوا على الاهمية الماثلة للمضي قدما في المشاريع الاردنية الاسرائيلية وفي المشاريع التعاونية بين اسرائيل والاردن من اجل دفع معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية الى الامام .

٦- وقد تأكد المشاركون من وجود الامكانيات الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا واستكشفوا احسن السبل للتعجيل بتطويرها والتغلب ، في اقرب وقت ، على العراقيل بما في ذلك المقاطعات وكل الحواجز التجارية والاستثمارية . واتفق الجميع على الحاجة الى تطوير المزيد من الاستثمار داخل المنطقة وخارجها . ولاحظوا ان هذا الاستثمار يتطلب حرية تبادل البضائع ورأس المال واليد العاملة عبر الحدود وفقا لقدرات السوق ، كما يتطلب تعاونا تقنيا مبنيا على المصلحة المشتركة وانفتاحا على الاقتصاد الدولي وقيام مؤسسات مناسبة للنهوض بعملية التفاعل الاقتصادي وقد سجل المشاركون في هذا الاطار بارتياح قرار دول مجلس التعاون الخليجي المتعلق برفع الدرجتين الثانية والثالثة من اجراءات مقاطعة اسرائيل .

٧- واعتمادا على الاتفاقيات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، فان من الاهمية بمكان ان تبقى الاراضي الفلسطينية مفتوحة في وجه اليد العاملة والسياحة والتجارة لتمكين السلطة الفلسطينية ، في اطار شراكة مع جيرانها ، من فرصة بناء اقتصادي ذي جدوى في اطار السلام .

٨- ويشيد المشاركون بالمفاوضات متعددة الاطراف التي دشنت في موسكو سنة ١٩٩٢ والتي حققت خطوات هامة نحو اهداف مسلسل السلام . وسوف تدرس الحكومات الممثلة بالدار البيضاء وسائل دعم دور المفاوضات متعددة الاطراف واوجه نشاطها بما في ذلك التفكير في مؤسسات جهوية تهتم بالقضايا الاقتصادية والانسانية الامنية . وسجل المشاركون ان التقدم الحاصل في مسلسل السلام يجب ان يرافقه بحث جدي لحالات التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة ، وانه يتطلب التطرق بعمق لفكرة الامن بالمنطقة في جميع ابعادة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وفي هذا الاطار اتفق المشاركون على ان هذه القضايا تحتاج الى ان تدرس على اساس منهجية شمولية تضم الابعاد الاقتصادية والاجتماعية وسلامة ورفاهية افراد وشعوب المنطقة .

٩- ويقر المشاركون بضرورة قيام مسلسل مستمر يترجم مداولات الدار البيضاء الى خطوات ملموسة نحو تحقيق الهدف المزدوج ، اي السلام والتنمية الاقتصادية وهيكلة الشراكة الجديدة بين الحكومات ومجموعة رجال الاعمال. ولهذه الغاية:

أ- فان الحكومات الممثلة بالدار البيضاء وممثلي القطاع الخاص يعلنون نيتهم لاتخاذ الخطوات التالية:

- بناء الاسس لمجموعة اقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا تقتضي ، في مرحلة معينة ، حرية تدفق البضائع ورأس المال واليد العاملة عبر المنطقة.

- توصي القمة بدراسة مجموعة من الخبراء خيارات مختلفة لآليات التمويل بما فيها انشاء بنك للتنمية للشرق الاوسط وشمال افريقيا ، وذلك اخذا بعين الاعتبار لتوصيات اطراف المنطقة من خلال اجتماع اللجنة الفرعية المالية التابعة للجنة المراقبة لمجموعة العمل المتعددة الاطراف الخاصة بالتنمية الاقتصادية الجهوية وستقدم هذه المجموعة تقريرا عن تقدم اعمالها واستنتاجاتهاخلال ستة اشهر في افق القمة

Digitized by Birzeit University Library

الموالية لمؤتمر الدار البيضاء . وستضم الية التمويل هيئات ملائمة للنهوض بالحوار حول الاصلاح الاقتصادي والتعاون الجهوي والمساعدة التقنية والتخطيط الاقتصادي على المدى البعيد(

- اقامة مكتب جهوي لتسهيل السياحة للنهوض بالشرق الاوسط وشمال افريقيا كوجهة سياحية موحدة وجذابة.

- تشجيع اقامة غرفة تجارية جهوية ومجلس للاعمال ، تابعين للقطاع الخاص لتسهيل المبادلات التجارية بين اجزاء المنطقة ومن شأن هذه الاجهزة ان تكون اداة فعالة في تقوية الروابط بين القطاعين الخاص والعمومي في مختلف الاقتصادات.

- يعتزم المشاركون ايضا احداث الآليات التالية لتطبيق هذه الاوفاق تجسيدا للتعاون الجديد بين القطاعين العمومي والخاص:

- لجنة توجيهية تضم ممثلي الحكومات بمن فيهم الممثلون في اللجنة التوجيهية لمجموعة العمل متعددة الاطراف حول مسلسل السلام تسند اليها مهمة متابعة جميع القضايا التي اثيرت في القمة ، والتنسيق مع البنيات متعددة الاطراف الموجودة مثل مجموعة العمل المكلفة بالتنمية الاقتصادية وبقية الالية المتعددة الاطراف . وستجتمع اللجنة التوجيهية خلال شهر بعد قمة الدار البيضاء لبحث البات المتابعة وسنستشير اللجنة القطاع الخاص على نطاق واسع وبكيفية منتظمة.

- سكرتارية تنفيذية لمساعدة اللجنة التوجيهية مقرها بالمغرب وتعمل على تدعيم بنية التنمية الاقتصادية الجديدة وبذلك تساهم في تقوية الامن الجماعي في المنطقة. وستساعد السكرتارية في تنظيم غرفة تجارية جهوية ومجلس للاعمال ، وتعمل على تطوير التعاون بين القطاعين العام والخاص عن طريق بلورة مشاريع وتبادل المعطيات وتقوية الاتصالات وتنمية استثمار القطاع الخاص في المنطقة. كما تساعد على اقامة مختلف الهيئات المشار اليها في هذا الاعلان، وستكون اللجنة التوجيهية مسؤولة عن ترتيبات التمويل بمساندة من القطاع الخاص .

١٠- ويرحب المشاركون باقامة مجلس العلاقات الخارجية لمجموعة استراتيجية اقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا . وتتقدم مجموعة القطاع الخاص هذه باقتراح استراتيجيات للتعاون الاقتصادي الجهوي ووسائل التغلب على العقبات التي تعترض التبادل التجاري والاستثمارات الخاصة . وتعمل هذه المجموعة بتعاون وثيق مع السكرتارية وتعرض توصياتها على اللجنة التوجيهية.

١١- كما يرحب المشاركون بعزم المنتدى الاقتصادي العالمي على تشكيل مجموعة للتبادل بين رجال الاعمال ، من شأنها ان تقوي الاتصالات والمبادلات بين مجموعات رجال الاعمال وتقدم توصياتها للجنة التوجيهية.

١٢- ويتعهد المشاركون في قمة الدار البيضاء ان يحولوا هذا الحدث الى مجموعة روابط جماعية هيكلية وفريدة دائمة من شأنها ان توفر حياة افضل لشعوب الشرق الاوسط وشمال افريقيا . وقد توصلوا الى الاقتناع بان التعاون بين القطاعين العمومي والخاص الذي ميز قمة الدار البيضاء سيكون بمثابة مرحلة حاسمة في المسيرة التاريخي الذي اخذت تباشيره تظهر حاليا في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

١٣- ويعبر المشاركون عن تقديرهم لمجلس العلاقات الخارجية وللمنتدى الاقتصادي لمساهمتهما الهامة في تنظيم قمة الدار البيضاء.

١٤- ويعلن المشاركون عن عزمهم على اللقاء مرة اخرى بعمان في الاردن في النصف الثاني من سنة ١٩٩٥ في قمة اقتصادية ثانية للشرق الاوسط وشمال افريقيا يستضيفها جلالة الملك حسين.

Digitized by Birzeit University Library

النص الحرفي لبيان حكومتي الأردن وإسرائيل حول إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين

١٩٩٤/١١/١٧

"إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، إنطلاقا من معاهدة السلام الموقعة بينهما بتاريخ ٢٦ تشرين الأول الماضي، وبالتحديد ما ورد في المادة الخامسة فيها، ورغبة كل منهما في بناء وتطوير علاقات الصداقة والتعاون، قررت إقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء إعتبارا من اليوم".

"ويود البلدان بهذه المناسبة أن يعربا عن أملهما في أن إقامة مثل هذه العلاقات ستعزز وتساهم في ترسيخ أسس السلام وإطلاق تنمية أوجه التعاون بينهما بما يحقق مصالح البلدين ويخدم أفاق السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة".

Digitized by Birzeit University Library

نص البيان المشترك لقمة القاهرة الرباعية

٢-١٢-١٩٩٥

"أعاد زعماء مصر وإسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية الذين إجتمعوا في القاهرة في الثاني من شباط تأكيد إصرارهم على مواصلة عملية السلام بإتجاه تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة.

والأطراف ملتزمة بأن تحترم وتنفذ بالكامل الإتفاقات التاريخية التي توصلت لها نصا وروحا. وأعاد الزعماء تأكيد إلتزامهم بهذه الإتفاقية وعزمهم على مواصلة جهودهم نحو إقرار سلام شامل في المنطقة.

وأكدت الأطراف مجددا ضرورة التحرك فورا للإنتهاء من المفاوضات بشأن الإتفاق المؤقت بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بجميع جوانبه.

وشدد الفلسطينيون على الحاجة الماسة إلى إتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ولتحسين المناخ وبناء الثقة بين الطرفين.

وأعربت الأطراف عن تقديرها للتنفيذ السريع لمعاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل. وأعربت أيضا عن الأمل في أن يشهد المستقبل القريب تحقيق إتفاق سلام بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان".

وأعرب الزعماء عن تقديرهم لدور مصر البارز من أجل السلام في الشرق الأوسط وهو دور أساسي من أجل نجاح عملية السلام.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط ضرورة تاريخية تخدم مصالح كل الشعوب والأفراد ومن ثم فإنها ستنتصر على جميع القوى التي تحاول تقويضها.

وأدانت الأطراف الأربعة كل حوادث سفك الدماء والإرهاب والعنف في المنطقة وأكدت من جديد عزمها على التصدي لها بقوة ووضع نهاية لمثل هذه الأعمال كلها.

إطار السلام والمصالحة في المنطقة سيعزز الأمن والرخاء الإقتصادي ومستوى أعلى للمعيشة للشعوب وأكد الزعماء مجددا عزمهم على ضمان الأمن للجميع والثقة المتبادلة بمستويات أدنى من التسليح.

وبعد الإعراب عن التقدير لمقترحات الرئيس مبارك لنزع أسلحة الدمار الشامل سيسعى الزعماء إلى منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل- النووية والكيماوية والبيولوجية ومعدات إطلاقها.

Digitized by Birzeit University Library

ولتعزيز التعاون الإقتصادي وتشجيع المشروعات المشتركة وجذب القطاع الخاص العالمي تمهيدا لمؤتمر قمة عمان في ٣٠ تشرين الأول عام ١٩٩٥ في إطار هذه العملية ستواصل الأطراف التعاون لإنشاء بنك تنمية إقليمي.

واتفق الزعماء أيضا على توجيه إهتمام خاص إلى تعزيز القدرات التعليمية في المنطقة مع تركيز خاص على العلوم والتكنولوجيا وإدخال الكمبيوتر، وفي هذا الصدد ستبحث الأطراف بجدية وتتشاور مع الإتحاد الأوروبي بشأن عقد مؤتمر تعليمي خاص يخصص لهذا الهدف.

وسعيا إلى تنفيذ البيان سيجري ممثلون للأطراف الأربعة على مستوى وزراء الخارجية مشاورات لتسهيل تعاونها وسيعقد أول إجتماع على هذا المستوى الأسبوع المقبل في واشنطن.

وبعد إجتماع القاهرة سيجتمع الزعيم ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين يوم الخميس المقبل في إيرز لمواصلة المباحثات بشأن القضايا الثنائية.

وسيجتمع الرئيس عرفات والملك حسين والرئيس مبارك ورئيس الوزراء رابين مرة أخرى عند الضرورة لمتابعة الجهود المشتركة الرامية إلى تدعيم عملية السلام الشامل في الشرق الأوسط.

Digitized by Birzeit University Library

نص "الإعلان السياسي الختامي الصادر عن المؤتمر الوطني ضد الإستيطان"

١٩٩٥/١/٩

يرى المجتمعون أن هذه الحملة تأتي لتؤكد أهداف الحكومة الإسرائيلية في تحقيق مزيد من التوسع واغتصاب الأرض الفلسطينية، وإدارة الظهر لمساعي السلام وإنكار حق شعبنا في السيادة على أرض وطنه وتقرير مصيره بنفسه. وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وعلى ضوء ذلك فقد توصل المؤتمر الوطني إلى ما يلي:

١) إدانة حملة الإستيطان الإسرائيلية والدعوة إلى مواجهتها بجميع الإمكانيات والطاقات الوطنية والشعبية، بإعتبار أن الوجود الإستيطاني برمته وجود غير شرعي وينبغي إزالته من جميع الأراضي الفلسطينية وفي مقدمتها القدس الشريف. والتأكيد على الرفض التام لمواصلة سياسة تهويد القدس وعزلها عن بقية المناطق الفلسطينية، ومجابهة هذه السياسة بكل الطاقات.

٢) تحميل حكومة إسرائيل مسؤولية نقض كل التعهدات التي قطعتها بشأن وقف الإستيطان، وإعتبار أن سياستها التوسعية هي المسؤولة عن إنهيار فرص السلام.

٣) دعوة الفعاليات والقوى والمؤسسات الوطنية إلى توسيع لجان الدفاع عن الأرض في جميع المناطق والمراكز، خاصة المهددة بالإستيطان ومواصلة المعركة كمعركة سياسية، وتعزيز دور ودعم اللجان والمؤسسات القائمة حاليا، وإطلاق أوسع حملة شعبية بكل الوسائل لمجابهة الإستيطان والتصدي لتخريب عصابات المستوطنين. وكذلك العمل لدعم صمود المعتقلين الفلسطينيين وإطلاق سراحهم جميعا بدون تمييز ومساندة صمودهم وتحركهم الباسل وبدون قيد أو شرط.

٤) الدعوة إلى تنظيم مسيرة وطنية كبرى، ومسيرات وطنية خلال الأسبوعين القادمين للتصدي للإستيطان وأعمال التوسع، ولإطلاق سراح سجناء الحرية الفلسطينية والتوجه إلى المؤسسات والفعاليات الوطنية في جميع المناطق لدعم ومساندة صمود المواطنين والجماهير الشعبية التي تدافع عن أرضها وتتمسك بها في المواقع المهددة بالنشاط الإستيطاني، وخاصة في القدس الشريف وإعلان يوم ١/١٥ يوما للفعاليات الوطنية ويوم إضراب وطني شامل على إمتداد أرض الوطن.

٥) دعوة قوى السلام في إسرائيل إلى زيادة فعاليتها وتضامنها ضد النشاط الإستيطاني الذي يهدد مسيرة السلام.

٦) مطالبة السلطة الوطنية الفلسطينية بدور أكثر فعالية لمجابهة الإستيطان، وتعليق المفاوضات حيث أن

Digitized by Birzeit University Library

إستمرارها في ظل الهجمة الإستيطانية يشجع حكومة إسرائيل على مواصلة نهجها التوسعي الإستيطاني، فلا سلام مع الإستيطان.

٧) المطالبة بإنعقاد مجلس الأمن الدولي فورا لبحث إنتهاكات إسرائيل واعتداءاتها على الأرض الفلسطينية والإستيطان برمته، والعمل على عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لهذا الغرض، ودعوة راعيي العملية السلمية لتحمل مسؤولياتهما في الضغط على إسرائيل لوقف إنتهاكاتها.

٨) الدعوة إلى عقد إجتماع عربي عاجل على أعلى مستوى لبحث سبل مواجهة السياسة الإسرائيلية التي تحاول إنتزاع مزايا السلام مع الإبقاء على الإحتلال والتوسع والإستيطان، ومطالبة الدول العربية والصديقة بوقف الإتصالات ومختلف خطوات التطبيع مع إسرائيل. والتي تستغلها للتمادي في نهجها العدواني والمتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني في أرضه.

٩) العمل على تعزيز وحدة الصف الوطني الفلسطيني في الداخل والخارج، ودعوة مؤسسات منظمة التحرير القيادية إلى تحمل مسؤوليتها في مراجعة مسيرة العملية السياسية على ضوء إنتهاك إسرائيل لكل الأسس والقواعد التي قامت عليها هذه المسيرة ولحماية الأهداف الوطنية التي قام على أساسها البرنامج الوطني الفلسطيني.

١٠) تشكيل لجنة متابعة وطنية عليا من المؤتمر الوطني لمجابهة الإستيطان تضم ممثلي جميع القوى والفعاليات والمناطق في الضفة وغزة والقدس ومندوبي لجان الدفاع عن الأرض لمواصلة العمل من أجل التصدي للإستيطان ومتابعة تنفيذ هذه المقررات والتوجهات، والعمل على إنتظام إجتماعاتها دوريا، والدعوة إلى عودة المؤتمر الوطني للإنعقاد في أقرب وقت وبشكل متواصل.

Digitized by Birzeit University Library

الاتفاقيات الفلسطينية - الأردنية

١٩٩٥/١/٢٦

الاتفاقية العامة للتعاون والتنسيق بين المملكة الاردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية

انطلاقا من العلاقات التاريخية الراسخة بين الشعبين الاردني والفلسطيني للوصول للاهداف والمصالح المشتركة بينهما، وتأكيدا لرغبة الاردن وفلسطين في السعي لتحقيق أعلى درجات التعاون والتكامل بينهما في كافة المجالات، وإستنادا لما يربط الشعبين الشقيقين من صلات حميمة تنبع من ثوابت ومعطيات راسخة تسهم في إرساء الارضية الصلبة للارتقاء بمستوى هذه العلاقات الى مراحل متقدمة من التنسيق والتكامل لخدمة الشعبين الشقيقين في إطار المستقبل الواحد، وتضيف دعما أكيدا لجميع الجهود الخيرة التي تبذل مع الاشقاء في الدول العربية لتحقيق الغايات المنشودة لرفعة شأن أمتنا العربية الواحدة ومواجهة التحديات.

وتعبيرا عن الامال المشتركة والاهداف السامية والتي يسعى الجانبان الى تحقيقها، إتفق الجانبان على ضرورة بلورة إستراتيجية موحدة تنطلق من الاسس والمنطلقات التالية:

أولا: التنسيق الفعلي الكامل والمستمر بين الجانبين لتحقيق الاهداف المشتركة لما فيه خير ومصلحة الشعبين الشقيقين.

ثانيا: إن العلاقة الاردنية-الفلسطينية تتسم بالتميز والخصوصية كنموذج يسهم في تعزيز قدرات الامة العربية ومد جسور الثقة والتعاون والتفاهم بين شعوبها للاضطلاع بمسؤولياتها ولتأخذ مكانتها الجديرة بها، وخاصة في ظل المتغيرات الدولية.

ثالثا: تأكيد دعم المملكة الاردنية الهاشمية الدائم والمستمر للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية للوصول الى حقه في تقرير مصيره على أرضه وترابه الوطني وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وكذلك دعم الموقف الفلسطيني لتطبيق إتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الاسرائيلي على طريق إحقاق الحقوق الوطنية الكاملة للشعب الفلسطيني.

رابعا: تعاون المملكة الاردنية الهاشمية مع السلطة الوطنية الفلسطينية في كافة المجالات ورفدها بالخبرات

Digitized by Birzeit University Library

اللازمة لاقامة مؤسساتها الوطنية القادرة على الاضطلاع بمهامها ومسؤولياتها لما فيه مصلحة الشعب الفلسطيني.

خامسا: تأكيد الالتزام التام بمفهوم السلام الذي ينطلق من شمولية الحل على جميع المسارات العربية وفقا لاسس الشرعية الدولية وقرارات مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ و٤٢٥ واستعادة كافة الحقوق العربية المشروعة.

سادسا: العمل سوية على إشاعة روح المصالحة العربية، وتحقيق التضامن العربي لما فيه مصلحة الشعبين الشقيقين والامة العربية بأسرها، مما يعزز فرص تحقيق السلام القائم على العدل، ويؤمن الاستقرار والتنمية بما يعود على الشعوب العربية بالخير ويعزز إنتمائها المشترك ويحفظ حقوق الانسان.

سابعا: التعاون والتنسيق المستمر في كافة المحافل والهيئات الاقليمية والدولية مما يحقق مصلحة الطرفين والمصلحة العربية في جميع المجالات.

ثامنا: إن الاتفاقية التي وقعها الاردن مع إسرائيل في ١٩٩٤/١٠/٢٦ لهي خطوة هامة في إستعادة الاردن لحقوقه السيادية على أرضه ومياهه وحدوده، والعمل على تأمين حقوق النازحين واللاجئين وفقا لقرارت الشرعية الدولية وتشكل دعما للمسارات التفاوضية الاخرى للوصول الى كافة الحقوق العربية المشروعة.

تاسعا: واستكمالا لجوانب التنسيق والتشاور وخدمة لمصالح الشعبين الشقيقين يرى الجانبان ضرورة تفعيل اللجنة الاردنية الفلسطينية العليا المشتركة لتتولى متابعة القضايا ذات الاهتمام المشترك، واعتماد آلية مناسبة تكفل الوصول الى ما فيه مصلحة الشعبين خلال الاتصال الدائم والمباشر.

عاشرا: وعلى طريق تنفيذ هذه الاتفاقية العامة جرى الوصول الى إتفاقيات في مجالات

أ. التربية والتعليم.
ب. الاعلام والثقافة.
ج. شؤون النقد والمصارف.
د. الشؤون التجارية.
هـ. البريد والاتصالات.
و. النقل والمواصلات.
ز. الشؤون الادارية.

حادي عشر: تم الاتفاق على بحث التعاون والتنسيق في المجالات والشؤون الاخرى عندما تستدعي الحاجة.

وقعت هذه الاتفاقية في عمان في السادس والعشرين من شهر كانون الثاني لسنة ١٩٩٥ ميلادية الموافق للخامس والعشرين من شهر شعبان سنة ١٤١٥ هجرية.

عن المملكة الاردنية الهاشمية
زيد بن شاكر
رئيس الوزراء

عن السلطة الوطنية الفلسطينية
ياسر عرفات
رئيس السلطة الوطنية

Digitized by Birzeit University Library

إتفاقية تعاون في مجال التربية والتعليم العالي

بين المملكة الاردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية

تنفيذا لاحكام الاتفاقية العامة للتعاون والتنسيق بين المملكة الاردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية الموقعة في عمان في السادس والعشرين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٩٥ ميلادية فقد اتفق الجانبان على ما يلي:

المادة الاولى

يعمل الطرفان المتعاقدان على انماء التعاون بينهما وتعزيزه في مختلف ميادين التربية والتعليم كما يعملان على تبادل المعلومات ونتائج الخبرة والتقدم في الميادين المذكورة.

المادة الثانية

أ. يستمر تطبيق المناهج والكتب المدرسية الاردنية في الضفة الغربية للفترة التي يطلبها الجانب الفلسطيني دون أي تعديل أو تغيير في تلك المناهج والكتب.

ب. للسلطة الوطنية إصدار مطبوعات إضافية في مختلف المواد المدرسية لابراز الخصوصية الفلسطينية.

ج. تستعين السلطة الوطنية الفلسطينية بالتجربة الاردنية في إعداد المناهج والكتب المدرسية الفلسطينية من حيث الفلسفة والاهداف والخطوط العريضة.

المادة الثالثة

يتبادل الطرفان الرأي والخبرة في مجالات، التقنيات التربوية والابنية المدرسية، والتعليم المهني والتقني والتأهيل والتدريب وغير ذلك من المجالات التربوية.

المادة الرابعة

يتيح الجانب الاردني الفرصة للمسؤولين التربويين الفلسطينيين في الافادة من الخبرة الاردنية في المجالات التربوية المختلفة والمشاركة في الندوات والدورات والحلقات الدراسية والمؤتمرات التربوية التي تعقد في المملكة الاردنية الهاشمية.

المادة الخامسة

أ. تعترف وزارة التربية والتعليم الاردنية بشهادة الدراسة الثانوية العامة الفلسطينية وتعادلها بشهادة الدراسة الثانوية العامة الاردنية.

ب. تعترف وزارة التعليم العالي بشهادة الدبلوم الشامل (لكليات المجتمع الفلسطيني وتعادلها بشهادة دبلوم الشامل الاردنية)

ج. يتم تصديق الشهادات المدرسية لمختلف المراحل الدراسية، وفق نظام تصديق الشهادات المعمول به في المملكة الاردنية الهاشمية وذلك لغايات النقل والقبول.

Digitized by Birzeit University Library

المادة السادسة

يسهل الجانب الاردني قبول الطلبة الفلسطينيين في الجامعات الاردنية الحكومية وفي كليات المجتمع، وبخاصة في التخصصات التي لا يوجد مثيل لها في الجامعات الفلسطينية وفقا لاسس القبول التي يقرها مجلس التعليم العالي الاردني على أن يقوم الجانب الفلسطيني بترشيح الطلبة في مختلف التخصصات وفق تلك الاسس.

المادة السابعة

يتبادل الطرفان الخبرات والتشريعات والبحوث والدراسات والنشرات التي يصدرها الجانبان وفق الاصول المرعية.

المادة الثامنة

تشكل لجنة مشتركة من الوزراء المختصين لمتابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه وبحث ما يستجد من امور تربوية.

وقعت هذه الاتفاقية في عمان في السادس والعشرين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٩٥ ميلادية الموافق للخامس والعشرين من شهر شعبان ١٤١٥ هجرية.

عن المملكة الاردنية الهاشمية
عبدالرؤوف الروابدة
نائب رئيس الوزراء، وزيرالتربية والتعليم

عن السلطة الوطنية الفلسطينية
ياسر عمرو
وزير التربية والتعليم العالي

إتفاقية التعاون في مجال الثقافة والاعلام بين المملكة الاردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية

تنفيذا لاحكام الاتفاقية العامة للتعاون والتنسيق بين المملكة الاردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية الموقعة في عمان في السادس والعشرين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٩٥ ميلادية فقد إتفق الجانبان على ما يلي:

المادة الاولى

تعزيز التنسيق والتعاون الاعلامي والثقافي بين البلدين الشقيقين وتشكيل لجنة مشتركة من الوزراء المختصين لهذا الغرض تقوم بالاشراف على تنفيذ ما يتفق عليه الطرفان فيما بعد في حقلي الثقافة والاعلام وبما يخدم المصلحة الوطنية العليا لكلا الشعبين ويحقق الاهداف النبيلة التي يسعيان اليها.

المادة الثانية

تشجيع النشاطات الثقافية والاعلامية المشتركة وتبادل الوفود الفكرية والثقافية والفرق والمعارض في شتى المجالات الفنية وتبادل المطبوعات التي تصدر في كلا القطرين والتي من شأنها تعزيز التطلع الثقافي الواحد للاردن وفلسطين.

Digitized by Birzeit University Library

المادة الثالثة

تنشيط التبادل في حقول العمل الاذاعي والتلفزيوني وتبادل الاخبار والندوات ذات الصفة الثقافية والاعلامية

المادة الرابعة

تأكيدا للمهمة القومية التي إضطلع بها الاردن نحو الشعب الفلسطيني بتدعيم كفاحه الطويل للوصول الى اهدافه، يواصل الاردن دعمه للمؤسسات الثقافية والاعلامية للسلطة الوطنية الفلسطينية ومساعدتها في إستكمال البنية التحتية في حقلي الاعلام المرئي والمسموع.

المادة الخامسة

تسهيل مرور المطبوعات والمواد الثقافية والاعلامية اللازمة للمعارض والنشاطات الثقافية المختلفة بين البلدين

المادة السادسة

التنسيق والتعاون بين الوفود الاردنية والفلسطينية في كل المؤتمرات واللقاءات العربية والدولية.

المادة السابعة

تقوم لجان فنية مشتركة بترجمة هذه التوجهات الى برامج تفصيلية في شتى المناحي الاعلامية والثقافية.

وقعت هذه الاتفاقية في عمان في السادس والعشرين من شهر كانون الثاني لسنة ١٩٩٥ ميلادية الموافق للخامس والعشرين من شهر شعبان لسنة ١٤١٥ هجرية.

عن المملكة الاردنية الهاشمية
سمير الحباشنة
وزير الثقافة

عن السلطة الوطنية الفلسطينية
ياسر عبد ربه
وزير الثقافة

إتفاقية التعاون في مجال شؤون النقد والمصارف بين المملكة الاردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية

تنفيذا لاحكام الاتفاقية العامة للتعاون والتنسيق بين المملكة الاردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية الموقعة في عمان في السادس والعشرين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٩٥ ميلادية فقد اتفق الجانبان على ما يلي:

Digitized by Birzeit University Library

المادة الاولى

في المجال النقدي:

١ . يستمر الدينار الاردني كعملة التداول الى جانب عملات أخرى متداولة بما في ذلك المعاملات الرسمية.

تقبل السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها والسلطات المحلية والبنوك الدينار كوسيلة للدفع في أي معاملة.

٢ . يلتزم الطرفان بالدخول في مباحثات شاملة ومبكرة تستهدف تنظيم عملية إستبدال الدينار الاردني المتداول في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بالعملة الفلسطينية وما ينشأ عن ذلك من ترتيبات والتزامات متبادلة، وذلك فيما إذا قررت السلطة الوطنية الفلسطينية إتخاذ مثل هذا الاجراء.

كما يتعهد الطرفان بأن لا يتخذ أي منهما في جميع الاحوال أي إجراء نقدي مفاجئ وحيد الطرف يتنافى واستقرار الاوضاع النقدية في البلدين الشقيقين وحماية أمنهما الاقتصادي المتبادل.

٣ . يعمل الجانب الفلسطيني الى حين صدور عملة فلسطينية جديدة على تنظيم مدفوعاته المحلية بالدينار الاردني الى أقصى الحدود الممكنة.

المادة الثانية

في المجال المصرفي

اولا: ترخيص البنوك في مناطق السلطة الفلسطينية.

١) يتم ترخيص البنوك في مناطق السلطة الفلسطينية من السلطة الفلسطينية المختصة ويشمل ذلك الترخيص للبنوك الاردنية بفتح فروع أو مكاتب جديدة لها في المناطق الفلسطينية.

٢) يقدم الجانبان الاردني والفلسطيني التسهيلات اللازمة وفق التشريعات النافذة في البلدين وعلى أساس شرط الرعاية الافضل لفتح فروع أو مكاتب للمصارف الاردنية والفلسطينية في البلدين إذا كانت هذه المصارف ذات مراكز رئيسية مؤسسة في المملكة الاردنية الهاشمية أو في المناطق الفلسطينية.

٣) يستمر نافذا مفعول التراخيص الممنوحه فعليا من البنك المركزي الاردني لفتح فروع أو مكاتب للبنوك الاردنية في مناطق الضفة الغربية التي ستخضع لاحقا لمناطق السلطة الفلسطينية على أن تخضع هذه الفروع والمكاتب لاي تشريعات أو انظمة مصرفية عامة تصدرها السلطة الفلسطينية مستقبلا.

كما ويتم التنسيق من الجانبين بشأن ترخيص فروع البنوك الاردنية الجديدة التي لم ترخص قبل توقيع هذه الاتفاقية الى حين إنتقال صلاحية الترخيص في الضفة الغربية الى السلطات الفلسطينية.

ثانيا: الرقابة والاشراف المصرفي

١/٢ تكون إتفاقية بازل الدولية مرجعا معتمدا فيما يتعلق بعملية تنسيق الرقابة المصرفية وتوزيع المسؤوليات الرقابية بين السلطة النقدية الام والسلطة النقدية المضيفة، ومن أجل أعمال أحكام هذه الاتفاقية تتفق سلطة النقد الفلسطينية والبنك المركزي الاردني على وضع الاسس والقواعد والالية الخاصة بعمليات

Digitized by Birzeit University Library

الاشراف والرقابة المصرفية على الفروع والمكاتب العائدة للبنوك الاردنية العاملة في المناطق الفلسطينية وذلك بما يكفل سلامة وسيولة هذه البنوك وانسجام أعمالها مع المقتضيات النقدية في البلدين.

٢/٢ تتبادل السلطة النقدية الفلسطينية والبنك المركزي الاردني المعلومات والبيانات الضرورية حول نشاط الفروع والمكاتب المصرفية الاردنية العاملة في المناطق الفلسطينية، كذلك الاحصاءات والمعلومات المتعلقة باجماليات الودائع والتسليفات الجارية بالدينار الاردني والعائدة لبنوك غير أردنية تعمل في المناطق الفلسطينية، كما يقدم البنك المركزي الاردني الى سلطة النقد الفلسطينية أية معلومات أو إحصاءات تتعلق بنشاط فروع أو مكاتب لبنوك فلسطينية مرخصة تعمل أو قد تعمل في الاراضي الاردنية ولبنوك أردنية تعمل في الضفة الغربية.

٣/٢ يقوم البنك المركزي الاردني بتقديم الخبرات والخدمات اللازمة للجانب الفلسطيني لاستكمال إقامة سلطة نقدية فلسطينية وأجهزة وكوادر مصرفية متدربة بحسب طلب السلطة الفلسطينية المختصة وضمن إمكانيات البنك المركزي الاردني وأجهزة التدريب المصرفي العاملة في المملكة.

٤/٢ يعمل الجانب الاردني على توفير متطلبات السيولة الاحتياطية بالدينار الاردني للبنوك الاردنية العاملة في منطقة السلطة الفلسطينية بحسب القواعد التي تضعها اللجنة المشتركة.

٥/٢ يعمل الجانبان الاردني والفلسطيني على تسهيل دخول وخروج النقد الاردني دون أية عوائق طالما كان النقد الاردني مقبولا في التداول في المناطق الفلسطينية.

٦/٢ يعمل الطرفان على التشاور الفوري لمواجهة أية مشكلة نقدية طارئة تتناول تداول الدينار الاردني في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

وقعت هذه الاتفاقية في عمان في السادس والعشرين من شهر كانون الثاني لسنة ١٩٩٥ ميلادية الموافق للخامس والعشرين من شهر شعبان من سنة ١٤١٥ هجرية.

عن المملكة الاردنية الهاشمية
د. محمد سعيد النابلسي
محافظ البنك المركزي

عن السلطة الوطنية الفلسطينية
محمد زهدي النشاشيبي
وزير المالية

إتفاقية التعاون في مجال الشؤون التجارية بين المملكة الاردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية

تنفيذا لاحكام الاتفاقية العامة للتعاون والتنسيق بين المملكة الاردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية الموقعة في عمان في السادس والعشرين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٩٥ ميلادية، فقد تم الاتفاق بين الجانبين على ما يلي:

Digitized by Birzeit University Library

المادة الاولى

أ. تأكيد الالتزام بالعمل بمبدأ التجارة الحرة لانتقال السلع والخدمات ذات المنشأ الوطني بينهما بما في ذلك السلع الزراعية، ولتحقيق ذلك تعفى البضائع ذات المنشأ الوطني لاحد الطرفين من جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى ذات الاثر المماثل لدى تصديرها للطرف الاخر ويستثنى من ذلك الرسوم والضرائب التي تفرض على المنتجات المحلية، وهي في الوقت الحاضر ضريبة المبيعات المطبقة في المملكة الاردنية الهاشمية وضريبة القيمة المضافة التي تستوفيها السلطة الوطنية الفلسطينية.

ب. للوصول الى هذا الهدف يجري اتفاق مشترك كل ستة أشهر على أنواع السلع التي يتم تبادلها بين الطرفين لاغراض البند (أ) أعلاه على أن يجري توسيع القوائم تدريجيا لحين الوصول للتحرير النهائي الكامل للتجارة.

ج. يعمل الطرفان على تسهيل تبادل جميع السلع والخدمات الأخرى ذات المنشأ الوطني وبدون إستثناء وغير الواردة في القوائم التي يتم التوصل اليها في الفقرة (ب) أعلاه على أن تخضع للرسوم والضرائب المعمول بها لدى كل جانب.

المادة الثانية

تشكيل لجنة مشتركة من الوزراء المعنيين تتولى متابعة تطبيق أحكام هذا الاتفاق وإقرار الاجراءات التفصيلية والتطبيقية المتعلقة بشؤون التجارة والتعرفة الجمركية لغايات تنفيذه ولتسهيل إنسياب السلع والخدمات بين الجانبين بما في ذلك تبادل الخبرات والكوادر اللازمة وتجتمع اللجنة مرة كل ثلاثة أشهر على الاقل وكلما دعت الحاجة الى ذلك.

المادة الثالثة

حال توقيع هذا الاتفاق تشكل لجان من الطرفين لدراسة الاجراءات التي تمكن من تنفيذ أحكامه دون الاخلال بالقوانين المطبقة في كل منهما وترفع لجنة الخبراء نتائج أعمالها الى اللجنة المشتركة لاقرارها.

المادة الرابعة

نظرا لاهمية تجارة الترانزيت للجانبين فقد اتفق الطرفان على إتخاذ الاجراءات الضرورية التي تؤدي الى تسهيل وتنظيم حركة النقل والترانزيت عبر أراضيهما وموانئهما البرية والجوية والبحرية وفق إتفاقية ترانزيت تعقد لهذه الغاية ويولي الطرفان أهمية خاصة وعاجلة لاعادة تأهيل وتطوير الجسور على نهر الاردن بين المملكة الاردنية الهاشمية والضفة الغربية لتسهيل حركة التجارة والترانزيت بينهما.

المادة الخامسة

نظرا لخصوصية وضع السلع الزراعية

أ. تتفق لجان الخبراء الممثلة للطرفين على وضع برنامج تصدير السلع الزراعية بينهما.

ب. مع مراعاة ما ورد في/ الفقرة الرابعة اعلاه/ تسهل الحكومة الاردنية تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية عبر الاراضي الاردنية على أساس الترانزيت.

Digitized by Birzeit University Library

المادة السادسة

يشرع الطرفان حال توقيع هذا الاتفاق بإجراء الدراسات الاقتصادية والفنية القانونية لانشاء وتنظيم منطقة تجارة حرة مشتركة في الاغوار لغايات تخزين وتسويق البضائع المختلفة من إنتاج البلدين وتصنيع وتسويق أية سلعة.

المادة السابعة

إتفق الطرفان على تأمين كل أو جزء من متطلبات الجانب الفلسطيني من المشتقات النفطية بموجب بروتوكول ثنائي يتم تنظيمه بين ممثلي الهيئة الفلسطينية العامة للنفط من جهة، ووزارة الطاقة والثروة المعدنية ومصفاة البترول الاردنية من جهة اخرى.

المادة الثامنة

يتفق الطرفان على تأمين كل أو جزء من متطلبات الجانب الفلسطيني من الاسمنت والحديد للبناء بموجب ترتيبات خاصة تعقد بين الجهات المختصة لدى الجانبين.

المادة التاسعة

إتفق الطرفان على الشروع في ربط الشبكات الكهربائية الوطنية بين الطرفين ومتطلبات ذلك من قبل الجهات المختصة لدى الجانبين.

المادة العاشرة

تسري هذه الاتفاقية على التبادل التجاري بين المملكة الاردنية الهاشمية من جهة، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أخرى.

المادة الحادي عشر

تسري أحكام هذه الاتفاقية بعد إقرارها والمصادقة عليها حسب الاصول المرعية لدى الطرفين.

وقعت في عمان في السادس والعشرين من شهر كانون الثاني لسنة ١٩٩٥ ميلادية، الموافق للخامس والعشرين من شهر شعبان سنة ١٤١٥ هجرية.

عن المملكة الاردنية الهاشمية
المهندس علي أبو الراغب
وزير الصناعة والتجارة

عن السلطة الوطنية الفلسطينية
أحمد قريع (أبو علاء)
وزير الاقتصاد والتجارة وزير الصناعة

Digitized by Birzeit University Library

بروتوكول تعاون في مجال تبادل الخدمات البريدية بين المملكة الاردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية

تنفيذا للمادة السادسة من الاتفاقية بين المملكة الاردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية في مجال البريد والاتصالات إتفق الطرفان على ما يلي:

المادة الاولى

التبادل المباشر للبريد بين البلدين.

أ. يكون مكتب بريد عمان المركزي هو مكتب التبادل الاردني ومكتب بريد أريحا هو مكتب التبادل الفلسطيني.

ب. يجري تبادل البريد بين الطرفين على جسر الملك حسين بين سيارتي الادارتين أو بالطريقة التي تراها كل إدارة مناسبة بالنسبة لها بحيث يتحمل كل طرف تكاليف نقل البريد حتى وصوله الى أراضي الطرف الاخر.

ج. يطبق مبدأ الاعفاء المتبادل الكامل من النفقات الختامية لجميع أنواع البريد ومن تعويض عدم التوازن للبريد العاجل ومن حصص التعويض للبريد الالكتروني (الفاكسميلي) في حالة تطبيقه.

د. يقتصر البريد الوارد والصادر عن السلطة الوطنية في الوقت الحاضر على منطقتي غزة وأريحا، على أن يمتد في المستقبل ليشمل المناطق التي تعلن عنها السلطة الفلسطينية.

يقوم كل طرف باعادة الاكياس البريدية الفارغة التابعة للطرف الاخر حسب الاسس المبينة في الاتفاقية الدولية.

المادة الثانية

تبادل البريد بين السلطة الوطنية الفلسطينية والبلاد العربية الاخرى بتوسط المملكة الاردنية الهاشمية

أ. البريد الصادر

يقوم البريد الفلسطيني بتسليم الاكياس البريدية المرسلة للبلاد العربية الى البريد الاردني على جسر الملك حسين.

يقوم البريد الاردني بنقل اكياس البريد الفلسطينية من جسر الملك حسين الى مطار الملكة علياء الدولي بحيث تسلم الى الملكية الاردنية.

تتحمل إدارة البريد الفلسطينية نفقات نقل أكياس البريد الصادرة الى البلاد العربية عن المسافة المبينة أعلاه حسب سعر الكيلو غرام الواحد المحدد في الاتفاقية البريدية العالمية وللمسافة الدولي (١٠٠كم) وتدفع للادارة البريدية الاردنية بالعملة الاردنية وفقا للمعادلة المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي للدينار الاردني مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة وضمن المدد والاسس المحددة في الاتفاقية العالمية النافذة.

تتحمل إدارة البريد الفلسطينية نفقات النقل الجوي للبريد الفلسطيني من مطار الملكة علياء الدولي الى

Digitized by Birzeit University Library

البلاد العربية بالسعر الذي تطبقه على الادارة البريدية الاردنية ووفقا للشروط المبينة في الاتفاقية البريدية العالمية النافذة.

ترفع المتطلبات المالية بعملة الاتحاد البريدي العالمي الى -اس دي ار- مباشرة من الملكية الاردنية الى السلطة الفلسطينية وتتم التسويات بينهما مباشرة.

يعد مكتب التبادل الفلسطيني جداول ترحيل البريد الفلسطيني -اي في سفن- لكافة المراكز التي تطلبها السلطة الفلسطينية ويقوم مكتب التبادل الاردني بتثبيت أرقام الرحلات حسب جدول الرحلات المعتمد لديه من قبل الملكية الاردنية.

تقوم الملكية الاردنية مجانا باعادة الاكياس الفارغة التابعة للسلطة الفلسطينية من البلدان العربية التي سبق لها وان أوصلت الاكياس البريدية في طريق الصدور وتسلمها للادارة الاردنية والتي تقوم بدورها بنقلها مجانا الى السلطة الفلسطينية.

ب. البريد الوارد

تتحمل البلاد المرسلة نفقات نقل البريد جوا حتى مطار الملكة علياء الدولي كالمعتاد.

تتولى إدارة البريد الاردنية نقل البريد من مطار الملكة علياء الدولي الى الجسر على نفقة البلاد المرسلة للبريد حسب السعر الذي تصدره الادارة الاردنية وفقا لاتفاقية البريد العالمية النافذة.

المادة الثالثة

تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بالاتصال بالبلاد العربية والاتفاق معها على تبادل البريد بالطريقة التي تراها مناسبة.

المادة الرابعة

تتخذ الاطراف الثلاث المعنية بالاجراءات الامنية اللازمة لضمان سلامة البريد في الاتجاهين الصادر والوارد على أن لا يتعارض ذلك مع الاتفاقية البريدية العالمية.

المادة الخامسة

يتم تطبيق الوثائق البريدية العالمية النافذة وانظمتها التنفيذية في كل ما يرد عليه نص في البنود السابقة.

المادة السادسة

تتفق الاطراف المعنية على موعد للتنفيذ في الوقت المناسب وحال إستكمال الاجراءات اللازمة لذلك.

وقع هذا البروتوكول في عمان في السادس والعشرين من شهر كانون الثاني لسنة ١٩٩٥ ميلادية الموافق للخامس والعشرين من شهر شعبان سنة ١٤١٥ هجرية.

عن المملكة الاردنية الهاشمية
جمال الصرايرة
وزير البريد والاتصالات

عن السلطة الوطنية الفلسطينية
د. عبد الحفيظ الاشهب
وزير البريد والاتصالات

Digitized by Birzeit University Library

إتفاقية التعاون في مجال البريد والاتصالات بين المملكة الاردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية

تنفيذا لاحكام الاتفاقية العامة للتعاون والتنسيق بين المملكة الاردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية الموقعة في عمان في السادس والعشرين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٩٥ ميلادية فقد تم الاتفاق بين الجانبين على ما يلي:

المادة الاولى

يقوم الجانب الاردني بتزويد الجانب الفلسطيني بمنهاج الدراسة والتدريب في كليات ومعاهد التدريب البريدية والاتصالات، ويقوم بتدريب طلبة ومتدربين فلسطينيين في تلك المعاهد، كما يقوم الجانب الاردني بإرسال خبراء أردنيين للمساعدة في تطوير مرافق البريد والاتصالات في منطقة السلطة الوطنية الفلسطينية.

المادة الثانية

يعطي الجانب الفلسطيني الشركات والمهندسين والفنيين الاردنيين الاولوية الممكنة للمشاركة بأعمال الدراسات والتخطيط والتقييم ونقل الخبرة ضمن المشاريع الوطنية الفلسطينية الذاتية ومشاريع المعونة الدولية ويتم التنسيق بذلك عبر القنوات المختصة في كلا الجانبين.

المادة الثالثة

يقوم الجانب الاردني بتوظيف إمكانياته وعلاقاته الدولية لدعم الجانب الفلسطيني في مساعيه للانضمام لكل من إتحاد البريد العالمي والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والمؤسسات العربية المماثلة.

المادة الرابعة

تشكل لجنة مشتركة في مجالي البريد والاتصالات من الوزراء المختصين لمتابعة تنفيذ هذا الاتفاق.

المادة الخامسة

يتم بحث موضوع تبادل الخدمة الهاتفية المباشرة وكل ما يتبعها من خدمات الاتصالات عند توفر الظروف المناسبة لدى الجانب الفلسطيني.

المادة السادسة

إتفق الطرفان على المباشرة بالتبادل البريدي بينهما وفق البروتوكول المرفق.

وقعت هذه الاتفاقية في عمان في السادس والعشرين من شهر كانون الثاني لسنة ١٩٩٥ ميلادية الموافق للخامس والعشرين من شهر شعبان سنة ١٤١٥ هجرية.

عن المملكة الاردنية الهاشمية
جمال الصرايرة
وزير البريد والاتصالات

عن السلطة الوطنية الفلسطينية
د. عبد الحفيظ الاشهب
وزير البريد والاتصالات

Digitized by Birzeit University Library

إتفاقية التعاون في مجال الشؤون الادارية بين المملكة الاردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية

تنفيذا لاحكام الاتفاقية العامة للتعاون والتنسيق بين المملكة الاردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية الموقعة في عمان في السادس والعشرين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٩٥ فقد إتفق الجانبان على ما يلي:

المادة الاولى

إتخاذ الخطوات العملية اللازمة لتعزيز التعاون في الشؤون الادارية والمباشرة في تبادل الخبرات والعمل الفني في مجالات التنسيق الامني بينهما لمصلحة الطرفين ولما فيه مصلحة الشعبين الشقيقين.

المادة الثانية

أ. يعمل الطرفان على فتح الجسور أمام حركة الاشخاص باستمرار ويسعيان في هذه المرحلة لفتح الجسور لمدة ١٦ ساعة على الاقل.

ب. يسهل الطرفان عبور الشاحنات والحافلات وفق إتفاقية تبرم لهذه الغاية.

المادة الثالثة

يقوم الجانب الاردني بإصدار التعليمات الخاصة بالتصديق على الوثائق الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك وفق ترتيبات تحفظ حقوق المواطنين.

المادة الرابعة

تشكل لجنة مشتركة من الوزراء المختصين لتنفيذ هذا الاتفاق وإقرار الاجراءات التفصيلية والتطبيقية.

وقعت هذه الاتفاقية في عمان في السادس والعشرين من شهر كانون الثاني لسنة ١٩٩٥ ميلادية الموافق للخامس والعشرين من شهر شعبان لسنة ١٤١٥ هجرية.

عن المملكة الاردنية الهاشمية
سلامة حماد
وزير الداخلية

عن السلطة الوطنية الفلسطينية
جميل الطريفي
وزير الارتباط والتنسيق المدني.

Digitized by Birzeit University Library

قرار السلطة الفلسطينية بتشكيل محكمة أمن دولة عليا

١٩٩٥/٢/٧

منظمة التحرير الفلسطينية

السلطة الوطنية الفلسطينية

مكتب الرئيس

قرار

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية

بعد الاطلاع على المادتين (٢٣)، (٥٩) من النظام الدستوري لقطاع غزة الصادر في ٥ مارس عام ١٩٦٢ . وعلى القرار رقم (٥٥) لعام ١٩٦٤ بشأن تشكيل المحاكم العسكرية وصلاحياتها.

بناء على الصلاحيات المخولة له

وبناء على مقتضيات المصلحة العامة

يقرر ما يلي:

١- تشكل محكمة أمن دولة عليا برئاسة ضابط عظيم وعضوية اثنين من الضباط أقل درجة.

٢- تختص محكمة أمن الدولة العليا بالفصل في الجرائم التي تمس بالأمن في الداخل والخارج والخاصة بالجنايات والجنح الوارد ذكرها في الأمر رقم ٥٥٥ لعام ١٩٥٧ وتتولى النيابة العامة المرافعة في هذه القضايا أمامها.

٣- تطبق محكمة أمن الدولة العليا كافة القوانين والأنظمة واللوائح والأوامر الفلسطينية المعمول بها طبقا للمادة

Digitized by Birzeit University Library

(٦٩) من النظام الدستوري لقطاع غزة الصادر في ١٩٦٢/٣/٥ .

٤- يسري هذا القرار إعتبارا من تاريخه وينشر في الجريدة الرسمية.

غزة في: ١٩٩٥/٢/٧

ياسر عرفات
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

المواد (٢٣)، (٥٩) و (٦٩) من النظام الدستوري لقطاع غزة الصادر في ٥ مارس عام ١٩٦٢

المادة ٢٣ : يصدق الحاكم العام على الاحكام الصادرة من المحاكم العسكرية، وله حق العفو عن العقوبة الصادرة م
أية محكمة أو تخفيفها.

أما العفو الشامل فلا يكون الا بالقانون.

المادة ٥٩ : تشكل محاكم عسكرية بقرار من الحاكم العام للفصل في الجرائم التي تمس الأمن في الداخل او الخار
او أمن القوات العسكرية وسلامتها وتنفذ احكامها بعد التصديق عليها من الحاكم العام.

المادة ٦٩ : كل ما قررته الانظمة والتشريعات واللوائح والاوامر الفلسطينية تبقى سارية المفعول فيما لا يتعارض م
أحكام هذا النظام الدستوري، وكذلك القوانين والاوامر والمنشورات والتعليمات التي اصدرها وزي
الحربية أو القائد العام للقوات المسلحة أو أية سلطة مختصة في تلك المنطقة منذ دخول القوات المصر
فيها في ١٩٤٨/٥/١٥ ويظل معمولا بها فيما لا يخالف احكام هذا النظام الدستوري.

وذلك مع عدم الاخلال بما للسلطة التشريعية من حق الغائها وتعديلها في حدود سلطتها ولا تترتب أ
مسؤولية بسبب ما أتخذ قبل تاريخ ١٩٥٨/٢/٢٥ عن الاجراءات والاعمال والاوامر والاحكام استنا
الى القوانين واللوائح والاوامر والمنشورات والتعليمات المنصوص عليها في الفقرة السابقة.

Digitized by Birzeit University Library

قرار الحاكم العام

رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٤

بشأن تشكيل المحاكم العسكرية وصلاحياتها*

الحاكم العام؛

بعد الاطلاع على المواد (٣٣، ٥٩) من النظام الدستوري لقطاع غزة الصادر في ١٩٦٢/٣/٥

وعلى نظام الدفاع (الطوارئ) الصادر عام ١٩٤٥

وعلى الأمر رقم (١٠٣) الصادر في ١٩٥٠/١/٣٠

وعلى القرار الصادر في ١٩٥٨/٣/١٥ بتشكيل محكمة عسكرية جزئية

وبناء على ما عرضه مدير الشؤون القانونية بالنيابة؛

قرر

مادة ١ : تشكل المحاكم العسكرية المخصوصة والجزئية بقرار يصدر من الحاكم العام ويكون تشكيل المحكمة المخصوصة برئاسة ضابط عظيم وعضوية اثنين من الضباط، أما المحكمة الجزئية فتشكل من ضابط واحد لا تقل رتبته عن رائد.

مادة ٢ : تختص المحاكم العسكرية المخصوصة بالفصل في الجرائم التي تمس الأمن في الداخل أو الخارج والخاصة بالجنايات والجنح الوارد ذكرها في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات المصري المطبق في قطاع غزة بالأمر رقم (١٠٢) الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٥٠ والأمر رقم (٥٥٥) الصادر في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٥

مادة ٣ : تختص المحاكم العسكرية الجزئية بالفصل في الجرائم الاخرى التي تمس أمن القوات العسكرية وسلامتها والتي صدر أو يصدر بتحديدها قرار من الحاكم العام.

مادة ٤ : (أ)ليس للمحكمة العسكرية الجزئية أن تقضي بالحبس مدة تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة تزيد على خمسمائة جنيه أو بكلتا هاتين العقوبتين.

(ب) إذا تبين للمحكمة العسكرية الجزئية من ظروف الدعوى أن الجريمة المحالة اليها تستحق عقوبة أشد مما ذكر بالفقرة (أ) من هذه المادة فلها أن تحيل الدعوى من تلقاء نفسها الى المحكمة العسكرية المخصوصة للفصل فيها حسبما يتراءى لها طبقا لمواد الاتهام.

مادة ٥ : (أ) يصدق الحاكم العام على جميع الاحكام الصادرة من المحاكم العسكرية المخصوصة عدا حكم (الاعدام)

* المصدر: الوقائع الفلسطينية
جريدة رسمية لقطاع غزة
العدد (٢٥٦)
٣١ ديسمبر ١٩٦٤

Digitized by Birzeit University Library

فيصدق عليه من نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة. أما الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية فتكون نافذة دون تصديق.

(ب) للحاكم العام حق العفو عن العقوبة الصادرة من المحاكم العسكرية أو تخفيضها، كما له أن يلغي الحكم الصادر في الدعوى وأن يأمر بإعادة المحاكمة من جديد.

مادة ٦ : تحال القضايا المنظورة أمام المحكمة العسكرية او الجزئية والتي لم يفصل فيها بعد الى المحكمة العسكرية المختصة طبقا لاحكام هذا القرار.

مادة ٧: يلغى القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ وكل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر في غزة: ١٩٦٤/١٢/٢٤

فريق أول
يوسف عبد الله العجرودى

Digitized by Birzeit University Library

النص الكامل لبيان اللجنة التنفيذية بعد إجتماعها الطارىء في القاهرة

٢١-١٩٩٥/٢/٢٢

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الأخ الرئيس أبو عمار إجتماعا في القاهرة يومي ٢١-١٩٩٥/٢/٢٢ وبحثت بشكل موسع ومفصل حصيلة عمل السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الأشهر الماضية.

كما تناولت تطورات العملية التفاوضية وما وصلت إليه من مأزق حقيقي بفعل التعطيل الإسرائيلي المستمر والمتواصل مما أدى إلى تجاوز الجدول الزمني المحدد في إتفاق إعلان المبادىء، وإلى تجميد الجوانب الجوهرية في هذا الإتفاق وخاصة ما يتعلق بالإنسحاب من بقية الضفة تمهيدا لإجراء إنتخابات حرة وشاملة وبسط السلطة الوطنية.

فعلى ضوء ذلك توصلت اللجنة التنفيذية إلى النتائج التالية:

أولا: تؤكد اللجنة التنفيذية على ترابط إتفاق وإعلان المبادىء وتكامله وأن أي فصل بين أجزاء الإتفاق أو تعطيل لتنفيذ الجوانب الأساسية المتبقية بشأن إعادة الإنتشار والإنتخابات يهدد الإتفاق برمته بالإنهيار، ويقود العملية السلمية إلى طريق مسدود.

النشاط الإستيطاني إخلال بالإتفاقات المبرمة

ثانيا: ترى اللجنة التنفيذية أن مواصلة النشاط الإستيطاني في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشريف والمناطق المحيطة بها وعزلها ومحاولة تهويدها تشكل إنتهاكا صارخا لكل الإلتزامات والتعهدات التي مهدت لبدء عملية السلام، هذه العملية التي كان هدفها واضحا وهو إنهاء الإحتلال والأرض مقابل السلام، وتطبيق القرارات الدولية خاصة قراري مجلس الأمن ٣٣٨ و ٢٤٢ وهي القاعدة التي قام عليها مؤتمر مدريد. وتؤكد اللجنة التنفيذية والشامل بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، ومواصلة مصادرة الأرض يعطل كل فرص التسوية التاريخية وتحقيق السلام العادل التاريخي الحاسم.

دعوة لإطلاق سراح الأسرى

ثالثا: تؤكد اللجنة التنفيذية على أن إطلاق سراح المعتقلين والأسرى البواسل هو عنصر أساسي من عناصر الإتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية. وعلى ضرورة إعطاء هذا الأمر الأولوية في إطار تنفيذ الإتفاقات والتعهدات التي تم التوصل إليها بما فيها اللجنة الوزارية المشتركة للمعتقلين والتي عطلت الحكومة الإسرائيلية تنفيذها وإجتماعاتها.

Digitized by Birzeit University Library

إسرائيل هي المسؤولة

رابعا: تعتبر اللجنة التنفيذية أن المأزق الذي وصلت إليه المفاوضات جاء نتيجة سياسة مخططة ومتعمدة من جانب الحكومة الإسرائيلية التي استخدمت ذرائع مختلفة منذ التوقيع على إتفاق إعلان المبادىء لتأجيل تنفيذ هذا الإتفاق. وفي الوقت الذي لا تقلل فيه اللجنة التنفيذية من أهمية ضمان الأمن للجانبين وفق ما نصت عليه الإتفاقيات وفي إطار مسؤولية كل طرف، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية بذلت كامل جهودها وفق ما تمليه عليها إلتزاماتها وستواصل العمل في هذا الإتجاه.

ضرورات الأمن المزعومة

إن سياسة الأمن والحصار والعقوبات الجماعية وشل الحياة الإقتصادية مع الشقيقتين مصر والأردن وسائر الدول الشقيقة في العالم العربي ودول العالم، لا يرتبط إطلاقا بضرورة الأمن المزعومة، وإنما يهدد بمزيد من التوتر والإنفجار الذي تتحمل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عنه.

عملية السلام تفقد مصداقيتها

خامسا: إن عملية السلام على ضوء هذه المعطيات بدأت تدور في حلقة مفرغة، وتفقد مصداقيتها، وقدرتها على الإستمرار ولذلك فإن اللجنة التنفيذية بدأت بإتصالات عاجلة مع الأشقاء في مصر والرئيس حسني مبارك الذي التقى صباح هذا اليوم لقاء هاما مع الرئيس ياسر عرفات وأعضاء اللجنة التنفيذية ل م.ت.ف، حيث تم بحث هذا الموضوع من جميع جوانبه واتفق على إجراءات وتحركات هامة على مختلف الصعد، وكذلك مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية، حيث يلتقي جلالة خادم الحرمين الشريفين مع الأخ ياسر عرفات والأخ الصوراني والأخ ياسر عبد ربه، واللقاء الذي تم مع سيادة زين العابدين بن علي والأخ الرئيس أبو عمار والأخ أبو اللطف. وكذلك مع جلالة الملك حسين والأشقاء في الأردن ومع جلالة الملك الحسن الثاني رئيس المؤتمر الإسلامي، رئيس لجنة القدس وعدد من القادة والمسؤولين العرب.

دعوة لقمة عربية

وترى اللجنة التنفيذية أهمية بحث نتائج ومخاطر إنهيار عملية السلام في لقاء عربي ضمن إطار الجامعة العربية على أعلى مستوى وبأسرع وقت ممكن. كما ستقوم اللجنة التنفيذية بالإتصال الفوري مع الجهات الراعية الإتحاد الروسي والولايات المتحدة وكذلك مع الإتحاد الأوروبي والنرويج والصين واليابان ومجموعة الدول الإسلامية ودول عدم الإنحياز، والتوجه إلى مجلس الأمن الدولي.

سادسا: تؤكد اللجنة التنفيذية على أهمية تفعيل مختلف مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والتحضير لعقد المجلس المركزي الفلسطيني في وقت قريب.

تشكيل لجنة لمتابعة الحوار الوطني الفلسطيني

كما قررت اللجنة التنفيذية تشكيل لجنة برئاسة الأخ ياسر عرفات وعضوية عدد من الأخوة في اللجنة التنفيذية، والسلطة الوطنية الفلسطينية لإجراء حوار وطني شامل مع القوى والفعاليات والشخصيات بهدف تعزيز الوحدة الوطنية والقواسم الوطنية المشتركة في إطار حماية منجزاتنا الوطنية ومجابهة المخاطر التي تهدد مجمل

Digitized by Birzeit University Library

الوطني بمسؤولية كاملة وبروح الأخوة الوطنية.

إبقاء إجتماعات اللجنة مفتوحة

سابعا: وفي ضوء خطورة الوضع الراهن وما يتطلبه من مواقف وقرارات ذات نتائج مصيرية، قررت اللجنة التنفيذية إبقاء إجتماعاتها مفتوحة ومتواصلة وأن تعقد إجتماعا لاحقا في تونس الشقيقة بعد عطلة عيد الفطر وسوف تواصل اللجنة التنفيذية عملها متحملة مسؤولياتها الوطنية الشاملة بإعتبارها القيادة الشرعية العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية، لتحقيق أهدافنا الوطنية المقدسة في العودة وتقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وتعبر اللجنة التنفيذية عن التقدير العميق لمصر الشقيقة ورئيسها الأخ حسني مبارك وحكومتها على مواقفهم الثابتة في دعم الشعب الفسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة ومسيرة السلام العادل وتعبر عن شكرها لإستضافتهم إجتماعاتها.

Digitized by Birzeit University Library

المستوطنات والحدود *

يوسي ألفر

المحتويات

- مقدمة
- وجهتا نظر اسرائيليتان لحل متفق عليه
- نظرة تاريخية على المستوطنات في يهودا والسامرة وقطاع غزة
قبل ١٩٤٨
١٩٦٧-١٩٧٧
١٩٧٧-١٩٩٢
ملخص لتبريرات الاستيطان
- الوضع القانوني للمستوطنات
- مواقف الأطراف الاخرى من مستقبل المستوطنات
المستوطنون
الدول العربية
الفلسطينيون
الولايات المتحدة
- تحديد إحتياجات إسرائيل في التسوية
الأمن
المياه
الديمغرافيا والسياسة

* صدرت هذه الورقة عن مركز جافي للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب في نهاية عام ١٩٩٤ ضمن سلسلة من الأوراق حول قضايا الحل النهائي الفلسطيني-الاسرائيلي. عمل يوسي ألفر حتى مطلع عام ١٩٩٥ كمدير لمركز جافي ويتركز اهتمامه البحثي بالشؤون الأمنية الفلسطينية-الاسرائيلية.

Digitized by Birzeit University Library

أبعاد تراثية
البعد التاريخي
الخليل
عرب إسرائيل وخطر إنفصالهم
المقياس الاقتصادي
المقياس الجغرافي- تعديل الحدود
- متطلبات الفلسطينيين في التسوية
- ثلاثة حلول ممكنة
الحل الاول: التنازل عن جميع المناطق
الحل الثاني: حل اقليمي وسط
الحل الثالث: اعطاء المناطق مكانة خاصة
- الخاتمة
- الهوامش
- الخرائط

مقدمة:

إن مصير كل مستوطنة من المستوطنات في يهودا والسامره وغزة والقدس -والذي تم تأجيله حتى مرحلة التفاوض حول الحل الدائم- يشكل واحدة من قضيتين أساسيتين تشغلان بال الجمهور في اسرائيل، وقد تؤثران بشكل حاسم على مصير الحل الدائم. أما القضية الثانية فهي مصير القدس وهي قضية مرتبطة بمسألة المستوطنات. في الوقت الذي يوجد فيه إجماع وطني حول قضية القدس، فإن هناك خلافات حول قضية المستوطنات في المناطق. من هنا، فإن مصير المحادثات حول مصير المستوطنات والحدود سيثير كثيرا من الجدل ليس بين الاسرائيليين والفلسطينيين فحسب، وانما بين الإسرائيليين أنفسهم. لذلك -وحتى البدء بتلك المحادثات- سنشهد إسرائيل خلافات داخلية عميقة جدا حتى تستقر الأمور الداخلية بما فيه الكفاية ليتوفر الدعم والتأييد لحل وسط.

في كل المسائل المطروحة، حسب اتفاق اوسلو، للتفاوض في إطار الحل الدائم. لم تبد حكومة إسرائيل حتى الآن سياسة مبلورة بشأن قضيتي الحدود والمستوطنات.

إن اعتماد هذه السياسة المتمثلة بعدم طرح مدى الانسحاب أو إبداء المرونة قبل البدء بمفاوضات الحل الدائم، يأتي بناء على إعتبارات تكتيكية وسياسية داخلية مفادها الرغبة في منع حدوث نقاش شعبي عميق ومؤلم حول خطوات الحكومة السياسية المعلنة قبل أوانها، وذلك بالاستناد إلى فرضية أن الديناميكية التي ستظهر في حالة نجاح تطبيق الحكم الذاتي ستؤدي إلى جعل كثير من المستوطنين مستعدين لابداء الاستعداد لترك المناطق والتخلي عنها.

من المهم أن نشير في هذا المجال إلى أن الحكومة ليست هي وحدها التي لم تتبن سياسة واضحة في مسألتي المستوطنات والحدود، وانما المعارضة الرئيسة المتمثلة في الليكود هي أيضا لم تبلور خطا سياسيا واضحا ومفصلا يبين موقفها حيال هذه القضايا. وقد اتضح الأمر من خلال أحاديث كثيرة أجراها مؤلف هذا البحث مع شخصيات لها وزنها من كلا طرفي الحلبة السياسية، وتبين له أنه يوجد تباين واسع في الأراء داخل الحزبين الكبيرين حول السياسة المقبولة والممكنة فيما يتعلق بقضية المستوطنات في التسوية الدائمة.

Digitized by Birzeit University Library

على الرغم من عدم وجود سياسة واضحة في هذا المجال، إلا أنه يمكن استشفافها من خلال التصريحات التي يدلي بها رئيس الحكومة والتي تثير غضبا واستياء شديدين في أوساط المستوطنين ومؤيديهم، مثل أن المستوطنات في يهودا والسامرة وقطاع غزة هي خطأ تاريخي أبعد الدولة عن ممارسة نشاطاتها الضرورية، لان إقامتها تطيل من مدة سيطرتنا على شعب آخر ويرغب في حكمنا، ويُساهم كذلك في إيجاد دولة ثنائية القومية تتنازع فيما بينها. أما مناطق غوش عتصيون والقدس الكبرى وغرب السامره فهي مناطق يمكن تبرير الاستيطان والسماح بالبناء فيها وذلك كما حدث في مستوطنة الفيه منشه في صيف ١٩٩٤ .

على الرغم من أن نهر الاردن يشكل الحدود الآمنة للدولة، إلا أنه لم يتضح ما إذا كان الاستيطان في غور الأردن ضروريا أم لا؟ وينبع هذا الامر -كما يذكر المقربون من رئيس الحكومة رابين -من "الحساب التاريخي" مع حركة غوش ايمونيم التي بدأت أول عملياتها الاستيطانية في شهر حزيران (يونيو) ١٩٧٥ والتي اثقلت بذلك عبء الحكومة التي كان يتزعمها رابين.

من هنا، تبرز الضبابية في السياسة الرسمية للحكومة الاسرائيلية نتيجة للتصريحات الآنفة الذكر الصادرة عن رئيس الحكومة رابين، الأمر الذي يساعد على ابراز موقف الفئات المناهضة للمفاوضات المستقبلية حول مصير المناطق والمستوطنات. من المعروف أن م. ت. ف تطالب بانسحاب شامل من المناطق، وشرقي القدس التي أحتلت سنة ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية عليها، وإستنادا إلى هذا الموقف الواضح لـ م. ت. ف، وإلى حقيقة أن الانتماء إلى اليمين أو اليسار يتشكل بناء على الموقف من مصير المناطق: أي إما ردها للفلسطينيين او الحفاظ عليها، فإن الفراغ والحيرة يسودان هنا في الأوساط الشعبية والرسمية في إسرائيل، وبالتالي لا بد وأن يأتي اليوم الذي تحتل فيه هذه القضايا الاهتمام اللازم.

وبناء على التحليل الآنف الذكر، سنناقش حلولا ممكنة ومتفقا عليها بين م.ت.ف وإسرائيل لقضيتي المستوطنات والحدود في يهودا والسامره وغزة، ولن نتعمق في نقاش مسألة القدس التي تحتاج إلى بحث منفرد يستند إلى معطيات مختلفة تماما إلا في الحالات التي لها صلة وثيقة بالمسألتين. وعليه سنضع فرضية رئيسة تربط ربطا وثيقا ما بين مسألتين بين: الحدود المستقبلية لاسرائيل، وحدود الكيان الفلسطيني الذي سينشأ وبين مصير المستوطنات. وتقول هذه الفرضية أن معظم المستوطنين سيفضلون عدم البقاء داخل الدولة الفلسطينية، على الرغم من أن دوافعهم الاستيطانية في المناطق يجب أن تنال هنا القليل من التقدير لاعتقادهم أنهم لم يستوطنوا في أراضي كيان عربي، وانما كان هدفهم ضم هذه المناطق لإسرائيل، من هنا يأتي الارتباط بين مسألتي تحديد الحدود ومصير المستوطنات، وبالعكس.

ومن هنا، تبرز ضرورة بحث هاتين المسألتين، على الرغم من أن كل واحدة منهما تأتي في سياق قضايا أخرى مستقبلية وسوف لا تكون هناك أية إمكانية للفصل بينهما لدى الشروع في المحادثات حولهما مع الفلسطينيين مع ربطهما بقضايا رئيسية أخرى، مثل ماهية الحل السياسي. ومن هنا، فان هذا البحث سيوضح، وبخاصة في الخاتمة، الحلول الممكنة.

سيتم البدء في بحث محاولة تبيان المواقف الرئيسية في الحلبة السياسية في اسرائيل من موضوع التسوية مع الفلسطينيين في المناطق، وسيتم البدء باستعراض تاريخي قصير يوضح التبريرات التي كانت وراء الاستيطان في المناطق على مدار الفترات الزمنية المختلفة، وسنذكر بشكل مختصر وجهة النظر القانونية في هذه المسألة، وذلك بعد أن نوضح مواقف الاطراف الرئيسية، حيث سنحاول سبر غور كل طرف له علاقة بالمحادثات الفلسطينية الاسرائيلية، وسنختم نقاشنا بعرض الحاجة الضرورية لكل طرف للمناطق، والأراء المنادية بإيجاد حلول وسط.

في الفصل الختامي، وحسب معطيات النقاش، سيتم طرح ثلاثة حلول ممكنة قابلة للتعديل، مع التركيز على نماذج من الحلول، سواء أكانت أولية أو عامة، تلك الحلول التي يجب أن تستخدم كقاعدة، تضاف إلى أفكار أخرى من منطلق أهميتها المطلوبة لانجاز حل متفق عليه.

إن عرضنا لمثل هذه النماذج يهدف إلى الاشارة إلى الأهمية التي تنطوي عليها الحلول التي سيتم استعراضها أثناء المحادثات الحالية أو التي سيتم انجازها قريبا في المحادثات حول التسوية في المرحلة الانتقالية في "يهودا والسامره"، لأن بدء تطبيق السلطة الذاتية على هذه المنطقة أو تلك من الضفة الغربية قد يخلق حقائق معينة ترتبط بشكل الحل الاقليمي وشموليته الدائمة. من هنا يمكن تبرير المحاولة الجارية لتطوير النقاش على مصير المستوطنات والحدود في المرحلة الدائمة

Digitized by Birzeit University Library

لقد استعان مؤلف هذا البحث كثيرا بالأحاديث التي أجراها مع شخصيات في قمة الهرم السياسي والأمني تنتمي إلى الحزبين الكبيرين في الدولة، ومع زعماء المستوطنين وشخصيات فلسطينية وأمريكية مرموقة، وقد اختلفت تلك الشخصيات مع مؤلف هذا البحث لدوافع خاصة. لقد تم إجراء تلك الاحاديث لإستخدامها كأرضية لتناول الموضوع مع عدم التطرق إلى الأسماء. وهناك نقطة أخرى نود توضيحها، وهي أن المؤلف استخدم بعض المصطلحات مثل المستوطنات والمستوطنين على الرغم من أن جزءا من سكان يهودا والسامرة وغزة يفضلون استخدام مصطلح "مستوطنين"، ومنلاحظ كذلك أن هناك مصطلحات تم استخدامها بدون تمييز مثل يهودا والسامره وغزة ويهودا والسامرة، ومناطق والضفة الغربية ... الخ وذلك لضرورات التنوع في إستخدام المصطلحات، ولكن لا يوجد هناك أي موقف سياسي خلف استخدام مثل هذه المصطلحات.

وجهتا نظر إسرائيليتان رئيسان لحل متفق عليه:

ضمن الأفكار المتنوعة كثيرا والتي يتم استخدامها عند التطرق للحديث عن الحل الدائم والمتفق عليه سواء من قبل اليمين أو اليسار في إسرائيل، يمكننا الاشارة إلى أن هناك اتجاهين عامين يشمل كل منهما نزعتين ثانويتين، أما هذان الاتجاهان فهما:-

الاتجاه الاول ويبدي أصحابه الاستعداد لقبول فكرة تقسيم المنطقة واعطاء السلطة الفلسطينية جزءا كبيرا منها، وهنا توجد خلافات بين أصحاب هذا الاتجاه حول هذه المسألة، فمن جهة هناك مدرسة فكرية صغيرة يرغب أصحابها في اعطاء الفلسطينيين أكبر قدر ممكن من المنطقة ليتمكنوا من إقامة الكيان الخاص بهم، ويتطلب هذا اخلاء مستوطنات كثيرة وتفكيكها. ومن جهة أخرى هناك مدرسة ثانية ينادي أصحابها بأن لا يزيد ما سيتم اعطاؤه للفلسطينيين عن ٥٠٪ من مساحة يهودا والسامره وقطاع غزة، لضمان السيطرة الاسرائيلية التكتيكية والاستراتيجية على مناطق واسعة، وإبقاء المستوطنات تحت السيطرة الاسرائيلية مع تقليص السيطرة الاسرائيلية على الجيوب المنفصلة.

من المهم في هذا المجال الاشارة الى الأبعاد الممكنة للقرارات التي ستتخذ في غضون الأشهر القليلة المقبلة القاضية بتسليم السلطة الفلسطينية مناطق في يهودا والسامره، ففي حالة سيطرتهم على مناطق واسعة ستنتج عن إعادة الانتشار، ستصبح بعض المستوطنات، عندئذ، بمثابة جيوب منفصلة عن بعضها البعض الأمر الذي سيثقل كاهل اسرائيل عند المطالبة بضمها إليها لحظة التفاوض حول الحل الدائم، الأمر الذي سيزيد من المطالبة باخلائها. أما في حالة تقليص إعادة الانتشار فسينجم عن ذلك جعل المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية عبارة عن جيوب صغيرة مع المحافظة على الجزء الأكبر من الاراضي بأيدي اسرائيل، الأمر الذي يحافظ على الاتصال بين المستوطنات، عندئذ ستزداد قوة أصحاب الرأي المنادي بالابقاء على ذلك الوضع في حالة الحل الدائم.

الاتجاه الثاني: ويؤمن أصحاب هذا الرأي بايجاد منطقة تخضع للسيطرة الاسرائيلية -الفلسطينية وربما الأردنية فيما بعد وايجاد منطقة سيادة مشتركة. ينقسم مؤيدو هذا الرأي إلى مجموعتين، الأولى تعارض كل محاولة لتقسيم المناطق أو إخضاع جزء منها لحكم أجنبي، لكنها تعترف بعدم إمكانية تطبيق السيادة الاسرائيلية ضمن تسوية متفق عليها، إضافة لذلك فهي تعترف بالاضرار الناجمة عن السيطرة الاسرائيلية على شعب آخر، لذلك فإن أصحاب هذا التوجه يقترحون حلا تكون فيه السيادة مشتركة ويرفضون حسم مسألة السيادة في المستقبل المنظور.

اما المجموعة الثانية فستتبنى حلا شبيها بالحل المشار اليه آنفا، واضافة لذلك فإن أصحاب هذا الرأي مقتنعون بأنه ليس بوسع إسرائيل وم. ت. ف الوصول إلى حلول متفق عليها حول مصير كل من يهودا والسامره وغزة أو القدس، وحينذاك ونظرا لعدم توفر أي بديل آخر سيميل الجانبان للأخذ بمبدأ تقسيم الصلاحيات مع تأجيل البحث في مسألة السيادة لمدة طويلة جدا.

ويعتبر مناحيم بيغن خير معبر عن مثل هذه الافكار العامة عندما طرح مشروع الحكم الذاتي على الكنيست في نهاية كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٧ حينما قال:

Digitized by Birzeit University Library

"من حقنا المطالبة بفرض السيادة على المناطق التي تعتبر جزءا من أرض اسرائيل ... نحن ندرك أن هناك ادعاءين لفرض السيادة عليها، وفي حالة توفر رغبة متبادلة في الوصول إلى تسوية وجلب السلام فما هي الطريق لذلك؟ في حالة استمرار الخلافات وعدم إيجاد حل لها فلن يكون هناك تسوية بين الأطراف، لذلك لا توجد الا طريقة واحدة للوصول إلى تفاهم وهي إبقاء مسألة السيادة مفتوحة والاقتصار على الاهتمام بمسائل الأفراد والشعوب....،،، (٢) .

من المهم أن نشير في هذا المجال إلى ملاحظتين لهما علاقة بمثل هذا المجال:

الأولى ... إن الغالبية العظمى من الحزبين الكبيرين المسيطرين على الحلبة السياسية في إسرائيل تؤيد بقاء قطاع غزة خارج نطاق السيطرة المشتركة، لأن غزة-أو تلك المناطق التي يسري عليها الحكم الذاتي-تتميز بوضعية سياسية خاصة.

الثانية ... إن الحل المرتكز إلى السيطرة المشتركة سيستند بشكل كبير نسبيا إلى ترتيبات الحكم الذاتي التي سيتم الاتفاق عليها ومدى تطبيقها في الأشهر القادمة، حتى يتم البدء في محادثات التسوية الدائمة التي ستعتمد إلى حد كبير على ما يطبق في المرحلة الانتقالية.

سيتم التطرق إلى هذه النقطة في الفصل الأخير عندما نطرح نماذج لحل ممكن ومتفق عليه.

نظرة تاريخية على المستوطنات في يهودا والسامره

قبل البدء في تحليل اتفاقية اخلاء مستوطنات في إطار حل اقليمي، من المناسب ذكر الأسباب التي دعت لاقامتها، لأن هذه الاسباب ربما لا تزال موجودة وتبرر بقاءها وستؤثر على تحديد الحدود أو بما يتناسب مع ذلك.

قبل ١٩٤٨

إن عددا كبيرا من المستوطنات الموجودة اليوم في المناطق كانت قد أقيمت بعد سنة ١٩٦٧ بالقرب من انقاض مستوطنات يهودية كانت موجودة قبل سنة ١٩٤٨ أو ١٩٢٩ وتم اخلاؤها أو احتلالها من قبل الجيوش العربية في حرب الاستقلال أو قبل ذلك وبقيت خرابا حتى سنة ١٩٦٧ . ومن هذه المستوطنات، الخليل التي يبلغ عدد اليهود فيها مع كريات أربع أكثر من ٤٠٠٠ نسمة، وكذلك مستوطنات غوش عتصيون التي يبلغ عدد سكانها ١٥ ألف نسمة وكفار داروم في قطاع غزة وبيت هعرباه بالقرب من البحر الميت.

من هنا يتضح أن هذه المستوطنات وبخاصة الموجودة في غوش عتصيون لها مكانة تاريخية وقانونية ليس لدى الاسرائيليين وحدهم وانما لدى العرب كذلك، فأراضي غوش عتصيون مثلا استمرت السلطات الأردنية بين سنوات ١٩٤٩-١٩٦٧ تتعامل معها على أنها أراض يهودية، وتم وضعها تحت مسؤولية حارس أملاك العدو، وكذلك فالفلسطينيون يميلون اليوم وبشكل خاص إلى الأخذ بالتبريرات التي تسوقها إسرائيل لضم تلك المنطقة، اضافة إلى ذلك فان إسرائيل كانت قد طالبت العرب بالاعتراف بملكية اليهود لأراضي تلك المنطقة قبل قيام إسرائيل. لكن وفي حالة طرح هذا الأمر مجددا، فإنه قد يشكل بادرة أو تبريرا للفلسطينيين لطرح ادعاءاتهم) في ملكية الأراضي التي تركوها داخل اسرائيل سنة ١٩٤٨ .

١٩٦٧-١٩٧٧

إن حكومات حزب العمل التي تعاقبت على الحكم في تلك الفترة كانت قد شرعت ببناء المستوطنات في مناطق أمنية. "فخطة ألون" بملحقاتها وتفسيراتها، والتي لم تناقش ولم يصادق عليها ولم يتم نشرها رسميا من قبل الحكومة مطلقا، نادت باعتماد خط أمني-استيطاني يفصل بين أراضي اسرائيل الغربية وجارتيها مصر والأردن، لذلك تم توجيه الجهود الاستيطانية نحو غور الأردن والسفوح الشرقية للجبال المحاذية لنهر الأردن، وصحراء يهودا

Digitized by Birzeit University Library

المطلة على البحر الميت، والحدود الفاصلة في رفح التي تفصل السكان في القطاع عن سيناء في مصر.

من هنا تم استيطان منطقة غوش عتصيون ومناطق اخرى قريبة من القدس. وفي تلك الفترة تم اعداد منطقة غرب السامرة للاستيطان لضمان السيطرة على المياه وتوسيع عرض المناطق الضيقة في الدولة وللسيطرة بصورة نسبية على الطرقات المنتشرة في عرض الضفة، وكذلك ضمان السيطرة على مشارف مطار بن غوريون. لكن تلك الخطط الاستيطانية امتنعت عن الدعوة للاستيطان في المناطق الآهلة بالسكان العرب للابقاء على نسبة ٦٠٪ من المنطقة على شكل جيوب كبيرة ليتم تسليمها للنظام الأردني، من هنا يتضح أن هذه الخطة ترتكز بشكل أساسي على السيطرة على المناطق الزراعية بما يتناسب ومتطلبات الاستيطان الأمني التقليدية الذي تتبعه الحركة العمالية.

ونحن في هذا السياق نرى من الضروري أن يتم التطرق الى ملحقين من ملاحق هذه الخطة وهما: خطة "اخور المضاعف" (انظر خريطة رقم ٢) التي نادت بتوطين مليوني يهودي في غور الأردن لما لذلك من أبعاد أمنية وتأثير على اقتصاد اسرائيل المستقبلي[٣] . وهناك خطة "الطريق الثالث" وهذا ما يتم تطبيقه في الوقت الراهن والذي يهدف إلى احياء مشروع ألون في إطار الحل الدائم.

من المهم أن نشير هنا أن تلك الخطة لم تلق أي تأييد أو قبول من أي طرف عربي، فالملك حسين رفض أن تعود اليه أجزاء من يهودا والسامره وطالب بعودتها كاملة مع شرقي القدس. والفلسطينيون الذين لم يعتبروا انذاك طرفا في المفاوضات رفضوا كما هو حالهم اليوم مواقف حكومات حزب العمل التي كانت تهدف إلى إقامة كيان سياسي عربي لا يرتبط بالعالم العربي، ويسيطر على ٦٠٪ من المناطق. ويبدو أن وجهة النظر هذه تعتبر فاشلة من الزاوية العملية، لأن منطقة رفح التي تضم مستوطنات غوش قطيف والتي تم تطويرها لتشكل خط مواجهة مع المصريين فقدت أهميتها بعد أن تم الجلاء عن سيناء، التي تعتبر أوسع كثيرا، لدى التوقيع على معاهدة السلام مع مصر. وكذلك، فان عدد السكان اليهود في غور الأردن قد ظل بعد ٢٧ سنة لا يتجاوز ٢٥٠٠ نسمة.

هناك مآخذ عملية على الخطة الاستيطانية التي تبناها حزب العمل، مثل إقامة كريات أربع داخل منطقة مأهولة بالسكان في جبال يهودا، وألون موريه التي أقيمت أيضا في منطقة مأهولة بالعرب في السامرة. ويذكر أن إقامة هذه المستوطنات كان بناء على ضغط ومناورة سياسية من جانب غوش ايمونيم. وختاما يمكننا القول: إن التوجه الاستيطاني آنذاك قد ركز بشكل أساسي على الأمن الاستراتيجي، والقدس [الشرقية]، التي حظي الاستيطان فيها بتأييد واسع حيث بلغ عدد سكانها اليهود حوالي ١٥٠ ألف نسمة، وركز بشكل أقل على مفاهيم التقاليد الاستيطانية، ومع تولي الليكود دفة الحكم في أيار (مايو) سنة ١٩٧٧ لم يتجاوز عدد المستوطنين في المناطق ٥ الاف نسمة ماعدا القدس.

١٩٧٧-١٩٩٢

لقد تميزت فترة حكم الليكود، واحيانا بالاشتراك مع حزب العمل، ببذل الجهود الحثيثة لتكثيف الاستيطان اليهودي في يهودا والسامره وارتكزت تلك الجهود على وجهتي نظر متقاربتين هما:-

الأولى التي غلب عليها الطابع الايديولوجي المستند إلى البعد الديني التاريخي، حيث قادت غوش ايمونيم التوجهات الاستيطانية معتقدة ان الاستيطان داخل المناطق المأهولة بالعرب وعلى سفوح الجبال سيحول دون إمكانية تقسيم البلاد وسيؤدي إلى ضمها مستقبلا لإسرائيل.

الثانية وكان يقودها أرئيل شارون الذي شغل عدة مناصب هامة شجعته على تبني ورسم خطط استيطانية تنادي بالاستيطان في قلب المناطق العربية الحالية وليس المأهولة بالسكان، من أجل جعل التجمعات العربية عبارة عن جزر غير مترابطة مع بعضها البعض، وذلك من خلال شق طرق عرضية للسيطرة على المناطق المأهولة بالعرب. وقد أختار شارون لتنفيذ خططه مناطق مثل قمم الجبال الواقعة [illegible] منطقة غرب

Digitized by Birzeit University Library

السامره للسيطرة على كل من رام الله ونابلس، وكذلك الاستيطان في منطقة جنوب جبل الخليل للفصل بين السكان العرب هناك وبين القبائل البدوية في النقب.

إن هذه الخطط الاستيطانية قد مكنت شارون في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات من رسم خرائط تقسيم أطلق عليها أسم "خطة شارون" (انظر خريطة رقم ٣) يتبين من خلالها أن ٥٠٪ من مساحة المناطق معدة فقط للسيطرة الفلسطينية، وتبدو مدن جنين ونابلس وطولكرم وقلقيلية ورام الله والبيرة وبيت لحم والخليل وغزة على شكل جيوب يفصلها عن بعضها طرق ومناطق استيطانية خاضعة لسيطرة اليهود. وهناك مشاريع شبيهة لهذه الخطة صاغها المستشرق يتسحاق بابلي، وكذلك قام المجلس الاستيطاني للضفة وقطاع غزة بنشر خطة مشابهة.

لقد قام مستوطنون معظمهم من منطقة "افرات" بتشكيل مجموعة أطلقوا عليها اسم "القبة الزرقاء" ونشروا في ايار (مايو) سنة ١٩٩٤ خطة يبدون فيها استعدادهم للتنازل عن بعض المستوطنات من أجل إيجاد منطقة تخضع لسيطرة مشتركة اسرائيلية فلسطينية بشرط أن تقوم إسرائيل بضم ٨٠-٩٠٪ من المستوطنات وبشرط ايجاد مناطق أمنية واسعة من شأنها أن تجعل المناطق السكانية العربية عبارة عن جيوب منفصلة عن بعضها البعض (٤). وفي هذا المجال أيضا من المهم أن نشير الى انه لم يعبر أي مفاوض عربي او فلسطيني عن استعداده لنقاش أية خطة لا تمنح الفلسطينيين أراض مساحتها أكثر من نصف المناطق أو تحول دون ارتباطهم بالعالم العربي.

على أية حال، فان الجهود الاستيطانية قد أدت إلى زيادة ملحوظة في عدد السكان اليهود في المناطق لكن العامل الايديولوجي لم يلعب ذلك الدور المهم في هذه الزيادة لان الغالبية العظمى من المستوطنين فضلت الاستيطان في مناطق قريبة من الخط الاخضر في غرب السامره وبالقرب من القدس تمشيا مع طرح حزب العمل وليس مع طرح غوش ايمونيم.

وبالنسبة لعدد المستوطنين في المناطق، فإن مصادر في جيش الدفاع الاسرائيلي قد قدرت ذلك ب (١٤٠) ألف في سنة ١٩٩٣، منهم ٢٠ ألف مستوطن بصورة مؤقتة كالطلاب مثلا. أما زعيم حركة غوش ايمونيم فذكر ان عددهم بلغ ولغاية نفس الفترة ١٣٠ الف نسمة، وهناك وثيقة رسمية صادرة عن مجلس المستوطنات في الضفة والقطاع تذكر أنه عددهم بلغ في بداية سنة ١٩٩٤ (١٣٦،٤١٥) مستوطنا موزعين على ١٤٥ مستوطنة، اما الكتاب الاحصائي الاسرائيلي السنوي لسنة ١٩٩٣ والناطق باسم الحكومة فقد ذكر أن عددهم قد بلغ في نهاية سنة ١٩٩٢ (١٠٤٨٠٠) نسمة موزعين على ١٢٠ مستوطنة في يهودا والسامرة و (٤٣٠٠) نسمة موزعين على (١٤) مستوطنة في قطاع غزة. اما حركة السلام الآن، فذكرت أن عددهم بلغ في نهاية سنة ١٩٩٢، ١١٠ الآف (٥). وعليه وبعد استقصاء وتحليل نستطيع القول بأن عدد المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة يبلغ ١٢٠ الف مستوطن، حيث يشكلون ما نسبته ٦،٧٪ من مجموع سكان المناطق البالغ عددهم ١،٨ مليون، أما نسبتهم بالنسبة لمجمل سكان اسرائيل فتبلغ ٢،٣٪.

ملخص لتبريرات الاستيطان

لاجمال قضية المستوطنات اليهودية منذ سنة ١٩٦٧ في المناطق سنشير إلى عدد من التبريرات التي أتخذ بها متخذو القرارات السياسية لتبرير أعمال الاستيطان:

أ- الادعاء الديني التاريخي وينطبق ذلك على الخليل وكريات أربع وقبر يوسف وألون موريه.

ب- ادعاء الملكية منذ ما قبل سنة ١٩٤٨ ويشمل الخليل و غوش عتصيون وكفار داروم وبيت هعرباه.

ج- ادعاء الدفاع الاستراتيجي ويشمل المستوطنات التي أقيمت على سفوح الجبال وغور الأردن وغوش قطيف

Digitized by Birzeit University Library

وغرب السامره والمستوطنات التي اقيمت لفصل التجمعات السكانية العربية.

وهناك تبريرات أخرى أثرت على انتشار المستوطنات من ناحية تخطيطية كمسألة المياه، كما هو الحال في مستوطنات غرب السامره وغرب منطقة يهودا ومنطقة جلبوع، وكذلك المسألة الجغرافية كالمستوطنات التي أقيمت في غرب السامره لجعل الخط الاخضر خطا مستقيما، واخيرا المسألة الاقتصادية كالمستوطنات في غور الأردن والبحر الميت.

الوضع القانوني للمستوطنات

يدعي الفلسطينيون عدم شرعية المستوطنات في يهودا والسامره وقطاع غزه وشرقي القدس لأنها قامت على مصادرة أراضيهم ويستندون في ذلك إلى ميثاق جنيف الرابع. وعلى العكس من ذلك فان جميع الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة ومؤيديها وعلى مدار السنين الماضية يطرحون ادعاءات قانونية وتاريخية لتبرير المشروع الاستيطاني.

أما موقف الحكومات الامريكية على مدار السنين بخصوص هذه المسألة فكان متباينا كالقول؛ بإنها غير قانونية أو إنها قانونية لفترة مؤقتة أو إنها قانونية لكن غير مرغوب فيها [٦] وغير ذلك. من الناحية العملية لا توجد أية جهة رسمية غير اسرائيلية تعترف بشكل رسمي بقانونية المشروع الاستيطاني.

نود الدخول هنا في عمق هذه القضية، لأن كلا الطرفين؛ الاسرائيلي والفلسطيني، على ما يبدو متفقان على أن حل مسألة المستوطنات قضية سياسية وليست قانونية، وقد جاء ذلك في اتفاق إعلان المبادىء الموقع في اوسلو والذي أقر بأنه سيتم البدء بالحوار حول هذه المسألة في موعد اقصاه شهر أيار (مايو) من عام ١٩٩٦، ولم يتم التطرق الى نماذج قانونية أو مسائل مشابهة. ولدى التوسع في نقاش هذه المسألة يمكننا القول ان الوثيقة القانونية الدولية المقبولة على الطرفين هي قرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن سنة ١٩٦٧ وسنتطرق لاحقا الى هذا القرار.

مواقف الأطراف الأخرى من مستقبل المستوطنات

سنحاول في هذا المجال توضيح مواقف الأطراف المختلفة ذات العلاقة في مسألة مصير المستوطنات والحدود، ففي بداية هذا البحث كنا قد أشرنا الى مواقف ووجهات النظر المختلفة للمؤسسة السياسية الاسرائيلية. إن عملية الاستيضاح هذه ستكون صعبة لأن اعتبارات سياسية قصيرة المدى تفرض نفسها بين الحين والآخر في اتخاذ قرارات تكتيكية سواء للطرف الاسرائيلي أو للأطراف الأخرى.

المستوطنون

نظرا للتأثير المستقبلي الذي قد يشكله المستوطنون على الخارطة السياسية في اسرائيل، نراهم يتخذون احيانا مواقف مختلفة عن مواقف المؤسسة السياسية. والمستوطنون ينقسمون الى معسكرين، المعسكر الأول يشكل ٤٠٪ منهم ويقيمون في مستوطنات أقامتها حركة غوش ايمونيم في (قلب) الضفة الغربية وقطاع غزه ويعتبرون أن رابطا دينيا يربطهم بالمناطق، ولا يوجد لديهم أدنى استعداد للقبول بالحلول الاقليمية الوسط. لذلك فان الحلول التي يقترحونها تافهة لا تعطي أية امكانية للبدء بحوار مع الفلسطينيين. ومن هنا نرى أن توجههم الاستيطاني من ناحية جغرافية موجه نحو المناطق الداخلية في يهودا والسامره بهدف خلق حقائق على الأرض وخاصة في المواقع التي يوجد لها بعد ديني-تاريخي وقومي سياسي [٧]. هناك أقلية في أوساط المعسكر الانف الذكر تضم عددا من الوجوه المعروفة تبدي استعدادا للبدء في حوار حول ايجاد تسوية اقليمية، ولو أدى ذلك الى اخلاء بعض المستوطنات وهناك أقلية أخرى كجماعة حركة كاخ وما شابه تعتمد نهجا عسكريا لتحقيق هدفها

Digitized by Birzeit University Library

النهائي بطرد الفلسطينيين وضم المناطق. وعلى ضوء هذه الصورة، فإن معظم المستوطنين المستندين الى البعد التوراتي ومؤيديهم سيحاولون منع أية تسوية تقوم عل مبدأ تقسيم المناطق من خلال استخدام وسائل عنيفة قد تصل الى العصيان المدني، على الرغم من أنهم حاليا لا يبادرون إلى انتهاج المعارضة العنيفة كاستخدام السلاح في سبيل منع اخلاء المناطق.

--وأما المعسكر الثاني في أوساط المستوطنين والذي يشكل ما نسبته ٦٠٪ فهو من قدموا للاستيطان في المناطق من منطلق اقتصادي، ويتكون بالاساس من المستوطنين الذين استجابوا للاغراءات التي قدمتها حكومات الليكود في حينه، حيث أقدموا على شراء البيوت بشروط مريحة بهدف تحسين ظروفهم المعيشية. ومعظم هؤلاء المستوطنين يسكنون مستوطنات غرب "السامره" ومنطقة القدس ومداخلها والمناطق القريبة من الخط الأخضر، ويمكننا اعتبار مستوطني غور الأردن ضمن هذه المجموعة، اضافة الى جزء من المستوطنين الذين استوطنوا قمم الجبال.

ان معيشة ونشاطات هؤلاء المستوطنين لا تنحصر في الأماكن التي يستوطنونها وانما يتعدى ذلك الى المدن التي تتركز فيها الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية كتل أبيب والقدس وبئر السبع [٨]، لذلك، فإن الكثير من هؤلاء، وتمشيا مع الظروف التي يعيشونها، سوف لا يبدون تلك المعارضة العنيفة لأية تسوية تنص على تقسيم المناطق وتلزمهم بإخلاء المستوطنات التي يسكنونها، شريطة ان يتم تعويضهم وضمان أمنهم بشكل مناسب. أما في حالة وضع الخيارات أمامهم فان معظمهم سيفضل البقاء في بيوتهم مع ضم القرى والمدن التي يقطنونها الى دولة اسرائيل، وهناك قلة منهم تشربت على مدار السنين وجهة النظر التوراتية فيما يتعلق بالمناطق.

أدت الرغبة المشتركة لمجمل المستوطنين بعدم اخلاء المستوطنات، مع رفض الحكومة الاسرائيلية الحالية لتوضيح سياستها حول خطوط الانسحاب التي ستقررها، الى ظهور معسكر في أوساطهم ينادي بالاخذ بمفاهيم التقسيم والاخلاء. أما بالنسبة لزعماء مجلس مستوطنات يهودا والسامره وغزه فإنهم يدّعون أن بمقدورهم شل الدولة عندما تحين اللحظة الحقيقية، والحيلولة دون تسليم المناطق واخلاء المستوطنات لدى تطبيق التسوية الدائمة، وسيكون ذلك ممكنا في حالة اشتراك مستوطني المعسكر الثاني، الذين استوطنوا لدوافع اقتصادية. وهناك أقلية عنيفة يتراوح عددها ما بين ٥-١٠ آلاف من المستوطنين المتدينين الذين لديهم الاستعداد لتبني منهج العنف واستخدامه ضد العرب واليهود لمقاومة التسوية.

بهذا نكون قد أشرنا الى امكانية حدوث شرخ عميق في أوساط الشعب الإسرائيلي، وستشكل الفئات اليمينية على اختلاف فروعها أوضح دليل على هذا الشرخ. لكن أحاديث مطولة مع زعماء المستوطنين -سواء من غوش ايمونيم أو من رؤساء بلديات مدن غرب "السامره"-أوضحت أن تسوية اقليمية تنص على ضم جزء رئيسي من المستوطنات لدولة إسرائيل ستؤدي إلى دق أسفين في أوساط المستوطنين وتضعف، بشكل كبير جدا، احتجاجهم ومنطقهم.

الدول العربية

اجمالا يمكننا القول، بأن المواقف التقليدية المعلنة للدول العربية تنادي باقامة دولة فلسطينية بزعامة م. ت. ف في المناطق. أما مسائل الحدود والمستوطنات فلا شأن لها لدى هذه الدول، والمهم لديها الان هو الانتهاء من الموضوع الفلسطيني. وبالرغم من أن هناك تصريحات كثيرة لزعماء عرب وفي دوائر مغلقة تشير الى انهم ضد اقامة دولة فلسطينية إلا أن التجربة العملية تفيد بأن هؤلاء الزعماء يقدمون الدعم السياسي في المحافل الدولية للفلسطينيين، وقد وحاربوا عملها في الماضي، وتعاطفوا مع الفلسطينيين وم. ت. ف ومواقفها السياسية.

ان ما يهمنا في هذا المجال موقف الأردن بسبب قربه من الضفة الغربية وتواجد الكثير من الفلسطينيين سواء أكانوا لاجئين او نازحين ضمن سكانه. إذا أردنا أن نحلل موقف المملكة الاردنية الهاشمية مع هذه القضية فسنواجه بصلابة هذا الموقف وخاصة بعد توقيع اتفاق اوسلو، حيث تريد الأردن أن تأكل الكعكة وفي الوقت نفسه تريد أن تحافظ عليها سليمة. فمن جهة ترغب في أن يقام كيان فلسطيني يستطيع استيعاب كل من يفضل أن يبقى فلسطينيا، خاصة اللاجئين، وأن تتولى لهذا الكيان القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكي تؤمن الاستقرار فيه وتمنع الهجرة من الأردن لايجاد ما يسمى بالأمن الديمغرافي، ومن جهة اخرى فان الاردن يهمه أن لا يتمتع ا

Digitized by Birzeit University Library

تهديد للمملكة الهاشمية.

إن هذه النغمة في المواقف تحمل في طياتها معارضة ضمنية تبرز بشكل واضح في مفهوم الأردن لفكرة الكونفدرالية مع الكيان الفلسطيني، اضافة الى ان الاتفاق الأردني الاسرائيلي الموقع بتاريخ ١٤ تشرين أول (اكتوبر) سنة ١٩٩٤ لا يوضح المواقف، فقد اكتفى بتحديد الامور العامة مثل الاشارة الى دور الأردن في حل مشكلة اللاجئين. وفي هذا المجال يمكننا أن نختم حديثنا بالقول إن الأردن سيبارك اي اتفاق حول حدود الكيان الفلسطيني يتم التوصل اليه ويكون مقبولا لـ م. ت. ف، وفي الوقت نفسه، لا يتخذ أي موقف متصلب حيال تقليص صلاحيات هذا الكيان شريطة استيعاب لاجئين ونازحين. وأما في حالة فشل المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية، الامر الذي سيؤدي الى إضعاف موقف م. ت. ف، فان الأردن سينظر الى هذا الأمر بعين الرضى وسوف يبدي استعدادا لقبول فكرة سيطرة مشتركة اسرائيلية -أردنية مؤقتة على الضفة الغربية.

الفلسطينيون

يتضح لنا مما سبق أن موقف التيار المركزي في م. ت. ف ينادي باقامة دولة فلسطينية على كامل أراضي "يهودا والسامرة" وغزة وشرقي القدس، وبهذا يكون هذا التيار قد وافق على واكتفى بما مساحته ٢٣٪ من أرض "اسرائيل الانتدابية" ولذلك يطالب بعدم ممارسة الضغوط عليه لإبداء تنازلات اقليمية أخرى. إن أفضل من عبر عن ذلك هو أبو مازن عندما صرح للصحافة الاسرائيلية في ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٩٤ قائلا: "انني مستعد للقبول بوجود اسرائيل ضمن حدود سنة ١٩٤٨ ، وتطبيق قراري ٢٤٢ و ٣٨٣، وبالمقابل على الاسرائيليين الموافقة على تطبيق الشق الثاني من هذه القرارات والانسحاب من جميع المناطق المحتلة".

لكن من الواضح للجميع بان هناك معسكرا فلسطينيا ذي قوة لا يستهان بها، يتبنى مواقف متطرفة جدا، حيث يرى في اقامة دولة فلسطينية في المناطق خطوة أولى على طريق القضاء على إسرائيل ويرفض أي حل وسط مع الحركة الصهيونية حتى وإن كان تكتيكيا. هناك أمل في أن يزداد نفوذ المعسكر المعتدل في أوساط الفلسطينيين وتزداد فكرة التعايش بين الشعبين قوة، بعد اتخاذ القرار في التفاوض مع الفلسطينيين حول الحل الدائم لأن ذلك يعبرعن مصلحة اسرائيلية على المدى البعيد.

وفي هذا الصدد نطرح السؤال التالي: هل باستطاعتنا تشخيص أفكار تتفاعل في أوساط الفلسطينيين وتساهم في طرح حلول اقليمية وسطية وحلول اخرى مع اسرائيل أكثر اعتدالا من المواقف الرسمية المعلنة لـ م. ت. ف ؟

هناك إحجام كبير في أوساط الفلسطينيين عن بحث مثل هذه المسائل ولو بصورة تكتيكية خشية أن تتخذ الحكومة الاسرائيلية موقفا مشابها، لكن ومن خلال أحاديث كثيرة أجريت مع شخصيات فلسطينية تتبنى مواقف مختلفة استخلصت ما يلي:

١- هناك جهات فلسطينية تولي مستوطنات غوش عتصيون والخليل نظرة تاريخية خاصة وتبدي استعدادها للاعتراف بوجودها عمليا في اطار الحل الدائم.

٢- هناك جهات فلسطينية تعترف بالأهمية الأمنية لبعض المستوطنات بالنسبة لاسرائيل، لكن هذه الأهمية مؤقتة وتنتهي مع توقيع اتفاقيات السلام مع جميع جيراننا.

٣- هناك جهات فلسطينية اخرى تقر بأن طلب الفلسطينيين القاضي ايجاد ممر يربط منطقتي "يهودا والسامرة" وغزة ينطوي على تنازل إقليمي من جانب إسرائيل حتى لو كان هذا الممر شارعا أو خطا للسير السريع، لذلك تعتبر ان هذا التنازل الاسرائيلي، وأن حدث، يجب أن يقابل بتنازل اقليمي من جانب الفلسطينيين وهكذا من الضروري حسب اعتقاد هؤلاء الفلسطينيين أن يتم النظر في قضايا مماثلة كاستخدام المطارات والموانئ الاسرائيلية.

Digitized by Birzeit University Library

٤- بعض الاطراف الفلسطينية يزداد لديها الميل للاعتراف بان المعارضة الداخلية بشأن اخلاء المستوطنات هو امر اسرائيلي داخلي له أبعاد سياسية تؤثر على مواقف أية حكومة إسرائيلية قد تتفاوض حول مسألة الحل الدائم. وهناك عناصر قيادية فلسطينية من بين هذه الأطراف لها نفوذ واسع قامت بطرح فكرة التصدي المشترك لهذه المشكلة من خلال ايجاد منطقة أمنية مشتركة أو منطقة تطوير مشتركة في المناطق التي يكثر فيها مستوطنون يصعب على إسرائيل اخلائهم، مع إقامة أجهزة ادارية اسرائيلية-فلسطينية مشتركة في هذه المناطق تمثل نموذجا للتطوير الاقليمي بين الطرفين.

٥- هناك عمليات جارية لفحص امكانية ايجاد معسكر من رجال الأعمال الفلسطينيين في المنفى للمبادرة بطرح فكرة اقامة صندوق مالي، إما من أموالهم أو من الأموال الامريكية المخصصة لمساعدة اسرائيل والتي تم اعتمادها على شكل قروض والبالغة عشرة مليارات دولار والتي أثارت جدلا اسرائيليا أمريكيا حول ضمانات تلك القروض، وذلك من أجل شراء المستوطنات من المستوطنين لتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها بدلا منهم.

٦- هناك من الفلسطينيين من يعتقد بوجود علاقة متبادلة بين مسألة القدس ومسألة المناطق والمستوطنات، ويشيرون إلى أنه كلما أبدت إسرائيل تصلبا في موضوع القدس كلما تصلب الفلسطينيون في موضوع بقية المناطق، ولذلك فان أي تنازل اسرائيلي في موضوع القدس يقابل بمرونة أكثر من قبل الفلسطينيين بخصوص الحل الاقليمي الوسط في يهودا والسامره وغزه.

٧- هناك عدد متزايد من الفلسطينيين يبدي استعداده للقبول بفكرة تبادل مناطق متساوية في اطار التسوية وفي هذا المجال يطالبون بضرورة زيادة مساحة منطقة غزه على حساب منطقة النقب، اضافة الى ضم قرى المثلث ووادي عاره إلى الكيان الفلسطيني.

٨- وفي الختام، فإن الاستعداد الأردني الذي ظهر في اتفاقية السلام الاسرائيلية الأردنية الموقعة في تشرين أول (اكتوبر) سنة ١٩٩٤ حول مسألة تبادل أو تأجير المناطق قد يشكل سابقة في تليين المعارضة الفلسطينية في سبيل تحقيق اتفاق مشابه معهم.

وفي الختام، نقول ، مهما كانت المرونة التي قد يبديها الفلسطينيون في المسألة الاقليمية، فانه يمكننا الافتراض أننا لن نشهد هذه المرونة لدى البدء في محادثات الحل الدائم، فالفلسطينيون لغاية الآن لم يبدوا أي استعداد لإجراء محادثات وإجراء تغييرات اقليمية إلا في المجالات الثانوية. من هنا، فإن الموقف الفلسطيني لا زال مصرا على ضرورة إقامة دولة فلسطينية لديها امكانات التوسع والتطوير وإستيعاب اللاجئين، ومرتبطة بالدول العربية المجاورة. بمعنى آخر المطالبة بدولة تتمتع بامكانات البقاء على المدى الطويل. هذه هي المواقف التي ستضطر كل حكومة في اسرائيل إلى التعامل معها عند البدء في المحادثات حول التسوية الدائمة.

الولايات المتحدة

لا زالت الولايات المتحدة حتى هذه اللحظة ممتنعة عن اتخاذ أي موقف بشأن القضايا التي سيتم التباحث حولها بين إسرائيل والفلسطينيين في الحل الدائم. ولدى محاولة غير رسمية لإستشفاف السياسة الأمريكية المتوقعة وموقف الادارة الأمريكية الحالية يتضح أن السياسة المقبولة لدى أطراف متعددة في الادارة الأمريكية تتمثل في النقاط التالية:

- ألا تقوم الولايات المتحدة باتخاذ موقف رسمي بخصوص المسائل التي يتم التفاوض عليها إلا إذا طلب الطرفان منها ذلك.

Digitized by Birzeit University Library

- لم تبين الولايات المتحدة في يوم من الايام موقفا يطالب بالانسحاب الكامل إلى حدود ما قبل سنة ١٩٦٧، في حين طرحت في السابق مشاريع تطالب باجراء تعديلات على الحدود، مثل مشروع روجرز. وفيما عدا المواقف التي تبنتها الادارة الأمريكية في عهد نيكسون، فإن الموقف الحالي للإدارة الأمريكية، يتماشى مع الحل الاقليمي الوسط المتفق عليه، ويرى ان الوصول إلى حل دائم وقوي لا يتطلب تدخلا أو وجودا أمريكيا.

- هناك تأييد في أوساط الأمريكيين لفكرة التفريق بين الحدود الأمنية والحدود السياسية.

-هناك موقف أمريكي غير رسمي يؤيد بقاء القدس موحدة وتحت السيادة الاسرائيلية مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار منح الفلسطينيين مكانة سياسية وسيطرة على الاحياء السكنية الفلسطينية. ومع ذلك هناك موظفون في الادارة الأمريكية يشيرون إلى إمكانية ضم مناطق قريبة من القدس وإسرائيل شريطة أن يكون ذلك متفقا عليه، كمستوطنة معاليه ادوميم لأن بقاءها خارج حدود مدينة القدس سيكون غير مقبول.

هناك دلائل تشير إلى استعداد أمريكي للنظر بإيجاب إلى الطلب الإسرائيلي بتوسيع الخط الأخضر في مناطق معينة مثل غربي "السامره" التي يقطنها عدد كبير من المستوطنين، وكذلك إبداء المرونة في موضوع القدس الكبرى، والاعتراف بعدالة المطالب الإسرائيلية لتواجد إسرائيلي على طول نهر الأردن.

من الواضح ان المفاوضات الجادة مع م. ت. ف حول الحل الاقليمي الدائم ستجري بعد الانتخابات الأمريكية في تشرين ثاني سنة ١٩٩٦ . وبدون التنبؤ بما قد تسفر عنه تلك الانتخابات، من المناسب التذكير بمواقف الحزب الجمهوري وبخاصة في السنوات الاخيرة. إن إدارة بوش -بيكر هي التي بادرت لعقد مؤتمر مدريد الذي تمخض عن فتح الطريق أمام المحادثات المباشرة بين إسرائيل وجاراتها، ولعبت دورا في تنشيط المحادثات حول المرحلة الانتقالية بين إسرائيل والفلسطينيين، وامتنعت عن اتخاذ موقف واضح يتطرق إلى الحل الاقليمي الدائم مع أنها اتخذت موقفا مختلفا تجاه المستوطنات، فكثيرا ما أدلى كل من بوش وبيكر بتصريحات أعتبرا فيها المستوطنات عقبة تهدد السلام.

أما في عهد ريغان فيجدر بنا ان نشير إلى ثلاثة مواقف مهمة؛ فالمشروع الذي حمل اسمه والمعلن عنه في ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٨٢ حدد أن الموقف الأمريكي حيال التنازلات الاقليمية المطلوبة من إسرائيل مرهون بمدى تحقيق سلام حقيقي يشمل تطبيع للعلاقات وتسويات أمنية [١٠]. لكن، ومع بداية سنة ١٩٨٨ أعلنت الإدارة اعترافها بالقرار رقم (٦٠٨) الصادر عن مجلس الأمن والذي أشار إلى أن الضفة الغربية هي أراض فلسطينية محتلة الأمر الذي تم رفضه من قبل إدارة كلنتون فيما بعد. وقد حاول وزير الخارجية شولتز استبدال ذلك "بخيار السيادة المشتركة" لأنه يعالج بطرق مختلفة القضايا الاقليمية، إلا انه لم يتطرق إلى كيفية الوصول إلى تسوية أقليمية. ولاجمال الموقف الأمريكي نقول أن الإدارة الأمريكية الحالية تتبنى مواقف جيدة بالنسبة لإسرائيل على الرغم من سعيها لإيجاد تسوية على أساس حل إقليمي وسط، يضمن لإسرائيل احتياجاتها الأمنية. لذلك لا يوجد في الأفق امكانية بان تقوم أية إدراة أمريكية بفرض تسوية دائمة على إسرائيل إلا إذا وصلت المباحثات الفلسطينية الإسرائيلية إلى طريق مسدود، وأصبحت عملية السلام في الشرق الأوسط مهددة بالانهيار. أما في حالة نجاح الحزب الجمهوري في الانتخابات التي ستجرى في نهاية سنة ١٩٩٦ فهناك ما يؤكد بان الموقف الأمريكي سيتحدد وفقا لتطورات عملية السلام.

تحديد إحتياجات إسرائيل في التسوية

لدى استعراض الحلول الممكنة، سنتطرق في البداية إلى الاحتياجات الاسرائيلية، ومن ثم الفلسطينية في إطار حل دائم ومتفق عليه. ولتسهيل الأمر منذ البداية نقول: لا توجد لاسرائيل أية مصلحة حيوية في قطاع غزة من جميع النواحي الأمنية والمياه او الديمغرافيا أو الناحية الاقتصادية أو الدينية. وبمعنى آخر، فإن قطاع غزة يعتبر بمثابة عبء وليس ذخرا، لأن السلام مع

Digitized by Birzeit University Library

مصر جعل صحراء سيناء منطقة عازلة تلبي الاحتياجات الأمنية الاستراتيجية لإسرائيل.

من هنا، فإن إعادة الانتشار خارج القطاع لا يحول دون التصدي للإرهاب بنجاعة، وجمع المعلومات الاستخبارية، ولا توجد هناك حاجة للدفاع عن المستوطنين الذين يبلغ عددهم ٤٠٠٠ مستوطن فهذا العدد لا يشكل اختبارا دقيقا من ناحية ديمغرافية عند العزم على اخلاء المستوطنين. يضاف إلى ذلك أن المستوطنات تسيطر على ثلث أراضي القطاع ذات الأهمية الحيوية لأي حكم ذاتي فلسطيني من ناحية التطوير وتوطين اللاجئين. اضافة إلى ذلك لا توجد هناك أية آثار تاريخية أو دينية يهودية ذات شأن، ولا توجد مصادر مياه حيوية لإسرائيل. ومن ناحية عملية فإن الجمهور الإسرائيلي ومعظم رجال السياسة من كلا الحزبين الكبيرين مستعد للتنازل عن القطاع وبرون فيه نواة لكيان أو دولة فلسطينية في حالة التوصل لأية تسوية، لكن الأمر مختلف بالنسبة ليهودا والسامرة.

الأمن

عند تحليل احتياجات إسرائيل الأمنية في "يهودا والسامره" فاننا لن نبحث في الوسائل والترتيبات التي ليس لها تأثير مباشر على المستوطنات والحدود. فهناك عدة مسائل يجب أن يتم إجمالها والاتفاق عليها وتطبيقها ومراقبتها ليس لفض المنطقة او لإقامة المستوطنات كسيطرة إسرائيل على المجال الجوي ووضع محطات إنذار مبكرة على قمم الجبال، ونزع منطقة الكيان الفلسطيني من السلاح، وعدم تواجد فرق عسكرية ذات مقدرة هجومية. و لكن، إذا ما تم منع تواجد قوات عسكرية عربية ذات قدرة هجومية في منطقة الكيان الفلسطيني، يصبح من الجدير حينئذ أن نبحث في مسألة، الاحتياجات الدفاعية التي يجب توفرها في حالة وجود تهديد من الجهة الشرقية على إسرائيل؛ والموقف الذي تحتاجه لمواجهة ذلك الخطر؟ على ضوء هذا الأمر من المناسب أن نفحص العلاقة بين المستوطنات والحدود والمشاكل الأمنية المتمثلة في منع الإرهاب من الكيان الفلسطيني.

فيما يتعلق بالأمن الاستراتيجي، لو افترضنا عدم تحقيق تسوية دائمة مع الفلسطينيين- الأمر الذي يرافقه عدم تحقيق السلام والأمن مع الأردن- حينئذ ستمضي سنوات طويلة على إسرائيل دون ان تستطيع العيش بسلام حقيقي وشامل مع جيرانها من جهة الشرق، حتى لو تعهدت الأردن بعدم السماح لدخول قوات أجنبية إلى أراضيها؛ لأن ذلك سيزيد المنطقة- وبصورة ملحوظة- توترا، الأمر الذي يترتب عليه مراقبة العمق الاسرائيلي، وهذا سيكلفها وعلى مدار عشرات السنين تقديم المزيد من الضحايا ووضع القوات على نهر الأردن بدون قيود. وقد تأتي ظروف نضطر فيها لبذل الجهود لصد هجمات المخربين في حالة تدهور الأوضاع الداخلية في الأردن، لكن توجد هناك بدائل لمثل هذا تتمثل فيما يلي:

١- ضم منطقة غور الأردن وسفوح الجبال الشرقية -بعد ربطها من الشرق والجنوب- لاسرائيل، حسبما جاء في خطة الون، وهذا البديل سيبقى على مستوطنات غور الأردن (انظر خريطة رقم ٤)

٢- ضم مناطق تقع على أطراف الغور مع تواجد دائم لقوات إسرائيلية تتمتع بحركة سريعة للانتقال والانتشار على نهر الأردن، والمقصود هنا مواقع تقع إلى الجنوب من بيسان وعلى الشاطىء الشمالي الغربي من البحر الميت (منطقة فمران)، والمنطقة الواقعة شرق معاليه أدوميم والمطلة على منطقة أريحا، وفي هذه الحالة سيتم ضم جزء من مستوطنات الغور والبحر الميت ومعاليه أدوميم [١٢] (انظر خريطة رقم ٥)

٣- المحافظة على التواجد العسكري الاسرائيلي على طول نهر الأردن والسفوح الشرقية من الجبال المحاذية، سواء أكان هذا التواجد ثابتا أم متحركا، وبدون االتقيد بعامل الزمن، مع عدم اخلاء المستوطنات أو ضم المنطقة.

من زاوية أمنية، لا شك أن ضم غور الأردن والسفوح الموازية له مزايا جيدة، ولكن له مضاعفات أخرى منها عدم ارتباط الكيان الفلسطيني بالأردن والعالم العربي، إضافة إلى ان حجم هذا الضم يقضي على إمكانية قبول الفلسطينيين لمثل هذا الاقتراح في حالة عرضه.

Digitized by Birzeit University Library

ومن زاوية أخرى، فان عملية تمركز قوات إسرائيلية في منطقة الغور او المناطق المطلة عليه -حتى لو كان ذلك بدون ضمها- ستواجه صعوبات مستقبلية، خاصة في حالة طلب الفلسطينيين تعمير تلك المنطقة وتطويرها. كذلك فإن تواجد عسكري إسرائيلي هناك -وبدون أن يكون هذا التواجد متصلا مع الحدود الاسرائيلية- قد يتعرض في حالات الطوارىء إلى عمليات المحاصرة، الأمر الذي قد يقود إلى كثير من المشاكل بدلا من أن يكون أداة للحل. أما مسألة استدعاء قوات من الشمال والجنوب للسيطرة على نهر الأردن فانها تثير خلافا وجدلا في الأوساط الأمنية فيما يجب عمله في أوقات الطوارىء لأن هذا التواجد لا يشكل جوابا عمليا في حالة وجود عوامل كالتي أشرنا إليها آنفاً.

هناك طريقة أخرى لتحسين طريقة الدفاع عن مركز البلاد ضد أي هجوم يأتي من جهة الشرق، تتمثل في إيجاد خط دفاع ثان قريب جدا من مراكز التجمعات السكانية في السهل الساحلي، لذلك يجب العمل على ضم مناطق قريبة من الخط الاخضرلأجل منع عمليات إرهابية يكون مصدرها المناطق.

وعليه، فإن احدى الطرق المناسبة للابقاء على المستوطنات في غرب السامره هي السيطرة على المناطق المطلة على المدن الساحلية ومطار بن غوريون، والسيطرة على المنافذ الغربية لمحاور الطرق التي تقطع السامره من الغرب إلى الشرق وبالطريقة نفسها يمكن النظر إلى المستوطنات الواقعة في شمال وجنوب الممر المؤدي إلى القدس على انها إحدى الطرق لتعزيز مسألة الدفاع عن القدس، حيث تشكل مستوطنة معاليه ادوميم حزاماً دفاعياً عن القدس من جهة الشرق (انظر خريطة رقم ٧)

يتضح مما سبق أن أهمية المناطق السابق ذكرها تزداد كلما زادت محاولات اضعاف وجودنا في مناطق الغور والعكس صحيح. فمن زاوية عسكرية استراتيجية تزداد أهمية الحزام الأمني في مناطق الأغوار بشكل ملحوظ أكثر من أهمية مستوطنات غرب السامره والمستوطنات الواقعة على سفوح التلال المؤدية إلى القدس.

ولدى الأخذ الاعتبار أهمية الخطر الكامن في جهة الشرق سواء في سوريا او العراق أو إيران من المناسب -ولو على المدى المنظور ولغاية تحقيق السلام مع الدول العربية وربما مع إيران- أن نعمل على إيجاد خط دفاعي مضاعف يستند إلى جعل غور الأردن الحدود الآمنة لدولة إسرائيل، مع تعديل الخط الأخضر في المناطق الحساسة جدا.

أما بخصوص المسألة الأمنية القائمة، فنعتقد ان أساسها قائم على التداخل السكاني في المناطق، الأمر الذي يزيد من صعوبة احراز الأمن لكلا الطرفين. فالمستوطنون يقيمون إدعاءهم في هذه المسألة على ضرورة فرض السيادة الإسرائيلية على المناطق، اما الفلسطينيون فهم على العكس من ذلك تماما. إن هذه الادعاءات باختصار، هي أساس الصراع العنيف على المناطق. لكن يبدو لنا أن تجربة الأشهر الأخيرة من تطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزة وما رافقها من فصل للسكان اليهود والعرب وتقليص للاعمال الارهابية يدعم اعتقادنا الآنف الذكر.

من هنا، فان أي حل يبقي على جيوب من المستوطنات في قلب أي منطقة فلسطينية سيشكل مصدر احتكاك واخطار على الصعيد الامني القائم، فالافضل اذن أن يكون هناك فصل بين السكان ومناطق عازلة بين الطرفين.

المياه

لقد استغل رواد الاستيطان اليهودي الذين استوطنوا السفوح المطلة على السهل الساحلي قبل قيام الدولة مصادر مياه متعددة، إما عن طريق التزود بها من أماكن اخرى أو عن طريق إستخراجها من مجمعات مائية سطحية مصدرها منطقة "يهودا والسامره". ويعترف القانون الدولي ووثيقة هلسنكي سنة ١٩٦٦ بهذه الحقوق التاريخية. وهذا يسمح لاسرائيل أن تطلب إجراء تعديلات ضرورية في حالة مطالبتها بالانسحاب للمحافظة على حقوقها في المياه، على الرغم من أن القانون الدولي الآنف الذكر يعترف أيضا بحقوق سكان المناطق العرب بالمياه، والذين لا زالوا يتهمون إسرائيل المسيطرة عليهم منذ سنة ١٩٦٧ بممارسة الظلم وسلب الحقوق باستغلال مصادرهم المائية.

Digitized by Birzeit University Library

انطلاقا من الأهمية البالغة للمصادر المائية، يجب على إسرائيل عدم إبداء تنازلات متسرعة في هذا المجال، لأن ذلك، في حالة حدوثه، يجلب الكارثة والدمار على الدولة في المجالات الاقتصادية والزراعية والبيئية. ان استغلال الفلسطينيين لكميات كبيرة من المياه سيحرم إسرائيل من كمية كبيرة مما تستهلكه الآن. كما أنهم قد يتسببون في تلويث الكميات المتبقية في حالة عدم برمجتهم واستهلاك المياه في الصناعة والتطوير. لذلك على إسرائيل، وفي حالة الاتفاق حول إطار الحل الدائم، أن تعزز من سيطرتها على هذه المصادر المائية أو أن تضع ترتيبات مراقبة وتطوير ثنائية مناسبة. ومن شأن هذه الترتيبات أن تؤمن المصالح الإسرائيلية بدون عملية ضم المناطق، من خلال وضع أجهزة مشتركة وتقوية موقف إسرائيل في الحل الدائم.

ومن هنا، فإن مسألة المياه لا تشكل تبريراً أساسياً لضم المناطق، على الرغم من ارتباطها بمسائل حيوية أخرى كالناحية الجغرافية والأمنية والديموغرافية تزيد من الدفع باتجاه ضم المناطق.

تظهر الخارطة رقم "٨" خطوط الانسحاب الاسرائيلية المحتملة من "يهودا والسامرة" والتي تبقي على المصادر المائية التي نتزود منها بأيدينا [١٣]، ويجب الانتباه أنه في حالة حدوث مثل هذا الانسحاب، فإن المناطق المرشحة للضم هي المناطق المكتظة بالمستوطنين منذ سنة ١٩٦٧ وهي مناطق غرب السامره وضواحي القدس، مع الأخذ بعين الاعتبار المشاكل الأمنية التي قد تنجم عن ذلك.

الديمغرافيا والسياسة

من خلال استعراضنا السابق يتضح أن نسبة المستوطنين اليهود في المناطق هي نسبة ضئيلة لا تتجاوز ٧٪ من عدد السكان في المناطق، و ٣٪ من عدد سكان إسرائيل. وعلى الرغم من ذلك يحق لنا أن نتساءل أليست هذه النسبة من المستوطنين، البالغ عددهم ١٢٠ ألف اضافة إلى ١٨٠ ألف مستوطن يسكنون المناطق التي تم ضمها في منطقة القدس، قادرة على منع تحقيق تسوية متفق عليها مع الفلسطينيين، من زاوية أنهم يشكلون كتلة ديمغرافية سياسية حساسة لها القدرة على الاحتجاج والتأثير على الرأي العام الإسرائيلي؟

لو افترضنا وجود أن حكومة إسرائيلية منتخبة لديها أغلبية واضحة ونسبة ٦٠٪ تدعم اخلاء المستوطنات واجراء تعديل واسع أو كبير على حدود سنة ١٩٦٧، فإن فالواجب يملي أن يتم الاخذ بعين الاعتبار رأي الـ ٤٠٪ من الناخبين. من هنا، باستطاعتنا أن نحدد وبشكل حذر امكانية حدوث أزمة داخلية حادة لم تشهد لها الدولة مثيلا في السابق.

استنادا لما ذكر، فإن وجهة النظر الاسرائيلية فيما يتعلق بتحقيق تسوية متفق عليها مع الفلسطينيين، لها ما يضفي عليها الشرعية نظرا لأهمية المسألة الديمغرافية، والخريطة رقم "٩" المرفقة توضح فكرة الضم استنادا لما للمسألة الديمغرافية من أهمية، وتبين أن المناطق التي يجب ضمها إلى إسرائيل هي مناطق ذات مساحة قليلة يتواجد فيها أكبر عدد من المستوطنين. ولكن، إذا آقتضى الأمر ضم سكان عرب فسيكون عدد المضمومين قليلا جدا، وتوضح هذه الخريطة كذلك خطوط الضم لمناطق تصل مساحتها إلى ١٢٪ من مساحة "يهودا والسامره" حيث يتواجد فيها ٧٠٪ من عدد المستوطنين (حوالي ٨٠ الف٩ اضافة إلى ٥٠ ألف عربي [١٤].

حسب وجهة النظر الآنفة الذكر، يجب الاشارة إلى أن المستوطنين بدوافع إقتصادية هم الذين سيشملهم الضم وليس المستوطنين ذوي الاعتقاد الديني الذين استوطنوا في قلب المناطق ويتمتعون بالقوة على التحريض ضد أي حل وسط. لذلك يجب علينا أن نتوقع أن مثل هذا الحل الديمغرافي الآنف الذكر سيكون له تأثير نوعي على زيادة أعمال الاحتجاج ذات الطابع الأيدولوجي الديني دون الالتفات إلى عدد المستوطنين.

Digitized by Birzeit University Library

أبعاد تراثية

من المهم أن نمعن النظر بشكل مباشر في الادعاءات التي يسوقها المستوطنون الذين استوطنوا روابي الجبال. فالخليل وشيلو وبيت ايل وألون موريه ونابلس بالنسبة لهم هي القلب النابض لأرض إسرائيل التوراتية. والنضال الصهيوني على مدار ١٠٠ سنة وأكثر لن يحقق غاياته وأهدافه بنظرهم اذا تم التنازل عن هذه المناطق من أرض الوطن، لأنها أساس توراتنا ومبرر مطالبنا الصهيونية، لذلك فإن كل محاولة لربط هذه المستوطنات باطار تسوية اقليمية وسط سيرافقها، إما إيجاد خطوط من شأنها أن تقسم المنطقة وعند ذلك ستحول دون إيجاد منطقة اقليمية فلسطينية، وإما أن يتم ضم ما نسبته ٥٠٪ من المناطق، وهذا سيؤدي الى القضاء على أية امكانية للوصول الى تسوية مع الفلسطينيين.

وحسب هذا الاعتقاد، فإن الاصرار على البقاء في هذه المستوطنات هو أفضل عمل لمنع أية تسوية تقوم على التقسيم الاقليمي، وحينذاك لا يكون هناك الا بديل وحيد وممكن لأية تسوية دائمة الا وهو السيطرة المشتركة.

البعد التاريخي

أشرنا في الفصل السابق إلى المستوطنات التي أقيمت قبل سنة ١٩٤٨، ويبدو أن مستوطنات غوش عتصيون التي أقيمت من جديد هي المستوطنات الوحيدة التي تركت آثارا قوية على سكان المنطقة سواء اليهود أو العرب. ويعود السبب في ذلك إلى حجم الاستيطان اليهودي في ذلك المكان قبل قيام الدولة بالرغم من أن ذلك الحجم كان أصغر مما هو عليه اليوم، إضافة إلى الاسطورة التي تم نسجها حول مسألة سقوطها بأيدي العرب. فهناك قرار بعدم اخلاء تلك المستوطنات، لان اخلاءها سيوصل إلى قمة المأساه التي ستشغل أوساطا واسعة من الجمهور الاسرائيلي.

هناك مستوطنتان، من المستوطنات التي أتينا على ذكرها والموجودة في منطقة غوش عتصيون، هما بتير وافرات يعتبر ضمهما لاسرائيل مريحا نسبيا، نظرا لأن مجموع سكان هاتين المستوطنتين أكبر من عدد السكان العرب حيث يبلغ ١٥ ألف يهودي وذلك مقابل ٦ الاف عربي، اضافة إلى أن ضمهما يساعد على توفير الأمن والثبات للمستوطنات الواقعة على مداخل القدس والخط الأخضر، وسيترتب على ذلك ضم قرى عربية مثل بتير وحوسان لتأمين ضم الشارع الجديد الذي يربط القدس مع غوش عتصيون إلى أراضي الدولة.

الخليل

تشكل كل من الخليل وكريات أربع الوضع الذي تتداخل فيه مسألة المستوطنات ذات البعد التوراتي مع المستوطنات ذات البعد التاريخي. وتختلف هذه المستوطنات أيضاً عن مستوطنات ألون موريه وغوش عتصيون. ففي الخليل وكريات أربع يتواجد أكبر تجمع يهودي (بالقياس مع المستوطنات الموجودة على قمم الجبال)، يصل إلى ٤ الآف نسمة، وهي أيضا من أقدم المستوطنات في البلاد، وتعتبر المكان المقدس الثاني لليهود بعد القدس.

أما بالنسبة لمستوطنات المرتفعات الجبلية، فمن الصعوبة بمكان رسم خريطة تربط الخليل والخط الاخضر دون بروز صعوبات تحول دون امكانية التوصل لحل يتفق عليه. كذلك فإن مكانة مستوطنة كريات أربع وحرية وصول اليهود إلى "مغارة المكفيلا" [الحرم الابراهيمي]، ستظل تشكل مشكلة أساسية لا يمكن أن تحلها مسألة اخلاء المستوطنة اليهودية الصغيرة الموجودة في قلب مدينة الخليل والتي تشكل مصدر استفزاز للسكان العرب هناك. وعليه من الممكن أن تشكل مسألة الخليل وكريات أربع المسألة الشاذة، وربما الوحيدة على الخريطة الاقليمية لأية تسوية متفق عليها، في حالة إعطاء حكم ذاتي لليهود هناك.

Digitized by Birzeit University Library

عرب إسرائيل وخطر إنفصالهم

يتفق جميع الخبراء في مسألة عرب إسرائيل على أنه في حالة تحقيق حل دائم في المناطق سيزداد الخطر الناشيء عن التوجهات الوحدوية بين عرب إسرائيل وعرب الكيان أو الدولة الفلسطينية. وعلى العكس من ذلك، فهناك من يعتقد بأن مسألة التعبير عن الهوية المستقلة للأقلية العربية الفلسطينية الكبيرة، التي يبلغ حجمها ١٨٪ من إسرائيل، ستصبح وبشكل سريع المشكلة الداخلية الاساسية التي ستواجها دولة إسرائيل في عهد السلام.

ترتبط هذه المشكلة بشكل كبير بمسألة تحقيق حل دائم مع الفلسطينيين. ونحن كاسرائيليين علينا أن نشير إلى أن من يعتقد أن حلا يقوم على ضم مناطق لإسرائيل عليه في الوقت نفسه أن يضع في اعتباره ألا يؤدي ذلك إلى ضم سكان عرب اضافيين إلى ما هو موجود في إسرائيل، أو حتى التفكير في إخضاعهم للقانون الإسرائيلي.

المقياس الاقتصادي

إن القليل من الأراضي التي تمت مصادرتها لأغراض الاستيطان في المناطق لها أهمية اقتصادية، وتنحصر هذه الأراضي في غور الأردن والمناطق الواقعة على الشاطيء الشمالي الغربي من البحر الميت. لكن الاستيطان الزراعي في مناطق الغور وساحل البحر الميت قد مني بفشل ذريع، والسبب في ذلك يعود إلى أن تلك المناطق ذات المناخ الصعب لم تشكل ذلك الحافز الذي يجذب اليه المستوطنين بكثرة، حيث لم يتجاوز عدد المستوطنين اليهود وعلى مدار ٢٧ عاما من الاستيطان ٣٥٠٠ نسمة، على الرغم من التأييد الذي تمتعوا به من جميع التيارات السياسية في الدولة. في الوقت ذاته زاد عدد السكان العرب في مناطق الأغوار، باستثناء أريحا، بنسبة كبيرة جدا.

أما المنطقة الثانية التي تم تطويرها لتكون مصدرا اقتصاديا لا يستهان به، فهي منطقة "يرقان" في غرب السامرة، حيث شجعت الحوافز الكثيرة على إنشاء منطقة صناعية تعتبر الأكبر في الدولة، (أنظر خريطة رقم ٧).

هناك مسألة اقتصادية أخرى يجب التطرق اليها وتتمثل في الثمن الذي ستدفعه اسرائيل في حالة اخلائها للمستوطنات. إذ في مثل هذه الحالة، ستضطر اسرائيل وبشكل شبه مؤكد إلى إيجاد مصادر تمول هذه العملية في ضوء تبلور أي اتفاق مستقبلي. ومن المهم كذلك أن نتصور التكاليف الباهظة التي تكلفها عملية إخلاء مجموعه ٢٠ ألف عائلة وهو عدد جميع المستوطنين. تبلغ تكاليف إخلاء العائلة الواحدة حوالي ٣٠٠ ألف دولار، وهذا يعني أننا نتحدث عن ٦ مليارات دولار. أما في حالة إخلاء ٤٠٪ من المستوطنين أي ٨ آلاف عائلة، فإن ذلك سيكلف ٢،٤ مليار دولار.

المقياس الجغرافي-تعديل الحدود

إن خط وقف إطلاق النار الذي كان يفصل بين الضفة الغربية واسرائيل منذ سنة ١٩٤٨ قد ساعد على وضع حد لحالة الحرب، لكنه في بعض الأماكن فصل القرى التي مر بها إلى قسمين، وشكل عازلاً بين أصحاب الأراضي وأراضيهم في تلك القرى. لذلك، ومن ناحية طبوغرافية، هناك إمكانية لإدخال تعديلات على الخط الاخضر لإيجاد خط حدود يستفيد منه الطرفان. من هنا، وحتى يقترب الطرفان من تحديد خط الحدود الذي يفصل بين الكيان الفلسطيني واسرائيل، سيكون في مسألة التعديل مصلحة مشتركة لهما.

متطلبات الفلسطينيين في التسوية

قبل الدخول في محاولة استعراض وتحليل الحلول الممكنة التي قد يتم الاتفاق عليها، دعونا نذكر الاحتياجات الفلسطينية المستندة إلى تحليل الموقف الفلسطيني للخروج برؤيا متوازية، وتتمثل هذه الاحتياجات بما يلي:

Digitized by Birzeit University Library

-السيطرة التامة على جميع السكان العرب الفلسطينيين في كافة أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة وشرقي القدس.

-ممر أرضي يربطهم مع العالم العربي عن طريق مصر والأردن.

-ممر آمن عن طريق اليابسة يربط قطاع غزة ومنطقة "يهودا".

-عدم وضع العراقيل أمام استخدام المطارات والموانىء.

-المزيد من الأراضي الضرورية لتطوير القرى العربية التي ضيق عليها الخناق، ولم يحدث فيها تطوير منذ سنة ١٩٦٧، اضافة إلى أراض أخرى لأغراض التطوير وتوطين اللاجئين.

-السيطرة على الأراضي ومصادر المياه.

-توفير الأمن للمواطنين الفلسطينيين المعرضين للاعتداء من قبل المستوطنين أو غيرهم ممن يسعون لافشال المسيرة السلمية.

ثلاثة حلول ممكنة

على ضوء التحليل الذي تم التطرق اليه بخصوص الآراء المتنوعة للطرفين والمتضاربة أحيانا تجاه مصير المستوطنات والحدود المستقبلية، يمكننا طرح ثلاثة حلول ممكنة وتحليلها، وهذه الحلول هي:-

الحل الأول: التنازل عن جميع المناطق

يمتاز هذا الحل عن جميع الحلول الاخرى ببساطته، حيث تقوم إسرائيل باخلاء جميع المناطق ما عدا القدس والعودة إلى حدود سنة ١٩٦٧ ، مع إمكانية تبادل مناطق صغيرة كضم مناطق اللطرون وغوش عتصيون إلى اسرائيل مقابل ضم عدة قرى عربية في المثلث ووادي عاره أو مناطق خالية من السكان تقع إلى جنوب الخط الاخضر في منطقة "يهودا" إلى المنطقة الفلسطينية بهدف تعديل الحدود. وفي حالة حدوث مثل هذا الأمر تكون إسرائيل قد استجابت لمعظم المطالب الفلسطينية التي مر ذكرها آنفا، الأمر الذي يؤدي إلى جعل المسائل الأمنية للطرفين في تناول اليد ويسهل حلها، ويقوى موقف إسرائيل في المساومة حيال قضايا أساسية كقضيةالقدس.

في حالة نجاح هذا الحل، تستطيع اسرائيل تحقيق عدة مسائل هامة، كتأمين حقوقها في المياه (مثل إقامة إدارة مشتركة تتمتع فيها اسرائيل بحق النقض "الفيتو")، وكذلك ضمان تواجدها على طول نهر الأردن، وأخيرا، فإن مثل هذا الحل سيجعل الفلسطينيين من منطلقات موضوعية يوافقون على إعطاء الحرم الابراهيمي مكانة خاصة لتأمين وصول الإسرائيليين اليه.

سيواجه هذا الحل عند تطبيقه عقبات صعبة في ثلاثة ميادين هي:

١- على صعيد الوضع الداخلي في اسرائيل: فحتى لو نجحت اسرائيل في تقوية موقفها بشأن القدس الكبرى، فإن إخلاء جميع المستوطنات سيثير حفيظة جزء لا بأس به من المستوطنين البالغ عددهم ١٢٠ ألف مستوطن وكذلك مؤيديهم في الاحزاب، وقد تؤدي إلى التمرد على الحكومة، خصوصا وأن تصريحاتهم واضحة حيث يهددون في حالة حدوث مثل هذا الوضع بشل الدولة. ومن هنا يجب علينا التفكير مليا في مصير أية حكومة إسرائيلية تقوم باتخاذ قرار الانسحاب الشامل من يهودا والسامره، وكذلك في التكاليف

Digitized by Birzeit University Library

الباهظة التي ستكلفها عملية الانسحاب والمقدرة بـ ٦ مليارات دولار.

٢- في حالة حدوث خرق خطير لمثل هذا الاتفاق، المشار اليه سابقا، فان إسرائيل لن تملك الا خيارا واحدا هو إعادة احتلال المنطقة لأن الانجازات التي تكون قد حققتها كتوفير الامن وحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة كالخليل ستكون في موضع شك.

٣- نود أن نشير إلى أن تسوية تقوم على الانسحاب الكامل لن تعكس بأي حال من الأحوال موازين القوى بين إسرائيل والفلسطينيين، وعندما يحين الوقت للحديث عن الحل الدائم، تستطيع إسرائيل إتباع تكتيك يوصلها إلى اتفاق أفضل، وهذا ما سنناقشه لاحقا.

الحل الثاني: حل إقليمي وسط

تطرقنا في هذا البحث إلى عدة مشاريع تتحدث جميعها عن الحل الاقليمي الوسط، بدءا من خطة شارون/بيلين التي تقترح ضم ٥٠٪ من المناطق تكون فيها المدن والتجمعات السكانية الفلسطينية عبارة عن جيوب أو جزر، مرورا بخطة المحور المضاعف التي تدعو إلى ضم غور الأردن، وانتهاءً بالمشاريع المحلية كالتي تنادي بضم غوش عتصيون وتوسيع حدود الخط الاخضر في منطقتي "السامره" والقدس.

من خلال تفحصنا لهذه الخطط، نجد أن اثنتين منها وهما خطة شارون والمحور المضاعف تتناقضان مع المطالب الرئيسية للفلسطينيين التي لا يمكنهم التنازل عنها وهي السيطرة على الغالبية العظمى، -على الاقل- من المناطق، مع الارتباط بالدول العربية المجاورة. ولذلك هناك شك في أن واضعي هذه الخطط والمشاريع قد أخذوا بالحسبان قبول الطرف العربي على بحث مثل هذه الأفكار، مع العلم أن خطة المحور المضاعف المرتكزة على تطلعات اقتصادية قد وضعت على المحك على مدار ٢٧ عاما وفشلت فشلا ذريعا.

يبقى علينا اذن، أن نتمعن في مدى تطبيق الخطة التي تنادي بضم ١١٪ من مساحة المناطق بما في ذلك القدس، وعلى ماذا تستند الفرضية القائلة بأن إسرائيل تستطيع الحصول على موافقة م. ت. ف على تنازلات إقليمية بهذا الحجم في الضفة الغربية؟ انسجاما مع المواضيع التي تم التطرق اليها آنفا، يمكننا أيضا سرد سلسلة من التحفظات منها:-

- المطلب الفلسطيني بوجود ممر يربط غزة بمنطقة "يهودا" عن طريق اليابسة ويتمتع بمكانة إقليمية، وبوسع اسرائيل أن تقترح على الفلسطينيين كذلك استخدام موانئها ومطاراتها لتلبية احتياجاتهم، وإذا ما حدث هذا فإن سيؤدي ليس إلى تعلق الفلسطينيين باسرائيل وحسب، بل وإلى تنازل إسرائيلي عن جزء من سيادتها وسيطلب هذا بالمقابل تنازلا فلسطينيا.

- إن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي استندت اليه المباحثات يدعو إلى إجراء تعديلات على الحدود ويعترف بحق اسرائيل في حدود آمنة، وهذا ما تدعمه الولايات المتحدة، أما الادارة الأمريكية الحالية فتعطي تفسيرا أوسع لمسألة الحل الاقليمي الوسط التي يتضمنها قرار ٢٤٢ . ومن هنا فإنه إذا انتهت المحادثات السورية الاسرائيلية بانسحاب إسرائيلي إلى الحدود الدولية، فان المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية التي ستجري بعد ذلك، وعلى افتراض عدم مطالبة إسرائيل بضم مناطق من قطاع غزة، لن يبقى لديها ما تبحثه للتوصل بشأنه إلى حل إقليمي وسط يستند إلى قرار ٢٤٢، إلاّ الضفة الغربية.

وجدير بالذكر أن التفسير العربي للقرار ٢٤٢ ينادي بضرورة إنسحاب إسرائيل الشامل من جميع المناطق التي احتلتها سنة ١٩٦٧ بما في ذلك القدس. من هنا فإن محاولة إسرائيل الاعتماد على القرار ٢٤٢ لتبرير مطالبتها بتعديل الحدود ستثير جدلا حول المعنى الذي قصده واضعو القرار ٢٤٢ .

Digitized by Birzeit University Library

- إن المطالبة الاسرائيلية بحقها في المصادر المائية التي تعتبرها ملكا لها، وخاصة في غرب "السامرة"، وعدم تلوثيها بالنفايات يشكل مبررا لها لضم هذه المناطق على الاقل لضمان سيطرتها.

- باستطاعه إسرائيل الاشارة إلى الوضع الديمغرافي في مناطق "غرب السامرة" والمؤدية إلى القدس وضواحيها التي تسكنها أغلبية يهودية، وهذا ما يجب أخذه بعين الاعتبار. يمكن لاسرائيل أن تدعي بأن إخلاء جميع المستوطنات أمر غير ممكن لاعتبارات سياسية داخلية، يجب أخذها بالحسبان، وذلك مثلما تطالب م. ت. ف بعدم الاستهانة بما تواجهه من مشاكل سياسية داخلية. إن هذه القضايا محفوفة بالمخاطر كقضية الأغلبية اليهودية الآنفة الذكر، لأن الفلسطينيين عند طرح مثل هذه المسألة سيثيرون مسألة المناطق التي تسكنها أغلبية عربية داخل إسرائيل.

- وعلى المنوال نفسه، فإن الفكرة التي تستند إلى تبادل المناطق هي فكرة جديرة بالبحث والمناقشة من أجل زعزعة "قدسية" حدود سنة ١٩٤٨ . أضف إلى ذلك، وبما أنه ليس مؤكدا أن يوافق عرب إسرائيل على الانتقال من إسرائيل إلى الدولة الفلسطينية، فإن عرض فكرة التنازل عن مناطق خالية من السكان سيكون في منطقة "يهودا" جنوب الخط الاخضر هذا من جهة، ومن جهة اخرى، فان إقتراح مسألة "التعويض" على م. ت. ف من خلال اعطائها منطقة صحراوية جرداء، أو منطقة في المثلث أو وادي عاره أو في منطقة قريبة من قطاع غزه، يمكن أن يكون مقبولاً لديها لأن ذلك سيكون بمثابة "الحفاظ على ماء الوجه" وتحقيق نصر سياسي مهم، مقابل إقدامها على تقديم تنازلات كبيرة في منطقة "يهودا -السامرة".

- وفي الختام نقول ان إسرائيل ستكون الطرف الأقوى في المحادثات حول الحل النهائي، لأن الفلسطينيين سيتعرضون إلى ضغوط قوية من جانب الدول العربية وبدعم أمريكي لاجبارهم على التسليم "بالصفقة" ليتمكنوا هم، أي العرب، من الانتهاء من التسويات التي عقدوها مع إسرائيل. لذلك فإن أية محاولة من قبل م. ت. ف لنسف المحادثات أو عرقلتها ستثير الغضب لديهم. لقد سبق وأن ذكرنا أن هناك وجهات فلسطينية تدرك الصعوبات التي تنطوي عليها المطالب التي تنادي بالانسحاب الكامل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

استنادا إلى هذه المعطيات يمكننا اعطاء تقدير حذر بأن الفلسطينيين، وفي نهاية المطاف، سيسلمون بحل إقليمي وسط معتدل، يقضي بضم إسرائيل لمناطق تعتبرها حيوية جدا، والاخذ بعين الاعتبار لمصالحها عندما يكون الأمر ممكنا، ويعني هذا الموافقة على ضم ما نسبته ١١٪ من المناطق. والخارطة رقم ١٠ توضح هذه الفكرة، والمنطقة المظللة هي المقصودة، أما المركبات الأساسية لهذه الخطة فهي:-

١- ضم المناطق الآهلة بالسكان اليهود في غرب "السامرة" وذلك بتعديل خط الحدود إلى مسافة ٥-٨ كم على الاقل، مع العمل قدر الامكان على عدم ضم مناطق مأهولة بالسكان العرب كطولكرم وقلقيلية اللتين يبلغ عدد سكانهما ٥٠ ألف نسمة, والطريقة المقترحة لذلك تتمثل كما توضح (الخارطة رقم ١٠) بتجاهل هاتين المدينتين وإبقائهما متصلتين بأطراف المناطق العربية، وهناك بديل لهذا الأمر يتمثل بتسوية خط الحدود في المناطق الواقعة إلى الشرق منهما مع إبقائهما على شكل جيوب فلسطينية في المنطقة الاسرائيلية.

٢- ضم جيب اللطرون ومنطقة بسغات زئيف المؤدية إلى القدس ومنطقة غوش عتصيون في المنطقة الجنوبية المؤدية إلى القدس.

٣- ضم منطقة معاليه أدوميم ومن الافضل أن يتم ذلك على أساس اعتبارها جزءا من القدس (وكجزء من الحل الشامل للقدس وهو موضوع خارج نطاق هذه الدراسة). ولكن في حالة تعذر ذلك يمكن اعتبار ذلك جزءً من تعديلات الحدود بين اسرائيل والكيان الفلسطيني. إن ضم هذه المنطقة يجعل إسرائيل قادرة على التدخل السريع في حالة إغلاق الممرات الواقعة على نهر الأردن وتوفير الحماية اللازمة للحدود في وقت الطوارىء.

٤- ضم منطقة صغيرة تقع إلى الجنوب من بيسان لانها تشكل المنطقة الثانية للتدخل السريع.

Digitized by Birzeit University Library

٥- يضاف إلى ذلك وضع ترتيبات أمنية في عدة مجالات كالاستخبارات والسيطرة الجوية ووضع قوة عسكرية إسرائيلية، سواء متحركة او ثابتة، في غور الأردن والسفوح المطلة عليه داخل مناطق الكيان الفلسطيني لاستكمال الترتيبات الدفاعية على الحدود الآمنة، شريطة اتفاق الطرفين على بقاء هذه الترتيبات لمدة ٥ سنة أو أكثر، ولا يمكن إلغاؤها الا في حالة استتباب السلام في المنطقة.

٦- أما بخصوص الحرم الابراهيمي فيجب إعطاءه مكانة خاصة بحيث يتم تأمين حرية الوصول إليه للإسرائيليين والفلسطينيين، أما المستوطنات اليهودية في قلب مدينة الخليل مع مستوطنة كريات أربع فسيتم اخلاؤهما.

٧- يتم تسليم مناطق "يهودا والسامره" إلى الكيان الفلسطيني، أما المستوطنون الراغبون بالبقاء فيمكنهم ذلك لكن تحت سيادة القوانين الفلسطينية.

تستطيع إسرائيل في حالة تطبيق ما ورد آنفا، تحقيق عدد لا بأس به من مقومات تفوقها مثل: تحسين قدرتها الدفاعية على الجبهة الشرقية، سواء في منطقة الغور أو في منطقة غرب السامره، مع تحسين الوضع الدفاعي عن القدس، وسيطرة جزئية على الاقل على المصادر المائية الرئيسية المتواجدة في المناطق، والاهتمام بالأماكن الدينية الرئيسية في كل من منطقة غوش عتصيون والخليل، وضم ما نسبته ٧٠٪ من المستوطنين اليها وبذلك تقلل بصورة ملحوظة خطر عدم الاستقرار السياسي الداخلي في حالة الانسحاب من المناطق، اضافة للتخفيف من العبء الاقتصادي الناجم عن الانسحاب.

إن جميع المناطق التي أشرنا اليها آنفا قريبة من الخط الاخضر، وكذلك فان عدد العرب الفلسطينيين الذين سيتم ضم قراهم إلى إسرائيل هو عدد ضئيل يصل إلى عشرات الآلاف، وهذا ما تؤيده الاغلبية الصامتة من المواطنين في إسرائيل. أما بالنسبة للفلسطينيين، فسيكون تحت تصرفهم معظم المناطق، مع حرية الانتقال إلى كل من مصر والأردن، مع تواجد على شاطىء البحر الميت، وسيطرة لا بأس بها على المصادر المائية من خلال الاتفاق مع إسرائيل على فرض سيطرة مشتركة في مسألة توزيع المياه وبشكل معقول، وكذلك امكانية استخدام الموانىء الاسرائيلية.

إن مثل هذه الخطة تتضمن وبدون شك صعوبات جمة. فالترتيبات الأمنية الناتجة عن هذا الاتفاق ستكون غير مقبولة لدى الفلسطينيين إذ تتضمن ضم بضع عشرات من آلاف الفلسطينيين إلى إسرائيل، وكذلك فان حل قضية مدنية الخليل سينجم عنه احتكاكات بين العرب واليهود، ومن هنا التصلب الإسرائيلي في المطالبة بضم المناطق الآنفة الذكر سيزيد من صلابة الموقف الفلسطيني في مسألة القدس، علاوة على ذلك فان القرارات التي ستتخذ في الأشهر القليلة القادمة، والقاضية بتسليم الفلسطينيين مناطق لا بأس بها من "يهودا والسامره"، تتناقض مع ما تشير إليه الخريطة التي توضح هذا المشروع وكذلك فإن إسرائيل ستطالب في محادثات الحل الدائم بالمناطق التي اوجدت فيها "حقائق ثابتة" والتي تقع عمليا في نطاق السيطرة الفلسطينية.

الحل الثالث: إعطاء المناطق مكانة خاصة

قد يقبل هذا الحل المعتدل من قبل احد الأطراف. فحتى لو توصل الطرفان إلى اتفاق حول مناطق "يهودا والسامره" فانهما سوف لا يتفقان حول مسألة القدس او أية مسألة أخرى مثل قضية اللاجئين او مسألة الوضع السياسي مع الأردن. علاوة على ذلك هناك إمكانية لتغير الحكومة الحالية بحكومة يتزعمها الليكود الذي يرفض التفاوض في إمكانية قيام إسرائيل بالتنازل عن سيادتها في المناطق لصالح سيادة عربية، ما عدا غزة، ومستطرح مثل هذه الحكومة في حالة تشكيلها ما كان قد طرحه مناحيم بيغين حين ادعى بأن الحل يجب أن يستند إلى أحقية إسرائيل في السيادة على المناطق.

إن مثل هذه الأفكار تقودنا إلى التفكير في حل آخر لمسألة "يهودا والسامره" يعتمد على التقسيم الثنائي في جميع

Digitized by Birzeit University Library

الصلاحيات الميدانية، وبدون اللجوء إلى تقسيم اقليمي لها. ولكن هناك مشكلتان أساسيتان لهذا التقسيم الثنائي هما: أن تكون هناك سيادة مشتركة أو حكم مشترك، يتفق عليه الطرفان بأن لا تخضع المنطقة لأي طرف ثالث، أما المواطنون فيتبع كل واحد منهم للمنطقة التي يعيش فيها. وبمعنى آخر إعطاء المناطق مكانة المنطقة الخاصة، يحافظ فيها كل شعب على انتمائه السياسي الخاص به، أما السيادة على الأرض فيجب تأجيل الحسم بشانها.

وفي هذا المجال، يمكن الاشارة إلى بعض الحالات في العالم التي اتبعت نموذج السيادة المشتركة والتي فشلت بعد مضي بضع سنوات (١٥). وعلى أية حال فإن أصحاب القرار السياسي في إسرائيل سواء من اليمين أو من اليسار والذين تراودهم مثل هذه الطروحات ينطلقون من منطلق ان السيادة على المناطق لم تحسم بعد. ومن الجدير ذكره هنا أن عدم التوصل إلى الحسم في مسألة السيادة هو الذي أدى بهم إلى التفكير بمثل هذا الحل . (يذكر انه قد جرت محاولة لتطبيق مبدأ السيادة المشتركة مع الأردن دون إعطاء أي دور سياسي للفلسطينيين، لكن يبدو ان هذه المحاولة غير واقعية في هذه الأيام).

تدعو فكرة السيادة المشتركة الى موافقة الطرفين ولمدة طويلة على تجميد البحث في القضايا التي تشكل خلافاً بينهما في يهودا والسامره، وفي المقابل يتم إقامة دولة فلسطينية في غزة مع احتمال ضم مناطق من النقب او مصر اليها. أما المواطنون اليهود في "يهودا والسامره" فيسمح لهم بالحفاظ على جنسيتهم الإسرائيلية وحراستهم من قبل قوات جيش الدفاع الإسرائيلي.

أما المواطنون الفلسطينيون فيتم إعطاؤهم حرية الخيار، إما حمل الجنسية الفلسطينية أو حمل الجنسية الأردنية، وإدارة مؤسساتهم وتوفير الأمن لهم في إطار حكم ذاتي واسع، فهم الذين بامكانهم تطوير ما تم انجازه في المرحلة الانتقالية الحالية، حيث يتم التباحث معهم على نقل الصلاحيات. وهناك رأي آخر يرى أن يتم الاعتراف بالتجمعات السكانية الفلسطينية، الموجودة على شكل جيوب في "يهودا والسامره"، على أنها مناطق تابعة للدولة الفلسطينية في غزه. إن قضايا الأرض وحقوق المياه والوضع الديمغرافي سيتم تجميدها: إذا كانت نسبة المستوطنين في وقت اتخاذ القرار هي ٧٪ من السكان ونسبة الفلسطينيين هي٩٣٪، فان الأطراف ستتفق على ايجاد آلية للحفاظ على هذه النسب وذلك بالسماح لطرف بزيادة سكانه من أجل تصحيح خلل طرأ على هذه النسب وذلك عن طريق توطين لاجئين فلسطينيين او جلب مستوطنين آخرين. ويمكن ايجاد آلية مماثلة لتنظيم أراضي الدولة ومصادر المياه. وعلى المنوال نفسه يمكن تجميد وضع القدس. أما مسألة السيادة سواء على الأرض أو على الممتلكات فيتم تجميدها لمدة ٢٠-٢٥ سنة وهذه الفترة كفيلة بايجاد ظروف أفضل.

اما العيوب الكامنة في هذا الحل، فتتلخص في عدم تلبية الحاجات الضرورية والآنية للفلسطينيين وبخاصة في مجال توطين اللاجئين، وكذلك هناك شك في ما اذا كانت سيادتهم على القطاع تلبي تطلعاتهم السياسية أم لا. فحتى لو وافقت م. ت. ف على مثل هذا الحل من جراء اليأس فهناك اعتقاد منطقي وقوي يحمل في ثناياه بوادر تجدد الانتفاضة وافشال محاولات التقدم في محادثات التسوية مع الدول العربية المجاورة. قد يرى الأردن؛ بشكل خاص، في مثل هذا الحل خطوة تفشل مسعاه في التخفيف من عبء الفائض السكاني الفلسطيني من اللاجئين والنازحين الذين ترغب في توطينهم في فلسطين، لذلك ستعارض أي حل يعيقها عن تحقيق ذلك، لأن حدوث العكس سيخلق ظروفا مشجعة "لفلسطنة" المملكة الهاشمية.

وهناك عيب رئيسي آخر لا يستهان به ينطوي عليه مثل هذا الحل، ويتمثل بأنه لا يستجيب لمسألة العاطفة الوطنية لكلا الطرفين، فتجميد البحث في مسألة السيادة وجعل الضبابية تلف الوضع في "يهودا والسامره" قد يزيد من عوامل التحريض في أوساط الاتجاهات المتطرفة لكلا الطرفين والتي ستحاول تجديد النضال حتى أقصى درجاته، الأمر الذي يتناقض مع المسيرة السلمية والاستقرار في المنطقة.

وبالمقابل هناك ايجابيات تكمن في ثنايا هذا الحل، وأهمها أنه يشكل البديل الصعب والأفضل من انهيار المباحثات حول تقسيم المناطق. قد يقبل الفلسطينيون دولة في غزة وبعض الأجزاء أي (الجيوب) في "يهودا والسامره". إن

Digitized by Birzeit University Library

تحويل غزة إلى عاصمة للفلسطينيين سيشكل عامل اضعاف لمطالبتهم في جعل القدس عاصمة لهم. أما اسرائيل فيمكنها التسليم بالوضع الراهن في المرحلة الانتقالية شريطة أن يسود الهدوء، وبهذا تتضمن عدم حدوث انفصال في أوساط الشعب وكذلك تأييد الرأي العام لهذا المشروع، وربما ستشكل الانجازات التي قد تتمخض عن الحكم الذاتي عامل تقارب بين المستوطنين وم. ت. ف ويشرعون في فتح محادثات بينهما، الأمر الذي سيساعد على استتباب الهدوء.

من المهم ان نشير إلى ان هذا المشروع -وعلى افتراض أن يبدأ العمل به على مدار الفترة التي يتم فيها تطبيق الحكم الذاتي على التجمعات السكانية الفلسطينية في "يهودا والسامره"- قد يؤدي من ناحية جغرافية إلى وضع لا يختلف كثيرا عما أشرنا إليه في استعراضنا لخطة شارون والتي تشير اليها (خارطة رقم ٣) او خطة غوش ايمونيم طالما لم يتم الحسم في مسألة السيادة لصالح إسرائيل ومنح الفلسطينيين صلاحيات أكثر فعالية.

وعلى عكس ذلك، فان الحكم الذاتي لمنطقة "يهودا والسامرة" تم تحديده من قبل المستشار القانوني للحكومة واحد مهندسي اتفاق اوسلو يوئيل زينغر على أنه محاولة جادة تشبه إلى حد بعيد مسألة السيطرة المشتركة [١٦]. من هنا فإن مسألة تطبيق مثل هذا الحل ليس مستحيلا وبخاصة في حالة توفر استعداد فلسطيني لتقبل ذلك.

وفي الختام، نود أن نشير أيضا إلى أن الحل يمكن تطبيقه جزئيا من ناحية نظرية, أما في حالة بروز عوامل قد تفشل طريقة تطبيقه -ونتيجة عن خلافات حول قضية معينة مثل قضية المناطق في غرب "السامره" أو القدس- فمن المستحسن العمل على ايجاد مبدأ السيادة المشتركة غير واضحة المعالم وتطبيقها في المناطق التي تشكل بؤر هذا الخلاف، على غرار ما جاء في المشروع الثاني الذي ذكرناه آنفا، وليس من المستبعد كذلك أن يجلس الطرفان بعد مضي فترة من التعايش السلمي بينهما ويتباحثان من جديد في مشروع الفصل الموضح في الحل الأول او الثاني.

الخاتمة

استعرضنا في هذا البحث ثلاثة نماذج للحل الدائم مع الفلسطينيين يمكن ادخال تعديلات كثيرة ومختلفة عليها خصوصاً وان هناك إمكانية للتلاعب بالمواقع التي ستضم ومساحتها على الصعيد الجغرافي والنظري ما بين المشروع الأول والثاني.

إن التمعن في مسائل النقص والزيادة لهذه النماذج وبخاصة مسألة تنفيذها يقودنا إلى معرفة نتيجة مفادها ان المشروع الثاني الذي ينادي بالحل الاقليمي المعتدل يمتلك أفضل الامكانيات للتطبيق ويعتبر الأفضل لإسرائيل. أما المشروع الأول الذي يتضمن أفكارا تدعو إلى التنازل عن جميع المناطق مع إخلاء المستوطنات فيعتبر سيئا وغير قابل للتطبيق لعدم تقبل الرأي العام الاسرائيلي له. أما المشروع الثالث، الذي يدعو إلى سلطة مشتركة على المناطق، فالأخذ به قد يؤدي إلى تدهور العلاقات وتجدد الحرب بين إسرائيل والفلسطينيين ووضع مسيرة السلام جميعها في مهب الريح. ومع ذلك، يمكن الجمع بين المشروعين الأول والثالث في حالة تعثر الوصول إلى حل إقليمي كما ينص عليه المشروع الثاني.

بالنسبة للمشروع الثاني، فان العقبة الكبرى التي تمنع تطبيقه لا تكمن -أولا- في اقتناع الفلسطينيين بأن عليهم التعقل السياسي الذي يقضي بالاعتراف بعدم إمكانية الانسحاب إلى حدود سنة ١٩٦٧، ومطالبتهم بفرض السيادة المطلقة على جميع انحاء المناطق، وانما -ثانيا- في إقناع معسكر اليمين الإسرائيلي بالتنازل عن فكرة أرض إسرائيل الكاملة، لتعبيد الطريق أمام تحقيق أهداف صهيونية اخرى لا تقل أهمية، كالمحافظة على الطابع اليهودي للدولة والديمقراطية والعيش بسلام مع الدول المجاورة.

أما بالنسبة لما يتعلق بمسألة إخلاء المستوطنات، فتجدر الاشارة إلى إمكانية إجراء تغييرات حقيقية على المشروعين الأول والثاني تمكن المستوطنين من البقاء في المستوطنات المتواجدين فيها والتي ستخضع للسيطرة الفلسطينية مع تواجد قوات إسرائيلية بأية صورة من الصور لعدة سنوات، لتوفير الحماية لهم، قبل أن يطلب منهم اما البقاء كمواطنين في الكيان

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطيني او الرحيل. ويرى مؤيدو هذه الفكرة أنها الطريقة الكفيلة بتليين مواقف المستوطنين نحو فكرة الرحيل مفترضين بأنه سيأتي الوقت الذي يرحل فيه المعارضون بارداتهم. أما المعارضون لها فيرون بانها ليست سوى دعوة للاستفزاز الناجم عن استمرار الاحتكاك بين الطرفين، إضافة إلى ذلك فهناك اعتقاد ان الفلسطينيين سيرفضون هذه الفكرة.

وعلى أية حال، فإن إسرائيل ملزمة بأن توضح للفلسطينيين عند البدء في محادثات الحل الدائم، الصعوبات الجدية التي تعترض مسألة إخلاء اعداد كبيرة من المستوطنين، لأنها تشكل تنازلا عن جزء من أرض إسرائيل، إضافة إلى الألم الناجم عن الرحيل. لذلك على الفلسطينيين بالمقابل دفع ثمن باهظ، هذا على افتراض بروز ظروف تساعد على تطبيق هذه الفكرة في السنوات القليلة القادمة، شريطة أن تكون إسرائيل قد أتمت الاستعدادات لتنفيذ ذلك، كايجاد بدائل للمستوطنين تشمل الأماكن التي سيتم توطينهم فيها وحجم التعويضات المقترحة عليهم.

لقد امتنعنا في هذا البحث عن تحليل الموقف بالنسبة للقدس، لاعتقادنا بأن هذه المسألة بحاجة لبحث خاص ومكثف، ومع ذلك يجب الاشارة هنا، إلى الاحتمالات والاستنتاجات المؤقتة المرتبطة بهذه المسألة في هذا التحليل، والمتمثلة بما يلي:-

سترتبط المطالبة الاسرائيلية بضم مناطق في "يهودا والسامره" من وجهة نظر الفلسطينيين بمطالب إسرائيل في القدس، لذلك فإن أي تنازل فلسطيني في مسألة القدس سيؤدي إلى تصلب مواقفهم في "يهودا والسامره"، والعكس صحيح. من هنا، فعلى إسرائيل ان تدمج قضية القدس بجميع تفرعاتها المختلفة مع تحديد الأولويات في "يهودا والسامره" في الحل الدائم، وفي هذا المجال من المهم البحث عن الكيفية التي سيتم التعامل بها لدى طرح مصير كل من معاليه ادوميم وبسغات زئيف، سواء في المباحثات حول "يهودا والسامره" أو القدس.

وفيما يتعلق بموضوع الحرم الابراهيمي، على إسرائيل بلورة موقف يجعلها قادرة على المطالبة بالمساواة بين موقف المسلمين حيال المسجد الاقصى والمسيحيين حيال كنيسة القيامة وحرية أداء الشعائر الدينية والحراسة على هذه الأماكن مع الموقف اليهودي حيال الحرم الابراهيمي.

لقد نشر عن اتفاق اوسلو أنه أبقى الباب مفتوحا حول طبيعة الحل الدائم، لكن التحليل الآنف ذكره يشير إلى وجود إرتباط قوي بين ما يحدث أثناء مرحلة الحكم الذاتي وبين طبيعة هذا الحل الدائم. والآن وبعد مضي بضعة أشهر على تطبيق الحكم الذاتي الموسع نشير إلى أن غالبية الجمهور في اسرائيل تنظر إلى قطاع غزه على أنه نواة لدولة فلسطينية، اضافة إلى ذلك -وعلى افتراض ان الرأي العام الاسرائيلي قد تقبل المشروع الثاني،- فمن الواجب على الجهات المعنية في إسرائيل أن تدرس ما يتلاءم مع هذا أثناء الحكم الذاتي عندما يتم البدء بتطبيقه في "يهودا والسامره"، أما إذا تم تسليم الفلسطينيين مناطق عدة للضم في إطار الحل الدائم مثل منطقة غرب "السامره" فسيؤدي ذلك إلى وضع العراقيل أمام إسرائيل لتنفيذ ضمها في المراحل النهائية، وحتى في حالة قبول الفلسطينيين بصلاحيات محددة في مكان ما أثناء تطبيق الحكم الذاتي، فمن الطبيعي أن يؤدي مثل هذا الأمر إلى اعتبار ذلك المكان منطقة محررة. ومن هنا، فمن المؤكد ان المشروع الثالث الداعي إلى التقاسم الثنائي للصلاحيات سيكون له تأثير قوي وأفضل مما هو في تطبيق الحكم الذاتي في المرحلة الانتقالية.

وفي نهاية الأمر نقول إن أي حل دائم مع الفلسطينيين يجب ان يستند إلى التزامات متبادلة تؤدي إلى إنهاء الصراع بين الشعبين، وان يتضمن اعلانا مشتركا ينص على أن الحدود الدائمة بين إسرائيل والكيان الفلسطيني، مهما كانت، هي حدود دائمة وملزمة، وتلغي الحدود السابقة سواء التي حددتها الأمم المتحدة حسب مشروع التقسيم سنة ١٩٤٧، أو الحدود التي نتجت عن حروب سنة ١٩٤٨ ، وسنة ١٩٦٧ . وأخيرا، فإن مثل هذه الالتزامات ستوفر إمكانات واحتمالات أفضل لنجاح الحل الدائم.

Digitized by Birzeit University Library

الهوامش

١- طالع أقوال رابين في **التلفزيون الاسرائيلي** "القناة الأولى" في يوم الاستقلال ١٩٩٣/٤/٢٥ وفي مقابلة م
مجلة **هعولام هزيه** في عددها الصادر في تاريخ ١٩٩٣/٥/٥ ومع جريدة **الجروزلم بوست**، الصادرة في تاري
١٩٩٤/٦/٢٣ .

٢- **النزاع العربي الاسرائيلي**، تحرير وتقديم البرفسور طيوسف ندفا"، رفيميم ١٩٨٣، ص ٣١٢ .

٣- مشروع "المحور الثنائي" لابراهام فاكمن الذي قدّمه لرئيس الحكومة على شكل مذكرة بتاريخ كانون اول س
١٩٧٥، ص ١٠-١١

٤- خطة شارون وكانت قد نشرت من قبل شارون نفسه مرات عديدة في الصحف الاسرائيلية، أنظر **هآرتس**
الصادرة في تاريخ ١٩٩٣/٥/٧ ص. ٣ ، وكذلك **نكوداه** ١٧٢، اكتوبر ١٩٩٣،ص١١ . أما خطة "الا
الأزرق تحت عنوان" مبادىء مقترحة لتطبيق التسوية الانتقالية في يهودا والسامرة" فلم يتم نشرها.

٥- انظر كراس "ماذا يجري في يهودا والسامرة؟" تأليف مجلس المستوطنات في يهودا والسامرة، شباط ١٩٩٤، وف
نشر في جريدة **هآرتس** بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٧، وكتاب **الاحصاء الاسرائيلي السنوي ١٩٩٣**، عدد ٤
الذي نشرة مكتب الاحصاء المركزي،١٩٩٤، ونشرة حركة السلام الآن، بعنوان "الخارطة الحقيقية": غي
ديمغرافي جغرافي للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة" تشرين ثاني ١٩٩٢ .

٦- طالع باللغة الانجليزية: Esther Rosalind Cohen, "The Fourth Geneva Convention and Human Rights in the Israeli Occupied Territories, 1967-1977". رسالة ماجستير غير منشورة صادرة عن الجامعة العبرية في عام ١٩٨١، ص ١٩٨-٢٢٤ .

وفي عرض موقف مبرر يعتمد على النواحي القانونية أنظر ما نشره المستوطنون:

Eugene V. Rostow, " The Future of Palestine, "McNair Paper 24, Nov. 1993, Institute for National Strategic Studies, National Defense University, Washington, D.C.

٧- لمزيد من المعرفة طالع التوجيه الاجتماعي الاقتصادي الايدولوجي للمستوطنين باللغة الانجليزية

David Newman "Colonia in Suburbia: Reflections on 25 year of Jewish Settlements in The West Bank and Gaza Israeli-Palestinian Peace Research Project Working Paper series , in 18, 1991/92, Trumen In stitute, Hebrew University, Jerusalem.

٨- المصدر السابق

٩- مقابلة في جريدة **يديعوت احرنوت** ملحق يوم الغفران، ١٤ ايلول ١٩٩٤، ص ٦ .

10- George P. Shultz, *Turmoil and Triumph* (New York: Scribners, 1993) p.97.

١١- المصدر السابق، ص ١٠٢٧

١٢- تطويرا لهذه الفكرة انظر

Digitized by Birzeit University Library

Zeev Schiff, *Security for Peace: Israel's Minimal Security Requirements in Negotations with the Palestinians* (Washington DC: The Washington Institute for Near East Policy), 1989.

١٣- يهوشع شفيرتس، اهارون زوهر، **مشكلة المياه في إطار تسوية عربية اسرائيلية**، بحث مشترك مع مركز جافي للأبحاث الاستراتيجية، ١٩٩١، عرض موجز من قبل زئيف شيف، جريدة **هآرتس**، ٨ تشرين أول ١٩٩٣

١٤- استنادا الى Jon Emmanuel *Jerusalem Post* ، في ١٩٩١/١٠/٢٢ .

وقد افترض عمونيئيل في سنة ١٩٩١ أن السكان اليهود في المناطق يبلغ عددهم ١٠٠ الف نسمة، الا ان اعتقاده حول نسبة السكان اليهود الذين يسكنون في المناطق المضمومة لاسرائيل لا يتناسب ايضا مع العدد الكبير لمجموع السكان اليهود الذين يبلغ عددهم ١٢٠ الف نسمة.

١٥- احاديث مع د. جولر كالفو من الجامعة العبرية في الفترة الممتدة من تموز الى ايلول ١٩٩٤، حيث اشارت د. جولر كالفو الى منطقتي تريأست ودانسينغ وجنوب طيرول على أنها مناطق تم التعامل معها كمناطق ذات مكانة خاصة في هذا القرن، اما النموذج الوحيد الذي يتم فيه تطبيق مبدأ السيادة المشتركة فهي جزيرة Conference بين كل من فرنسا واسبانيا.

١٦- جريدة **هآرتس**، ٢٦ آب ١٩٩٤، ص أ ٢

Digitized by Birzeit University Library

الخرائط

خريطة ١ مشروع الون

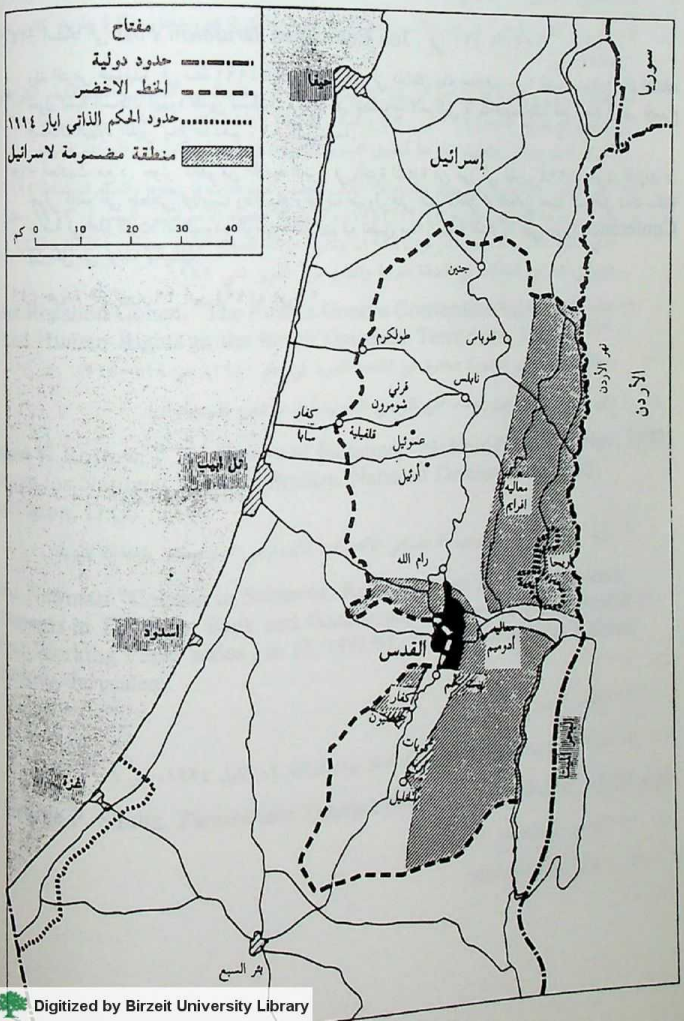

Digitized by Birzeit University Library

خريطة ٢ مشروع المحور المضاعف

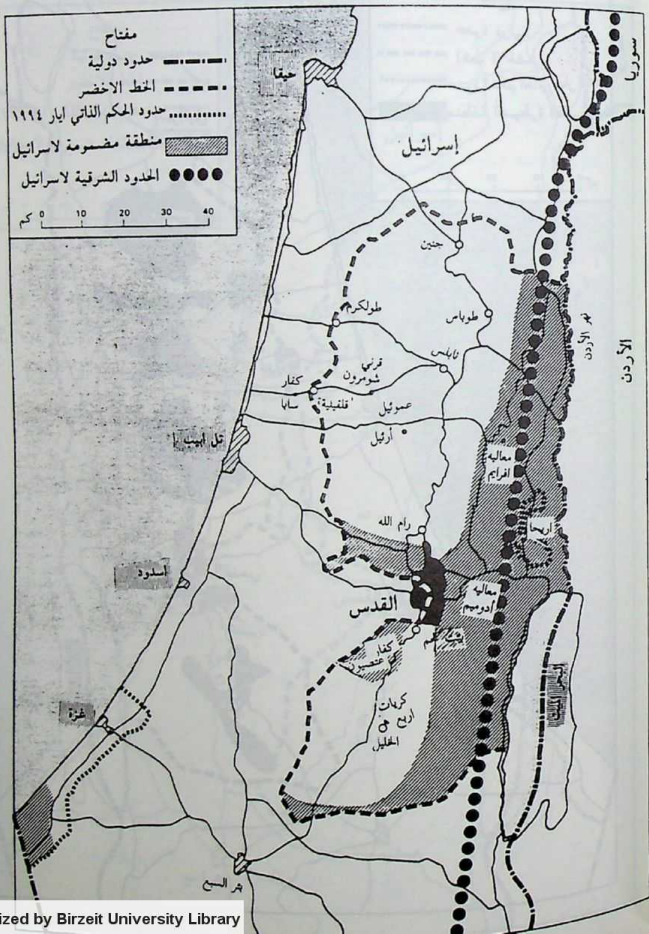

Digitized by Birzeit University Library

خريطة ٢ خطة شارون

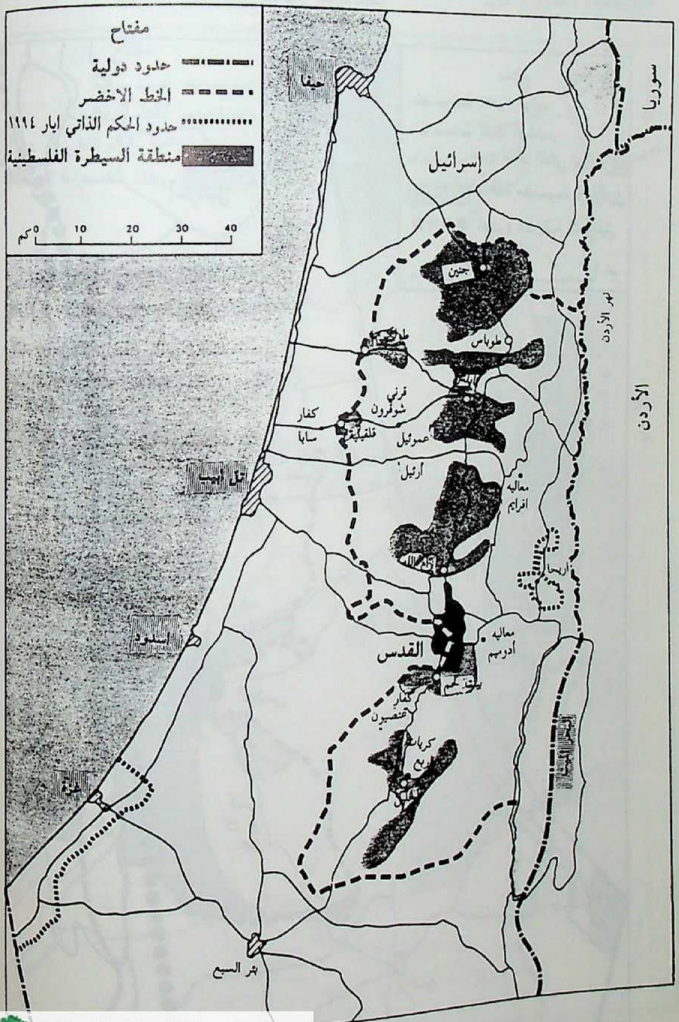

Digitized by Birzeit University Library

خريطة ٤ ضم غور الأردن للضرورات الأمنية

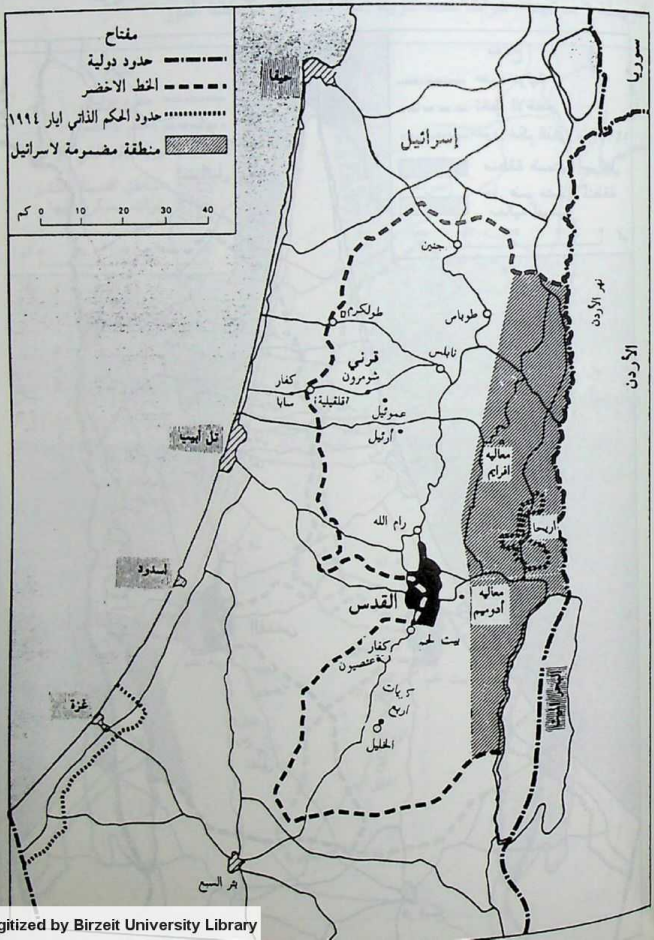

Digitized by Birzeit University Library

خريطة ٥ ضم مناطق تقع في أطراف الغور للضرورات الأمنية

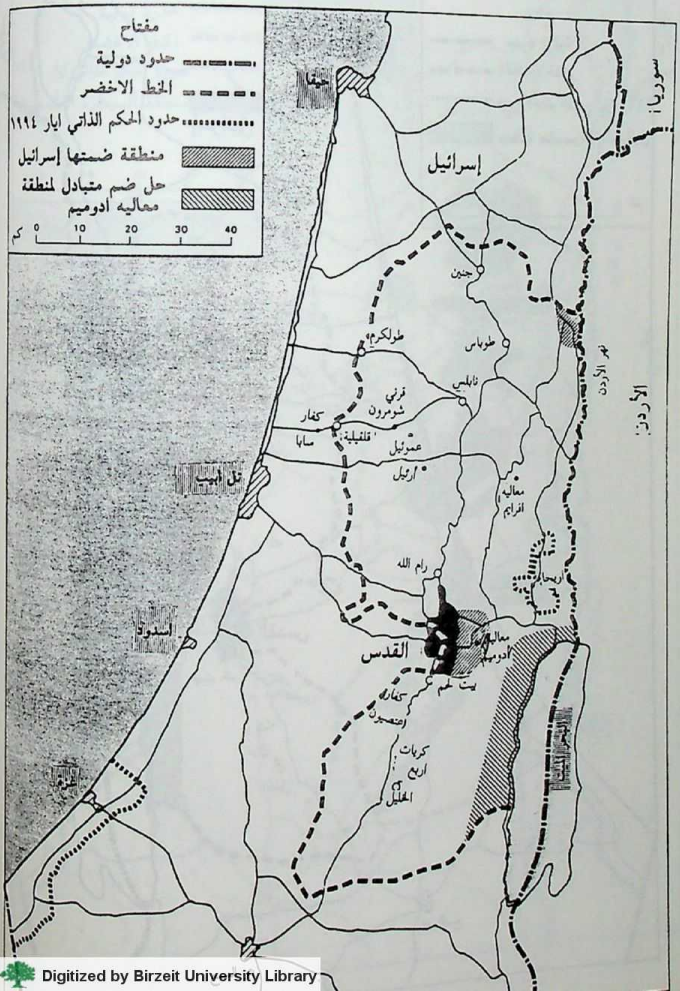

Digitized by Birzeit University Library

خريطة ٦ مرابطة قوات عسكرية إسرائيلية في منطقة الغور

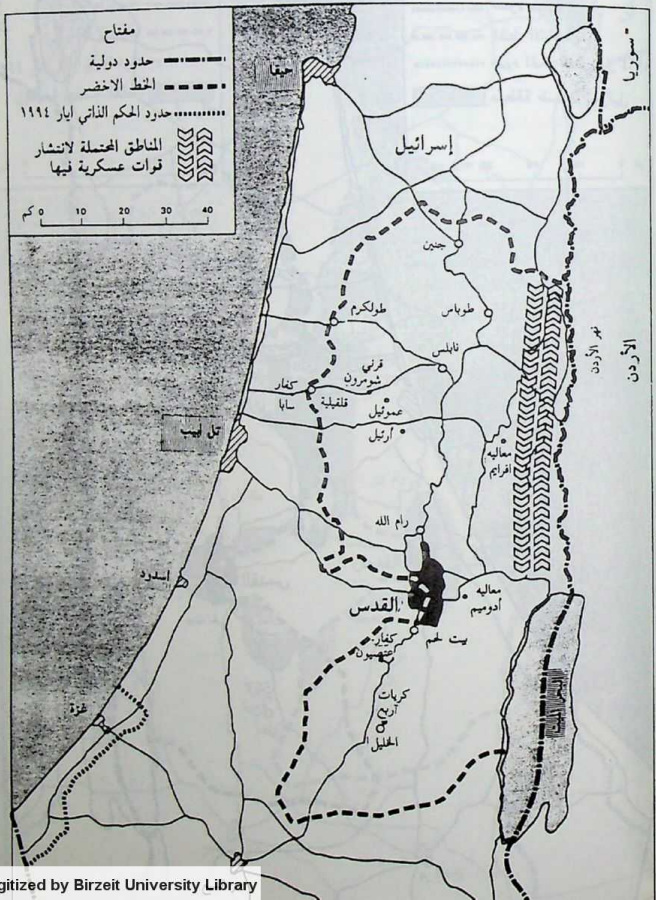

Digitized by Birzeit University Library

خريطة ٧ مستوطنات غرب السامره ومداخل القدس وشرقي القدس التي تشكل

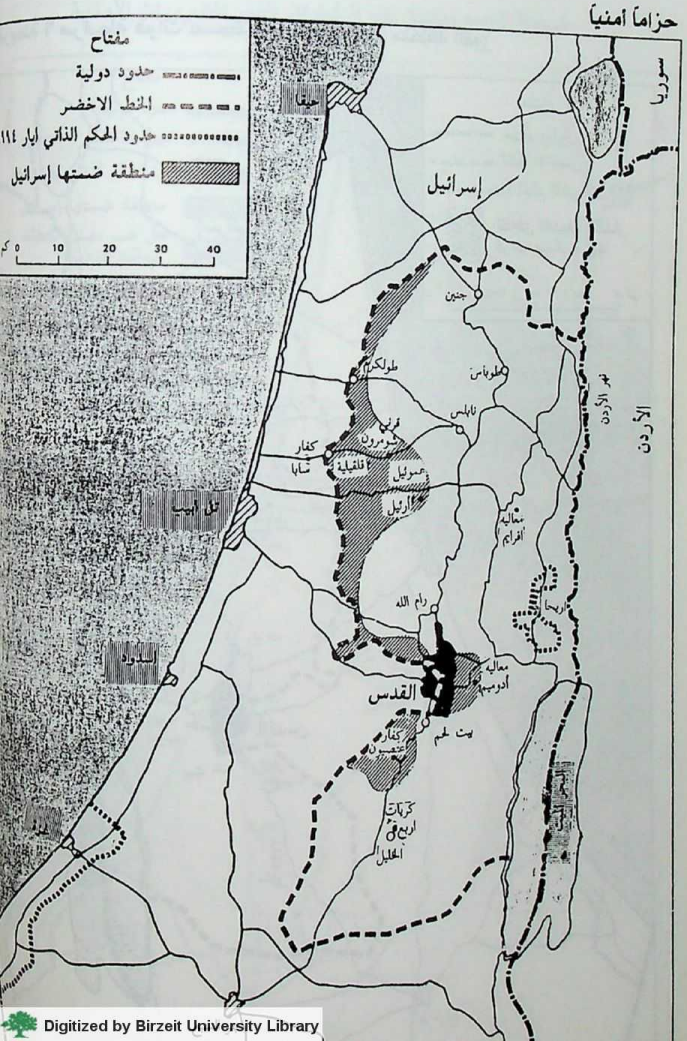

Digitized by Birzeit University Library

خريطة ٨ خطوط ضم مقترحة لتامين السيطرة على المياه

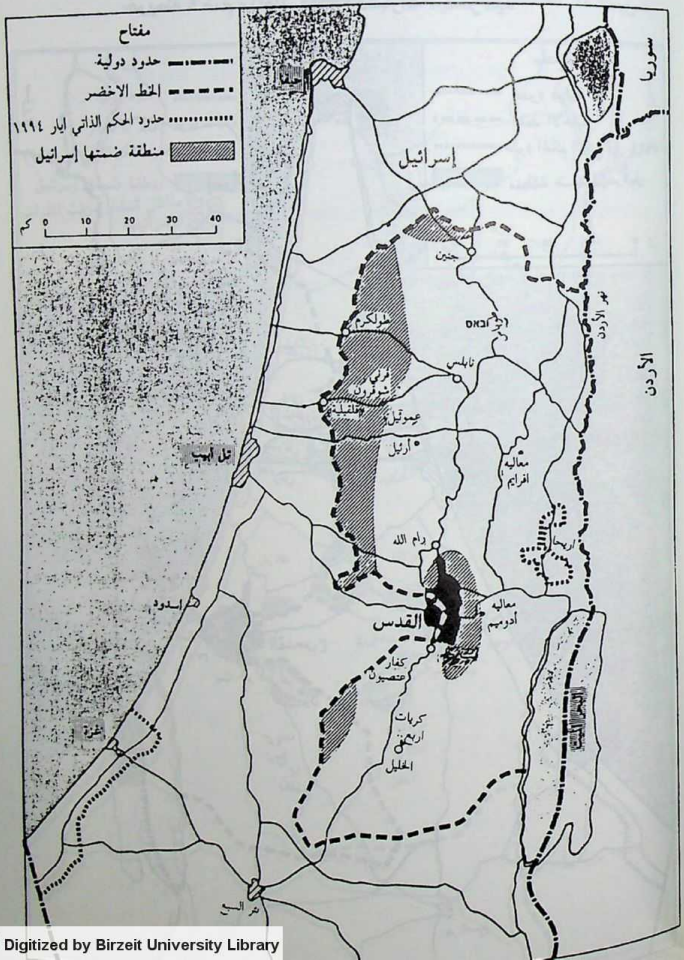

Digitized by Birzeit University Library

خريطة ٩ ضم مناطق وفقاً لاعتبارات ديمغرافية

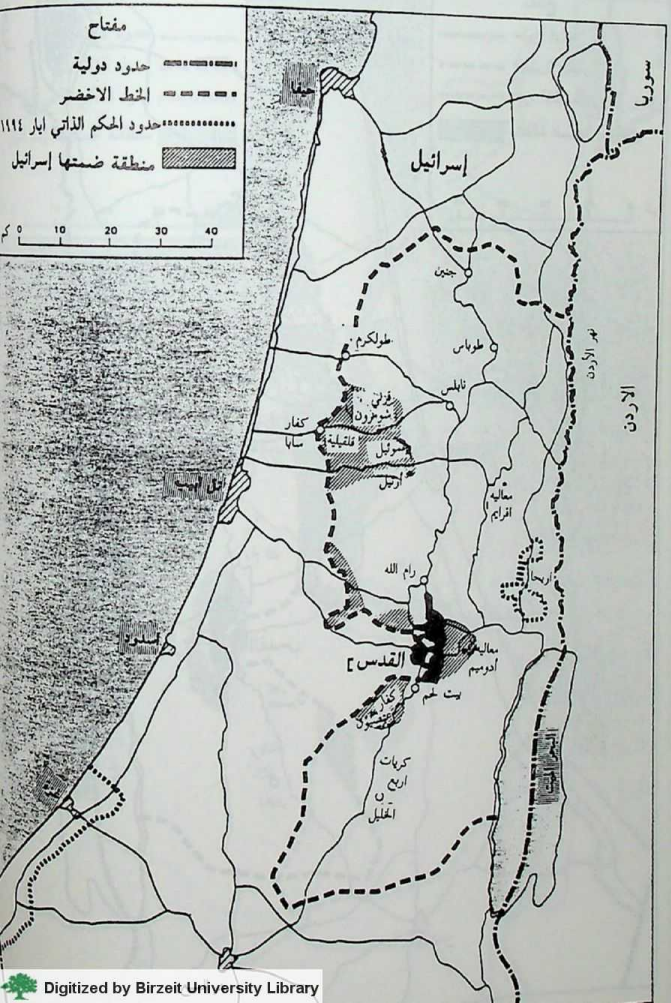

Digitized by Birzeit University Library

خريطة ١٠ الخطة ب : حل وسط ومعتدل

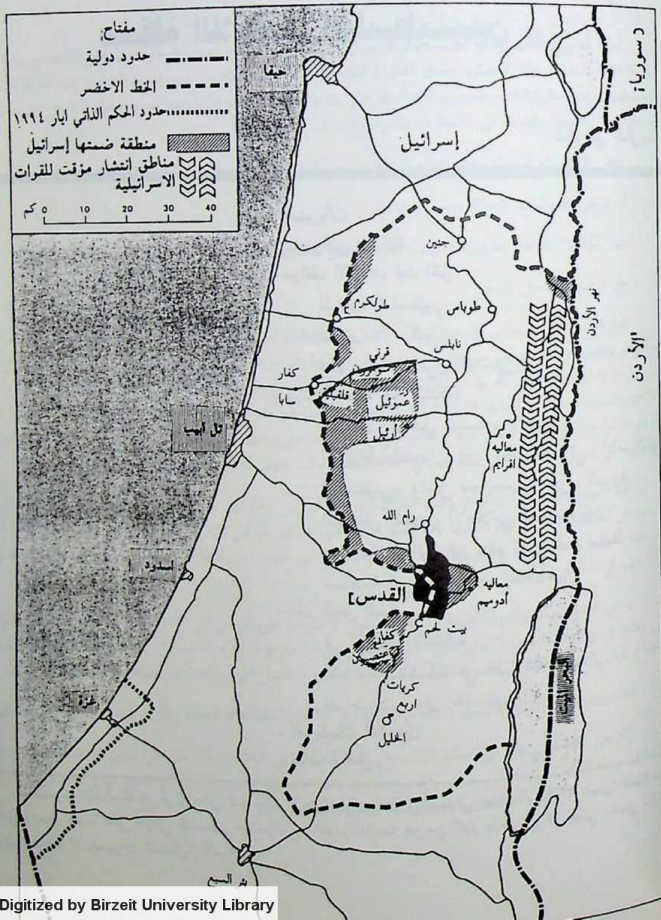

Digitized by Birzeit University Library

مشكلة اللاجئين الفلسطينيين *

شلومو غازيت

المحتويات

- استعراض المشكلة
- مواقف الاطراف تجاه الحل
الموقف الفلسطيني
الموقف الاسرائيلي
اراء امريكية حول اللاجئين
- بدائل محتمله لحل المشكلة
استعداد اسرائيل للسماح بالعودة
الارتباط المتبادل بين الحل الثنائي الاسرائيلي الفلسطيني، والحل مع جميع الدول العربية
التعويض المعنوي الاعلامي للفلسطينيين
مساهمة اسرائيل في دفع تعويضات مالية
مساهمة اسرائيل في عملية التأهيل
- اطار للحل الممكن
في المرحلة الانتقالية
الاهتمام بالمشكلة في اطار الحل الدائم
افتراضات حول الحل الدائم
- تعويضات اللاجئين
- نقاط الفشل

* صدرت هذه الورقة عن مركز جافي للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب في نهاية عام ١٩٩٤ ضمن سلسلة من الأوراق حول قضايا الحل النهائي الفلسطيني-الاسرائيلي. شلومو غازيت هو من كبار باحثي مركز جافي وعمل سابقاً كرئيس لشعبة الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية.

Digitized by Birzeit University Library

- تلخيص
- ملحق " أ" توزيع اللاجئين في الدول العربية.
- ملحق "ب" توقعات عامة عن المواطنين الفلسطينيين في الشتات حتى سنة ٢٠١٠

استعراض المشكلة

تمشيا مع روح اتفاق اوسلو تستعد حكومة اسرائيل للبدء بمفاوضات مع السلطة الوطنية حول الحل الدائم مع بداية شهر ايار ١٩٩٦ . يتناول هذا البحث، احدى القضايا المطروحة على جدول الاعمال للبحث بين الطرفين: إنها قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ سنة ١٩٤٨، فحسب الاتفاق المرحلي يلتزم الطرفان ببحث قضية الفلسطينيين وخاصة نازحي حرب الايام الستة الذين يطالبون بالعودة الى الضفة الغربية وقطاع غزة.

وعلى هذا، فإن البحث سنتم تجزئته الى الفصول التالية:

أ. عرض للمعطيات المتعلقة بحجم المشكلة.

ب. المواقف المختلفة للطرفين، ومواقف اخرى تتعلق بالحلول الممكنة

ج. توصيات للحل الممكن

عند اشتداد معارك حرب الاستقلال الاسرائيلية سنة ١٩٤٨، اجبر مئات الآلاف من المواطنين العرب على ترك اماكن سكناهم باحثين عن مأوى لهم سواء في مناطق عربية فلسطينية غير بعيدة عن مسرح احداث الحرب، او خارج حدود ارض اسرائيل الانتدابية في الدول العربية المجاورة. وانطلاقاً من ذلك لا معنى للتساؤل عن كيفية حدوث تلك المشكلة، وعن اي اللاجئين الذين استجابوا لنداءات القيادات العربية للجلاء المؤقت عن منازلهم ليعودوا اليها بعد ان تستسلم اسرائيل، ولا عن الذين طردوا من قبل قوات جيش الدفاع الاسرائيلي،الذي سيطر على مدنهم وقراهم، وكذلك الذين هجروا بلادهم في ذروة الحرب حتى يعرفوا المصير الذي ينتظرهم في حالة سيطرة قوات جيش الدفاع الاسرائيلي على قراهم ومدنهم.

لقد اتضح بعد توقيع اتفاقيات وقف اطلاق النار بين اسرائيل وجاراتها سنة ١٩٤٩، ان توقعات الفلسطينيين الذين نزحوا عن منازلهم على امل العودة اليها بعد تحقيق النصر على اسرائيل لم تحل تلك المشكلة التي ظلت قائمة لغاية اليوم، فقد حرمت الاغلبية العظمى من اولئك النازحين من العودة، هذا من جهة، ومن جهة اخرى لم يتم عمل اي شيء لتوطينهم وتأهيلهم في اماكن منفاهم.

يدعي الفلسطينيون والدول العربية ان كل فلسطيني لا يتواجد على الارض التي كان عليها سنة ١٩٤٨ له حق العودة الى وطنه، ومن ناحية عمليه، لا يعتبر كل عربي فلسطيني يعيش خارج حدود دولة اسرائيل، او خارج منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة، لاجئا بحاجة الى مساعدة بعد مضي ٤٦ عاما من العمل على اعادة تأهيل وتوطين اللاجئين من جديد.

اما تعريف اللاجئ الذي تأخذ به وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للامم المتحدة والذي اعتمدناه في هذا البحث فهو:

"اللاجئ الفلسطيني هو كل انسان كان يعيش بشكل طبيعي في البلاد لفترة لا تقل عن سنتين قبل اندلاع النزاع عام ١٩٤٨، وفقد نتيجة ذلك منزله ومصادر رزقه ووجد بعد ذلك الملجأ في احدى الدول التي تعمل بها وكالة الغوث ، ومن هنا فإن اللاجئين واولادهم المسجلين لدى الوكالة يتلقون المساعدة منها.

Digitized by Birzeit University Library

اعداد اللاجئين منذ سنة ١٩٤٨

حسب تقديرات الامم المتحدة، وصل عدد اللاجئين الفلسطينيين حتى سنة ١٩٤٨ إلى ٧٠٠ الف نسمة تقريبا، وهؤلاء يشكلون نصف عدد سكان فلسطين الذي وصل سنة ١٩٤٨ إلى حوالي ١،٣٨ مليون نسمة. ولدى مقارنة هذه الارقام مع ما ورد في البحث الذي اجراه د. موشيه افرات الذي قدر عدد اللاجئين سنة ١٩٤٨ ب ٦٠٤ الاف نسمة، مع تعداد السكان في اسرائيل والذي بلغ ١،٣٢٩،٠٠٠ نسمة في نفس العام، يتضح عدم وجود فروق كبيرة بين العددين، لانهما في حقيقة الامر يشكلان حجم المشكلة. اما عدد اللاجئين المعلن عنه سنة ١٩٩٢ من قبل وكالة الغوث فقد بلغ حوالي ٢،٧ مليون نسمة أي ما يعادل نصف عدد المواطنين الفلسطينيين. ويشمل هذا العدد نازحي حرب الايام الستة المتواجدين بمعظمهم في الاردن والبالغ عددهم حوالي ٨٠٠ الف لاجئ ولا يحسبون على سكان المخيمات في الضفة الشرقية، وهؤلاء ليسوا بحاجة للمساعدة الفورية، ولذلك يصبح عدد اللاجئين حسب معطيات وكالة الغوث ١،٩ مليون نسمة، وهؤلاء يشكلون ما نسبته ثلث عدد الفلسطينيين الكلي. يمكن لهذه الارقام ان تكون اكثر مما ذكر لولا مشاكل الاحصاء الذي تقوم به اجهزة وكالة الغوث، وتوضح الملاحق (أ، ب) تبعثر اللاجئين في الدول المختلفة ومعطيات نهاية سنة ١٩٩٢، اضافة الى تقدير العدد الاجمالي للسكان الفلسطينيين لسنوات ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ .

واعتمادا على النمو السكاني المتواصل للفلسطينيين، فان التقديرات تقول بأن عددهم قد وصل سنة ١٩٩٢ الى ٢،٣٢٠،٠٠٠ نسمة. اما اذا استثنينا ال ٨٠٠ الف نسمة الذين يعيشون خارج المخيمات في الضفة الشرقية، فإن عددهم سيهبط الى ١،٦٣٠،٠٠٠ .

وبدون التطرق الى التسلسل التاريخي لتقسيم اللاجئين الفلسطينيين منذ سنة ١٩٤٨ يجدر بنا ان نشير الى ان الوقت الذي مضى لم يساعد على حل تلك القضية، حيث كان هناك موقف عربي متشدد سواء من قبل اللاجئين او قيادتهم، او من قبل الدول العربية المضيفة لهم. وهذا الامر ساعد على عدم توزيع اللاجئين او استيعابهم او تأهيلهم لتمكينهم من العيش الكريم.

مواقف الأطراف تجاه الحل

إن انشاء وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين ساعد على تصليب موقفهم سواء من خلال منحها بطاقة هوية لاجئ لهم او انشاء مخيمات اللاجئين او توزيعها المؤن عليهم بشكل منتظم.

وفي الوقت الذي ابدت فيه حكومة اسرائيل سنة ١٩٤٩ استعدادها للسماح بعودة ١٠٠ الف لاجئ الى قراهم، فإن اسرائيل، (وبسبب رفض الحكومات العربية لقبول هذا الاقتراح والاكتفاء به)، تراجعت عن اقتراحها ذاك. وقد رفضت كل الحكومات الاسرائيلية من ذلك الحين الدخول في بحث جدي وعملي لعودة اللاجئين، لكن اسرائيل على مدار السنوات اللاحقة كانت تستجيب لحالات فردية وتمكنها من العودة. فقد سمحت، ولاسباب انسانية، بعودة عشرات الألوف من اللاجئين في اطار سياسة جمع الشمل، الا انها وبنفس الوقت ظلت متمسكة بعدم العودة الجماعية للاجئين.

ومن جهة اخرى، فان المواقف الفلسطينية المعلنة لم يطرأ عليها اي تغيير، فقد استمر الفلسطينيون بالمطالبة بتطبيق القرار الصادر عن هيئة الامم المتحدة "البند رقم ١١ من القرار ١٩٤" الداعي الى عودة جميع اللاجئين الى بيوتهم، وقد استندوا في ذلك الى مبدأ حق العودة.

الموقف الفلسطيني:

ظل الموقف المبدئي الفلسطيني، وحتى منتصف السبعينيات، يربط بين فكرة العودة وفكرة تحرير فلسطين بكاملها، لأن حل مشكلة اللاجئين الذي كان تؤمن به الاغلبية من الفلسطينيين يرتكز على عودة الوضع إلى ما كان عليه

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

اماكن سكناهم وعدم الانتقال الى مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، الامر الذي سيكون له تأثيرات مستقبلية ومهمة جدا، لان التواجد الكبير للفلسطينيين في الشتات سيكون في الاردن، ولان المواطنين الفلسطينيين هناك يتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة.

وبتناول الموضوع من قبل المتحدثين الفلسطينيين تقلص حجم هذه المشكلة الكبيرة: مشكلة الثلاثة ملايين فلسطيني الذين يعيشون في الشتات (اولئك الموجودين خارج حدود اسرائيل الانتدابية ويطالبون، من ناحية نظرية على الاقل، بحق العودة الى بيوتهم واراضيهم) الى مشكلة واقعية وعملية لحوالي ٣٥٠،٠٠٠ نسمة فقط، وهؤلاء هم الذين يعيشون في لبنان في ظروف صعبة جداً. ولبنان، من ناحيتها، ترفض أي حل سياسي يبقي على الفلسطينيين في اراضيها ويلزمها باستيعابهم كمواطنين لبنانيين بكل معنى الكلمة.

اما بالنسبة للفلسطينيين المتواجدين في كل من سوريا والاردن، فالامر مختلف واقل اهمية، فبالنسبة لسوريا يشكل عدد اللاجئين نسبة ضئيلة (حوالي ٢،٤٪) ، وغالبيتهم يعملون بشكل منتظم ولا يشكلون اية صعوبة في مسألة استيعابهم.

واما بالنسبة للاردن فالمشكلة مضاعفة، فهناك تجمع من اللاجئين الذين يسكنون المخيمات ويقدر عددهم بربع مليون نسمة، إضافة إلى ثلاثة ارباع مليون فلسطيني يشكلون نسبة لا بأس بها من مجمل السكان الفلسطينيين يعيشون حياة البؤس، الامر الذي يجعل المشكلة الاساسية تكمن في قدرة النظام الهاشمي على الاستجابة لضرورة استيعاب مئات الالاف من الفلسطينيين. لذلك، فإن الاردن يسعى الى التخلص من هذا العبء الديمغرافي لتحسين الوضع الداخلي الهش لسكان المملكة. واخيرا، علينا ان لا ننسى اللاجئين المتواجدين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والقدس الشرقية، فحسب احصائيات وكالة الغوث يبلغ عددهم اكثر من مليون نسمة. وفي حالة فقدان الامل لدى هؤلاء في العودة الى منازلهم واراضيهم داخل اسرائيل، فإنهم، وبدون ادنى شك، سيحظون بالاولوية في اعادة تأهيلهم من قبل سلطات الكيان الفلسطيني، وليس من الضرورة أن تكون هناك صعوبات في عملية استيعاب اللاجئين في الضفة الغربية لان معظمهم يعملون ومرتبطون بالاقتصاد المحلي، ولا يلزم لحل مشكلتهم سوى تنفيذ عملية بناء ضخمة لاخراجهم من المخيمات التي يعيشون فيها. لكن الامر مختلف بخصوص اللاجئين المتواجدين في قطاع غزة، فالمسألة هناك تتطلب، وبدون ادنى شك استثمارات طائلة لانشاء بنية اقتصادية محلية.

في المستقبل سيكون هناك تنقل حر بين الكيانين المنفصلين مما يؤدي الى سريان قوانين اقتصادية موحدة فيما يخص بمسألة العرض والطلب وما ينطوي على ذلك من تنقل العمال بين هذين الجزئين.

ان الفلسطينيين، على المستوى القيادي والميداني، ليسوا مستعدين الان لتوطين اللاجئين في الدول العربية المجاورة، حتى لو فضل الاستقرار بشكل دائم في احدى الدول العربية، هذا من جهة، ومن جهة اخرى يدرك المسؤولون الفلسطينيون ان العودة بأعداد كبيرة الى اسرائيل امر غير عملي، وعليه فإنهم سيقترحون مستقبلا بأن يبدأ الحل اولا بالاعتراف بحق العودة للاجئين. اما تنفيذ ذلك فسيتم في حدود المناطق التي احتلتها اسرائيل سنة ١٩٦٧، اي في الضفة الغربية وقطاع غزة مع اعطائهم تعويضات عن الاملاك التي تركوها لانهم يعتقدون بأن الاغلبية الكبيرة منهم لا تنوي العودة.

وعلى الرغم من انه لا توجد لدينا الثقة بأقوال مثل هؤلاء المسؤولين، الا انه لا يمكننا التغاضي عن ان مثل هذه التصريحات تأتي في سياق طمأنة اسرائيل.

في هذه المرحلة يبدو ان الغالبية العظمى في اوساط اللاجئين مستمرة في المطالبة بتجسيد حقها في العودة الى منازلها داخل اسرائيل، وغير عابئة بما حدث على ارض الواقع منذ سنة ١٩٤٨، ولكن لا يمكن الحكم بأن مثل هذه المواقف تأتي في نطاق سياسة غسيل الادمغة التي مر بها اللاجئون بهدف التأثير على ماهية الحل السياسي

Digitized by Birzeit University Library

المستقبلي. وعلى اية حال، فلو سمحنا لانفسنا بالاعتقاد انه لو اعطى الخيار الحر للاجئين في العودة الى داخل حدود اسرائيل، او الى داخل حدود الدولة الفلسطينية المستقبلية مع اعطائهم التعويضات، فان الغالبية العظمى ستتنازل عن حق العودة الى داخل الخط الاخضر.

الموقف الاسرائيلي

ان اي حل دائم بين اسرائيل والفلسطينيين لا يقوم على حل جذري لمشكلة اللاجئين هو حل غير عملي وغير ثابت للنزاع العربي-الاسرائيلي. وسيبقى اندلاع اعمال الصراع والعنف بينهما مسألة وقت، وسيبقى المطلب الفلسطيني بحل عادل لمشكلة اللاجئين عاملا اساسيا من عوامل التوتر والتحريض على جدول الاعمال السياسي العربي بشكل عام والفلسطيني بشكل خاص. أما من ناحية اسرائيلية فان عدم حل هذه المشكلة سيزيد من غضب الكثير من الفلسطينيين الذين سيستمرون في السعي لابعاد اسرائيل عن الحلبة الشرق اوسطية. وعليه، فكلما بقي هذا الامر غير واضح كلما استمرت المؤسسة السياسية الاسرائيلية بجميع احزابها بالتغاضي عن ضرورة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

ومن المواقف المحيرة التي اتخذتها اسرائيل في هذا المجال، موقفها في المحادثات المتعددة الاطراف التي تناولت مسألة اللاجئين، فبدلا من ان تكون هي الطرف الذي يسعى لايجاد حلول لهذه المشكلة وبدلاً من ان تطرح الموضوع في محادثات ثنائية مع الفلسطينيين وفق اتفاقيات اوسلو والقاهره، نراها تمتنع عن ذلك ولا تطالب الفلسطينيين بطرح افكار واقعية على الفور.

ان موقف اسرائيل من حق العودة هو موقف مخادع يتماشى مع اراء المؤسسة السياسية الاسرائيلية التي ترفض الاعتراف بحق اللاجئين في العودة داخل حدود اسرائيل أو الاعتراف بهذا الامر على انه حق اساسي وعملي. ولهذا، فإن إسرائيل ترفض حق العودة من الاساس لان اعترافها بهذا الحق ينطوي على تحملها المسؤولية لايجاد حلول لهذه المشكلة، كما انها تجد نفسها غير مسؤولة مطلقا عن حرب سنة ١٩٤٨، بل على العكس، فانها تلقي كامل المسؤولية على الجانب العربي الفلسطيني، ولا تعبأ فيما اذا كان القادة العرب قد شجعوا هجرة السكان الفلسطينيين من اماكن سكناهم، او ان هروبهم كان نتيجة فظائع تلك الحرب. وبالاحرى، فإن هذا الموقف يجعلها في حل من الالتزام بمسألة العودة الفعلية للاجئين الى داخل حدودها، اما اذا اعترفت بمبدأ حق العودة فإن ذلك سيحرمها من الاعتراض او النقض او مراقبة جميع العائدين.

ولهذا، فإن اسرائيل لا تستطيع الاعتماد على التقديرات والتعهدات العربية القائلة بأن معظم اللاجئين لا ينوون العودة. وترى ان قرار "العودة" يجب ان لا يصبح بأيدي الفلسطينيين، لأنه لو تم ذلك لن تستطيع التأثير على حجم العائدين. كذلك، فإن اعدادا كبيرة من الإسرائيليين تعارض الالتزام باستيعاب عدد محدد من اللاجئين الفلسطينيين. واذا عدنا الى الماضي، نلاحظ بأن اسرائيل سمحت بعودة عشرات الالاف من اللاجئين ضمن سياسة لم الشمل، حيث سمحت ومنذ حرب الاستقلال بعودة ٧٠ الف نسمة من اللاجئين من منطلق انساني محض ومن جانبها فقط. لذلك فمن غير الجائز ان يتم السماح للفلسطينيين ان يكونوا شركاء في مثل هذه القرارات.

ان رفض الحكومة الإسرائيلية لحق العودة او تنفيذه بشكل عملي ينبع من عدم وجود امكانية لاعادة اللاجئين الى منازلهم وأراضيهم، لما لذلك من تأثير كبيرعلى الشعب والمجتمع الاسرائيلي، ولان جزءا كبيرا من المستوطنات الاسرائيلية القائمة سواء في المدن او القرى هي بالاساس قائمة على قرى ومدن عربية فلسطينية. لذلك، لا توجد هناك اية طريق لاعادة تلك الممتلكات الى اصحابها الذين كانوا يملكونها قبل ٤٧ سنة، لان ذلك يعني اقتلاع الاف الاسرائيليين وربما، التسبب بشكل كبير في اهتزاز كيان المجتمع الاسرائيلي. وحتى في حالة التحدث عن استيعاب داخل حدود اسرائيل، بدون ان يكون ذلك عودة للاجئين إلى ممتلكاتهم، فان هذا الاستيعاب يؤدي إلى اضافة مؤثرة على التعداد السكاني للعرب الفلسطينيين ويعرض الطابع اليهودي للدولة إلى الخطر: وحتى بدون

Digitized by Birzeit University Library

"عودة" فان اسرائيل قلقة من الخطر الذي تشكله الأقلية العربية داخلها والتي تعد اليوم ما نسبته ١٨٪ من مجمل عدد السكان وتبلغ نسبتها في منطقتي الجليل والنقب ٥٠٪ او اكثر. لذلك، فان عودة اللاجئين ستؤدي الى زيادة هذا الخطر الديمغرافي وتشكل تهديداً لاسرائيل في حدود سنة ١٩٦٧ .

التعويض المالي للاجئين:

إن الموقف التقليدي للحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، ومنذ منتصف الخمسينات، يتسم بالتحفظ المطلق تجاه أي التزام يدعو الى تعويض اللاجئين الفلسطينيين. وهذا التحفظ ينبع من ادعاء موضوعي يتمثل في ان افواج المهاجرين اليهود القادمين اليها من الدول العربية اجبروا على ترك ممتلكاتهم الكثيرة بدون استغلالها. لكنها استغلت الممتلكات العربية في القرى والمدن التي خضعت لسيطرتها، حيث شكلت تلك الممتلكات بنية تحتية مكنت من استيعاب موجة الهجرة اليهودية الكبيرة، وعملت على استيعاب وتأهيل اليهود الذين اجبروا على مغادرة اماكن سكناهم في الدول العربية دون ان تطالب بتعويضات من هذه الدول. ولذلك، فهي لا توافق على اعطاء تعويضات للاجئين الفلسطينيين الا بعد ان يتم اجراء عملية حسابية لعدد اللاجئين اليهود الذين استوعبتهم وما تساويه الممتلكات التي تركوها. لم يتم على الاطلاق اجراء موازنة بين ممتلكات الفلسطينيين وممتلكات اليهود، ولكن يبدو من الناحية السطحية ان العملية الحسابية من وجهة النظر الفلسطينية ستكون متساوية. ومن الواضح أن الحساب الدقيق سيكون لصالح اسرائيل.

من الناحية المنطقية لا شيء يفرض أن تكون هذه الموازنة الحسابية الموازنة الوحيدة أو الاساسية التي تحدد الموقف الاسرائيلي، ولم يكن هذا هو موقف الحكومة الاسرائيلية في السنوات الاولى التي تلت اقامة الدولة. في سنة ١٩٤٩ اقترحت الولايات المتحدة على اسرائيل السماح بعودة ثلث اللاجئين الفلسطينيين (كان ذلك يقدر آنئذ بما مجموعة ٢٠٠ الف نسمة) وان تتحمل امريكا نفقات تأهيل العدد المتبقي من اللاجئين في الدول العربية. قام رئيس الحكومة ديفيد بن غوريون برفض الاقتراح الامريكي مبديا استعدادا لدفع تعويضات لهم، لكنه طالب بعدم اجراء عمليات حسابية لكل لاجئ مقترحا بدلا من ذلك انشاء صندوق دولي يتولى معالجة الموضوع على اساس تنفيذ اعمال جماعية تشارك فيها اسرائيل دون تحملها للمسؤولية.

وعندما اتضح للامريكيين ان اعادة اعداد كبيرة من اللاجئين الى داخل اسرائيل هو امر غير عملي، طالبوا بدفع تعويضات، حيث طلبوا بأن تقوم اسرائيل بدفع ما قيمته ٣٠-٥٠ مليون دولار كثمن لما خلفه الفلسطينيون وراءهم من ممتلكات. وهذا المبلغ اقل بكثير مما كانت تساويه تلك الممتلكات. ويذكر ان الحكومة الاسرائيلية سنة ١٩٥١ كانت قد شكلت لجنة مهمتها معرفة حجم تلك الممتلكات، وقد خرجت بنتيجة مفادها انها تعادل ما يقارب ٤٠٠ مليون دولار. (واما تقديرات الجامعة العربية حينذاك فكانت ثلاثة مليارات دولار).

العودة الى مناطق السلطة الفلسطينية:

هناك مسألتان اضافيتان من المفروض على اسرائيل ان تبلور موقفها اتجاههما:

الاولى: السماح لنازحي سنة ١٩٦٧ بالعودة الى حدود الضفة الغربية وقطاع غزة.

الثانية: تشريع قانون فلسطيني يسمى بقانون العودة يشبه قانون العودة المعمول به في اسرائيل، ويعطي لكل عربي فلسطيني راغب في العودة حق الهجرة والاستيعاب في الكيان الجديد.

بخصوص المسألة الاولى: يجب علينا ان نفرق بين نوعين من النازحين:

النوع الاول: هم الفلسطينيون من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من المواطنين واللاجئين الذين حرمتهم السلطات العسكرية الاسرائيلية منذ سنة ١٩٦٧ من العودة الى منازلهم.

Digitized by Birzeit University Library

النوع الثاني: وهم لاجئو سنة ١٩٤٨ الذين كانوا يقطنون بأغلبيتهم في مخيمات اللاجئين في منطقة اريحا، والقليل منهم كان يسكن في مخيمات اخرى في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وهؤلاء يجب أن تكون عودتهم الى منطقة الحكم الذاتي او الدولة الفلسطينية والى المخيمات التي كانت قد دمرت على مدار السنين. ويقدر عدد هؤلاء النازحين الذين هاجروا من البلاد في سنوات ١٩٦٧، ١٩٦٨، بأكثر من ٣٠٠ الف نسمة. ولدى اضافة الزيادة الطبيعية الناجمة عن التكاثر السكاني يصبح عدد النازحين جميعهم اليوم ما بين ٥٥٠ الف الى ٦٠٠ الف نسمة. وذلك بعد السماح بعودة ٨٨ الف نسمة منذ ١٩٦٨ (تم الموافقة على ٥٦٣٧٥ طلب حتى حزيران سنة ١٩٤٩ عاد من خلالها ٦٦٠٩٩ نسمة إلى الضفة الغربية و ١٨٦٧١ نسمة إلى قطاع غزة. وبهذا منحت الاقامة الدائمة لأكثر من ٣٠٠٠ امراة ممن دخلن الى المناطق كزائرات ورفضن مغادرتها بعد أن تزوجن).

من الطبيعي أن يكون الرأي السائد في اسرائيل معارضا لعودة النازحين من النوع الثاني لانه لا معنى لاجبار النازحين على ترك المناطق المتواجدين فيها للمرة الثالثة من اجل العودة الى المخيمات، ولان مصير هؤلاء سيتم تحديده ويتقرر عندما يتم الاتفاق على مصير مجمل لاجئي سنة ١٩٤٨ . ولكن اذا قام الطرف الفلسطيني وطالب بعودة هؤلاء النازحين في غضون الفترة الانتقالية ومدتها خمس سنوات فإنه سيتم استيعابهم وتأهيلهم الكامل في مناطق الضفة الغربية، وسيكون من المنطق ان تلغي اسرائيل معارضتها وان تقوم بأعادة النظر في موقفها حيال المسألة جميعها، عندها ستنظر الاغلبية في اسرائيل الى ذلك نظرة ايجابية.

والغريب جدا في هذا المجال هو أن موضوع استيعاب لاجئي سنة ١٩٤٨ لم يتم التطرق إليه إطلاقا أثناء محادثات أوسلو والقاهرة، عندما تمت بلورة مباديء وأسس تنفيذ اتفاق غزة وأريحا أولا، وكان باستطاعة إسرائيل ان تطالب الفلسطينيين لدى الانتهاء من اخلائها لقطاع غزة وإقامة السلطة الفلسطينية، بالعمل للتخلص من اللاجئين المتواجدين في قطاع غزة من أجل إلغاء الموقف القانوني والرسمي لكل لاجيء، والعمل على إخراج وكالة الغوث من القطاع ووقف دعمها وتوزيعها الأغذية، والبدء في مشروع تفكيك المخيمات مع إقامة مشاريع إسكانية ثابتة. دون ان نتمكن من ادراك السبب الذي جعل الفلسطينيين يعارضون مثل هذا البرنامج قبل الوصول الى اتفاق للحل النهائي بين اسرائيل وفلسطين، يصعب علينا فهم الدافع الذي جعل اسرائيل تمتنع عن مطالبتها المذكورة.

من غير المستبعد أن تتم إثارة هذا الموضوع مجددا مع الفلسطينيين في سياق موضوعات أخرى قد يثيرونها. لهذا، فعلى إسرائيل أن تكون مستعدة لطرح مطالبها على الفلسطينيين ومطالبتهم بتنفيذها حتى في المرحلة الانتقالية من تنفيذ الاتفاق.

أما بالنسبة للنوع الأول من اللاجئين فلا يوجد هناك أي سبب من قبل إسرائيل يمنع عودتهم إلى ممتلكاتهم ومنازلهم وعائلاتهم، مع استثناء بعض الحالات التي تشكل خطرا أمنيا. أما المعارضة المركزية لدى إسرائيل فتأتي من قبل المعارضين للبرنامج السياسي للحكومة الحالية والذين يرفضون مبدأ التسوية الاقليمية بشكل مطلق، ويرى هؤلاء أن عودة مئات الآلاف من النازحين إلى الضفة الغربية سيكون له تأثير قوي على الميزان الديمغرافي بين اليهود والعرب (إذا نظرنا إلى نسبة المستوطنين اليهود في يهودا والسامرة، فإننا نرى أنها تشكل ١٢-١٣٪ من مجموع سكان الضفة الغربية، وستهبط هذه النسبة إلى ٨-٩٪ في حالة عودة النازحين). ويدعي مثل هؤلاء المعارضين أن إسرائيل تقوم بتهجير جماعي للفلسطينيين بالاتجاه المعاكس، وبشكل مغاير للمصالح القومية الإسرائيلية على المدى البعيد.

وهناك مشكلة أخرى يمكن أن تثار، تتمثل في أن هؤلاء النازحين العائدين سيطالبون بإعادة ممتلكاتهم في أنحاء "يهودا والسامرة"، والتي تم وضع اليد عليها من قبل حارس أملاك الغائبين الإسرائيلي، وجرى استغلالها لإقامة هذه المستوطنة أو تلك لكونها أصبحت أراضي دولة. وعليه، فإن إسرائيل لا توافق على أية خطوات تلزمها ببحث مثل هذه الأمور، طالما لم يتم الاتفاق حول الحدود الثابتة بين الكيان الفلسطيني وإسرائيل، ومستقبل المستوطنات.

وهناك قضية أخرى ستثقل كاهل منطقة الحكم الذاتي في الضفة الغربية، تتمثل بمئات الآلاف من العائدين والذين

Digitized by Birzeit University Library

لن يستطيع السوق الفلسطيني المحلي استيعابهم ودمجهم، مما سيؤدي إلى مزيد من الأعمال العدائية والإرهابية ضد إسرائيل. من هنا، فإن على إسرائيل أن لا تترك القرار بأيدي الفلسطينيين وحدهم، وعليها أن تضع مثل هذه القضايا على جدول أعمال المفاوضات، وأن ترى مدى استعدادهم لتحمل المسؤولية، وكيفية رؤيتهم للحل. وعليه، فهناك إمكانية قوية لتحديد تكاليف الهجرة السنوية، بحيث تتناسب مع المستوى الملائم لقدرة السوق المحلي على الاستيعاب. ومن غير المتوقع أن نشاهد عودة جماعية لنازحي عام ١٩٦٧ بدون مراقبة. في البداية، سيتم إعادة أولئك الذين سينضمون إلى عائلاتهم، وبعد ذلك، ستكون العودة حسب القدرة الاقتصادية التشغيلية للسوق الفلسطيني المحلي، ودراسة التوزيعات السكانية للمناطق التي سيرجع إليها العائدون، شريطة أن لا يشكلون مشكلة أمنية كبيرة.

ننتقل، الآن، إلى المسألة الثانية التي تتناول المشكلة في إطار الحل الدائم، والموقف الإسرائيلي من موضوع تشريع قانون العودة الفلسطيني إلى مناطق الكيان الفلسطيني الذي سيقام.

إذا فرضنا أنه سيسبق النقاش في هذه المسألة اتفاقٌ إسرائيلي-فلسطيني على القضايا الأساسية والمسائل السهلة التي تتطلبها إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ولها حدود ثابتة، والاتفاق حول القدس، ومستقبل المستوطنات، وقضية اللاجئين، فإنه يصبح من الممكن عندئذٍ أن يكون الموقف الإسرائيلي مرنا تجاه تشريع قانون العودة الفلسطيني، لأن إسرائيل لن تستطيع أن ترفض، وبشكل مطلق، وفي إطار الحل الدائم، استيعاب أعداد مهما كانت من اللاجئين الفلسطينيين داخل حدودها، وأن تمنع الدولة الفلسطينية من العمل على حل المشكلة داخل حدودها. أما في حالة التوصل الى اتفاق حول إقامة الدولة الفلسطينية، فسيكون من الصعوبة بمكان أن تقوم إسرائيل بالتدخل أو إبداء رأيها بماهية الصلاحيات التشريعية السيادية لمثل هذه الدولة. كذلك، فإن إسرائيل، حينها، لا تستطيع منع الجانب العربي من التدخل في قانون العودة الإسرائيلي تحت ذريعة السيادة الإسرائيلية. ودون ممارسة حق النقض "الفيتو" على قانون العودة الفلسطيني، وبالرغم مما أشرنا إليه آنفا حول عودة مئات الآلاف من النازحين في الفترة الانتقالية، فإن نفس القرار يجب أن ينطبق على مرحلة الحل الدائم. ومن هنا يجب على الطرفين بحث هذا الموضوع والتوصل إلى اتفاق حول قدرة السوق المحلي على استيعاب العائدين، وضمن قانون العودة الفلسطيني، لئلا تشكل هذه العودة، في حالة تحققها، مصدر خطر وتهديد .

آراء أمريكية حول اللاجئين

لو افترضنا أن الولايات المتحدة ستستمر في لعب دور رئيسي في قيادة ومسيرة السلام، سواء من خلال المبادرة، أو إجراء الاتصالات، أو التوسط الفعلي وطرح أفكار بناءة لإنجاح الاتفاق، فإنه سيكون لموقفها أهمية كبيرة فيما يخص قضية لاجئي سنة ١٩٤٨، لأن أمريكا تعتبر من الدول التي أيدت قرار هيئة الأمم المتحدة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ . ومنذ ذلك الوقت، لم تقم باتخاذ قرار غير عادي، أو علني، يلغي ذلك التأييد. ومن الواضح أن هذا الموقف العملي من قبل واشنطن كان موقفا واقعيا، كما هو الحال في مواقف أمريكية كثيرة.

إن الموقف الأمريكي الرئيسي يتمثل في أن ما يتوصل إليه الطرفان، الإسرائيلي والفلسطيني، من اتفاقات يكون مقبولا لدى الإدارة الأمريكية، وهذا الموقف معتمد منذ عشرين سنة، عندما بعث الرئيس نيكسون سنة ١٩٧١ برسالة إلى رئيسة حكومة إسرائيل آنذاك، غولدا مئير، قائلا فيها:"إن الولايات المتحدة سوف لا تمارس الضغوط على إسرائيل لإجبارها على قبول أي حل لمشكلة اللاجئين قد يترك تأثيرات أساسية على الطابع اليهودي للدولة إسرائيل ويهدد أمنها". وكذلك، فإن الولايات المتحدة لم تبلور أي موقف رسمي بخصوص حل قضية اللاجئين، على الرغم من أنها وضعت هذه القضية بشكل عملي على جدول أعمالها السياسية.

يمكن تلخيص مواقف وآراء عدد من الشخصيات الأمريكية المرموقة ذات الصلة بالإدارات الأمريكية، في الماضي أو الحاضر، وإن كانوا قد أشاروا إلى عدم الأخذ بآرائهم الشخصية بخصوص القضية ومسارات الحل الممكن، كما يلي:

Digitized by Birzeit University Library

إن جميع شخصيات الإدارات الأمريكية على قناعة بأن إسرائيل لا يمكن أن توافق، أو يتوقع منها الموافقة، على حق العودة للفلسطينيين، وإن كل ما هو مطلوب منها لا يتعدى الاستمرار في سياسة "لم شمل العائلات" وعلى مستوى ضيق. ومن شأن هذا الموقف المساعدة على تقليص الضغوط على إسرائيل للمطالبة بإخلاء المستوطنات التي اقامتها بدون أن تتم تنازلات سياسية من جانب الفلسطينيين. وبذكر أن عرفات، وأثناء محادثاته مع شخصيات أمريكية، كان قد طالب بعودة إسرائيل إلى حدود الخط الأخضر، وعدم مطالبتها بتنازلات إضافية، مبررا ذلك بقوله: "إننا بحاجة إلى مناطق واسعة تكون خاضعة لسيادة الدولة الفلسطينية، لأن مثل هذا الأمر يمكننا من استيعاب وإعادة تأهيل أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين".

وستكون هناك، على ما يبدو، حاجة للإعلان عن مبادىء فلسطينية-إسرائيلية مشتركة في إطار أي حل مستقبلي تتم الدعوة من خلاله إلى إلغاء صفة اللاجيء، مع موافقة فلسطينية على عدم عودة اللاجئين إلى داخل حدود إسرائيل، مقابل إبداء إسرائيل تفهماً للمشاعر الفلسطينية بسبب الظلم الذي لحق بهم، وأن تبدي استعدادها للبحث عن بدائل ممكنة مقابل المطالبة الفلسطينية بحق العودة. وكذلك، سيطلب من إسرائيل الموافقة على أن يتضمن إعلان المبادىء هذا اعترافا إسرائيليا بالظلم التاريخي والمعاناة الطويلة التي لحقت بالفلسطينيين، بشكل عام، واللاجئين، بشكل خاص، منذ سنة ١٩٤٨، وربما سيتضمن إعلان المبادىء الاعتراف بحق الفلسطينيين بالتعويض المنصف عن الممتلكات التي أجبروا على تركها قبل ٥٠ سنة تقريبا.

إن ترسيم الحدود المعترف بها بين كيان الدولة الفلسطينية وإسرائيل، سيلغي حق الفلسطينيين في مطالبة إسرائيل بضرورة الالتزام باستيعاب لاجئين فلسطينيين داخل حدودها. وبالمقابل، سوف لا يكون لإسرائيل الحق في أن تحدد للكيان الفلسطيني، ما إذا كان لديه النية لتشريع "قانون العودة" الفلسطيني الذي يسمح بالعودة إلى داخل حدود ذلك الكيان، ويردف الأمريكيون قائلين: ان الفلسطينيين، وحسب اعتقادهم هذه الأيام، لا تساورهم الشكوك في هذه المسألة، فالغالبية العظمى منهم، أو على الأقل قيادتهم سواء المتواجدة في المناطق أو في الشتات، تدرك وتسلم بهذه المسألة.

ونعود مرة أخرى إلى موضوع اللاجئين، فمن غير الممكن أن يتم فصل هذا الموضوع عن مجمل القضايا الأساسية، وستثم إثارته بين مجمل المواضيع التي يتم التباحث حولها. ولا يخفي على الامريكيين، في هذا المجال، أن أي تنازل في هذه المسألة هو أمر صعب. ولكن في حالة اصرار اسرائيل على عدم السماح بعودة لاجئين إليها، سيطلب منها التنازل في مواضيع أخرى عند البحث في الحل الدائم.

كانت الولايات المتحدة قد أبدت في المحادثات المتعددة الأطراف اهتماما بايجاد تعريف واسع لكلمة لاجيء وذلك بأنه "كل من تم اقتلاعه من مكانه نتيجة الصراع"، والهدف من ذلك هو أن يشمل هذا التعريف اليهود المصنفين على أنهم لاجئون. ونظرية إن الدول العربية غير مستعدة لتعويض إسرائيل عن أملاك اليهود الذين خرجوا منها، لأن هذه المسألة ستكون بمثابة طلب مشروع من قبل إسرائيل يهدف إلى موازاة المطالب الفلسطينية بتعويضهم عن ممتلكاتهم. ولقد تم طرح فكرة غير عادية من قبل أحد الأمريكيين تقتضي امكانية موافقة إسرائيل على استيعاب لاجئين داخل حدودها، وحسب المقاييس التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين. يمكن لمثل هذه الأفكار أن تستخدم من قبل إسرائيل كمطلب مضاد لابقاء هذا العدد أو ذاك من المستوطنات والمستوطنين داخل حدود الكيان الفلسطيني.

وفي الختام، فإن عرضنا لمثل هذا الاقتراح لا ينبع من توفر الامكانيات العملية لتطبيقه وانما لانه صدر عن شخصية امريكية كبيرة.

Digitized by Birzeit University Library

بدائل ممكنة لحل القضية

استعداد إسرائيلي للسماح بالعودة:

إن الخلاف النظري الأول في مسألة البدائل الممكنة لحل مشكلة اللاجئين، ومن وجهة نظر إسرائيلية، يتمثل في مدى استعداد إسرائيل للسماح للاجئين وابنائهم بالعودة إلى داخل الخط الأخضر. وفي هذا المجال تتنوع الخيارات، ويمكن حصرها في التالية:

أ- اعتراف إسرائيل بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وإعطاء كل واحد منهم الخيار في أن يعود إذا رغب بذلك، وذلك على أمل وافتراض أن الغالبية العظمى من اللاجئين سيفضلون عدم الاستفادة من هذا الحق، وهذا الأمر لا يمكن حدوثه.

ب- رفض إسرائيلي قاطع لحق العودة، وذلك بأن لا تسمح لأي لاجيء فلسطيني بالعودة إلى حدودها، حتى ولو كان ذلك لأسباب إنسانية، أو في إطار سياسة "جمع الشمل". ويكون ذلك بمثابة حق لحكومة إسرائيل

ج- وفي حالة وجود حل وسط، سيكون هناك اتفاق ثنائي مبكرعلى حجم العودة التي ستسمح بها إسرائيل إلى داخل حدودها. وعند إجراء تحليل نظري آخر حول هذه البدائل، وخاصة ما ورد في الخيارين أو ج، يمكن تحديد وضعين هما: الحالة الأولى، سيكون هناك سماح لتجسيد حق العودة بمضمونه الأقصى، أي أن كل لاجيء يستطيع العودة والحصول على ما فقده من ممتلكات أساسية كالمنازل والأراضي داخل إسرائيل. وفي الحالة الثانية: سيتم تحديد العودة بمعنى العودة إلى إسرائيل وقبول [illegible] مع عدم السماح، ولا بأي شكل من الأشكال، بالسيطرة على الممتلكات الأساسية التي كانت قد بقيت داخل حدود إسرائيل.

وأخيرا، نود الخوض في إجراء تحليل عميق لهذه البدائل، لأن الغالبية العظمى في إسرائيل، والمؤسسة السياسية فيها ترفض مثل هذه الإمكانيات التي وردت في الخيارين أو ج، وذلك لأن مجال المناورة والمرونة العملية، والتغييرات التي تحكم إسرائيل أثناء المفاوضات المتعددة الأطراف، تنحصر في الخيارات التالية:

أ- الرفض المطلق لحق العودة، مع التزام إسرائيلي بدفع نفقات سنوية محدودة للعائدين لأسباب إنسانية ضمن سياسة "جمع شمل العائلات".

ب- رفض مطلق لهذا الأمر، متضمنا رفض إسرائيلي للمقاييس والاعتبارات التي قد يشملها أي اتفاق قد يلزم بأي أمر تجاه الفلسطينيين، بما في ذلك موضوع "جمع الشمل". في حالة الأخذ بالموقف القاضي برفع مقاييس، والذي لا يزال غير مبلور لدى إسرائيل، ويحبذه التحليل الآنف الذكر، فإن الخيار الذي سيكون أمام إسرائيل ينحصر في المجالات التالية:

الارتباط المتبادل بين الحل الثنائي الاسرائيلي الفلسطيني، والحل مع جميع الدول العربية

إن حل مشكلة اللاجئين، غير المرتكز على حق العودة، يرتبط ارتباطا وثيقاً مع موافقة الدول العربية الاخرى.

أولا: الدول العربية المضيفة وسيطلب منها استيعاب اللاجئين المتواجدين على أراضيها مع منحهم صفة المواطنة الكاملة، أو على الأقل، إعطائهم مكانة مواطنين دائمين.

ثانيا: الدول العربية التي كانت قد فتحت أسواق العمل أمام الفلسطينيين وأغلقتها في أعقاب حرب الخليج لتعيد

Digitized by Birzeit University Library

للموقف الذي اتخذه الفلسطينيون، وستُطالب بفتح أبوابها ثانية أمامهم لغايات العمل.

ثالثا: وأخيرا، الدول العربية التي لا يمكن دون تدخلها الفعال لتمويل عملية إعادة تأهيل اللاجئين، القيام بتجسيد الحل الذي سيتفق عليه. وفي هذا المجال، فإن الإمكانيات التي سستوفر أمام إسرائيل ستكون:

أ- تأجيل المباحثات والاتفاق متعدد الاطراف بين اسرائيل والفلسطينيين حتى انتهاء المحادثات والتوصل الى اتفاق مع بقية الدول العربية حول دورها ومسؤولياتها في حل قضية اللاجئين.

ب- أو الاستمرار في المحادثات الثنائية الإسرائيلية-الفلسطينية، ووضع اليد على الصعوبات المقيدة لها، والناتجة عنها.

وتعقيبا على ذلك، فإن الإمكانية الأولى المشار إليها، سوف لا تجد أي تأييد، لكن الإنجاز المهم لاتفاق أوسلو يكمن في إزالة العوائق التي كانت تكبل مؤتمر مدريد (مثل محاولة التقدم دفعة واحدة في أربع لجان ثنائية إسرائيلية-عربية)، بدلا من التقدم في المحادثات المنفردة مع كل دولة عربية على حدة. لذلك، من الصعب الافتراض بأن تقوم إسرائيل، الآن، بإعطاء إشارات تدل على نيتها في التراجع عن هذا الإنجاز، لأن ذلك سينتج عنه وصول المحادثات، مجددا، إلى حالة من الشلل او الطريق المسدود. وعلاوة على ذلك، فإن الاتفاق الثنائي مع الفلسطينيين قد حدد جدولا زمنيا واضحا كل الوضوح، الأمر الذي يجعل من غير اللائق، على الصعيد السياسي لإسرائيل، أن تكون هي المبادرة في توقف المسيرة السلمية.

ومع ذلك، ومن خلال إدراك واضح لمزايا الحل الشامل لمشكلة اللاجئين، فإن اسرائيل لن تستطيع الدخول مع الفلسطينيين في محادثات لا تشمل مسألة اللاجئين. وعلى إسرائيل أن تصر على وضع هذه المسألة على رأس جدول أعمال المفاوضات، مع وضع شروط واضحة لما تأمل في الحصول عليه من الفلسطينيين في هذه المسألة، والتزامهم نحو الدول العربية في إطار الحل الدائم مع تلك الدول مثل:

أ- موافقة الكيان الفلسطيني على الإدلاء بتصريحات بعيدة المدى تتعلق بمسألة اللاجئين، كأن يتم الإعلان بأن الكيان الفلسطيني سوف يتنازل عن المطالبة بتطبيق حق العودة، وأن تسقط، على الأقل، صفة اللاجيء عن أولئك اللاجئين الفلسطينيين الذين سيتواجدون داخل حدود الكيان الفلسطيني في حالة تطبيق الاتفاق (المقصود هنا لاجئي الضفة الغربية وقطاع غزة)، وأن تقوم سلطات الكيان الفلسطيني بإخراج وكالة الغوث من المناطق التي ستخضع لها بحيث تنتقل جميع المسؤوليات التي تتولاها الوكالة لتصبح تحت سيطرتها من الناحية الإدارية، مثل (خدمات التعليم والصحة بشكل خاص) وتقديم المساعدة.

ب- العمل، فورا، على تأهيل اللاجئين، والتوصل إلى حل شامل للمشاكل التي يعانون منها في منطقة الكيان الفلسطيني،وذلك بنقلهم إلى مساكن عادية ودائمة خارج المخيمات.

ج- المبادرة من طرف واحد إلى تشريع قانون عودة الفلسطينيين، والذي يمكن كل فلسطيني، إذا رغب، من حمل المواطنة الفلسطينية أو الهجرة إلى مناطق الدولة الفلسطينية، وعدم وضع قيود أخرى غير التي يتم الاتفاق عليها.

د- الاتفاق، مسبقا، مع إسرائيل على أن تقوم الدولة الفلسطينية بتحمل المسؤولية في قضية اللاجئين، وذلك بعد التوصل إلى اتفاقيات ثنائية بين إسرائيل وجاراتها من الدول العربية.

التعويض المعنوي إعلامي للفلسطينيين:

إن الموقف الإسرائيلي الرافض للاعتراف، وبأي شكل من الأشكال، بحق عودة الفلسطينيين أو المساهمة في

Digitized by Birzeit University Library

التعويض المالي للاجئين، سيبرز الحاجة الماسة إلى ضرورة التعويض المعنوي أو الأخلاقي من جانب إسرائيل. ذلك لأن الصراع العربي-الإسرائيلي، بشكل عام، والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بشكل خاص، له تأثيرات نفسية من الدرجة الأولى.

الفلسطينيون يرون أنفسهم على أنهم الطرف الذي لحق به الظلم الشنيع، إذ لم يتم اغتصاب أراضيهم وحسب، بل وأصبحوا مضطرين للكفاح من أجل استرجاع جزء من وطنهم الطبيعي. لقد عاش الفلسطينيون، ومنذ خمسين عاما متواصلة، في ظل المعاناة، التي رافقتها إسالة الدماء وسقوط الضحايا. إنهم مطاردون ومظلومون من قبل إسرائيل والدول العربية الشقيقة. في ظل هذه الظروف، تبرز أهمية تعويضهم، أخلاقيا، أو معنويا ونفسيا، مقابل تنازلهم النهائي في إطار الحل الدائم، أي التنازل عن حق اللاجئين في العودة، والتعجيل بالسير في طريق معقدة لتأهيلهم وتوطينهم.

واخيراً، فإن عدد الفلسطينيين المطالبين بحق العودة هو في تزايد مستمر، ولا بد من الاعتراف بالضائقة الحقيقية التي يعيشها أبناء الشعب الفلسطيني على مدار نصف قرن من الزمن. وهم يطالبون إسرائيل باعتراف رسمي يتضمن بنودا فعالة تتعلق بالعودة. ويمكننا، مما أشرنا إليه آنفا، الاستنتاج بأن اعتراف إسرائيل بمعاناة الفلسطينيين، هو أمر كاف.

كذلك، فإن إسرائيل ستجد نفسها أمام مأزق، فإما أن تبدي استعدادها للقيام بتصريح أعلامي يمنح الفلسطينيين تعويضا معنويا أو نفسيا، وإما أن ترفض، وبشكل مطلق، الإدلاء بمثل هذا التصريح، خشية أن يؤدي، مهما كان حياديا، إلى إلقاء المسؤولية على عاتق إسرائيل لكونها السبب في إيجاد مشكلة اللاجئين.

ومن هنا، فإن من يرغب في حل هذه المشكلة، عليه ألا يرتدع عن اتخاذ مثل هذه الخطوة. ربما نستهزيء بقرار قد يتخذ في اجتماع دولي يتمثل في طرح مشروع قرار على هيئة الأمم المتحدة، وتتم الإشارة فيه إلى مباركة الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي بخصوص قضية اللاجئين، ويمكن، أن يشمل اعترافا بمعاناة اللاجئين الطويلة على مدار عشرات السنين، ويمدح الفلسطينيين على سلوكهم الطريق الواقعي وإبدائهم الاستعداد للبدء في عملية إعادة تأهيل مكثفة، وتنازلهم عن حق العودة إلى إسرائيل. ان مثل هذا القرار سيؤدي إلى الغاء تام للقرار ١٩٤ والذي بشكل القاعدة التي ينطلق منها الفلسطينيون في مطالبهم.

مساهمة إسرائيل في دفع تعويضات مالية:

مما ورد، آنفا، نكون قد حللنا موقف إسرائيل من مسألة التعويضات المالية، لكننا يجب أن نشير إلى أن هناك اعتبارات سياسية وعملية تدعوها إلى المساهمة في دفع تعويضات للفلسطينيين، لأن هذا الأمر يعتبر المدخل الوحيد المؤكد الذي سيؤدي إلى إذابة الترسبات العالقة منذ عشرات السنين، والتي حكمت العلاقات بين الشعبين، بغية الشروع في عملية تطبيع متبادلة. أما التحفظات الإسرائيلية من هذه المساهمة فهي مضاعفة:

أ- الموقف السياسي (القانوني التقليدي)، ويتلخص هذا الموقف بأن إسرائيل لا تريد إيجاد أي انطباع يؤدي بها إلى الاعتراف بتحمل المسؤولية عن حدوث مشكلة اللاجئين.

ب- طالما أن المشكلة قائمة، فإنها تؤدي إلى تكليف إسرائيل مبالغ طائلة لتأهيل اللاجئين قدرت في السابق وتحديدا في سنة ١٩٤٩، ب ٥٠ مليون دولاراً، لكن هذا المبلغ ضئيل جدا بالقياس الى التكلفة في الوقت الحاضر، أي سنة ١٩٩٤، والمقدرة بعشرة مليارات دولاراً أو أكثر، الأمر الذي يؤدي بها إلى امتصاص جزء من ميزانيتها.

ج- هناك احتمال لإيجاد مصدر تمويل غير عادي وغير متوقع، وهو أن تقوم إسرائيل بالمطالبة من جمهورية المانيا

Digitized by Birzeit University Library

الفيدرالية بتحويل التعويضات المترتبة لها على ألمانيا الشرقية والمقدرة ب ٧-١٠ مليار دولاراً، ورصدها لسد احتياجات هذا الهدف، ونعتقد بأن ألمانيا ستتخذ موقفا إيجابيا في هذا المجال.

كما أن موقف اليهود القادمين من الدول العربية، كسوريا، والعراق، واليمن، وشمال إفريقيا، قد يثير بعض المتاعب على صعيد الحلبة الداخلية في إسرائيل، وذلك لأنهم لم يتلقوا أية تعويضات من الدول العربية، ولذلك، فهم يطالبون بعدم دفع تعويضات للفلسطينيين. وكذلك موقف اليهود الذين نجوا من النازية، فهم ينظرون إلى هذا الأمر بحساسية مرهفة، وبالتالي لا يرغبون في المساواة بين ما حدث لهم ولعائلاتهم، وبين ما حدث للفلسطينيين.

من هنا، فإنه من السهل اقتراح أية سياسة إسرائيلية في هذا المجال، ولهذا فإن اقتراح تقديم تعويضات للاجئين يمكن أن يطرح إذا توفر ما يلي:

أ- ربط مسألة التعويضات باتفاق سياسي ثنائي يكون واضحا فيه للفلسطينيين بأن ما تقدم عليه إسرائيل، ما هو إلا أمر داخلي ، ليس إلا.

ب- التأكيد على أن يكون نصيب إسرائيل محددا في مسألة دفع التعويضات، مع عدم تطبيق الأمر إلا إذا كان ذلك ضمن اتفاق على شكل صفقة كبيرة، وباشتراك دولي يشمل الدول الصناعية والعربية الغنية، لإعادة تأهيل اللاجئين.

مساهمة إسرائيل في عملية التأهيل:

إن مساهمة إسرائيل في عملية إعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين تعود بالنفع عليها، وذلك للأسباب التالية:

أ- امتلاكها لتجربة غنية في مسائل استيعاب المهاجرين، ولذلك فهي قادرة على تقديم المساعدات الكثيرة في عمليات التأهيل، وإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين.

ب- قدرتها على التأكد من صرف الأموال الموجودة لهذه المسألة لئلا تجد نفسها الطرف الوحيد الذي يتحمل العبء.

ج- إن المساهمة الإسرائيلية في هذا المجال توفر لها القدرة على التدخل في عملية طويلة المدى لتطبيع العلاقات بينها وبين الفلسطينيين.

ونتيجة لما سبق الإشارة إليه، فإننا نعتقد بأنه ستكون هناك معارضة فلسطينية وعربية، لأنه يجب علينا أن نأخذ بالحسبان الحساسية العربية المفرطة جراء التفوق العسكري والتكنولوجي الإسرائيلي الحالي، فهم سيفسرون هذا الأمر على أنه سيطرة إسرائيلية جديدة، وبوسائل مختلفة.

ومن هنا، فإن موقف إسرائيل سيكون ضعيفاً إذا لم تشترك، ولو جزئيا، في مسألة التعويض. وهناك طريقة أخرى لزيادة تأثيرها، تكمن في تأمين مكانتها في الجهود الدولية التي ستبذل في موضوع إعادة التأهيل.

إطار للحل الممكن

إن تحقيق تسوية سلمية بين إسرائيل والفلسطينيين أمر غير ممكن إذا لم تسع إسرائيل لكي تشمل تلك التسوية قضية اللاجئين بجميع تفرعاتها، ولإنهائها بشكل كامل. ويتطلب هذا الأمر عدم الأخذ بالطريقة المتبعة حاليا، كالاكتفاء بما ورد في النص، وإنما يجب تنفيذ النص بشكل كامل.

Digitized by Birzeit University Library

قد تبرز صعوبات في طريق تنفيذ أي اتفاق مستقبلي: (مثل ضرورة تغيير الأفكار والآمال، وموقف اللاجئين أنفسهم، وموافقة سياسية من قبل أطراف عربية، وتوفير مصادر مالية هائلة، ووضع خطة طويلة المدى لعملية التأهيل، وبناء مساكن بديلة للمخيمات، وإيجاد مصادر عمل ملائمة). كذلك، على إسرائيل أن تضع جدولا زمنيا لتنفيذ بقية بنود ذلك الاتفاق تكون فيه عملية إعادة التأهيل في المقدمة، لأنها هي الاختبار الحقيقي لتنفيذ الفلسطينيين للاقتراحات التي قطعوها على أنفسهم.

في المرحلة الانتقالية:

لا يوجد هناك سبب لمعارضة إسرائيل لعودة نازحي ١٩٦٧ إلى الضفة الغربية وقطاع غزة في هذه المرحلة التي يتم فيها تطبيق المرحلة الانتقالية من الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي، ولكن يجب عليها أن تبدي معارضتها لعودة مجموعتين من هؤلاء النازحين وهما:

أولا: النازحون المتحدرون من مخيمات سابقة، إلا إذا التزمت السلطة الفلسطينية باستيعاب العائدين من خارج المخيمات وإعادة تأهيلهم بشكل كامل. وعلى الرغم من أن إسرائيل لم تبادر إلى طرح مثل هذا الموضوع أثناء مباحثات أسلو أو القاهرة أو المحادثات المتعددة الأطراف، فإن الواجب يحتم عليها أن تثير مثل هذه المعارضة في حالة بحث موضوع عودة نازحي ١٩٦٧ .

ثانيا: النازحون الذين قد يطالبون باسترجاع ممتلكاتهم التي تمت مصادرتها من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي، أو أصبحت تحت تصرف المستوطنات الإسرائيلية التي اقيمت على مدار السنين.

لذلك، على إسرائيل، وفي جميع الحالات، أن تبادر باجراء حوار جدي مع مؤسسات الحكم الذاتي الفلسطيني، خوفا من بروز مشاكل شائكة بينهما تتلخص فيما يلي:

أ- عودة أعداد كبيرة من النازحين دون تأمين سكن ملائم لهم.

ب- عودة مجموعة من النازحين دون توفير فرص عمل لهم.

ج- تركّز مثل هؤلاء النازحين العائدين في مناطق قريبة من الخط الأخضر، وفي ذلك خطر ديمغرافي أمني على إسرائيل.

الاهتمام بالمشكلة في إطار الحل الدائم:

إن الواجب يملي على إسرائيل أن ترفض، بشكل مطلق، كل التزام يدعوها لإعادة لاجئين فلسطينيين، مهما كان عددهم، إلى داخل حدودها لدى الشروع في بحث الحل الدائم، خاصة إذا كان مرتكزا على ادعاء فلسطيني سياسي وقانوني يطالب بحق العودة، أو يعتمد على قرار رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع عدم الالتزام باستيعاب سنوي لمجموعة من اللاجئين ضمن سياسة "جمع الشمل"، لأنها تعمل بهذا الأمر منذ سنة ١٩٤٨ حيث تقوم بدراسة كل حالة بعينها. لذلك، فإن مجرد الدعوة إلى الالتزام بهذا الأمر يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية الإسرائيلية.

افتراضات حول الحل الدائم:

بدون التطرق إلى بحث وفحص الحلول السياسية الممكنة، وموقف السلطة الفلسطينية التي قد تتخذه في المحادثات المستقبلية، يمكننا الاستنتاج بأن الحل الدائم لمشكلة اللاجئين سيكون مختلفا في كل احتمال من الاحتمالات النظرية الثلاثة التي سنقترحها وهي:

Digitized by Birzeit University Library

أ- إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، دون السماح لهذا الكيان بالوصول إلى مرحلة السيادة الكاملة.

ب- إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ج- إقامة وحدة فدرالية أردنية-فلسطينية بأي شكل من الأشكال.

إزاء هذه الاحتمالات يجب على إسرائيل أن تصر على المبادىء التي اوضحناها في بيان موقفها من لاجئي سنة ١٩٤٨ وهي:

أ- عدم توفر الإمكانية للوصول إلى تسوية دائمة للنزاع بدون معرفة الحل الجذري لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

ب- عدم اعتراف إسرائيل بحق العودة للاجئين، وعدم الأخذ بأية ادعاءات قانونية فلسطينية ترتكز إلى قرارات الأمم المتحدة، أو أية قرارات دولية أخرى.

ج- سترفض إسرائيل السماح بعودة اللاجئين مهما كان عددهم إلى حدودها، سواء كان لهم حقوق مكتسبة، أو كان هناك اتفاق مبرم.

د- ستستمر إسرائيل بالمضي في موضوع سياسة "جمع الشمل" المستند إلى اعتبارات إنسانية محضة، لأنه يبقى على تفوقها وتحكمها باتخاذ القرارات.

علاوة على الأسس الآنفة الذكر، ومن وجهة نظر إسرائيلية، يجب أن يرتكز حل هذه القضية على الخطوط التالية:

الحالة الأولى: إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفةالغربية وقطاع غزة

إن هذا الأمر ممكن ومريح انطلاقا من اعتبارات سياسية، إلا أنه لا يؤدي إلى حل لقضية اللاجئين من جميع جوانبها، فسلطات الحكم الذاتي سترفض تحمل أية مسؤولية في قضية اللاجئين المتواجدين خارج منطقة الحكم الذاتي طالما لم يتطور هذا الحكم إلى مرتبة دولة. وفي أحسن الأحوال ستعمل على حل قضية اللاجئين المتواجدين في نطاق حدود الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك على اعتبار أن هذا الأمر لم يتم البدء به في المرحلة الانتقالية.

إننا نشك في امكانية قبول سلطات الحكم الذاتي مطالبة الأمم المتحدة بالغاء صفة اللاجيء من ناحية قانونية، ومنع وكالة الغوث من العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لكن يجدر بنا أن نشير إلى أن إسرائيل لم تبادرإلى القيام بمثل هذا الأمر، وخاصة فيما يتعلق باللاجئين الذين ضمنهم إليها عند تطبيق القانون الإسرائيلي على شرقي القدس التي يتبعها مخيم قلنديا. وسينشأ وضع مماثل في حالة قيام السلطات الفلسطينية بإجراء محادثات مع ثلاثة دول عربية مضيفة للاجئين هي: الأردن، ولبنان، وسوريا، لبحث إعادة تأهيل اللاجئين.

وفي النهاية، نقول: إن الحكم الذاتي لا يعتبر حلا دائما ومؤهلا لحل شامل وكامل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين للدفع باتجاه إنهاء الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني.

الحالة الثانية: إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة

في حالة التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن، فإن على إسرائيل الخروج بإعلان يهدف الى "تعويض معنوي ونفسي" للفلسطينيين يكون بديلاً عن رفض إسرائيل لحق العودة. وتعترف اسرائيل في هذا الاعلان بهذه الصيغة أو غيرها: "بسبب من المعاناة الكثيرة التي تحملها الفلسطينيون النازحون من بيوتهم سنة ١٩٤٨ ، والمعاناة التي تكبدوها لما

Digitized by Birzeit University Library

اجبروا على العيش كلاجئين لا يخطون بمكانة رسمية، وانطلاقاً من ضرورة تعويضهم عن ممتلكاتهم وا
تأهيلهم". ولكن اسرائيل ترفض أن يفهم من هذا الاعلان أنها تتحمل المسؤولية عن معاناة الفلسطينيين.

وفي المقابل، يجب على إسرائيل أن تطلب من القيادة الفلسطينية بأن تتوجه ببيان إلى الشعب الفلسطيني، وخا
اللاجئين منهم، توضح فيه بأن هذا الاتفاق هو الحل الشامل لقضيتهم، وأن العودة سوف لا تكون إلى داخ
إسرائيل، الأمر الذي يعد تنازلا فلسطينيا عن حق العودة، واحتمال حدوث ذلك أمر ضعيف.

وفي حالة استمرار المحادثات يجب التقدم بالطلبات التالية إلى لفلسطينيين:

أ- العمل على وقف نشاط وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة في مساعدتها للاجئين.

ب- العمل على وقف نشاط الأجهزة والمؤسسات التي تقدم المساعدة للمخيمات.

ج- العمل على سن تشريع قانون عودة للفلسطينيين.

د- الشروع في تبني مشروع إعادة تأهيل اللاجئين المتواجدين في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية و
الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبموجب قانون العودة الفلسطيني الجديد، يستطيع كل فلسطيني يعيش في المنفى العودة وحمل الجنسية الفلسط
التي سيتم الاعتراف بها دوليا. وعليه، يصبح كل فلسطيني، ومن ناحية نظرية، متمتعا بحق الهجرة إلى الدو
الجديدة، مع إعطاء الأولوية لعودة لاجئي لبنان الذين يعيشون حياة صعبة للغاية.

إضافة إلى ذلك، يجب على إسرائيل على أن تصر على أن لا تكون مثل هذه العودة، لهؤلاء اللاجئين والنازح
حافزا لهم لتجديد الكفاح والمطالبة بالعودة إلى داخل حدودها. ومن هنا، فإن على سلطات الكيان الفلسطيني
لا تقوم بتوطينهم قريبا من الخط الأخضر، وذلك لمنع أية محاولة للقيام بأية "مسيرة خضراء" تجاه إسرائيل.

من المهام العملية الاولى الملقاة على عاتق سلطات الكيان الفلسطيني أن تقوم بإيقاف نشاط وكالة الغوث، وا
المخيمات في الضفة الغربية وغزة، أي المخيمات التي ستكون تحت السيطرة النهائية للدولة الفلسطينية. كما
جميع مستخدمي وكالة الغوث سيصبحون موظفين لديها، ويكون ذلك ممكنا في حالة:

أ- الاستمرار في تقديم خدمات وكالة الغوث.

ب- منح المساعدة للمحتاجين بصورة شخصية، وليس كما هو متبع الآن، بحيث أن كل من يحمل بطاقة لاجئ
يستحق المساعدة.

ج- المبادرة في إقامة مشاريع إسكانية متطورة وبديلة للمساكن الحالية القائمة منذ سنة ١٩٤٨ .

د- المبادرة إلى إيجاد فرص عمل للاجئين.

هـ- السماح بالتنقل الحر للعمال والعائلات وكل من يرغب في ذلك بين منطقتي الدولة الفلسطينية وهما الضف
الغربية وقطاع غزة.

إن أية اتفاقيات سياسية، سواء أكانت ثنائية متوقعة بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان والأردن، أو بما يتم التوص
إليه في المحادثات المتعددة الأطراف، يجب أن تلزم هذه الدول بأن تستوعب اللاجئين المتواجدين على أراضيها و
تعاملهم كمواطنين عاديين. أما الذين لا يسمح لهم بذلك، فسيتم منحهم المواطنة والجنسية الفلسطينية. ولا
حدثت بعض التعقيدات الشخصية لدى بعضهم، يصبح باستطاعة الدولة المضيفة طردهم إلى أراضي الكيا

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطيني. وعلى هذه الدول، أيضا، أن تبادر بإلغاء مؤسسات وكالة الغوث الدولية، وبسط سيطرتها على المخيمات المتواجدة فيها، شريطة أن تتلقى هذه الدول التمويل من صندوق دولي سيتم إنشاؤه بمشاركة إسرائيل والفلسطينيين ودول عربية أخرى ترغب في دعم هذا الصندوق، إضافة إلى الدول الصناعية الغنية، بهدف وضع خطط لإقامة مشاريع اقتصادية تهدف إلى إعادة تأهيل واستيعاب اللاجئين، وكذلك القيام بما يلي:

أ- إحصاء سكاني للاجئين ومعرفة أعدادهم وأماكن تواجدهم ومشاكلهم.

ب- تحديد المعايير التي يتم بموجبها التعويض للأفراد والجماعات.

ج- أما بخصوص التعويض الجماعي، فسترصد له الأموال بهدف إقامة المشاريع الكبيرة، كإنشاء أحياء سكنية فيها خدمات ملائمة، مع توفير فرص عمل من خلال إقامة المصانع لسد احتياجات المحتاجين.

وأخيرا، فإن مثل هذه المشاريع الضخمة، المقترح إقامتها، ستكون من مسؤولية كل دولة من الدول ذات الصلة، الأمر الذي سيشكل حافزا إيجابيا لبقية الدول المساهمة في هذه المشاريع لأنها تعتبر مستفيدة منها.

الحالة الثالثة: إقامة اتحاد فدرالي أردني-فلسطيني

إن الحل هنا يشبه، إلى حد كبير، ما تم التطرق إليه في الحالة الثانية، لكن يجب علينا أن نشير إلى الأمور التالية:

- لن تكون هناك أية ضغوطات تدعو إلى إخراج لاجئي ١٩٤٨ من الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية، لأنهم يستطيعون البقاء في أماكنهم الحالية مع منحهم المواطنة الكاملة في الدولة الفلسطينية.

- بما أن القواعد التي تحكم السوق الاقتصادية متذبذبة، فإن ذلك سيؤثر على حركة اللاجئين بين الضفة والقطاع، الأمر الذي سيترك تأثيره على سكان الضفة الشرقية.

- إن القدرة الاستيعابية للدولة الفيدرالية ستكون أكبر بكثير من دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي سيكون له مغزى كبير على قانون العودة الفلسطيني الذي ينص على السماح لكل فلسطيني يعيش في الشتات بالعودة، إذا رغب في ذلك.

- في مثل هذا الحل، لا يمكن التغاضي عن الحظر الديمغرافي على سكان المملكة الهاشمية.

تعويضات اللاجئين

إن رفض إسرائيل تحمل أية مسؤولية، يضع علامة استفهام حول السياسة التي تتبعها، فمن يسعى إلى إيجاد حل جذري للنزاع الإسرائيلي-العربي، بشكل عام، والفلسطيني-الإسرائيلي بشكل خاص، لا يستطيع التغاضي عن التأثير النفسي الذي قد يتركه اتخاذ إسرائيل لقرار تساهم بموجبه في دفع تعويضات مالية، بهدف إحداث التغيير الجذري في العلاقات العربية-الفلسطينية-الإسرائيلية. وفي هذا المجال، لا يمكننا مقارنة الأعمال الوحشية التي نفذها النازيون بحق يهود أوروبا في الحرب العالمية الثانية بما حدث لفلسطيني سنة ١٩٤٨، لأنهم كانوا هم المبادرون في إشعال نار تلك الحرب. ولكن يجب علينا إدراك ما حدث من تغيير دراماتيكي في نظرة إسرائيل ويهود العالم إلى ألمانيا بعد التوصل إلى اتفاقيات معها في مسألة التعويض.

ومن هنا، فإن هناك إمكانية لحدوث مثل هذا الأمر في العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية بحيث يتم فتح صفحة جديدة بين الشعبين، ولحدوث علاقات اقتصادية إيجابية يكون لها تأثيراتها المستقبلية كما هو حاصل مع ألمانيا الملتزمة بشراء المنتجات

أما بخصوص التعويضات الفردية، فسيتم تحديد المبلغ سلفا، وبدون إجراء عملية تقدير لجميع مستحقات كل فرد على

Digitized by Birzeit University Library

ما تركه وعائلته سنة ١٩٤٨، حيث يتم تقدير ذلك المبلغ بعشرة آلاف دولار للعائلة الواحدة. وبعملية حسابية، ستكون الدي
أقل نسبيا من حجم الممتلكات المتروكة.

نقاط الفشل

إن التحليل الآنف الذكر لن يكون تحليلاً شاملاً إذا لم يأخذ بعين الاعتبار عوامل الفشل التي قد تؤثر على احتمال
تطبيق الاتفاق في مسألة اللاجئين، وهذه العوامل هي:

العامل الأول: إصرار الفلسطينيين على تطبيق حق العودة

إن الفرضية التي أوضحناها سابقاً، بينت أن هناك إجماعا إسرائيليا يرفض السماح بعودة فلسطينيين إلى داخل
إسرائيل. وفي نفس الوقت لا يمكننا استثناء إمكانية رؤية الفلسطينيين في العودة شرطا لا يمكن التخلي عنه، أو
إصرارهم بأن تترك لهم حرية الخيار بين العودة أو التعويض. وعلى افتراض أن الأطراف لا زالت غير مبلورة لمواقفها
فإننا في هذه الحالة سنرى عدة خيارات هي:

أ- تجميد المسيرة السلمية وتوقف المحادثات الثنائية حول الحل الدائم، وحتى ظهور ظروف أكثر تشجيعا.

ب- أو إبقاء القضية بدون حل، مع بذل المحاولات للتقدم في موضوعات أخرى، على الأقل، مع افتراض أن الخيار
الناجح هو التطبيق المشجع، الأمر الذي سيساعد على مرونة مواقف الأطراف في المستقبل عند بحث هذه
المسألة.

العامل الثاني: انقلاب سياسي في الانتخابات الإسرائيلية سنة ١٩٩٦

إن سقوط الحكومة الحالية وحزب العمل في الانتخابات التي ستجرى سنة ١٩٩٦، وتكوين ائتلاف يميني، سيؤدي
إلى تغيير نوعي في سياسة الحكومة تجاه الحل السلمي.

وفي اعتقادنا، أن الحكومة الحالية ستحاول، أثناء المحادثات حول الحل الدائم، تجميد تطبيق اتفاقيتي أوسلو والقاهرة
للمرحلة الانتقالية، مع عدم خرق ما تم الاتفاق عليه في هاتين الاتفاقيتين.

أما النتيجة المتوقعة، في حالة حدوث مثل هذه الأمور، فهي تجميد المحادثات حول الحل الدائم الذي يتضمن البحث
عن حل لقضية اللاجئين، حتى ظهور عوامل مشجعة لمواصلة ذلك.

العامل الثالث: رفض دول عربية التعاون مع هذه الخطة

إن أي حل شامل لقضية اللاجئين لا يمكن أن يتم دون موافقة أطراف عربية أخرى، مثل سوريا ولبنان والأردن
التي سيطلب منها استيعاب اللاجئين المتواجدين فوق أراضيها، وسيطلب من دول عربية أخرى المساهمة المالية
لإعادة تأهيل اللاجئين وستطالب، كذلك، بفتح المجال أمام العمال الفلسطينيين للعمل في أسواقها.

إن هذا الوضع يجب أن لا يؤدي إلى وقف العملية السلمية، لأن لدى الإسرائيليين والفلسطينيين القدرة على تطبيق
ما سيتوصلان إليه من اتفاقيات ثنائية بخصوص مسألة لاجئي الضفة الغربية وقطاع غزة. لكننا نأمل أن لا تحدث
مثل هذه الأمور حتى تستمر المحادثات للوصول إلى حل شامل لقضية الصراع العربي-الإسرائيلي.

Digitized by Birzeit University Library

العامل الرابع: انقلاب سياسي فلسطيني داخلي

إن حدوث مثل هذا الأمر ممكن في حالتين هما:

أ- فشل قيادة منظمة التحرير المحسوبة على فتح، وبروز قيادة فلسطينية دينية أصولية متطرفة تحظر أية محادثات مع إسرائيل، الأمر الذي يؤدي إلى توقف المحادثات الثنائية.

ب- حدوث نزاع بين القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، والقيادات التقليدية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تحظى بالتأييد من فلسطيني الشتات من جهة ثانية، الأمر الذي سيؤدي إلى ما تم ذكره في العامل الثاني.

العامل الخامس: حدوث حرب إسرائيلية-عربية

لدى الحديث عن هذا الأمر، لا يمكن استثناء اندلاع أعمال عنف قد تقود إلى حرب عربية-إسرائيلية. يكمن ذلك في حدوث عمليات تصعيد على الحدود اللبنانية والمنطقة الأمنية في الجنوب اللبناني، حيث تدور هناك حرب حقيقية قد تؤدي إلى حرب تشترك فيها قوات سورية، الأمر الذي يؤدي إلى تجميد المحادثات الثنائية بشكل عام، وبالتالي، عدم حل مشكلة اللاجئين الفسطينيين.

تلخيص

إن أي حل للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني لا يمكن أن يؤدي إلى سلام حقيقي ودائم طالما لم ينه قضية اللاجئين الفلسطينيين بجميع جوانبها. وكذلك، فإن أي اتفاق سياسي بينهما، يبقي على هذه القضية جرحا مفتوحا، لا يمكن أن يصمد طويلا، لأنه سيؤدي، إن عاجلا أو آجلا، إلى بروز حركة سرية جديدة ترفع شعار الحل الحقيقي لهذه المشكلة. ومن هنا، فإن على إسرائيل أن تبذل جهودا في وضع المشكلة على جدول الأعمال لإيجاد حل متفق عليه. أما المشاكل والصعوبات التي قد تعترض طريق الحل الدائم، فمنها قضية اللاجئين التي ستكون إحدى المسائل التي يتم اختبار الفلسطينيين بها من ناحية التنفيذ بتنفيذ ما اتفق عليه معهم، وذلك بمنعهم من جعل هذه المسألة عامل تهديد للسلام ولإسرائيل، وهذا الأمر قد يستمر فترة ليست بالقصيرة، بل وربما يمتد إلى أكثر من عشرين سنة.

ومن الأمور الواجب عدم التغاضي عنها عدم السماح للقيادة الفلسطينية بإيجاد الأعذار لعدم تطبيق الالتزامات المفروضة عليها، كالإعلان عن إنهاء حالة الصراع، وإعطاء مفهوم جديد لحق العودة إلى الكيان الفلسطيني فقط، والطلب من جموع اللاجئين القبول بالحلول العملية المقترحة عليهم، ومنع أية جهة فلسطينية من ممارسة أعمال التحريض والتهديد.

يجب على إسرائيل أن تصر من خلال المحادثات الثنائية أو المتعددة الأطراف مع كل من سوريا ولبنان والأردن، والتي يتواجد على أراضيها لاجئون، على طرح القضية في هذه المحادثات، وأن تطالب كل واحدة من هذه الدول بأن تساهم في حلها. ومن المستحسن أن تبادر إسرائيل إلى نقاش هذه المسألة على ضوء الحلول المقترحة التي أشرنا إليها آنفا.

إن الخطوة الأولى لحل هذه المسألة تكمن في وقف نشاطات وكالة الغوث الدولية العاملة في مخيمات اللاجئين ونقل أجهزتها إلى مسؤولية الدول المضيفة.

وعلى ضوء رفض إسرائيل القاطع لحق العودة وإعادة اللاجئين إلى حدودها، فإن عليها أن تساهم في التخفيف من هذه المشكلة من ناحية نفسية، من خلال إعلان تعترف بموجبه بالمعاناة الفلسطينية والحاجة إلى تعويض اللاجئين عمّا خسروه من ممتلكات، وبلورة سياسة واضحة في هذا المجال، بالرغم من صدق ادعائها القائل بأن ما تركه الفلسطينيون وراءهم يعادل حجم ما تركه اليهود وراءهم في الدول العربية التي غادروها.

Digitized by Birzeit University Library

ويجب التوضيح، كذلك، بأن عملية إعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين تتطلب تمويلا هائلا. ومن هنا، فإن على إسرائيل أن تختار بين تبني سياسة ضيقة الأفق تتسم بالبخل وتبدو وكأنها تحاول الحسم من التوفيرات والتبرعات المعدة للمساعدة في حل القضية، وبين تبني سياسة معاكسة بحيث تبذل جهودا سياسية واقتصادية بعيدة المدى، مع عدم التغاضي عن العامل السياسي النفسي الاقتصادي المتمثل في اتخاذ قرار بتعويض اللاجئين بشكل فردي.

إن هذا التحليل يقتصر على بحث قضية اللاجئين وحدها. ولكن من المناسب هنا الإشارة إلى الخيارات التي ستبرز أثناء التفاوض حول الحل الدائم، مثل الارتباط المتبادل بين هذه القضية وقضايا شائكة أخرى. ومن هنا، يُطلب من الفلسطينيين والإسرائيليين التدرج في بحث الأولويات في القضايا المطروحة.

وأخيرا، لا يمكن لأي طرف أن يملي على الطرف الآخر تبني مواقفه القصوى، وإن التصلب الإسرائيلي في مسألة حق العودة سيلزم إسرائيل بابداء المرونة في مواضيع أخرى.

Digitized by Birzeit University Library

الملحق (أ)

توزيع اللاجئين في الدول العربية (حسب معطيات وكالة الغوث، كانون ثاني سنة ١٩٩٣)

لبنان	اللاجئين المسجلين	٣٢٤،٢١٩
	نسبة اللاجئين للسكان	١٠،١٪
	حجم التكاثر الطبيعي السنوي	٢،٩٪
	طاقم موظفي الوكالة العاملين	٤،٤٩٢
	طاقم دولي	٨،٠
سوريا	اللاجئين المسجلين	٣٠٦،٠٤٢
	نسبة اللاجئين للسكان	٢،٤٪
	حجم التكاثر الطبيعي السنوي	٣٪
	طاقم موظفي الوكالة العاملين	٢،٧٠٧
	طاقم دولي	٧،٠
الأردن	اللاجئين المسجلين	١،٠٤٢،١٢٣
	عدد اللاجئين في المخيمات	٢٣٤،٠٠٠
	نسبة اللاجئين للسكان	٢٨٪
	حجم التكاثر الطبيعي السنوي	٣،٦٪
	طاقم موظفي الوكالة العاملين	٦،١٠٢
	طاقم دولي	٨،٠
قطاع غزة	اللاجئين المسجلين	٥٨٢،٨٦٣
	نسبة اللاجئين للسكان	٧٥،٢٪
	حجم التكاثر الطبيعي السنوي	٤،٧٪
	طاقم موظفي الوكالة	٤،٨٦٨
	طاقم دولي	٣٠
الضفة الغربية والقدس الشرقية	اللاجئين المسجلين	٤٧٢،٥٧٣
	نسبة اللاجئين للسكان	٣٩،٤٪
	حجم التكاثر الطبيعي السنوي	٥٪
	طاقم موظفي الوكالة	٣،١١٩
	طاقم دولي	٣٣
الجهاز المركزي لوكالة الغوث	موظفين محليين	٤٢٠
	موظفين دوليين	١٠١

Digitized by Birzeit University Library

ملحق "ب"

توقع عدد السكان الفلسطينيين حتى سنة ٢٠١٠

המדינה	1995	2000	2005	2010
لبنان	392,315	463,067	533,492	603,663
سوريا	357,881	410,599	460,188	514,743
الاردن	1,870,342	2,255,908	2,664,867	3,092,419
قطاع غزه	726,832	837,699	949,795	1,060,485
الضفة الغربية	1,227,545	1,383,415	1,541,996	1,705,107
المجموع الكلي	**6,192,153**	**7,210,606**	**8,264,590**	**9,351,985**

* يشمل عرب شرقي القدس

** يشمل بقية الدول العربية وعرب اسرائيل

مصدر الارقام التي في القائمة: مكتب الاحصاء الفيدرالي لتسجيل السكان في الولايات المتحدة

Digitized by Birzeit University Library

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

قائمة المطبوعات والاسعار

الموجزات الشهرية

١- مشاكل التعليم الفلسطيني: دور الجامعات ومراكز ، د. ابراهيم أبو لغد، آب ١٩٩٣، ٤١ ص، ٥ ش

٢- تقييم فلسطيني لادارة كلينتون، د. رشيد الخالدي، آب ١٩٩٣، ٤١ صفحة، ٥ ش

٣- كيف يفهم الاسرائيليون الطوق الامني؟ د. روزماري هوليس، و مفهوم الاردن للعلاقات الفلسطينية-الاردنية المستقبلية، السيدة فاليري يورك، أيار ١٩٩٤، ٣٢ صفحة، ٥ ش

٤- الترتيبات الامنية والتسوية السياسية الفلسطينية-الاسرائيلية، د.ايفرت ماندبلسون، د. جيفري بوتول، د. نعومي واينبرغر، أيار ١٩٩٤، ٣٥ ص، ٥ش.

٥- العلاقات الفلسطينية-الاردنية بعد اتفاق اعلان المبادىء، د. اسعد عبد الرحمن، أيار ١٩٩٤، ٣٤ ص، ٥ش.

٦- سياسة كلينتون الخارجية، د. ديفيد جارنهام، أيار ١٩٩٤، ٢٧ص، ٥ ش.

٧- المعارضة والسلطة الوطنية، د. محمد جاد الله، أيلول ١٩٩٤، ٢٣ ص،٥ ش.

٨- مجلس التعليم العالي والجامعات الفلسطينية، د.منذر صلاح، تشرين أول ١٩٩٤، ٢٠ ص، ٥ش.

٩- الاسلاميون والمرحلة القادمة، الشيخ جميل حمامي، تشرين أول ١٩٩٤، ٢٦ ص، ٥ ش.

١٠- الاتفاقات الفلسطينية-الاسرائيلية والانتخابات: التطلعات والواقع، د.نبيل قسيس، كانون أول ١٩٩٤، ٢٠ص، ٥ ش.

١١- فلسطينيو الداخل والتسوية السلمية، د.راسم خمايسي، كانون أول ١٩٩٤، ٢١ص، ٥ش.

العصف الفكري

١- المعارضة الوطنية وتحليل البدائل، د.رياض المالكي، آب ١٩٩٣، ٣٢ص، ٥ش.

٢- اشكاليات العمل الوطني الفلسطيني: الوحدة الوطنية وصنع القرار، د.حيدر عبد الشافي، آب ١٩٩٣، ٣٧ص، ٥ش.

٣- المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار)، د.سمير عبد الله، أيلول ١٩٩٤، ٣٦ص، ٥ش.

٤- الواقع الاحصائي في الاراضي المحتلة، د.حسن أبو لبده، كانون أول ١٩٩٤، ٢٣ص، ٥ش.

٥- الاتفاقات الفلسطينية-الاسرائيلية والانتخابات: التطلعات والواقع، د.نبيل قسيس، كانون أول ١٩٩٤، ٢٠ص، ٥ش.

المحاضرات العامة

١- المجلس الفلسطيني للاسكان: الاهداف والسياسات والبرامج، د.ابراهيم شعبان، آب ١٩٩٣، ٢٠ص، ٥ش.

٢- النقابات العمالية الفلسطينية واعادة البناء الوطني، شاهر سعد، أيلول ١٩٩٣، ١٦ص، ٥ش.

٣- أهمية الانتخابات في مسيرة الشعب الفلسطيني، د. حيدر عبد الشافي، كانون أول ١٩٩٤، ٢٥ صفحة، ٥ش.

Digitized by Birzeit University Library

المؤتمرات

١- الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني، تحرير د.خليل الشقاقي، شباط ١٩٩٥، ٢٢١ص، ١٠ش.

دائرة التحليل الاستراتيجي

١- المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية: مواقف اسرائيلية من قضايا الحل النهائي، تقديم د. خليل الشقاقي، نيسان ١٩٩٥، ١٨٠ ص، ١٠ش

الدائرة الاقتصادية

١- السجناء المحررون: الظروف المعيشية والاوضاع الاقتصادية، د.هشام عورتاني، د.نادر سعيد، كانون ثاني ١٩٩٤، ٣٠ص، ٥ش.

٢- المشاريع المشتركة بين الفلسطينيين والاسرائيليين "الافاق والمحاذير"، د.هشام عورتاني وسمير عوض، نيسان ١٩٩٤، ٤٣ص، ٥ش.

٣- العلاقات الاردنية-الفلسطينية في المجالات الزراعية: العوامل المحددة والآفاق المتاحة، د.هشام عورتاني، حزيران ١٩٩٤، ٢٤ص، ٥ش.

٤- الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية-الاسرائيلية: قراءة في النص، د.هشام عورتاني، د.باسم مكحول، د.سمير عبد الله، د.عاطف علاونة، د.عمر عبد الرازق، تشرين ثاني ١٩٩٤، ١٢٥ص، ١٠ش.

وحدة التحليل السياسي

١- قراءة تحليلية لاتفاق اعلان المباديء "غزة - أريحا اولا"، د.زياد أبو عمرو، د.علي الجرباوي، د.خليل الشقاقي، أيلول ١٩٩٣، ٥٣ص، ٥ش.

٢- الانتخابات الفلسطينية، د.زياد أبو عمرو، د.ابراهيم أبو لغد، د.علي الجرباوي، د.خليل الشقاقي، تشرين أول ١٩٩٣، ٤٢ص، ٥ش.

٣- المعارضة الفلسطينية ..الى أين؟ د.علي الجرباوي، د.زياد أبو عمرو، د. ابراهيم ابو لغد، د.خليل الشقاقي، حزيران ١٩٩٤، ٥٧ص، ٥ش.

وحدة البحوث المسحية

١- استطلاعات الرأي العام الشهرية (١٦ استطلاع)، أيلول ١٩٩٣ - آذار ١٩٩٥، ٥ ش/استطلاع

المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات

١- الانتخابات الفلسطينية: تقرير المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات، شباط ١٩٩٥، ٤٦ صفحة، ٥ش.

دورية السياسة الفلسطينية

١- مجلة السياسة الفلسطينية - العددان ١+٢، شتاء وربيع ١٩٩٤، ٢٢٣ص، ١٠ش

٢- مجلة السياسة الفلسطينية - العددان ٣+٤، صيف وخريف ١٩٩٤، ٢٨٠ص، ١٠ش

٣- مجلة السياسة الفلسطينية - العدد ٥، شتاء ١٩٩٥، ٢٥٠ ص، ١٠ ش

Digitized by Birzeit University Library

al-Siyasa al-Filastiniyya

(Palestine Policy)

(Volume 2, Number 5, Winter 1995)

From the Gulf War to Palestinian Statehood? Dr. William Quand
Separation: Israel's Palestinian Ghettos Dr. Ali Jirbawi
The Impact of the Palestinian-Israeli Conflict on Israeli Politics Dr. Aziz Haydar

Documents:

- ☐ **Yossi Alpher, Settlements and Borders**
- ☐ **Shlomo Gazit, The Palestinian Refugees Problem**

Roundtable Discussion:

- ☐ **The Implementation of the Paris Economic Agreement**

Briefings:

- ☐ **Hanan Ashrawi**
- ☐ **Amin Haddad**

Research and Studies (CPRS)

Digitized by Birzeit University Library